دار الكتب والوثائق القومية
مركز تحقيق التراث

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي
المتوفى سنة ٣٦٨ هـ

تحقيق
د. محمد هاشم عبد الدايم

الجزء الرابع



مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة
١٩٩٨

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

المتوفى سنة ٣٦٨ هـ

٦٣٨

دار الكتب والوثائق القومية
مركز تحقيق التراث



شرح كتاب سيبويه

لأبى سعيد السيرافى
المتوفى سنة ٣٦٨ هـ

الجزء الرابع



تحقيق
د. محمد هاشم عبد الدايم

مراجعة
ا. د. رمضان عبد التواب ا. د. محمود على مكى



مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٩٨

مقدمة المحقق

أحمد الله سبحانه ، وأسأله التوفيق والعون ، علي إتمام هذا العمل الكبير ، الذى أسند إليّ أنا وبعض الزملاء ، فلم نأل جهدا فيه ، علي الرغم من صعوبة أسلوب السيرافى وما فى المخطوطات من أخطاء الناسخين ، وعدم الضبط ، وكثرة الخرم والتحريف . وقد كان لهذا الجزء وضعه الخاص به ،مما زاد في متاعب تحقيقه ؛ إذ وجدت فى نسخة (ب) التي كتبها البغدادي - وهي التي اتخذناها أصلا ــ خرما فى موضعين ، بلغ في الموضع الأول أربعين صفحة من الأصل ، وفى الموضع الثانى نحو عشرين صفحة ، وكان لابد من ملء هذا النقص ، حتي يكمل النص ، فاستعنت بنسخة (ى) لجبر هذا الخرم ، ولما سرت فيها شوطا ، وجدت بها خرما أيضا في جزء مما نقص من (ب) فاستعنت بالنسخ الأخرى ،حتى تم نص السيرافى سليما ، وقد أشرت إلى هذا الخرم فى مواضعه .

وكانت النسخ المخطوطة التى اعتمدت عليها فى تحقيق هذا الجزء هي :

ب : وهى النسخة التى كتبت بخط « عبد اللطيف البغدادى» ورقمها بدار الكتب ١٣٧ نحو ، وقد اتخذنا هذه النسخة أصلا لمكانة كاتبها العلمية .

ى : وهى من وقف « يوسف كاه بن سليمان» ورقمها بدار الكتب ١٣٦ نحو .

ق : وهى نسخة ملكها بالقسطنطينية «محمد العصامى الإسلامبولى» ورقمها بدار الكتب ١٣٨ .

ح : وهى نسخة مصورة عن نسخة «الحميدية» التى تحمل رقم ١٣١٣ ، ولا توجد بدار الكتب

س : وهى نسخة « سليم أغا» ورقمها ١١٥٨ وتوجد مصورة بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ٧٩

أما المخطوطات الأخرى للسيرافى فلم أجد بها ما يقابل هذا الجزء ؛ إذ أنها ليست كاملة الأجزاء .

وأقدم أعمق الشكر للمشرفين علي« مركز تحقيق التراث» بدار الكتب والوثائق القومية وللعاملين به على معونتهم الصادقة .

أسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه .

وما توفيقى إلا بالله .

د . محمد هاشم عبد الدايم

مقدمة المراجع

الحمد لله حق حمده ، والصلاة والسلام على من لا نبي من بعده ، محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم ، أما بعد .

فهذا هو الجزء الرابع من شرح أبى سعيد السيرافى على كتاب سيبويه ، يخرج إلي النور بعد أن طال انتظار الناس له .

وقد حققه الزميل الكريم والأخ العزيز الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، رحمه الله تعالى . وكان قد انتهي من تحقيقه فى أوائل السبعينيات ، كغيره من الأجزاء الأربعة الأولى لهذا الكتاب العظيم .

وقد حكيت للقارئ الكريم قصة هذه الأجزاء الأربعة فى مقدمة تحقيقى للجزء الثانى منه ، وكيف أنها انتقلت فى خطط النشر بالهيئة العامة للكتاب من خطة إلى أخرى ، حتى خرج الأول منها إلى النور فى عهد صديقى الأستاذ الدكتور عز الدين إسماعيل ، رئيس الهيئة العامة للكتاب آنذاك ، وكيف أنني اكتشفت اختفاء هذا الجزء الأول ، وحاولت العثور عليه آنذاك عبثا فى دهاليز الهيئة وقد كان من الممكن أن يضيع هذا الجزء تماماً ، لولا احتفاظى بميكروفيلم منه فى مكتبى .

أما هذا الجز ء الرابع فقد حققه المرحوم الدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، وقمت بمراجعته ، وتصحيح ما فيه من العثرات التي لا يخلو منها كتاب . وكان محققه يود أن يرى عمله النور فى حياته ، لولا أن عاجلته المنية ، وهو فى عمر الزهور ، بعد أن داهمه المرض العضال ، ونفذت إرادة الله الذي لا راد لقضائه . ولا نملك هنا إلا أن نسلم بالقضاء والقدر ، وأن نتوجه إلى المولى القدير بالدعاء الخالص أن يغفر للمرحوم ذنوبه ، وأن يسكنه فسيح جناته ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

ولا يصح أن نضع القلم قبل أن نتوجه بالشكر إلي كل من أسهم في المعاونة في تحقيق هذا الجزء ومراجعة تجاربه ، من السادة الباحثين في مركز تحقيق التراث ، ونخص منهم كلا من الأستاذ عوض عبد الحليم حسن ، والأستاذ سيد على حسين والأستاذ مصطفى محمد على موسى .

والله من وراء القصد

المراجع

ا . د رمضان عبد التواب

هذا بابُ الأمرِ والنهى

«الأمر والنهىُ يختار فيهما النصبُ ، فى الاسم الذى يُبنى عليه الفعل ، ويُبنى علي الفعل»(١) .

[**قال المفسر :**](٢) اعلم أن الأمر والنهى هما بالفعل فقط ؛ لأنك إنما تأمرُ بإيقاع فعل ، وتنهى عن إيقاع فعل ، وربَّما أمرتَ باسم هو فى المعنى واقعٌ موقع الفعل ، كقولك : « عندك زيداً» و « دونَك زيداً» فى معنى : خذ زيداً ، وكقولك : « حذارِ زيداً» ، في معني : احذر زيدا .

فإذا كان الأمرُ علي هذا ، ثم أتيتَ باسم ، قد بُنىَ الفعل بعده(٣) علي ضميره نصبته ، لإضمار فعل ، على نحو ما ذكرنا فى الاستفهام ، فقلتَ : « زيداً اضربه» ، على تقدير : اضرب زيدا اضربه ، و« زيداً لا تشتمه» على تقدير : لا تشتم زيدا لا تشتمه .

وكان النصب فى الأمر والنهى أولى وأقوى من الاستفهام ؛ من قِبَل أن الأمرَ والنهيَ لا يكون إلا بفعل على ما ذكرنا ، وقد يكون الاستفهام بغير فعل ، كقولك : «أزيدٌ أخوك» ، و«أعبدُ الله عندك» .

ومن ذلك أيضا :« أمَّا زيداً فاقتله» و« أَمَّا عمراً فاشترِ له ثوباً » ، و« أَمّا خالداً فلا تشتمْ أباه» ، و« أَمَّا بكراً فلا تَمْرُرْ به» ، وذلك أن ما بعد «أَمَّا» كالكلام المستأنف ، فنصبته(٤) على ما ذكرنا من النصب فى الأمر ، ولم تُقَدِّر الفعلَ بعد « أَمَّا» ؛ لأنها لا يليها الفعل ، ولكن تُقَدِّرُ الفعلَ بعد الاسم بلا ضمير ، وتُعدِّيه إلى الاسم وتحذفه ، ثم تأتى بالفعل الواقع على الضمير ، فتفسر به الفعلَ

---

(١) سيبويه ١ / ٦٩ بولاق .

(٢) الزيادة من ى ، س .

(٣) ى ، س : «قد وقع الفعل الذي بعده» .

(٤) ى ، س : «فتنصبه» .

المحذوفَ ، فيكون تقديره : « أَمَّا زيداً فاقتل قاتله »[١] وأمَّا بكرًا فلا تلقَ فلا[٢] تمرُرْ به ، وأما خالداً فلا تُهِنْ فلا تشتم أباه ، ولا بد من الفاء بعد «أَمَّا» .

ومنه : « زيداً لِيَضْرِبْهُ عمرو» ، و« بشراً ليقتل أباه خالد» ؛ لأنه أمر للغائب[٣] فهو كالمخاطب فى باب الأمر ، وقد يجوز فيه الرفع ، وذلك قولك : « عبدُ الله اضربه» و«أَمَّا زيدٌ فاقتله» ، وذلك أن الأمر فعلٌ ومعه فاعله ، فهو جملة ، فجئتَ بالاسم مبتدأً ، وجعلت الجملة في موضع خبره ، وأدخلتَ الفاءَ بعد « أَمَّا» ، ولم تُدخلها إذا[٤] بدأت بالاسم ؛ لأنك جعلتَ الأمر فى موضع الخبر ، فإذا قلتَ : «زيداً اضربه» كان كقولك : «زيدٌ منطلقٌ» ولو قلتَ : « زيدٌ فاضربه» صار بمنزلة قولك : « زيدٌ فمنطلقٌ»[٥] ، وهذا لا يجوز ، كما لا يجوز[٦] « فمنطلق» ويجوز «أمَّا زيدٌ فاضربه» كما يجوز « أمَّا زيدٌ فمنطلق» .

وإذا لم تجعل في الفعل ضميراً من الاسم ، وقدمتَ الاسم وأَخَّرْتَ الفعل ، كنتَ فى إدخال الفاء بالخيار ، إن شئت أدخلتها وهي بمنزلتها[٧] في جواب « أَمَّا» ، وإن شئت أخرجتها وذلك قولك « زيداً اضرب» ، و«زيداً فاضرب» ، فإذا قلت : « زيداً اضرب» فتقديره : اضرب زيداً ، وإذا أدخلت الفاء ؛ فلأن حكمَ الأمر أن يكونَ الفعلُ فيه مقدَّما ، فلما قدمتَ الاسم أضمرت فعلا[٨] ، وجعلت الفاء جواباً له ، وأعملت ما بعد الفاء فى الاسم ؛ لأنك قدمت الاسم[٩] عوضاً من الفعل المحذوف ، الذى ينبغى أن يكون مُصدَّرًا به

---

(١) سقط من ق ، وفى ى : «اقتله» .

(٢) ى ، س : سقط «فلا» .

(٣) س : «للغالب» ، وهو تحريف .

(٤) ى س : «إذ» .

(٥) س : «ومنطلق» .

(٦) ى ، س : «وهذا لم يجز كما لم يجز» .

(٧) س : سقط : «وهي بمنزلتها» .

(٨) س «أضمرت فعلاً ما» .

(٩) «لأنك قدمت الاسم» سقط من س .

في الأمر . وتقدير الكلام : تأهب فاضرب زيدًا ، أو تعمد فاضرب زيداً ، وما [١] أشبه ذلك ، فلما حذفتَ «تأهب» قدمتَ «زيداً» ليكون عوضاً من المحذوف ، وأعملتَ فيه ما بعد الفاء ، كما أعملت ما بعد الفاء في جواب «أمَّا» فيما قبلها ، وقدمتَ الاسمَ على الفاء فى جواب «أَمَّا» عوضًا من الفعل المحذوف الذي قامت أَمَّا مقامه ، وهو قولك[٢] : «مهما يكن من شيء فقد ضربتُ زيداً» فإذا نقلته إلى «أَمَّا» قلت[٣] : «أما زيدًا فقد ضربتُ» .

والدليل علي ما ذكرنا من عمل ما بعد[٤] الفاء فيما قبلها في الأمر ، قولك : «بزيد فامرر» ، فلولا أنَّ ما بعد الفاء عَمِلَ فيما قبلها ، ما دخلت الباءُ علي زيد ؛ لأن الباء في صلة المرور ، ولا[٥] يصلح أن تضمر مروراً آخر ؛ لأن ما كان من الفعل متعدياً[٦] بحرف جر لا يُضمر ، ولا تُشْبِهُ الفاءُ في هذا الفاءَ في قولكَ : « عبدُ الله فاضربْ[٧]» ؛ لأن قولك : «عبدُ الله» مبتدأ ، ولا يصلح أن تكون الفاء في خبره .

فإذا قلت : « زيداً فاضربه » فهو علي تقديرين : أحدهما اضرب زيدا فاضربه ، وعليك[٨] زيدا فاضربه ؛ لأنك قد تقول :«زيدا» ، فى معنى : عليك زيدا ، أو تعمد زيدا .

قال[٩] : **« وقد يحسنُ ويستقيمُ أن تقولَ : « عبدُ الله فاضربْه» إذا كان مبنيا علي مبتدأ مُظهرٍ أو مُضمر ، فأما فى المظهر فقولك[١٠] : « هذا زيدٌ فاضربه» ، وإن شئتَ لم تُظهر هذا ، وعَمِلَ كعمله[١١] إذا أظهرته كقولك[١٢] : «الهلالُ والله فانظرْ إليه» تُريد هذا الهلالُ والله[١٣]» .**

---

(١) س «أو ما» .

(٢) سقط من ق : «قولك» .

(٣) س : فقلت .

(٤) «ما بعد» سقط من ي .

(٥) ى : فلا .

(٦) س : «ما كان متعديا من الفعل» .

(٧) ى : «فاضر به» .

(٨) ى ، س : «أو عليك» .

(٩) سيبويه ١ /٦٩ (بولاق) .

(١٠) فى الأصل : قولك ، والتصويب من (ى) وسيبويه .

(١١) سيبويه : «ويعمل كعمله» .

(١٢) سيبويه (بولاق) : «إذا كان مظهراً وذلك قولك» .

(١٣) سيبويه : «فانظر إليه كأنك قلت : هذا الهلال ثم جئت بالأمر» .

يعنى أنك [إذا][٢] جئت بمبتدأ وخبر ، جاز إدخالُ الفاء بعدهما ؛ لأن المبتدأَ والخبر جملةٌ . والفاءُ تدخل لجواب الجملة ؛ لأنها قد أفادت معني ، كقولك :«زيدٌ قائمٌ فقم إليه» ، وإن شئتَ أدخلت الفاءَ ؛ لعطف جملة علي جملة ، وقال الشاعر :

وقائلةٍ : خولانُ فانكحْ فتاتَهم وأُكرومةُ الحيين خِلْوٌ كما هيا[٢]

أراد هذه خولان ؛ فلذلك أدخل الفاء ، ومعني قوله : « وأكرومة الحيين خلو كما هيا» من قول القائلة ، أرادت أن هذه الفتاة التي أشارت عليه بتزويجها ، هى خلوٌ كما كانت لم تتزوج ، وإنما قال : حيين[٣] ؛ لأن« خولان» قد اشتملت على حيين ، وعلى أحياء[٤] ، ويجوز نصب « خولان» كما فى[٥] أول الباب .

قال[٦] :(**وتقول : « هذا الرجلَ فاضربْهُ» ، إذا جعلته وصفا**) .

يعني إذا[٧] جعلت «الرجل» وصفا لهذا ، وكذلك « هذا زيدا[٨] فاضربه» إذا جعلت «زيدا» بدلا من « هذا» أوعطفَ بيان ، وهو كالنعت ، وإنما نصبته لأن الوصفَ والموصوفَ ، والبدلَ والمبدلَ منه ، كاسم واحد ، ولو جعلتَه خبرا لقلتَ : « هذا زيدٌ فاضربه» فجعلت الفاءَ جوابا للجملة ، أو عطفَ جملة علي جملة كما ذكرنا .

---

(١) الزيادة من (ى) .

(٢) من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها ، وانظر سيبويه ٧٠/١ بولاق = ١٣٩/١ هارون والخزانة ٢١٨/١ ، ٣٩٥/٣ ، ٤٢١/٤ ، ٥٥٢ ، والعيني ٥٢٩/٢ ، وابن يعيش ١٠٠/١ ، ٩٥/٨ ، والهمع ١١٠/١ والدرر اللوامع ٧٩/١ ، وشواهد المغني ١٥٩ ، و شواهد الكشاف : ١٤٩ .

(٣) س : «الحيين» .

(٤) فى الخزانة ٢١٩/١ : أراد بالحيين حى أبيها وحى أمها .

(٥) ى : «كما مر في أول الباب» .

(٦) سيبويه : ٧٠/١ (بولاق) .

(٧) «إذا» سقطت من (ى) .

(٨) ى : «زيد» وهو خطأ ؛ لأنه صرح بعد ذلك بأنه يريده منصوبا

قال[١] : **(وتقول : « اللذين يأتيانك فاضربهما» تنصبُهُ كما تنصب[٢] زيدا ، وإن شئت رفعتَه علي أن يكون مبنيا على مُظهَر أو مُضمَر ، وإن شئت كان مبتدأ ؛ لأنه يستقيم[٣] أن تجعلَ خبره من غير الأفعال بالفاء ، ألا تري أنك لو قلت : « الذي يأتيني فله درهم» ، « والذي يأتيني فمكرَم[٤] محمول» كان حسنا ، ولو قلت : « زيد فله درهم[٥]» لم يجز) .**

[قال المفسر][٦] : قد تقدم من قول سيبويه أنه لا يجوز أن تقول : «زيدٌ فاضربه» ، كما لا يجوز أن تقول : «زيدٌ فمنطلق» «وزيدٌ فله درهم» ، والذي أبطل هذا أَنَّ دخولَ الفاء لا معني له هاهنا ، فإذا كان اسم موصول لفعل مّا[٧] ، ولم يقصد به إلي شخص بعينه ، كان الفعل مستقبلا أو في معني الاستقبال ، وإن كان لفظه ماضيا جاز أن تُدخل الفاء فى خبره ، وتذهب بالاسم الأول مع صلته مذهَب المجازاة ، وذلك قولك : « الذى يأتينى فله درهم» إذا لم يكن قاصدا إلي واحد بعينه ، وكان استحقاقه للدرهم بسبب إتيانه ، فيصير هذا بمنزلة قولك : « من يأتيني فله درهم» ؛ لأن الدرهم يُستحق بالإتيان ، فإن قصدتَ « بالذى» وصلَته إلى اسم بعينه ، لم يجز دخول الفاء في خبره ، وجرى مجرى «زيد» ، فقلت : « الذى يأتينى له[٨] درهم» ، كأنك أردتَ : زيد الذى يأتينى له[٩] درهم ، إذا قدرتَ أنه يأتيك ، أو وعدك[١٠] بذلك ، ولا يَستحق الدرهم من أجل إتيانه فيجرى مجرى « زيد» إذا قلت : « زيد له درهم»

---

(١) سيبويه ١/٧٠ (بولاق) .

(٢) سيبويه ١/٧٠ (بولاق) «نصبت» .

(٣) ى ، س «مستقيم» .

(٤) سيبويه (هارون) ١/١٣٩ : «محمود» .

(٥) سيبويه (بولاق) : «درهمان» .

(٦) الزيادة من (ي) .

(٧) ي : سقط (لفعل) وجاء مكانها «أو ظرف ما» .

(٨) س «فله» .

(٩) س «فله» .

(١٠) س «أو وعد» .

ومما يجرى مَجرى الذى « كل رجل يأتينى فله درهم» ؛ لأنك إنما توجب الدرهَم بسبب إتيانه ، فتضمر معنى المجازاة ، فدخلت الفاء من أجلها .

فنقول الآن : إن قوله : « اللذيْن يأتيانك فاضربهما » يجوز فيه الرفع والنصب ، فإن جعلتَ « اللذين» بمنزلة[١] « زيد» ، ولم تضمر مبتدأ ولا خبرا ، كان الاختيارُ النصبَ ، ولم تكن الفاءُ داخلةً لجواب المجازاة ، ولكنها دخلت كما دخلت[٢] فى الأمر حين قلنا : « زيدا فاضربْ» فيكون التقدير : اضرب اللذين يأتيانك فاضربهما ، كما تقول : « زيدا فاضربه» .

ويجوز الرفع من وجهين :

أحدهما : أن تضمر مبتدأ[٣] وخبرا ، وتجعلَ الفاءَ جوابا للجملة ، كأنك قدرت : هذان اللذان يأتيانك ، واللذان[٤] يأتيانك صاحباك فاضربهما .

والوجهُ الثانى : ألا تقصدَ إلي اثنين بأعيانهما ، وتجعلَ الضربَ مستحقا بالإتيان ، فكل اثنين أتياه وجب ضربهما . كما قال تعالى[٥] : ﴿واللَّذَان يأتيانها منكُمْ فآذوهما﴾[٦] فوجب الأذى على كل اثنين يأتيان الفاحشة ، وعَنَى بالاثنين الذكر والأنثي ، ولم يكن الحكم جاريا علي اثنين بأعيانهما دون غيرهما ، ويكون قوله :« فاضربهما» خبرا ، ودخلت الفاء للجواب لا للأمر .

ولا يجوز سقوطها على هذا الوجه ، ويجوز سقوطها فى النصب ؛ لأنك لم ترد هذا المعني ، وإن قصدتَ « باللذين» إلى اثنين بأعيانهما ، لم يجز أن ترفع ، وتدخل الفاء فتقول : «اللذان يأتيانك فاضربهما» وأنت تعنى زيدا وعمرا ، كما لم يجز أن تقول : « زيد فاضربه» إلا بإضمار مبتدأ وخبر على ما بَيَّنَّا .

---

(١) هكذا في ي ، س وفي الأصل : «قوله» وهو تحريف .

(٢) «كما دخلت» سقطت من س .

(٣) س : «ابتداء» .

(٤) س : «أو اللذان» .

(٥) ي ، س : «عز وجل» .

(٦) سورة النساء ١٦/٤ .

[قال][١] وأما قول عدى بن زيد[٢] :

أرواحٌ مُـودِّعٌ أم بُـكـورُ أنت فانظرْ لأىِّ ذاكَ تصيرُ[٣]

ويروى : «لك[٤]» فانظرْ لأيِّ حالٍ تَصيرُ» ولا شاهد فيه ، وإنما جاء سيبويه بهذا البيت لقوله : « أنت فانظر» ، وهو يشبه : « زيدٌ فاضربْـهُ» ، وقد قـال : « زيدٌ فاضربْه[٥]» لا يجوز إلا على إضمار ؛ بسبب دخول الفاء ، وقد دخلت الفاء فى قوله : « فانظر» فتأول ذلك على وجوه أراد بها تصحيح دخول الفاء ، وأنها علي غير الوجه الذى أفسد دخولها فيه ، وجملة تأوله ثلاثة أوجه ، وعندي وجه رابع قريب التأويل[٦]

فأما الوجوه[التى][٧] ذكرها سيبويه ، فأن ترفع « أنت» بفعل مضمر يفسره الفعل المظهَرُ[٨] الذى فيه ضميره ، كأنك قلت : انظر أنت فانظر ، كما تقـول : « أزيدٌ ضَرَبَ عمرا» و« أزيدٌ ضربَ غلامَهُ عمرو» ، فرفعت[٩] بفعل مضمر ؛ إذ كان الظاهر [١٠] فيه ضمير مرفوع .

والوجه الثاني : أن تجعل « أنت» مبتدأ ، وتضمر له خبرا ، وتجعل الفاء جوابا للجملة كأنه قال : أنت الراحل ، كما تقول : أنت الهالك ، ثم تحذف فتقـول : « أنت» ؛ لدلالة الحال عليه ، كما قال[١١] : « إذا ذكر إنسان لشىء قال الناس : أنت ، وقد قال الناس زيد[١٢]» وهذا فى كلام الناس مشهور كثير ، وهو كقولك

(١) سيبويه ٧٠/١ (بولاق) والزيادة من ي .

(٢) جاء فى : (الأغانى) أنه شاعر جاهلي عاش في زمن النعمان وكان نصرانياً ، وليس من الفحول . (الأغاني ٩٧/٢)

(٣) شواهد المغني ١٦٠ ويروي الشطر الثاني فيه : «لك فاعمد لأى حال تصير» وانظر : الخزانة ١٨٣/١ وأمالي ابن الشجرى ٨٩/١ ، والهمع ١١٠/١ ، والدرر ٧٩/١ .

(٤) س : سقط «لك» .

(٥) «زيد فاضربه» سقطت من ي ، س .

(٦) ى ، س «التأول» .

(٧) هكذا فى ى ، وفى الأصل ، ق «الذى» .

(٨) س «المضمر» وهو خطأ .

(٩) ى ، س «فترفعه» .

(١٠) ى ، س ، ق «إذا كان الفعل الظاهر» .

(١١) ى ، س «يقال» ، و«قال» أفضل لأن المراد قال سيبويه ٧١/١ (بولاق) .

(١٢) سيبويه ي ، س «قال الناس : زيد ، وقال الناس : أنت» .

لمن تخاطب[1] إذا وصفتَهُ بالشجاعة : إذا ذُكِرَ الناسُ والشجاعة قال الناس : أنت ، وإذا ذ كر النحو قال الناس : الخليل ، أى أنت شجاعٌ ، والخليلُ نحويٌّ.

والوجه الثالث : أن تجعل « أنت » خبرا[2] ، كأنك قلت[3] : نويتَ الراحل أنت ، وجعلت[4] فى نِيَّتك المبتدأ ، وقال سيبويه فى هذا الوجه الثالث : « وهذا على قولك : شاهداك ، أى ما يُثْبتُ لك شاهداك[5] »

ومعنى هذا أن يتقدم رجلان إلى حاكم[أو][6] غيره فيدعى أحدهما على الآخر شيئا فيُنكرهُ ، فيقول الحاكم :« شاهديك» وإن شاء قال : « شاهداك»[فإن قال شاهديك[7]] فمعناه أحضر شاهديك ، أو هات شاهديك ، وإن قال : « شاهداك» فمعناه الشيء الذى يثبت ويصح شاهداك ؛ لأن الدعوى لا تثْبُتُ مجرَّدةً ، وحقيقة[هذا][8] الكلام ما يثبت شاهده شاهديك[9] ، لأن معنى قولك[10] : يثبت شاهداك أي تثبت شهادة شاهدَيك ، ومنه قول الناس : «أُثْبِتَ فلان فى الديوان» ، أى أثبت اسمه . .

قال[11] : **(ولا يجوز أن تضمر هذا ؛ لأن المتكلم لا يشير إلى نفسه ، ولا يشار للمخاطب إلى نفسه[12])** .

---

(١) س «لمن تخاطبه» .

(٢) س «خبرا لمبتدأ» .

(٣) سقطت «قلت» من س .

(٤) س «وجعلته» .

(٥) سيبويه «ويجوز أيضاً على قولك : شاهداك ، أي شاهداك ما يثبت لك أو ما يثبت لك شاهداك» بولاق ١/ ٧١ وفى هارون ١/ ١٤١ « . . . شاهداك أى ما ثبت لك شاهداك» .

(٦) الزيادة من ى ، ق ، س .

(٧) الزيادة من ى ، س .

(٨) الزيادة من ى ، س .

(٩) ى ، س «ما يثبت لك شهادة شاهديك» .

(١٠) ى ، س «معنى قول القائل» .

(١١) سيبويه ١ /٧١ (بولاق) .

(١٢) فى سيبويه : «ولا يكون علي أن تضمر هذا ، لأ نك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك ، وإنما تشير له إلي غيره» .

لا تقـول : « [وهذا](١) أنت» ، ولا «هذا أنا» ، فلذلك لم تضـمـر هذا أنت فانظر»

وقد قال سيبويه فى غير هذا الموضع : « ها أنا ذا وها أنت ذا فى معنى هذا أنا ، وهذا أنت» ، فهو يخالف الذى ذكره هاهنا فى الظاهر ، وإذا صرنا إليه فسَّرناه هناك(٢) إن شاء الله تعالى . وذكر قوله تعالى(٣) : ﴿طَاعَةٌ وَقَولٌ مَّعْرُوفٌ﴾(٤) فخرجه على الوجهين : إضمار المبتدأ(٥) ، وإضمار الخبر ، فإضمار الابتداء كأنه قال : أمرى طاعة ، وإضمار الخبر قوله : « طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمرى(٦)» .

والوجـه الرابع الذى عندى : أن ترفع « أنت» بيكون ؛ لأن المـصـادر تعـمل عمل الأفعال ، فكأنك قلتَ : أن(٧) تَرُوحَ أنت أمْ تَبْكرَ أنت ، كما قال تعالى(٨) : ﴿أو إطعامٌ فى يوم ذى مسغبةٍ يتيما﴾(٩) على تقدير أو أن يُطعم يتيما ، فكذلك هذا « أم أن تَبْكُرَ أنتَ (١٠)» .

وفيه وجه خامس : وهو أن تجعل البكور فى معنى باكر ، كما تقول : « زيدٌ إقبالٌ وإدبارٌ» أى مقبلٌ ومدبرٌ .

ويجوز فيه وجه سادس : وهو أن تحذف المضاف ، وتقيم المضاف إليه مقامه ، كأنك قلت : أم صاحبُ بكورٍ ، حذفت الصاحب كما قال تعالي(١١) : ﴿واسألِ القريةَ﴾(١٢) .

---

(١) الزيادة من س .

(٢) ي ، س : سقط : «هناك» .

(٣) ي ، س : «عز وجل» .

(٤) سورة محمد ٢١/٤٧ .

(٥) س «الابتداء» .

(٦) سيبويه ، س : «أمثل» .

(٧) س : «أأن» .

(٨) س «الله عز وجل» .

(٩) سورة البلد ١٤/٩٠ .

(١٠) سقطت من ي ، س .

(١١) سقطت من س .

(١٢) سورة يوسف ٨٢/١٢ .

وفى البيت : « أرواحٌ مودِّعُ » ، والرواح لا يودِّعُ ، قال الأصمعى : يودَّع فيه ، كما قال تعالى[١] : ﴿ والنهار مُبْصراً ﴾[٢] أى يُبْصر فيه ، وتحقيقه من جهة النحو : أرواح [ذو][٣] توديع ، فبني له من المصدر الذى يقع فيه اسمَ فاعلٍ ، وإن لم يكن جاريا على الفعل ، كما قالوا : « رجلٌ[٤] رامحٌ وناشِبٌ » على معنى ذو رُمحٍ ونُشَّاب[٥]

قال أبو الحسن : تقول : « زيدا فاضرب » وبعده كلام قد أتينا عليه .

قال سيبويه[٦] : « **واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي ، وإنما قيل دعاء ؛ لأنه استُعظِمَ أن يقال أمر ونهي[٧] ، وذلك قولك[٨] : اللهم زيدا فاغفر ذنبه ، وزيدا فأصلح شأنه ، وعمرا ليجزه الله خيرا [٩] . قال أبو الأسود الدؤلى :**

أميرانِ كانا آخيانى كلاهــما فكلا جزاه الله عنِّى بما فَعَلْ[١٠]

اعلم أن جمهور النحويين لا يسمون مسألةَ مَنْ هو فوقك أمرا وإنما يسمونها مسألة أو دعاء ، وينكرون تسمية ذلك أمراً ، وللأخفش بعينه[١١] احتجاج طويل ،

(١) سقطت من س .

(٢) سورة يونس ٦٧/١٠ ، والنمل ٨٦/٢٧ ، وغافر ٦١/٤٠ .

(٣) الزيادة من س .

(٤) سقطت من ي ، س .

(٥) ي ، س : «وذو نشاب» .

(٦) بولاق ٧١/١ .

(٧) ي ، س سيبويه «أو نهي» .

(٨) ي ، س «قولهم» .

(٩) اختصر السيرافي عبارة سيبويه ، إذ جاء في كتاب سيبويه بعد كلمة «خيرا» : «وتقول : زيدا قطع الله يده ، وزيدا أمر الله عليه العيش ؛ لأن معناه معنى زيداً ليقطع الله يده ، وقال أبو الأسود . . » .

(١٠) نسبه سيبويه إلي أبي الأسود وذكر المحقق هارون أنه لا يوجد في ديوانه (سيبويه ١٤٢/١) ، وهو في الديوان ٤٦ وروايته :

أميـران كـانا صـاحـبي كـلاهما فكـلا جـزاه الله عني بمـا عـمل

وانظر : الأغاني ٣١٨/١٢ وطبقات النحويين ١٩ وروايته في طبقات النحويين للزبيدي :

أميـرين كـانا آخـيًـا لي كـلاهمـا فكـلا جـزاه الله عني بمـا فـعل

وفي الأغاني :

أميـرين كـانا صـاحـبيَّ كـلاهمـا فكـلا جـزاه الله عني بمـا فـعل

(١١) ي ، س «فيه بعينه» .

ورأيت بعض أهل النظر يسميه أمرا ، ويزعم أن ذلك جائز فى الكلام والشعر ، وأنشدنا فيه بيتا يُرْوَى لعمرو بن العاص ، يخاطب فيه معاوية :

أمرتكَ أمراً جازما فعصيتَنى وكان من التوفيقِ فقدان هاشم[١]

فزعم عمرو أنه أمر « معاوية» ، ومعاوية فوقه ، قيل له : يجوز أن يكون عمرو رأي نفسه من طريق المشورة ، وحاجة معاوية إليه فى رأيه أنه[٢] فوقه فى هذا الباب ، واحتج أيضا بقول الله تعالى[٣] : ﴿ما للظالمين مِنْ حَميم ولا شفيع يُطاع﴾[٤] وزعم أن الطاعة إنما تكون للآمر ، وليس أحد فى القيامة[٥] يُسأل غيرَ الله تعالى ، وليس لهم[٦] فى هذا حجة ؛ لأن نفى الطاعة لا يدل على أن ثَمَّ آمرا لم يُطع ، وإنما المعنى أنهم لا يؤمرون ، وأنه لا أمر فيطاع ، كما قال : ﴿فما تنفعهم شفاعة الشافعين﴾ [٧] ، وليس ثَمَّ شفاعة لهم ، وإنما المعنى لا شفاعة لهم فتنفع ، مثله قولى أبى ذؤيب :

مُتَفَلِّقٌ أنساؤها عَنْ قانىٍ كالقُرْطِ صاوٍ غُبْرُه لا يُرْضَعُ[٨] .

والغُبْرُ : بقيَّة اللَّبن ، أى ليس بها لبن فترضع .

والدعاء وإن كان لا يسمى أمرا على ما ذكرنا فسبيله سبيل الأمر في الإعراب من كل وجه ، وهو أيضا في المعنى مثل الأمر ، وذلك أن الداعى مُلتمِسٌ من المدعو إيقاع ما يدعوه به ، كما أن الآمر مُريد من المأمور إيقاعَ ما يأمره به .

---

(١) ي ، س «قتل ابن هاشم» وابن هاشم هو : عبد الله بن عتبة بن مالك بن أبي وقاص ، والبيت لعمرو بن العاص الذي كان يري قتل ابن هاشم ولم يوافقه معاوية علي قتله فمضي مغضبا وكتب له هذا البيت ، وبعده :

أليس أبوه يا معاوية الذى أعان علينا يوم حز الغلاصم

(رغبة الآمل ١١٣/٣)

(٢) سقط من س .

(٣) س «عز وجل» .

(٤) سورة غافر ١٨/٤٠ .

(٥) هكذا في ي ، س ، وفي الأصل «القيمة» .

(٦) سقط من س .

(٧) سورة المدثر ٧٤ /٤٨ .

(٨) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وجاء في النسخ المخطوطة للسيرافي محرفا هكذا :

متعلق أنساؤها غير فاني كالقرط صار عنزه لا يرضع

والتصويب من ديوان الهذليين : ص ١٦ ، والبيت في وصف الفرس .

ويدخل فى الأمر : « أما زيداً فَجَدْعاً له» ؛ لأنك تريد فجدعه الله ، وإذا كان الدعاء بغير فعل لم يُنصب الاسم الأول ، وذلك قولك : « أما زيدٌ فسلامٌ عليه» ، و«أما الكافرُ فلعنةُ الله عليه» ؛ لأنه لم يظهر فعل فتجعله تفسيرا لما يُنصَب .

قال[١] : وأما قوله تعالى[٢] : **﴿والسارقُ والسارقَةُ فاقطعوا أيديَهُما﴾**[٣]و**﴿الزَّانيةُ والزَّانى فاجْلدوا كلَّ واحدٍ منْهما﴾**[٤] .

فهذا عند سيبويه مبنى على ما قبله ، كأنه قال : ومما نقص عليكم السارقُ والسارقةُ ، والزانيةُ والزانى ، فقد تم الكلام ، ثم قال : فاجلدوا ، فجعل الفاء جوابا للجملة .

قال :[٥] ومثله : **﴿مَثَلُ الجنةِ التى وُعِدَ المتقون﴾**[٦]

فمثلُ الجنةِ اسم مرفوع ، وتمامه محذوف ، كأنه قال : ومما نقصُّ عليك مثلُ الجنة ، فقد تم الكلام بهذا .

ثم قال من بعد : ﴿فيها أنهار﴾[٧] ، بعد تمام الجملة الأولى كما قال تعالى : ﴿فاجلدوا﴾ بعد الجملة الأولى .

قال[٨] : **« وإنما[٩] وُضعَ المثَلُ للحديثِ الذي بعده»**

يعنى أنه لما قال : ﴿مثل الجنة﴾ ــ وقد قلنا : إن التقدير فيه ومما نقصُّ عليكم مثلُ الجنة ــ توقع[١٠] السامع الذى وُعِدَ بقَصصه عليه فقال : ﴿فيها أنهار﴾ وتوقع أيضا حكم الزانى والزانية الذى وُعِد بقصصه وذكره ، فقال : ﴿فاجلدوا﴾ .

---

(١) سيبويه : ١٧/١ (بولاق) .
(٢) سيبويه : «عز وجل» ، وتقدمت فيه الآية الثانية علي الآية الأولى .
(٣) سورة المائدة ٣٨/٥ .
(٤) سورة النور ٢/٢٤ .
(٥) سيبويه ٧١/١ (بولاق) = ١٤٣/١ (هارون) وفيه :ولكنه جاء على مثل قوله تعالى : ﴿مثل الجنة﴾ .
(٦) سورة محمد ١٥/٤٧ .
(٧) تتمة الآية السابقة .
(٨) سيبويه ٧١/١ (بولاق) .
(٩) سيبويه «فإنما» .
(١٠) في ب ، ق : «ترفع» وهو تحريف .

وقال الفراء[١] وأبو العباس المبرد[٢] : إن الفاء دخلت للجزاء ، وأنها خبر[٣] ، والزانية ترتفع على الابتداء فى قول أبى العباس ، و«فاجلدوا» خبره ، وعند الفراء ﴿الزانيةُ والزانى﴾ يرتفعان بما عاد من ذكرهما ، ودخلت الفاء ؛ لأن الزانية والزانى ، فى معنى التى تزنى والذى يزنى ، وقد ذكرت هذا فى قوله تعالى[٤] : ﴿واللذان يأتيانها منكم فآذوهما﴾[٥] .

قال سيبويه[٦] مستشهدا على ما قال : **لَمَّا قال الله تعالى[٧] : ﴿سورة أنزلناها وفرضناها﴾[٨] قال فى الفرائض : ﴿الزانية والزاني﴾[٩] ثم جاء «فاجلدوا» [فجاء بالفعل[١٠]] بعد أن مضى فيهما[١١] الرفع كما قال :**

وقائلة : خولانُ فانكح فتاتهم[١٢]

وقد مضى الكلام فى هذا .

قال[١٣] : **(وقد يجرى هذا فى زيد وعمروٍ علي هذا الحد إذا كنت تخبر [بأشياء[١٤]] أو توصى) .**

---

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من أهل الكوفة ، ويعد هو وأستاذه الكسائي مؤسسين لمدرسة الكوفة النحوية ، ولد عام ١٤٤ وتوفي عام ٢٠٧ في خلافة المأمون (انظر مراجع ترجمته في هامش : «نزهة الألباء»٩٦) .

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد ، إمام نحاة البصرة في عصره ولد بها عام ٢١٠ وتوفي عام ٢٨٥ فى خلافة المعتضد بالله (انظر مراجع ترجمته في : نزهة الألباء ٢١٧) .

(٣) ي ، س سقط «وأنها خبر» .

(٤) س : «عز وجل» .

(٥) سورة النساء ١٦/٤ .

(٦) (بولاق) ٧١/١ .

(٧) سيبويه «جل ثناؤه» .

(٨) سورة النور ١/٢٤ .

(٩) سورة النور ٢/٢٤ ، وفي ي ، س «الزاني والزانية» وهذا يخالف الآية .

(١٠) الزيادة من سيبويه .

(١١) في ب «فيها» .

(١٢) مر الحديث عن هذا البيت فى ص١٢ .

(١٣) سيبويه ٧٢/١ (بولاق) .

(١٤) الزيادة من سيبويه .

يعنى أنك تقول : « زيدٌ فأحسنْ إليه» إذا أردت : زيدٌ فيمن أوصى به فأحسن إليه ، فيكون بمنزلة ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ وتكون الفاء جوابا للجملة .

قال[١] : **(وقد قرأ أناس [والسارقَ والسارقةَ][٢] و« الزانيةَ والزانى»[٣] ، وهو فى العربية على ما ذكرتُ لك من القوة)**

وهذه القراءة تروى عن عيسى بن عمر ، وهو على : اجلدوا الزانيةَ والزانيَ ، كما ذكرنا فى قولنا « زيداً فاضربْهُ» وهو قوي فى العربية ولكن القراءة سُنَّة منقولة .

قال[٤] : **«وإنما كان الوجهُ فى الأمر والنهى النصبَ ؛ لأن حد الكلام تقديمُ الفعل ، وهو فيه أوجب ؛ إذا كان ذلك يكون فى ألف الاستفهام»**

يعنى لما كان الاختيار في ألف الاستفهام نصب الاسم علي ما شرطنا كان نصبه أولى فى الأمر والنهى ؛ لأنهما لايكونان إلا بفعل ، وقد ذكرنا هذا .

قال[٥] : **«وقبح تقديم الاسم في سائر الحروف ؛ لأنها حروف تَحْدُث قبلَ الفعل ، ويصير[٦] معني حديثهن إلي الجزاء ، والجزاءُ لا يكون إلا خبرا ، وقد يكون فيهن الجزاءُ فى الخبر ، وهى غير واجبةٍ كحروف الجزاء فأُجريت مجراها ، فالأمر[٧] ليس يحدث له حرف سوي الفعل ، فيضارع حروف الجزاء ، فيقبح حذف الفعل منه ، كما يقبح حذف الفعل بعد حروف الجزاء»** .

قال : **« وإنما قبح[٨] حذف الفعل وإضماره بعد حروف[٩] الاستفهام لمضارعتها حروفَ الجزاء ، وإنما قلت : «زيدا اضربه» «واضربه» مشغولة**

---

(١) سيبويه ٧٢/١ (بولاق) .
(٢) قراءة عيسي بن عمر ، وابن أبي عبلة (البحر المحيط لأبى حيان ٤٧٦/٣) .
(٣) قراءة عيسي بن عمر ، ويحيى بن يعمر ، وعمرو بن فائد ، وأبى جعفر ، وشيبة وأبى السمال ، ورويس (المصدر السابق ٤٢٧/٦) .
(٤) سيبويه ٧٢/١ (بولاق) .
(٥) سيبويه ٧٢/١ (بولاق) .
(٦) سيبويه «وقد يصير» .
(٧) سيبويه «والأمر» .
(٨) سيبويه «يقبح» .
(٩) فى ب «حرف» .

بالهاء [والمأمور لابد له من أمر][1] ؛ **لأن الأمر والنهى لا يكونان إلا بالفعل فلا يستغنى[2] عن الإضمار إذا[3] لم يظهر»**

وأما قوله : « **وقبح تقديم الاسم في سائر الحروف»**

يعني سائر حروف الاستفهام سوى الألف ، كقولك : «أين زيداً ضربتَه» و« أين زيدا ضربتَ» ؛ لأن الوجه تقديم الفعل حتي يكون هو الذي يليها ، كقولها : « أين ضربتَ زيدا» وقد ذكرنا هذا فاحتج[4] بأن قال : «**إنها حروف تحدث قبل الفعل**» .

يعنى حروف الاستفهام

«**ويصير معنى حديثهن إلي الجزاء**» .

يعنى أن حروف الاستفهام فى المعنى إلى حروف الجزاء ، ومصيرها إلى الجزاء[5] أنها غير واجبة ، كما أن حروف الجزاء غير واجبة[6] وأراد بالجزاء هاهنا حروف شرط الجزاء ؛ لأن قولك : « أين يقوم» غير واجب ، و «هل زيدٌ قائم» ليس بواجب[7] كما أنك تقول[8] : « أين يقوم[9] زيد فأكرمه» فقيام زيد ليس بواجب .

وقوله : «**والجزاء لا يكون إلا خبرا»**

يعنى جواب الشرط إذا قلت :« إن تأتِنى أكرمْك» ؛ لأنه يصح[10] أن يقال : صدق أو كذب .

---

(١) الزيادة من سيبويه (بولاق) ٧٢/١ .

(٢) سيبويه (بولاق) «فلم يستغن» .

(٣) سيبويه (هارون) ١٤٤/١ «إن لم» .

(٤) ي ، س «واحتج» .

(٥) س «إلي حروف الجزاء» .

(٦) سقط من س «كما أن حروف الجزاء غير واجبة» .

(٧) س ، ي «قيام زيد ليس بواجب» .

(٨) ي ، س «كما أنك إذا قلت» .

(٩) ي «يقم» .

(١٠) هكذا في ي ، س وفي ب «يقبح» .

وقوله : « **وقد يكون فيهن الجزاء فى الخبر**»

يعنى يكون فى حروف الاستفهام مثل جواب الشرط كقولك : أين زيد أكرمه؟ فقد يصح له في هذا أيضا صدْقٌ أو كذب ، وإنما أراد [سيبويه[١]] التسوية بين حروف الجزاء وحروف الاستفهام ، وأري أنها حروف بالفعل أولى ، وأَن وُلِيَّ الأسماء إياها قبيح ، إلا في الألف وأن يفرق[٢] بينهما وبين الأمر ، وذلك [٣] أن الأمر لا يقبح تقديم الاسم فيه إذا قلتَ :

« زيدا اضربه» ؛ لأنه ليس قبله حرف[٤] هو بالفعل أولى ، فيحتاج إلي إيلائه[٥] الاسم فاعرفه إن شاء الله تعالى .

هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام [وحروف الأمر والنهى][٦]

وهى حروف النفى شبهوها بألف[٧] الاستفهام ، حيث قدم الاسم قبل الفعل ؛ لأنهن غير واجبات ، كما أن الألف وحروف الجزاء غير واجبة وكما أن الأمر والنهى غير واجبين ، وسهُل تقديمُ الاسم [٨] فيها لأنها [٩] نفي واجب[١٠] ، وليست كحروف الاستفهام والجزاءِ .

[قال المفسر[١١]] وقد قدمنا أن قولك :« زيدٌ ضربته» أجود من « زيدًا ضربته» وقولك : « أزيداً ضربتَه» فى الاستفهام أجود من قولك[١٢] : «أزيدٌ

(١) الزيادة من ى ، س .

(٢) ق «أفرق» ، ى ، س «ليفرق» .

(٣) هكذا فى ى ، س ، وفى الأصل (ب) ولذلك .

(٤) ق «حروف» .

(٥) ى «أوليائه» والصواب ما أثبتناه عن الأصل (ب) .

(٦) الزيادة من سيبويه ٢/١ (بولاق) .

(٧) سيبويه «بحروف الاستفهام» .

(٨) سيبويه «الأسماء» .

(٩) س : «أنها» .

(١٠) سيبويه «لواجب» .

(١١) الزيادة من س ، ى .

(١٢) سقطت من س

ضربته» ، وقد توسطت هذين البابين حروف يتقارب النصب فيها والرفع ، وهى «ما» و «لا» ، تقول : « ما زيداً ضربته» و«ما زيدٌ ضربته» و« لا زيداً كلمته[ولا عمرا أكرمته ، وإن شئت قلت : « لا زيدٌ كلمته»[1]] «ولا عمرو أكرمته» .

وإنما تقاربَ النصبُ فيها والرفع ، لأنها تشبه حروف الاستفهام من جهة ، وتشبه المبتدأ[2] من جهة .

فأما شبهها بحروف الاستفهام ؛ فلأنها حروف دخلت على المبتدأ فأخرجته من حد الإيجاب إلى حد النفى ، كما أن حروف الاستفهام أخرجت ما دخلت عليه من الإيجاب إلى الاستفهام .

وأما شبهها بالمبتدأ فلأنها نقيضة المبتدأ ، ونَفْى له ، والنفى يجرى مجرى الإيجاب ، ألا ترى أنك إذا قلت :« قام زيدٌ» ، فَنَفْىُ هذا أن تقول :« ما قام زيدٌ» ، تردّ الكلام على لفظه وتُدخِلُ حرف[3] النفى .

وأنشد أبياتا بالنصب منها قول جرير :

ولا حسباً فخرتَ به لتيْمٍ ولا جَدا إذا ازدحم الجدودُ[4]

أراد فلا ذكرت حسبا فخرت به ، وقد يجوز أن تكون« لا» للنفى[5] ونوَّن الحسب اضطرارا ، وقد كان يونس[6] يذهب إليه .

---

(١) الزيادة من س ، ى .

(٢) س : «الابتداء» .

(٣) ى ، س «حروف»

(٤) روى البيت فى ى ، س والخزانة ٤٤٧/١ : فلا حسباً» وفى ديوان جرير ١٦٥ جاء البيت هكذا :

ولا حسبٌ فخرتَ به كريمٌ ولا جدٌّ إذا ازدحم الجدود

وانظر سيبويه ٧٣/١ (بولاق) = ١٤٦/١ (هارون)

(٥) يريد لنفي الجنس

(٦) يونس بن حبيب البصرى ، من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وأخذ عنه سيبويه ، والكسائى ، والفراء ، وكان له مذاهب وأقيسة تفرد بها ، وتوفى عام ١٨٣هـ (انظر مراجع ترجمته فى : نزهة الألباء ٤٩) .

قال : **«وإن شئتَ رفعتَ ، والرفعُ فيه أقوى ؛ إذ كان فى ألف الاستفهام ؛ لأنهن نفى واجب»** .

يعنى لما جاز أن يكون الرفع فى الاستفهام ، وإن كان الاختيار النصب كان الرفع فى حروف النفى أقوى ؛ لأنها لم تبلغ أن تكون فى القوة مثل حروف الاستفهام والجزاء ؛ لشبَهِ المبتدأ الذى ذكرناه .

قال[١] : **(فإن جعلت «ما» بمنزلة «ليس» فى لغة أهل الحجاز [لم يكن إلا الرفع ؛ لأنك تجىء بالفعل بعد ما عمل[٢] فيه ما هو بمنزلة فعلٍ يَرفَع ، كأنك قلت : ليس زيد ضربتُه)** .

يعنى أن أهل الحجاز . [٣]]يرفعون الاسم بـ «ما» ، ويجعلونها بمنزلة « ليس» فإذا قلت : « ما زيدٌ ضربتهُ» ، فالرفع لا غير فى «زيد» على قولهم ؛ لأنهم جعلوها[٤] عاملة فى « زيد» فغير جائز أن تضمر فعلاً آخر ينصب زيدا ، وقد رفعته بـ «ما» وذكرت «ضربته» بعد ما عملت «ما» في «زيد» ، فكأنك قلت : « كان زيدٌ ضربتُه» و«ليس زيدٌ ضربتُهُ» .

قال : **(وقد أنشد بعضهم هذا البيت رفعا :**

وقالوا تَعَرَّفْها المنازلَ من مِنًى وما كلُّ من وافَى مِنًى أنا عارفُ[٥])

كأنما[٦] قال : اطلبها فى المنازل . قال[٧] : **(فإن شئت حملته على «ليس»)** .

---

(١) سيبويه ٧٣/١ (بولاق) .
(٢) سيبويه «بعد أن يعمل» .
(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل (ب) بسبب انتقال النظر بعد كلمة «الحجاز» وتكملة النص من (ى) وسيبويه .
(٤) ى «جعلوا ما» .
(٥) البيت لمزاحم العقيلي كما جاء فى سيبويه (انظر ٣٦/١ ، ٧٣ بولاق ، ٧٢/١ ، ١٤٦ هارون) وانظر : شرح شواهد المغنى ٣٢٨ ويقصد بالرفع فى البيت رفع «كلّ» ورواها سيبويه فى موضع آخر ٣٦/١ ، ٧٢/١ بالنصب .
(٦) س ، ي «كأنه» .
(٧) سيبويه ٧٣/١ (بولاق) .

[يعنى][1] إن شئت جعلت « كلّ» مرفوعا بما ، وجعلت « أنا عارف» في موضع الخبر ، وأضمرت في عارف « ها» تعود إلى «كلّ» كأنك قلت : أنا [2] عارفه ، وهذا على لغة أهل الحجاز .

قال [3] : **(وإن شئت حملته علي «كلُّه لم أصنع » وهذا [4] أبعد الوجهين)** .

يعني : وإن شئتَ رفعت كلا بالابتداء ، وجعلتَ الجملةَ في موضع الخبر ، وأضمرتَ الهاء فى «عارف» علي لغة بنى تميم كما قلت :« كلُّهُ لم أصْنعْ » فرفعتَ « كلٌّ» بالابتداء ، وأضمرتَ فى « أصنع» هاءً تعود إلي « كلّ» ،

ومعنى قوله : **«وهذا أبعد الوجهين»**

يعنى : رفع كل بالابتداء أبعد الوجهين [5] ؛ وذلك لأن [6] من يرفعه بالابتداء لا يُعمل «ما» ؛ فإذا لم يُعملها أمكنه أن يُعمل « عارف» في «كَل» ، فإذا لم يعمل فقد قبح ؛ إذ قد وجد السبيل إلي الكلام المختار ، ولا ضرورة تدعو إلي غيره ، ومن رفع « كلٌّ» «بما» فهو لا يجد السبيل إلي إعمال « عارف» في «كل» إلا بحذف « ما» ، وحذفها بغير المعني .

قال[7] : **(وقد زعم بعضهم أنَّ «ليس» تُجعَلُ كـ « ما»[8] وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف ، فهذا يجوز[9] أن يكون منه : «ليس خلق الله مثله[10]» و«ليس قالها زيد»)** .

---

(١) الزيادة من (ى) .
(٢) سقطت من ي ، س .
(٣) سيبويه : نفس الصفحة السابقة .
(٤) سيبويه (بولاق) «وهو» ، سيبويه (هارون) ١٤٦/١ «فهذا» .
(٥) سقط من س قوله : «يعني رفع كل بالابتداء أبعد الوجهين» .
(٦) س : «أنَّ» .
(٧) سيبويه ٧٣/١ (بولاق) .
(٨) سيبويه (بولاق) «وقد زعموا أن بعضهم يجعل ليس كما» .
(٩) سيبويه (بولاق) «فقد يجوز» .
(١٠) سيبويه (بولاق) «ليس خلق مثله أشعر منه» ، سيبويه (هارون) ٧٣/١ «ليس خلق الله أشعر منه» .

يعنى أن بعضهم يجعل « ليس» محمولة علي«ما» فيلغي عملها ، ولا يجوز أن يكون الذى يفعل هذا من العرب ، إلا من كانت[١] من لغته في «ما» الغاؤها ، فتحمل «ليس» علي«ما» ، وتجعلها حرفا لا تعمل في اللفظ شيئا ، كما لم تعمل «ما» ، وليس علي هذه اللغة دليل قاطع ، ولا حجّة تقطع العذر ؛ لأن كل ما يستشهد به يحتمل[٢] التأويل ؛ لأنه إذا احتجَّ محتج بقولهم[٣] : « ليس خَلَقَ الله مثلَهُ» فقال : «خلق»[٤] فعل ، ولو كانت «ليس» فعلا لما وليها الفعل ، فللقائل[٥] أن يقول في : « ليس» ضمير الأمر والشأن و«خلق» وما بعده جملة في موضع الخبر ؛ فلذلك قال سيبويه : « **فهذا يجوز[٦] أن يكون منه**» لهذا المعني الذي ذكرناه .

وقد احتجوا بشيء آخر - وهو أقوى من الأول ـ وهو قول[٧] بعض العرب : «ليس الطيبُ إلا المسكُ» فقالوا : هذا[٨] بمنزلة : ما الطيبُ إلا المسكُ ، قالوا : ولو كان فى «ليس» ضمير الأمر والشأن ، لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها ، وفي موضع خبرها ، ونحن لا نقول : « الطيبُ إلا المسكُ» بغير تقديم[٩] حرف النفي ، وليس الأمر علي ما ظنوا ؛ لأن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفى فقد لحقها في المعني ، ألا تري أنك إذا قلت : « ما زيد أبوه قائمٌ» فقد نفيت قيام أبيه كما لو قلت : « ما أبو زيد قائم» وعلي هذا يجوز أن تقول : « ما زيد [أبوه][١٠] إلا قائم» ، كأنك قلت : «ما أبو زيدٍ إلا قائمٌ» .

---

(١) ى ، س : سقطت «من» .
(٢) هكذا فى ى ، س ، وفي الأصل : «يجهل» ولا معنى لها .
(٣) س ، ى : «بقوله» .
(٤) س : «خلق الله» .
(٥) هكذا فى ى ، س وفي الأصل حذفت الفاء .
(٦) هكذا فى ى ، س ، وفي الأصل «لا يجوز» ، وهو مخالف لنص سيبويه السابق .
(٧) سقط من س «وهو قول» .
(٨) س : «هو» .
(٩) س : «تقدم» .
(١٠) الزيادة من س ، ى .

وأنشد لحميد الأرقط[١] ، على لغة من يجعل « ليس» بمعني«ما» :

فأصبحوا والنَّوي عالي مُعَرَّسِهِمْ وليس كلَّ النوي يلقى المساكينُ[٢]

فنصب « كلَّ» بيُلْقي ، وجعل « ليس» بمعني « ما» ، كأنه قال : ما يلقى ، وبقول هشام أخى ذى الرمة :[٣]

هى الشفاء لدائي إن ظفرتُ بها وليس منها شفاءُ الداءِ مبذول[٤]

على قولك : ما منها شفاء الداء مبذول .

قال[٥] : (**هذا كله سمع من العرب ، والوجه والحد فيه[٦] أن تحمله علي أن فى «ليس» إضمارا ، وهذا مبتدأ كقوله : « إنه أَمَةُ الله ذاهبةٌ»)** .

يعنى ضمير الأمر[٧] .

---

(١) حميد بن الأرقط أحد البخلاء المشهورين ، وسمي الأرقط لأثار كانت بوجهه ، وكان هجاء للضيفان ، ومن ذلك بيته : «فأصبحوا والنوي عالي معرسهم» (العيني ٨٢/٢) .

(٢) انظر سيبويه ٣٥/١ ، ٧٣ (بولاق) = ٧١/١ ، ١٤٧ (هارون) ، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢ والمقتضب ١٠٠/٤ ، والخزانة ٥٨/٤ ، والعيني ٨٢/٢ ، والأزمنة والأمكنة ٣١٧/٢ .

(٣) هشام بن عقبة العدوي : شاعر من إخوة ذي الرمة ، وكان أكبر من ذي الرمة ، وهو الذي رباه ، وبينهما مساجلات في الشعر (الشعر والشعراء ٥١٠ ، الأغاني (ساسي) ١٠٧/١٦ ، مجالس ثعلب ٣٩ ، المرزباني ٣٧٦ ، الأعلام ٨٦/٩) .

(٤) س ، ي ، سيبويه : «لو ظفرت» ، وحكي المحقق عبد السلام هارون عن السيوطي أنه قال : «إن هذا البيت برمته من قصيدة كعب بن زهير «بانت سعاد» سيبويه ٧١/١ وقد رجعت إلي شواهد المغني للسيوطي ، فوجدته لا يريد هذا البيت الذي لم أجده في قصيدة كعب ، وإنما يريد بيتا أخر لهشام بن عقبة أخذه من قصيدة «بانت سعاد» وهو :

تجلو عـوارض ذي ظلم إذا ابتـسـمت كـأنه منهل بالـراح مـعـلول

ديوان كعب بن زهير ٧ وانظر شواهد المغني ٢٤٠ ، والمقتضب ١٠١/٤ والهمع ١١١/١ ، والدرر ٨٠/١ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٤٧٤ .

(٥) سيبويه ٧٣/١ (بولاق) .

(٦) سقطت من سيبويه . (٧) يريد به ضمير الشأن .

قال[١] : **(إلا أن بعضهم[٢] قال : « ليس الطيبُ إلا المسكُ» و«ما كان الطيبُ إلا المسكَ»)** .

وكان هذا عنده أقوى من الحجة الأولى ؛ وذلك أن الذين رفعوا المسك فى «ليس» هم الذين نصبوه فى « كان » فأشبه أن يكون لفرق بين ليس وكان ، والوجه هو الذى ذكرناه ، ولو جعل فى « كان» ضمير الأمر والشأن لرفع المسك أيضا .

قال : **(فإن قلت : « ما أنا زيد لقيته» رفعت إلا فى قول من نصب « زيدا لقيته» ؛ لأنك شغلت الفعل بضميره[٣])** .

يعني أنك إذا قلت : «ما أنا زيد لقيته» فالذى ولى حرف النفى غير زيد ، ففصل بين «زيد» وبين حرف النفى ، فصار «زيد» بمحله فى الابتداء ، وكان الاختيار فيه الرفع ، وهذا يشبه قولك : « أنت زيد ضربته» لما فصلت[٤] بين ألف الاستفهام وبين «زيد» وقد مضي الكلام فى هذا .

قال[٥] : **(وهو فيه أقوى لأنه عامل في الاسم)** .

يعنى الرفع في : « ما أنا زيدٌ ضربتُه» أقوى منه فى : « أنت زيدٌ ضربته» لأن «ما» عاملة فى الاسم الذى بعدها ، يعنى[٦] فى لغة أهل الحجاز فلما كانت عاملة فى الاسم الذى بعدها ، وألف الاستفهام غير عاملة كان الرفع أقوى فى «ما»[٧]

---

(١) سيبويه ٧٣/١ (بولاق) .

(٢) سيبويه «إلا أنهم زعموا أن بعضهم» .

(٣) عبارة سيبويه : «لأنك قد فصلت كما فصلت في قولك : أنت زيد لقيته ، وإن كانت ما التي هي بمنزلة ليس فكذلك ، كأنك قلت : لست زيدٌ لقيته ، لأنك شغلت الفعل بأنا» .

(٤) س «فصل» .

(٥) سيبويه ٧٤/١ (بولاق) .

(٦) س «وهو يعنى» .

(٧) س «فى ما أقوى» .

قال[١] : (وأما [٢] **ألف الاستفهام وما في لغة بني تميم يُفْصْلن ولا يَعْملن ، فإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى)** .

يعنى أن «ما» وألف الاستفهام في لغة بني تميم يُفصَلْن عن الاسم الذي وقع الفعل علي ضميره باسم آخر ، كقولك[٣] : « أأنت[٤] زيدٌ ضربتَه» و « ما أنا زيدٌ لقيتُه» ، فصلت الألف و «ما» عن زيد[٥] بدخول«أنا» و«أنت» بينهما ، وهما لايعملان فى الاسم الذى يليهما فمجراهما واحد .

فإذا جئت إلي لغة أهل الحجاز في «ما» فصلت بينها وبين الاسم الذي وقع الفعل على ضميره وأعملتها في الاسم الذي يليها ، فبعُد النصب عن الاسم الذى وقع الفعل على ضميره ؛ لبعدها منه لمَّا اجتمع الفصل بينها وبينه ، وعملها فيما وليها ، ويجوز «ما أنا زيداً لقيتُهُ» علي قول من قال فى الابتداء : «زيداً لقيتُهُ» ، والاختيار الرفع .

واعلم أن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسم متقدم[٦] ، أو فى محل بعينه[٧] كان سبيلها كسبيلها إذا وقعت مبتدأة ، ويختار فيها ما يختار فى الابتداء .

وكونُها خبرا في أربعة أشياء . وهي : خبر المبتدأ ، وخبر كان وأخواتها ، وخبر إن وأخواتها ، والمفعول الثانى فى «ظننت»[٨] وأخواتها ، تقول : «زيد أبوه ضربتُهُ»[٩] و«كنتُ زيد ضربتُه » و « إنى عمرٌ وكلمتُهُ» و « حسبتنى أخوك رأيتُه» ،

---

(١) نفس الصفحة السابقة .

(٢) لا توجد «وأما» فى سيبويه .

(٣) سقطت من ى .

(٤) هكذا في س ، ى ، ق ، وفى الأصل (ب) (آأنت) بمد الهمزة الأولي .

(٥) س ، ى ، ق : سقط «عن زيد» .

(٦) س ، ى : «قد تقدم متقدم» .

(٧) ى : «نعته» .

(٨) س ، ى «لحسبت» .

(٩) س «ضربه» .

وإنما صار الاختيار الرفع في هذه الأشياء ؛ لأنك جئت بهذه الجمل ، وهي كلام قائم بنفسه ، فوضعته في موضع خبره ، فينبغي أن تعطي الكلام حقه وإعرابه ، ثم توقعه في هذا الموقع(١) ، ويجوز نصبه بما جاز(٢) فى الابتداء .

وأما قوله تعالى(٣) : ﴿ إنا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر﴾(٤) فإنه على قول من يقول : « زيداً ضربته» .

فإن قال قائل : فأنتم تزعمون أن قول القائل : « إني زيدٌ كلمتُهُ» الاختيار فيه الرفع ؛ لأنه جملة فى موضع الخبر ، فلم اختير النصب(٥) فى :«[إنا](٦) كلَّ شيء خلقناه» وكلام الله تعالي أولي بالاختيار؟ فالجواب أن فى النصب هاهنا دلالةً علي معني لا يوجد ذلك المعني في حالة الرفع ؛ وذلك أنك إذا قلت : «إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر» ، فتقديره : إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر ، فهو يوجب العموم ؛ لأنه إذا قال : إنا خلقنا كلَّ شيء فقد عمَّ ، وإذا رفع فقال : كُلُّ شيء خلقناه بقدر ، فليس فيه عموم ؛ لأنه يجوز أن نجعل «خلقناه» نعتا لشيء ، ويكون « بقدر» خبرا لكل ، ولا تكون فيه دلالة لفظه(٧) على خلق الأشياء كلها ، بل تكون فيه دلالة على أن ما خلَق منها خلَقه بقدر ، ومثل هذا في الكلام «كلَّ نحوي أكرمتُه في الدار» فقد أوجبت أنه ما بقى أحد من النحويين إلا وقد أكرمته ؛ لأن تقديره : أكرمتُ كلَّ نحوي أكرمتُه فى الدار ، وإذا قلت : «كلُّ نحوي أكرمته فى الدار» ، وجعلت « أكرمتُه» نعتا لنحوى ، فمعناه كل من أكرمته من النحويين فهو حاصل فى الدار ، ويجوز أن يكون فى النحويين من لم تكرمه فى الدار(٨) .

---

(١) س «الموضع» .
(٢) س «نصبه كما كان» .
(٣) س «عز وجل» .
(٤) سورة القمر ٥٤/٤٩ .
(٥) فى الأصل (ب) ، وفى ق : «الرفع» والتصويب من ى .
(٦) الزيادة من س .
(٧) س : «لفظته» .
(٨) س ى : «وهو فى الدار» .

قال[١] : **(وقد قرأ بعضهم : ﴿وأما ثمودَ فهدیناهم﴾[٢])** .

والاختيار الرفع وهو الأكثر في القراءة ، ونصبه علي إضمار فعل ، كأنه قال : وأما ثمودَ فهدينا[٣] فهديناهم[٤] [يعنى قراءة من قرأ : إنا كلَّ شيء خلقناه ، وإن كان الاختيار الرفع لقراءة من قرأ « وأما ثمودُ فهديناهم»[٥]] والاختيار الرفع لأن «أمَّا» من حروف الابتداء ، وقد بينا ما فى ذلك .

قال[٦] : **(وتقول :« كنت عبد لله لقيته» لأنه ليس من الحروف التي ينصب ما بعدها كحروف الاستفهام وحروف الجزاء [وما شبه بها[٧]])** .

يعني « كنت» ليس مثل هذه الحروف التى يختار النصب فيما بعدها كحروف الاستفهام ، وحروف الجزاء ، وما شبه بها من الأمر ، وحروف النفى ، وليس بفعل ذكرته ليعمل في شيء فينصبه أو يرفعه ، ثم تضم إلي الكلام الأول الاسم[٨] ، يعني أن «كنت» ليست بجملة مبنية على فعل عطفت عليها جملة أخري كقولك :« ضربتُ زيدا وعمراً كلمتُه» ، فوجب أن يكون الاختيار الرفع فيما كان فى موضع الخبر[٩] على ما وصفنا .

وتكلم بكلام طويل لم يخرج عن الجملة التى عندنا ، فأرى أن الجملة التي تقع فى موضع الخبر لا تشبه الجملة المعطوفة ، وكان فيما ذكر أن الجملة التى

---

(١) سيبويه ٧٤/١ (بولاق) .
(٢) سورة فصلت ١٧/٤١ .
(٣) سقطت من ق ، ى .
(٤) س «هد يناهم» .
(٥) الزيادة التي بين المعقوفين من ي .
(٦) نفس الصفحة .
(٧) الزيادة من س ، ى ، وفى سيبويه : «ولا ما شبه بها» .
(٨) ى «الأول بما يشرك» و س : «الأول الاسم بما يشرك» .
(٩) س ، ى ، ق «خبره» .

تقع فى موضع[١] الخبر قد حالت بين الأول وبين مفعوله أن تنصبه ، فكيف يختار فيه النصب وقد حال بينه وبين مفعوله .

يعنى أنك[٢] إذا قلت : « كنتُ زيدٌ ضربتُه» فقد وقع «زيدٌ ضربته» في موضع مفعولِ «كنتُ» كأنك قلت : « كنت قائما» ، فإذا كانت الجملة قد منعت كنتُ المنصوبَ وحلت في محله ،لم تشبه الجملة المعطوفة وهي «ضربت زيدا وعمرا كلمته» ؛ لأن الأول قد نصب مفعوله ، وعطف الثانى عليه ، فأجرى مجراه فى تسلطه على مفعوله .

قال[٣] : **(ومثله[٤] « قد علمت لعبدُ الله تضربه»[٥] ، فدخول اللام يدلُّك علي أنه إنما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شىء) .**

يعنى أن اللام منعت من أن يكون « عبد الله» مفعولا لعلمت فارتفع كما يرتفع في الابتداء ، وكذلك وقوع هذه الجملة في موضع خبر كان قد منع [كان][٦] من التسلط عليها ، ونَصْبَها لها كما تنصب خبرها فصارت كالمبتدأ ، وليس ذلك بمنزلة حروف العطف .

قال[٧] : **(وترك[٨] الواو[٩] فى الأول هو كدخول اللام هنا)** . يعني ترك الواو فى «كنت زيدٌ ضربتُهُ» حين جعلته خبرا ، ولم تجعله عطفا كدخول اللام فى : « قد علمت لعبد الله تضربه» .

---

(١) س ، ى «موقع» .
(٢) سقطت من س .
(٣) سيبويه ٧٤/١ (بولاق) .
(٤) سيبويه «ومثل ذلك» .
(٥) سيبويه (بولاق) «أضربه» .
(٦) الزيادة من س ، ى .
(٧) سيبويه ٧٥/١ (بولاق) .
(٨) سيبويه «وكذلك ترك» .
(٩) ب ، ق «اللام» والتصويب من (ى) وسيبويه .

قال[١] :(فإن شاء نصب كما قال الشاعر ، وهو المرّار الأسديُّ :

فلو أنها إياكَ عضَّتْكَ مثلُها جررتَ على ما شئتَ نَحْراً وكَلْكَلا [٢]) .

وهذا البيت على قول من قال : «إنى زيداً ضربته» ، وأنت إذا قلتَ : « إني زيداً ضربته» ثم خاطبت زيداً لقلت : « إنى إياك ضربتُك» فيكون « إياك»[٣] بمنزلة « زيد» ، والكاف بمنزلة الهاء ، والتقدير : لو أنها [إياك][٤] عضتْ مثلُها عضتك مثلها ، وإذا قلت : «إنى زيد ضربته» ثم خاطبت زيدا قلت : « إني أنا[٥] ضربتك» .

هذا[٦] باب من الفعل يُستعمَل في الاسم ثم يُبْدَلُ مكانَ ذلك الاسم اسم[٧] آخر فيعمل فيه كما عَمِل فى الأول .

وذلك قولك : « رأيت قومَك أكثرهم»و«رأيت قومك[٨] ثلثيهم» و«رأيت بني عمك ناساً منهم» ، و«رأيت عبد الله شخْصَهُ» و «صرفتُ وجوهَها أولَها» .

[قال المفسر][٩] اعلم أن البدل إنما يجىء فى الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه[١٠] لم يُذكر ، والنحويون يقولون : إن التقدير فيه تنحيةُ الأول

---

(١) نفس الصفحة ، وسقطت من س كلمة «قال» .

(٢) سيبويه ٧٥/١ (بولاق) والمرار الأسدى هو سعيد بن حبيب الفقعسى أبو حسان ، شاعر إسلامي أموي ، نسبته إلي فقعس من بنى أسد بن خزيمة (المرزبانى ٤٠٨ ، الخزانة ٢ /١٩٦ ، السمط ٢٣١ ، رغبة الآمل ١١/٤) .

(٣) ق «إياك ضربتك» .

(٤) الزيادة من س ، ي .

(٥) س ، ى «إنى أنت» .

(٦) سيبويه ٧٥/١ (بولاق) .

(٧) سيبويه (بولاق) «ثم تُبدل مكان ذلك الاسم اسما» .

(٨) سيبويه : «ورأيت بنى زيد ثلثيهم» .

(٩) الزيادة من س ، ح ، ى .

(١٠) ح «كما أنه» .

ـ وهو المبدل منه ـ ووضع البدل مكانه وليس تقديرهم[١] تنحية الأول علي معني الإلغاء [له][٢] ، وإزالة الفائدة [به][٣] ولكن على أن[٤] البدل قائم بنفسه ، غير مبين للمبدل منه تبيين[٥] النعت للمنعوت الذي هو تمام للمنعوت ، والدليل علي أن المبدل منه لا يلغي أنك تقول : « زيدٌ رأيت أباه عمراً» وتجعل« عمراً» بدلاً من « أباه» ، فلو كان في تقدير اللغو لكان الكلام زيد رأيت عمرا ، وهذا فاسد محال ؛ فقد صح[٦] أن البدل غير[٧] مُنحٍّ للأول حتى يكون بمعنى الملغَى .

فإن قال قائل : فلأى شيء دخل ؟ قيل له : قد يكون للشيء الواحد أسماء من معان يشتق له منها تلك الأسماء فيجوز أن يشتهر ببعض الأسماء عند قوم ، وببعض أسمائه عند آخرين ، فإذا جمع الاسمين جميعا علي طريق بدل[٨] أحدهما من الآخر ، فقد بينه بغاية البيان ، وذلك أنه إذا قال : « زيد رأيت أباه عمرا» فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف أبا زيد[٩] ولا يعلم أنه عمرو ، وقد يجوز أن يكون عارفا بعمرو ، ولا يعرف أبا زيد من هو ، فإذا أتى بالأمر جميعا عرفه من وجه آخر .

وإذا قال : «رأيت زيداً رجلاً صالحاً» يجوز أن يكون غرضه أن يبين للناس مروره برجل صالح ، ويبين [أيضاً][١٠] أنه زيد ، وليس كل من عرف أنه زيد عرف أنه رجل صالح ، فأتي بالعلَم الذي يُعرف به ، وبالمذهب الذى هو عليه ؛ ليجتمع له بذلك غرضه[١١] ، فهذا هو القصد فى البدل .

---

(١) س ، ح ، ي : «وليس التقدير فيه» .
(٢) الزيادة من س ، ح ، ي .
(٣) الزيادة من س ، ح ، ي .
(٤) س «علي معني أن» .
(٥) س ، ق «كتبين» .
(٦) س ، ي «وضح» .
(٧) سقطت «غير» من ق .
(٨) سقطت «بدل» من ق .
(٩) سقطت «أبا زيد» من ق .
(١٠) الزيادة من س ، ي .
(١١) س ، ح «غرضاه» .

وهو يشتمل على أربعة أوجه :

فالوجه الأول : بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، كقولك : « مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ» ،و «مررت برجلٍ صالحٍ زيدٍ»[١] .

والوجه الثاني : بدل الشيء من الشيء وهو بعضه ، كقولك « رأيت زيداً وجهَه و«أتاني بنو[٢] تميم أكثرهم» .

وبدل الشيء من الشيء وهو مشتمل عليه[٣] ، كقولك : « سُلبَ زيدٌ ثوبُهُ» ، و«أعجبني زيدٌ حسنُهُ» ، والمشتمل علي الشيء هو الذي تصح العبارة عنه[٤] بلفظه عن ذلك الشيء ، وذلك أنك إذا قلت : «سُلِبَ زيدٌ» فقد يجوز أن يكون ذلك وأنت تعنى الثوب ، وإذا قلت : « أعجبنى زيد» فإنما[٥] تعنى كلامه أو حسنه ، أو ما أشبه ذلك من أفعاله وهيئاته ، أو ما يتعلق به ؛ ولا يجوز أن تقول : «ضربت زيداً عبدَه» ؛ وذلك أنك لا تقول : «ضربت زيداً» وأنت تزيد عبده ؛ لأنه لا يعبر بزيدعن عبده[٦] ، فلفظ «زيد» ليس يشتمل[٧] على العبد .

وبدل المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، والمضمر من المظهر[٨] ، والمظهر من المضمر ، في هذه الأبواب سواء ، وليست كالنعت ؛ لأن النعت تمام المنعوت ، وتجلية له ، والبدل منقطع من المبدل منه على ما ذكرنا ، فلم تكن حالٌ توجب استواءهما فى التعريف والتنكير .

والوجه الرابع : بدل الغلط ، ولا يجوز[٩] أن يقع فى شعر ولا قرآن ولا كلام معمول مُحكّك[١٠] ، وإنما يجيء فى الكلام الذى يبتدؤه الإنسان على جهة سبق[١١] اللسان إلى الشيء الذى لا يريده ، فيلغيه ،حتى كأنه لم يذكره بلفظ مما

(١) في ح تقدم المثال الثانى على الأول .

(٢) س ، ح ، ى سقطت «بنو» .

(٣) هذا هو النوع الثالث من أنواع البدل ، وهو بدل الاشتمال .

(٤) س ، ح ، ق ، ى سقطت «عنه» .

(٥) س «كأنما» .

(٦) ح «لا يعبر عن عبده بزيد» .

(٧) س «ليس بمشتمل» .

(٨) ح «والمضمر من المضمر» .

(٩) س ، ح ، ى«وهو لا يجوز» .

(١٠) يريد الكلام الذى يصدر عن روية وتفكير .

(١١) ق «على سبق جهة» .

يريده[١] ، كقولك : « رأيت زيداً» وأنت تريد عمرا فتلغي زيدا ، وتذكر عمرا ، فتقول : رأيت زيداً عمرا ، وتكون مريدا لزيد ، فيبدو لك ، إما لأنك تبينت أن الفعل لم يقع بعد[٢] بزيد ، وأنه كان واقعا بعمرو ، وإما لأنك[٣] أردت الإضراب عن نسبة[٤] ذلك الفعل إلى زيد ، وإنما يقع في بَدِيهِ الكلام .

والعامل فى البدل فى ذلك كله هو العامل في المبدل منه ؛ لتعلقهما به من طريق واحد .

قال سيبويه[٥] علي إثر ما ذكره من البدل :

(فهذا يجيء علي وجهين : علي أنه أراد[٦] رأيت أكثر قومك [ورأيت][٧] ثلثي قومك ، وصرفتُ وجوهَ أولها ، ولكنه ثَنَّي الاسم توكيدا كما قال [الله][٨] تعالي :﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾[٩]) .

فهذا أحد الوجهين ، والمعني في ذلك أنه حين قال : « رأيت قومك» كان غرضه رأيت ثلثى قومك ؛ لأنه قد يجوز أن تعبِّر باللفظ العام وأنت تريد البعض ، كما قد يقول القائل : «شغب الجند» وإنما تريد بعضهم ، و« ضج أهل بغداد» ، وعسي ألا يكون ضج منهم إلا نفر ، فإذا أراد باللفظ الأول [العام][١٠] البعض ثم[أتي][١١] بذلك البعض فكرره بلفظ آخر فقد أكَّد ، كما أكّد فى قوله تعالى[١٢] : ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ ، وكما قال تعالى[١٣] : ﴿يسألونك عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ

---

(١) س ، ح ، ى «ويلفظ بما يريد» .
(٢) سقطت من ح ، س .
(٣) سقطت من ح ، س .
(٤) فى الأصل ، ق «سبب» والتصويب» من (ى) .
(٥) سيبويه ١/٧٥ (بولاق) .
(٦) ح ، ى ، س «أنه قالوا» .
(٧) الزيادة من سيبويه (هارون) ١/١٥٠ .
(٨) الزيادة من س ، ح ، ى وفى سيبويه «كما قال جل ثناؤه» .
(٩) سورة الحجر ١٥/٣٠ ، وسورة (ص) ٣٨/٧٣ .
(١٠) الزيادة من ح ، ى ، س .
(١١) الزيادة من ح ، ى .
(١٢) سقط من س ، وفى ح «سبحانه» .
(١٣) سقط من س ، ح .

فيه ﴾[١] ، فـ «قتالٍ فيه» بدل وهو تأكيد علي هذا الوجه الذي ذكرناه ، لأنه أراد بقوله : « الشهر الحرام» القتال ، ثم أعاد القتال توكيدا قال [الشاعر][٢] :

وذَكَرتْ تَقْتُـدَ بردَ مائِهـا وعتَكُ البـولِ علي أنسائِها[٣]

فأبدل«بَرْد مائها» من « تَقْتُد» ، و«تقتد» موضع ، و«بردَ مائها» بدل الاشتمال ، وأنشده سيبويه للتأكيد الذي ذكره في البدل و «وَعَتَكُ البول» يعني قِدَمه وُصفْرته ، يقال : قوسٌ عاتكة[٤] إذا اصفرت من القدم ، والمعني أن هذه الناقة ذكرت بردَ ماء هذا الموضع ، وهذه حالها[٥] لطول السفر ، ويروى «وعبك البول على أذنابها»[٦] ، وهو تركده[٧] وتراكبه عليه ، ويجوز «عتكَ البول»[٨] على معنى وقد عتكَ البولُ .

قال[٩] :(**وقد يكون هذا البيت[١٠] علي الوجه الآخر الذي أذكره لك**) .

يعنى من الوجهين اللذين ذكرنا أحدهما [أنه][١١] علي سبيل التأكيد .

قال[١٢] : (**وهو أن يتكلم فيقول رأيت قومك ، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ، فيقولَ : « تلثيهم» أو «ناسا منهم**) .

---

(١) سورة البقرة ٢/٢١٧ .

(٢) الزيادة من ح ، ي ، س .

(٣) سيبويه ١/٧٥ (بولاق) ، ١/١٥١ (هارون) قال هارون : نسب في معجم البلدان (تقتد) (المجلد الثاني ٣٧ بيروت) إلي أبي وجزة الفقعسي فيضاف هذا إلي ما عرفت نسبته من الخمسين ، ورواية معجم البلدان :

حتي إذا ما تم من إظمائها وعتك البول علي أنسائها

تذكرت تقتد برد مائها

(٤) في الأصل (ب) «عاتك» وفي س «عاتكة» .

(٥) في الأصل «وهذه كلها» والتصويب من ي .

(٦) هكذا في الأصل وق ، وفي س ،ح ، ي «أنسائها» .

(٧) في ي ،ح ، س «تلكده» .

(٨) س «وعتك البول علي أنسائها» .

(٩) سيبويه ١/٧٥ (بولاق) .

(١٠) في سيبويه : «ويكون علي الوجه الآخر» .

(١١) الزيادة من س .

(١٢) نفس الصفحة السابقة .

وهذا هو الوجه الثاني من الوجهين ، وهو أن يقول : « رأيت قومك» ، وقصده إلي جميعهم ، ثم بدا له في ذلك ، وامتنع أن يخبر عن جميعهم ، فعدل إلي[١] الإخبار عن البعض ، فهذا لم يكن في أول كلامه قاصدا إلى ذكر البدل ، وإنما بدا[٢]له ذلك بعد ما مضي صدر كلامه على الوجه الذى لفظ ، والذى قبل هذا لم يبد له شيء لم يرد أن يتكلم به من بعد .

قال[٣] : **(ولا يجوز أن تقول : « رأيت زيدا أباه» ، والأبُ غيرُ زيد ؛ لأنك لا تُبيِّنه بغيره ، ولا بشيء ليس منه)** .

وقد بينا ذلك .

قال[٤] : **(وإنما يجوز « رأيت زيدا أباه»[٥] و« رأيت زيداً عمراً» أن يكون[٦] أراد أن يقول : رأيت عمرا ورأيت أبا زيد[٧] ، فغلط أو نسي ، ثم استدرك كلامه)** .

قال[٨] : **(ومن هذا الباب « بعت متاعَك أسفَله قبل أعلاه»[واشتريت متاعك أسفلَه أسرعَ من اشترائي أعلاه][٩] ، واشتريت متاعك بعضه أعجلَ من بعض ، وسقيت إبلَك صغارها أحسنَ من سقى كبارها ، وضربت الناسَ بعضَهم قائما وبعضَهم قاعدا)** .

[قال المفسر[١٠]] فهذا كله على البدل ، والمنصوب الثالث على[١١] الحال .

---

(١) في س «عن» وهو خطأ .

(٢) س ، ح ، ى «ثم بدا» .

(٣) سيبويه ٧٥/١ (بولاق) .

(٤) نفس الصفحة .

(٥) سقط من ق «رأيت زيدا أباه» .

(٦) س ، ى «إما أن يكون»

(٧) سيبويه (بولاق) ، ح . س «ورأيت أباه» .

(٨) سيبويه ٧٦/١ (بولاق) .

(٩) الزيادة من سيبويه .

(١٠) الزيادة من س ، ح ، ي .

(١١) ح ، س «الثالث منه علي» .

قال سيبويه[١] : (**فهذا لا يكون فيه إلا النصب ، لأن ما ذكرت بعده ليس مبنياً علي الاسم[٢] فيكون الاسم[٣] مبتدأ وإنما هو من نعت الفعل ، زعمتَ أن بيعك أسفله كان قبل بيعك[٤] أعلاه ، وأن الشراء كان في بعض أعجل من بعض ، وسقيه الصغار كان أحسنَ من سقيه الكبار ولم تجعله خبراً لما قبله**) .

يعني أنك لا تقول : «اشتريتُ متاعَك بعضُه أعجلُ من بعض» ، فتجعله ابتداء وخبرا في موضع الحال من «متاعك» ؛ لأنك لم ترد اشتريت متاعك وبعضُه أعجلُ من بعض ؛ لأنه لا فائدة فيه ، ولم ترد سقيت إبلَك وصغارُها أحسنُ من كبارها ، كما تقول : «ضربتُ زيداً أبوه قائم» علي معني ضربت زيدا وأبوه قائم[٥] ، وإنما المعني اشتريت بعضَ متاعك أعجلَ من بعض ، فلما قدمتَ المتاع جعلتَ البعض بدلا منه ، وأدخلته في عمل[٦] الفعل ، وذلك معني قوله : «وإنما هو من نعت الفعل» .

قال[٧] : (**ومن ذلك[٨] «مررت بمتاعك» بعضِه مرفوعا وبعضِه مطروحاً ، فهذا لا يكون مرفوعا ؛ لأنك جعلت[٩] النعت علي المرور فجعلته حالا[للمرور][١٠] ولم تجعله مبنيا على مبتدأ ، [ولم يجز ابتداء بعضه ، ولا تسند إليه شيئاً][١١]**) .

---

(١) نفس الصفحة .
(٢) سيبويه (مبنيا عليه) .
(٣) سقط من سيبويه .
(٤) سيبويه «أن بيعه أسفله كان قبل بيعه أعلاه» .
(٥) س «ضربته وأبوه قائم» .
(٦) س «علي عمل» .
(٧) سيبويه ٧٦/١ (بولاق) .
(٨) سيبويه (هارون) ١٥٢/١ : «ومن ذلك قولك» .
(٩) سيبويه «حملت» .
(١٠) الزيادة من سيبويه .
(١١) سقط من سيبويه قوله : «ولم يجز ابتداء بعضه ،ولا تسند إليه شيئاً» .

يعنى أنك لا تقول : «مررت بمتاعك بعضُه مرفوعاً» فترفع البعض ، وتنصب مرفوعا ؛ لأنك إذا رفعته فقد جعلته مبتدأ ولا خبر لـه ، ففسد لذلك ، ولو قلت : « بعضُه مرفوعٌ وبعضُه مطروحٌ» جاز ، وتكون الجملة في موضع الحال ، كما تقول : « مررت بقومك بعضُهم قائمٌ وبعضُهم قاعدٌ» ، أي هذه حالهم .

ومعنى قوله : **«لأنك جعلت النعت على المرور فجعلته حالاً»** .

يعني أنك جعلت« مرفوعا» و«مطروحاً» [حالاً][1] محمولاً علي المرور ؛ إذ كان العاملَ فيه ، وسُمِّي مرفوعا ومطروحا نعتا وليس بجارٍ علي منعوت ؛ لأنه سمي النعت كل ما كان فيه تمييز شيء من شيء ، لو لم يكن ذلك النعت لجاز وقوعه عليه وعلي غيره ، فمن ذلك « مررت برجلٍ ظريف» و« ظريف»[2] نعت لرجل ، وقد كان « رجل» قبل ورود « ظريف» يصلح أن يكون لظريف وغيره .

وإذا قلت : « مررت بمتاعِك[3]» صلح أن يكون مرفوعا ، وصلح ألا يكون مرفوعا ، فصار « مرفوع» نعتا له من طريق التمييز بين أحواله التي تتوهم ، وعلي ذلك سمى قائما وقاعدا فى قولك : « ضربت الناسَ بعضَهم قائماً وبعضَهم قاعداً» من نعت الفعل [لأنك إذا قلت : «ضربت الناس» جاز أن يكون مستوعبا لكلهم ، وجاز أن يكون لبعضهم ، فصار ذكر لبعض كالتحلية للضرب والتمييز بين أحواله][4] .

قال[5] : **(ومن هذا الباب «ألزمت الناسَ بعضَهم بعضاً» و«خوَّفتُ الناسَ ضعيفَهم قويَّهم»)** .

---

(١) الزيادة من س ،ح ، .

(٢) سقطت من س .

(٣) من أول كلمة «بمتاعك» يوجد خرم في النسخة التي اتخذناها أصلا ، وهى نسخة (ب) ، وهذا الخرم حتي قوله «علي ما هو حقيق به» في ص والنسخ في هذا القدر المخروم من نسخة (ى) إلا فيما حدث فيه خرم فى (ى) فى هذا الجزء ، فإن النسخ كان من نسخة (ق) وقد أشرت إلى ذلك فى موضعه .

(٤) الزيادة التى بين المعقوفين من ق .

(٥) سيبويه ٧٦/١ (بولاق) = ١٥٣/١ (هارون) .

فالوجه فى ذا نصب الثانى على البدل" ؛ وذلك أنّ « ألزمت» و«خوفت» فعلان منقولان من لزم وخاف ، وكان الأصل لزم الناسُ بعضُهم بعضا ، وخاف الناسُ ضعيفُهم قويَّهم علي البدل ، فلما أدخلتَ الألف في « لزم» وشددتَ عين الفعل من «خاف» جئتَ بفاعل آخر ، فصيرتَ الفاعل الأول مفعولا ، وأَبدلت منه في حال النصب ما أبدلتَ[1] منه في حال الرفع .

قال[2] : **(وعلي ذلك«دفعتُ الناسَ بعضَهم ببعض» علي قولك : دفع الناسُ بعضُهم بعضا ، ودخول الباء ها هنا بمنزلة قولك «ألزمتُ» كأنك قلت في التمثيل «أدفعت» كما أنك تقول : «ذهبتَ به من عندنا ، وأذهبته من عندنا» وأخرجته [معك][3] وخرجت به معك) .**

قال المفسر[4] : اعلم أن الباء قد تقوم في نقل الفعل مقام الألف ، وتشديد عين الفعل ، تقول : «قام زيدٌ» فإذا نقلته قلت : «أقمت زيدا» فنقلته بالألف ، وتقول : « قمت بزيد» علي معني أقمت زيدا ، فقامت الباء مقام الألف ، وتقول : «عرف زيدٌ عمراً» فإذا نقلت قلت : «عرَّفت زيدا عمرا» فالنقل بهذه الثلاثة الأشياء .

وربما استعمل في شيء بعضُها دون بعض ، فمن ذلك « دنا زيد» ثم تقول : أدنيت زيدا ، ولا يقال[5] : دنَّيته ، وتقول : « عرّفت زيداً عمراً» ولا تقول : أعرفت ، وتقول : دفع زيد عمرا فإذا نقلته أدخلت الباء فقلت : «دفّعت زيدا بعمرو» ولا تقول : «دفَّعت[6] زيدا عمرا» فهذا كله على نحو ما استعملته العرب فى النقل ، والأكثر فى كلامهم النقل بالهمزة ، وإنما ينقل من الأفعال ما كان ثلاثيا ،

---

(١) ح «ما أبدلته» .
(٢) نفس الصفحة .
(٣) الزيادة من سيبويه .
(٤) «قال المفسر» سقط من ق .
(٥) ق «ولا تقول» .
(٦) ق «أدفعت» وفي س «ولا تقول : أدفعت زيداً عمرا ، ولا دفَّعت زيداً عمرا» .

وليس كل فعل ثلاثي ينقل ؛ لأنك إذا قلت : «ظننت زيدا [منطلقا][١] ، فأكثر البصريين لا يجيزون من طريق القياس «أظننت زيدا بكرا منطلقا» ، وكان الأخفش[٢] يجيزه .

ومعنى قولنا : « نقل الفعل على الجملة» هو أن تجعل الفاعل مفعولا ، وكان أبو العباس يفرق بين « ذهبت به» « وأذهبته»[٣] فيقول : «ذهبتُ به» إذا ذهب[٤] وأنت معه ، «وأذهبته» إذا نحيته وأزلته ، ويجوز أن تكون معه ، ويجوز ألا تكون معه . وقد ردّ عليه ذلك بقوله : ﴿ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم﴾[٥] على معنى أزاله لا غيره[٦] ؛ لأن الله لا يجوز عليه التغير ، وقال امرؤ القيس :

كما زلّتِ الصفواءُ بالمتَنزّلِ[٧]

على معنى أزلّته ولم تَزِلّ الصفواء .

[قال][٨] ومن ذلك أيضا البدل مما هو منقول : (**ميّزْتُ متاعَك بعضَه [من بعض[٩]] ؛ وأوصلت القومَ بعضَهم إلى بعض**)[١٠] .

---

(١) الزيادة من ق .

(٢) سعيد بن مسعدة ، من أكابر أئمة النحويين البصريين ، وكان أعلم من أخذ عن سيبويه ، وأخذ عمن أخذ عنه سيبويه ، فإنه كان أسن منه (انظر مرجع ترجمته في هامش : نزهة الألباء ١٣٣) .

(٣) في الأصل (ب) «ذهب به وأذهبه» ، وما أثبته من (ق) ليوافق ما بعده .

(٤) ق «ذهبت» .

(٥) سورة البقرة ٢/٢٠ ، وجاء في الأصل والنسخ المخطوطة «بقوله : ذهب الله بسمعهم وأبصارهم» وهذا يخالف نص الآية ، ولعله أراد التمثيل لا الاستشهاد بالآية ، ولكن الظاهر من حديثه أنه يرد رأياً مستشهداً بالآية لذلك ذكرت الآية .

(٦) ح ، س «لا غير» .

(٧) ديوان امرئ القيس ق ١/٥٩ من معلقته التي أولها :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهذا هو الشطر الثاني من البيت ، والشطر الأول هو :

«كميت يزل اللبدُ عن حال متنه»

وانظر : شرح القصائد السبع للأنباري ٨٤ .

(٨) الزيادة من ق ، وليس في سيبويه قول السيرافي «ومن ذلك أيضاً البدل مما هو منقول» .

(٩) الزيادة من ح ومن سيبويه .

(١٠) سيبويه ١/٧٦ (بولاق) .

لأنك تقول: وصل القوم بعضهم إلى بعض[1]، فإذا اعتبرت ذلك، وصل الذي وقع منه الفعل من حدثت بعضه من بعض. غير أنه لا يستعمل (ماز) بمعنى نقل منه (امتزت). وقد يستعمل (ماز) الذي في معنى (امتزت) متعدياً، كما قال الله تعالى[2]: ﴿ليميز الله الخبيث من الطيب﴾[3] في معنى ليميّز.

قال[4]: ومثل ذلك (صككت الحجرين أحدهما بالآخر) على أنه مفعول من (اصطك الحجران أحدهما بالآخر).

يعني إذا قلت: اصطك الحجران أحدهما بالآخر، فـ(أحدهما) بدل من (الحجران).

قال المفسر[5]: اعلم أن من الأفعال فعل المطاوعة، وهو ضد النقل، وذلك أن النقل يصير الفاعلُ فيه مفعولاً ويؤتى[6] بفاعل آخر على ما وصفته، وفعل المطاوعة يُحذف منه الفاعل، ويصير المفعولُ فاعلاً، فهما في طرفين، تقول: (كسرتُ القلم) و(انكسر القلمُ) و(شققت الثوبَ) و(انشق الثوبُ) فحذفت الفاعلَ وجعلت المفعولَ فاعلاً.

وعلى هذا تقول: (صككت الحجرين أحدهما بالآخر). وفعل المطاوعة من ذلك: اصطك الحجران أحدهما بالآخر؛ لأنك جعلتَ المفعول فاعلاً فمنزلةُ فعل المطاوعة من الفعل الأصلي كمنزلة الفعل الأصلي من فعل النقل؛ لأنك إذا[7] رددت فعل المطاوعة إلى الأصل صيرت الفاعلَ مفعولاً، وجئت بفاعل آخر. فجعل سيبويه (صككتُ الحجرين أحدهما بالآخر) مفعولاً من (اصطك الحجران) كما جعل (ألزمتُ الناسَ بعضَهم بعضاً) مفعولاً من (لزم) وهذا على

---

(١) الزيادة من ج، س.
(٢) الزيادة من ق.
(٣) سورة الأنفال: ٣٧.
(٤) في سيبويه (المفعول).
(٥) سقط من ق (قال المفسر).
(٦) ق (ويؤتى).
(٧) سقطت من ق.

العكس ؛ لأن «ألزمت» هو فرع على «لزم» ، وصككت[١] هو أصل لاصطك ، ولكنهما قد اشتركا بجعل الفاعل فى « لزم» وفى «اصطك» مفعولا فى « ألزمت» و«صككت» .

قال سيبويه[٢] : (**وهذا ما يجرى فيه مجروراً كما يجرى منصوبا ، وذلك قولك : عجبت من دفع الناسِ بعضِهم ببعض**) .

قال المفسر[٣] : يعنى [أن][٤] المصادر تجرى فى هذا الباب مجري أفعالها كما جرت فى غير هذا الباب ، أُضيفت أو لم تُضَفْ ؛ فإذا أضيفت انجرَّ ما بعدها بالإضافة ، وإذا لم تضف جري ما بعدها علي الفعل كما بينا فيما قبل ، فقولك : « عجبت من دفع الناسِ بعضِهم ببعض» تقديره إذا رُدَّ إلي الفعل : عجبت من أن دفعت الناسَ بعضَهم ببعض .

وهذا معنى قوله : « **إذا جعلت الناس مفعولين ، والفاعل في النية وكذلك « عجبت من إذهاب الناسِ بعضِهم بعضا[٥]**» .

وتقديره : من أن أذهب الناسُ بعضَهم بعضًا ، فالمصدر يضاف إلي الفاعل والمفعول ، وقد أضيف فى المسألة الأولي إلي المفعول ، وفى الثانية إلى الفاعل ، وجُرًّا جميعا ، ويجرى هذا المجرور[٦] علي مجراه ، إذ نُوّن المصدر ، أو رُدَّ إلى الفعل فى تَعَدِّيه بحرف وبغير حرف .

قال سيبويه[٧] : (**وتقول : سمعتُ وقعَ أنيابه بعضِها فوقَ بعض [جرى][٨] على قولك : وقعت أنيابُه بعضها فوقَ بعض**) .

---

(١) في ق «وصككت الحجر» .
(٢) سيبويه ٧٦/١ (بولاق) .
(٣) ق «قال أبو سعيد» .
(٤) الزيادة من ق .
(٥) نص سيبويه «إذا جعلت الناس مفعولين كان بمنزلة قولك : «عجبت من إذهاب الناس بعضهم بعضاً» ٧٦/١ (بولاق) .
(٦) هكذا في س ، وفي الأصل والنسخ الأخري «وجري جميعاً مجري هذا المجرور» .
(٧) سيبويه ٧٧/١ (بولاق) .
(٨) الزيادة من سيبويه .

فالمصدر مضاف إلى الفاعل .

قال : (**وتقول : عجبت من إيقاع أنيابه بعضِها فوقَ بعض**) .

فيكون المصدر مضافا إلي ما أقيم [مقام][١] الفاعل ، وفيه عندي وجه آخر وهو أن تقدر مقام[٢] « الأنياب» تقدير مفعول ، فيكون : «عجبت من أن أوقعتُ أنيابَه بعضَها فوق بعض ، فإذا رددته إلى المصدر ، أضفت «إيقاع» [إلى][٣] «الأنياب» ، وهى فى موضع نصب ، فيكون التقدير : من إيقاع أنت أنيابه بعضها فوق بعض ، والفاعِل منوى ، والبعض فى هذه المسائل كلها بدل ما قبله .

ثم قال[٤] : (**هذا وجه اتفاق الرفع والنصب فى هذا الباب ،واختيارِ النصب ، واختيار الرفع**) .

يريد أن المنصوب بالفعل ، والمرفوع به يتفقان فى الجر إذا أضفتَ المصدر إليهما[٥] ، وبين بتقديره ما الاختيارُ فيه النصبُ وما الاختيارُ فيه الرفعُ .

فالذي الاختيار فيه النصب قولك : « عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض» . علي تقدير : أن دفعت الناس بعضَهم [ببعض] ، والذي الاختيار فيه الرفع « سمعت وقع أنيابه بعضها فوق بعض» ، على معنى : أن وقعت أنيابه بعضها فوق بعض .

ويجوز أن يكون قوله : « هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب ، واختيار النصب واختيار الرفع » . للكلام الذي يأتى من بعد ، لا ما تقدم[٦] .

قال : (**وتقول [٧] : رأيت متاعك بعضُه فوقَ بعض ، إذا جعلت «فوق»[٨] في موضع الاسم المبنى على المبتدأ ، وجعلت الأول مبتدأ ، كأنك قلت : رأيت متاعك[٩] بعضه أحسن من بعض**) .

(١) الزيادة من ح ، س .
(٢) هكذا فى الأصل ، وسقطت «مقام» من س ، ح ، ق .
(٣) الزيادة من ق .
(٤) سيبويه ٧٧/١ (بولاق) .
(٥) هكذا فى ق ، وفي الأصل والنسخ الأخري «إليها» والصواب ما أثبتناه .
(٦) ح ، ق «لا لما تقدم» .
(٧) سيبويه ٧٧/١ (بولاق) .
(٨) سيبويه «فوقا» .
(٩) من بعد قوله «رأيت متاعك» الأولى إلى «رأيت متاعك» الثانية فى نص سيبويه سقط من ق ؛ بسبب انتقال النظر .

فالرؤية ها هنا تكون من رؤية القلب ، ورؤية العين ، فإذا كانت من رؤية القلب ، فالجملة فى موضع المفعول الثانى ، وإذا كانت من رؤية العين فالجملة في موضع الحال .

(فإن جعلته حالا بمنزلة قولك : مررت بمتاعك بعضه مطروحا ، وبعضه مرفوعا ، نصبته لأنك لم تبن عليه شيئا فتبتدئه) .

يعني : إذا جعلت «فوق بعض» فى موضع الحال ، ولم تجعله خبرا فلا بد من أن يتبع البعض ما قبله[١] ، فتنصبه على البدل .

قال[٢] : **(وإن شئت قلت : رأيت متاعَك بعضَه أحسنَ من بعض ، فيكون بمنزلة قولك : رأيت بعضَ متاعِك الجيِّد ، فتوصل[٣] إلى مفعولين) .**

يعنى : تجعل « رأيت » من رؤية القلب[٤] .

قال[٥] : **(والرفع في هذا أعرف ؛ لأنهم شبهوه بقولك : «رأيت زيدا أبوه أفضل منه» ؛ لأنه اسم هو الأول[٦] ومن سببه ، [كما أن هذا له ومن سببه[٧]] والآخر هو المبتدأ الأول[٨] ، كما أن الآخر هو المبتدأ الأول)**

يعنى : أن قولك : «رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض » أجود من قولك : رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض ، وإنما صار الاختيار الرفع ؛ لأنك إذا رفعت فلست تنوى اطِّراح المتاع ، وإبدالَ غيره منه ، ولا يُنْوَى فى شىء من الكلام إذا كان مرفوعا تغيير فى ترتيبه ووضعه ، وإذا كان منصوبا فقد أُبدل الثانى من الأول ، واعتُمِد بالحديث على الثانى .

---

(١) «ما قبله» سقط من ق .

(٢) سيبويه ١/٧٧ (بولاق) .

(٣) ح ، س ، سيبويه (بولاق) «فتوصله» ، وسيبويه (هارون) «فوصلته» .

(٤) ح ، ق «من رؤية العين» .

(٥) سيبويه ١/٧٧ (بولاق) .

(٦) ق ، سيبويه «للأول» .

(٧) الزيادة من سيبويه .

(٨) سيبويه (بولاق) «هو الأول المبتدأ» .

قال سيبويه[١] : (فمما جاء فى الرفع[٢] قوله عز وجل[٣] : ﴿ ويومَ القيامة تريي الذين كذبوا على الله وجوهُهُم مسودة﴾[٤]) ولو قال «وُجوهَهُمْ مسودة» لجاز على البدل ، والرفع أجود .

قال[٥] : (ومما جاء فى النصب قول العرب[٦] : خلق الله الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها) .

ولو قال : « يداها أطولُ من رجليها » جاز .

قال : (وحدثنا يونس أن العرب تُنشد هذا البيت [وهو[٧]] لعبدة بن الطبيب :

فما كان قيسٌ هلكُهُ هلكَ واحدٍ ولكنه بنيانُ قومٍ تهدَّما [٨])

فهذا على قوله : خلق اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها ، جعل «هلك»[٩] الأول بدلا من « قيس» ، والثانى خبرا لكان ، وعلى الوجه الآخر[١٠] ــ وهو الاختيار ـ هُلْكُهُ هُلْكُ واحدٍ ، والهلكُ الأول ابتداء و الثانى خبره ، والجملة فى موضع خبر« قيس» .

و(قال رجل من خثعم أو بجيلة[١١] :

ذرينى إن أمركِ لن يُطاعا وما ألفيتِنى حلمى مُضاعا[١٢])

---

(١) سيبويه ٧٧/١ (بولاق) وسقطت كلمة «سيبويه» من ق .

(٢) سيبويه (بولاق) «فمما جاء رفعا» .

(٣) سيبويه (هارون) ١٥٥/١ «قوله تعالى» .

(٤) سورة الزمر ٦٠/٣٩ .

(٥) سيبويه ٧٧/١ (بولاق) .

(٦) سيبويه «ومما جاء فى النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : » .

(٧) الزيادة من سيبويه .

(٨) انظر : الحماسة شرح المرزوقى ٧٩٠ ، وابن يعيش ٦٥/٣ ، وعبدة بن الطبيب هو يزيد بن عمرو التميمي شاعر ليس بالمكثر ، مخضرم ، والبيت من قصيدة يرثى بها قيس بن عاصم المنقرى (الأغانى ساسى) ١٠٣/١٤ والأعلام ٢٤٠/٩ .

(٩) ق «هلكا» .

(١٠) هكذا فى ح ، ى ، وفى الأصل «الوجه الأول» .

(١١) نسب العينى البيت إلى عدى بن زيد ١٩٢/٤ .

(١٢) سيبويه ٧٨/١ (بولاق) ، ١٥٦/١ هارون ، والخزانة ٣٦٨/٢ والعينى ١٩٢/٤ ، وابن يعيش ٦٥/٣ .

فالحلم بدل من النون والياء .

(وقال الآخر فى البدل :

إنَّ عليّ اللهَ أن تبـايعـا تؤخذَ كَرها أو تجىءَ طائعا[١])

فـأبدل « تؤخَـذَ» من «تبـايعَ» ، و«تجىءَ» عطف على « تؤخـذَ» ، وينبـغى أن تعلم أنه ليس في بدل الفعل من الفعل إلا وجه واحد ، من أقسـام البـدل التى ذكـرناها في الأسـمـاء ، من بدل البـعض ، وبدل الاشـتـمـال ، وبدل الشـيء من الشيء وهو هو ، لا يبدل الفعل إلا من شىء هو هو[٢] فى معناه ؛ لأنه لا يتبعض ، ولا يكون فـيـه الاشـتـمـال الذى ذكـرناه ، وصـار «تؤخذَ كـرهاً أو تجىءَ طائعاً» هو معنى المبايعة[٣] ؛ لأنها تقع على أحد هذين الوجهين .

[قال][٤] : (فهذا عربى [حسن][٥] والأول أكثر وأعرب) .

يعنى الإنشاد فى هذه الأبيات على البـدل ، ولو رفع على الابتـداء لكان أكثر وأعرب فتـقول : هلكُهُ هلكٌ واحد ، و«مـا ألفيتنى حلمى مضاع[٦]» يكون «حلمى مضـاع[٧]» فى مـوضع الحـال ، و«تؤخـذُ كـرها أو تجىء طائعاً » ، على مـعنى أنت تؤخذ كرها ، فتكون «أنت تؤخذ كرها» فى موضع الحال من المبايعة[٨] .

قال[٩] : (وتقول : جعلت متاعَك بعضَـه فوقَ بعض ، فله ثلاثة أوجه فى النصب : إن شئت جعلت «فوق» فى موضع الحـال ، كأنه قال : عـملت[١٠]

---

(١) من الخمسين التي لم يعرف قائلها ، وانظر الخزانة ٣٧٣/٢ ، والعينى ١٩٩/٤ وشواهد الكشاف ٧٥ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ١٣١/٣ .

(٢) سقط من ق «هو هو» .

(٣) فى س «المبالغة» وهو تحريف ؛ لأن المبايعة هى المقصودة من قول الشاعر «تبايع» .

(٤) الزيادة من ق .

(٥) الزيادة من سيبويه ٧٨/١ (بولاق) .

(٦) هكذا فى ق ، وهو الصواب ، وفى الأصل والنسخ الأخري «مضاعا» .

(٧) في الأصل والنسخ الأخري «مضـاعا» بالنصب ، ولا يصلح علي النصب أن يكون خبراً لقوله «حلمي» والجملة حال ، وتقدير الرفع علي أن يكون فى غير هذه القصيدة التى رويها النصب .

(٨) فى ح ، س «المبالغة» وهو تحريف كما ذكرنا .

(٩) سيبويه ٧٨/١ (بولاق) .

(١٠) سيبويه (هارون) ١٥٦/١ «عملت» .

متاعك وهو بعضه علي بعض ، أي في هذه الحال ، كما فعلت[١] ذلك في رأيت[٢] ، وإن شئت نَصبت كما نصبت[٣] عليه «رأيت زيداً وجهَه أحسنَ من وجه فلان[٤]» .

وإن شئت نصبته علي أنك إذا قلت : جعلت متاعك يدخله معني «ألقيت» ، فيصير كأنك قلت : ألقيت متاعك بعضَه فوقَ بعض ، لأن «ألقيت» كقولك : أسقطت متاعك بعضَه علي بعض ، وهو مفعول من قولك : سقط متاعُك بعضه على بعض) .

قال المفسر[٥] : اعلم أن «جعلت» تكون بمعنيين ، بمعني صنعت وعملت ، ومعنى صيَّرت ، فإذا كانت بمعنى صنعت فهى تتعدى إلى مفعول واحد ، قال الله عز وجل : ﴿الحمدُ لله الذى خَلَقَ السَّموات والأرضَ وجَعَلَ الظُّلماتِ والنورَ﴾[٦] بمعنى صنع وخلق ، وقال[٧] : ﴿وجعل منها زوجها﴾[٨] .

وإذا كانت بمعني «صيرت» تعدت إلى مفعولين ، لا يجوز الاقتصار علي أحدهما وهى فى هذا الوجه تنقسم على ثلاثة أقسام ، كما تنقسم « صيرت» . أحدها بمعني «سَمَّيْتُ» كقوله : ﴿وجعلوا الملائكةَ الذين همْ عبادُ الرحمنِ إناثًا﴾[٩] أى صيروهم إناثًا[١٠] بالقول والتسمية ، كما تقول : «جعل زيدٌ عمرًا فاسقا» أى صيره بالقول كذلك .

---

(١) سيبويه (هارون) ١/١٥٦ «جعلت» .
(٢) سيبويه «في رأيت في رؤية العين» .
(٣) سيبويه «علي ما نصبت» .
(٤) جاء بعد ذلك فى سيبويه «تريد رؤية القلب» .
(٥) ق «قال أبو سعيد» .
(٦) الأنعام ٦/١ .
(٧) ق «وقال تبارك اسمه» .
(٨) سورة الأعراف ١٨٩/٧ .
(٩) سورة الزخرف ٤٣ / ١٩ .
(١٠) ق : سقط «إناثا» .

والوجه الثانى : أن تكون علي معني الظن والتخيل[١] كقولك : «اجعل الأمير عاميًا[٢] وكلمه» أى صيّره فى نفسك كذلك .

والوجه الثالث : أن يكون فى معنى النقل ، فتقول : جعلت[٣] الطين خزفًا أي صيرته خزفًا ، ونقلته عن حال إلي حال وقال الله عز وجل : ﴿اجعل هذا بلدًا آمنًا﴾[٤] أي صيّره آمنًا وانقله عن هذه الحال .

فأما الثلاثة الأوجه التي ذكرها سيبويه فوجهان فيها يرجعان إلي الوجه الأول مما[٥] ذكرناه ، وهو أن تجعل «جعلت» متعدّيا إلي واحد ، غير أن معني الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه مختلف ، وإن كانا[٦] يجتمعان[٧] فى التعدى إلى واحد ، فأحد الوجهين هو الأول الذي قال فيه : «**إن شئت جعلت** «**فوق**[٨]» **فى موضع الحال**» فيكون معناه عملت متاعك عاليًا ، كأنك أصلحت بعضه وهو عال ، فيكون فوق[٩] فى موضع الحال كما تقول : عملت الباب مرتفعًا أى أصلحته ، وهو في هذه الحال .

والوجه الثاني من هذين[١٠] الوجهين هو الثالث مما ذكره سيبويه في قوله : «**وإن شئتَ نصبته ، علي أنك إذا قلتَ : «جعلتُ متاعَكَ» يدخله معني : ألقيتُ متاعَك بعضَه فوقَ بعضٍ ، لأن «ألقيت» كقولك : أسقطت متاعك بعضَه فوقَ بعض**» .

---

(١) ق : سقط «والتخيل» .

(٢) ق «اجعل الأمر عاما» وهو تحريف .

(٣) ق «صيرت» وهو خطأ .

(٤) سورة البقرة ١٢٦/٢ .

(٥) سقط من ق قوله «ذكرها سيبويه فوجهان فيها يرجعان إلى الوجه الأول مما» .

(٦) هكذا في س ، ح ، وفي الأصل والنسخ الأخرى «كان» .

(٧) ح «كانا مجتمعين» .

(٨) سقطت «فوق» من س .

(٩) سقطت من س .

(١٠) فى الأصل «هذه» وهو سهو .

فيكون هذا متعديا إلى مفعول .

وهو منقول[١] من سقط متاعك بعضه فوق بعض .

فهو يوافق الوجَه الأول فى التَّعدي إلي مفعولٍ واحد ، ويخالف في غير ذلك ، لأنك لم تعمل المتاع ها هنا ؛ لإصلاح شيء منه وتأثيرٍ فيه ، كما تعمل الباب بِنَجْرِه وَنَحتِه وقَطْعه ، و«فوق» في هذا كالمفعول ، لا في موضع الحال ؛ لأنه في جملة الفعل الذي هو «ألقيت» ؛ لأنه منقول من «سقط متاعُك بعضُهُ فوقَ بعضٍ» ، والسقوطُ وقع علي فوق ، وعمل فيه علي طريق الظرف ، وفي المسألة الأولي لم يعمل فيه «جعلت» ، إنما عمل فيه الاستقرار وصار في موضع الحال ، فهذان الوجهان كوجه واحد . وقوله[٢] : «**وإن شئتَ نصبتَ[٣] على ما نصبتَ عليه «رأيت زيدًا وجهَه أحسنَ من وجه فلان»** .

فتعديه إلى مفعولين من جهة النقل والعمل ، كما تقول : «صَيَّرتُ الطينَ خَزَفًا» ، وإنما حملنا هذا الوجه على هذا ؛ لأنه فى ذكر «جعلتُ» الذى فى معنى «عملتُ وأَثَّرتُ» .

قال[٤] : **والوجه الثالث أن تجعله مثل : «ظننتُ متاعَك بعضَه أحسنَ من بعض»** .

فهذا أحد وجوه جعلت[٥] التى ذكرناها ، وهو الذى فى معنى التخيل ، والذى هو من طريق التسمية يشبه هذا الوجه ، إلا أنه لم يذكره اكتفاءً بهذا .

قال[٦] : «**والرفع فيه [أيضًا[٧]] عربى كثير**» .

---

(١) فى سيبويه «وهو مفعول من قولك : سقط متاعك .

(٢) سيبويه ١/٧٨ (بولاق) .

(٣) سيبويه «نصبته» .

(٤) سيبويه ١/٧٨ (بولاق) .

(٥) فى الأصل وجميع النسخ «صيرت» ، والمعني يقتضى «جعلت» لقول سيبويه : «وتقول جعلت متاعك بعضه فوق بعض ، فله ثلاثة أوجه في النصب» وهذا هو الوجه الثالث .

(٦) سيبويه : «نفس الصفحة» .

(٧) الزيادة من سيبويه .

يعني رفع «البعض»(١)، فتجعل ما بعده خبرًا، وتجعل الجملة في موضع المفعول الثانى، إن كان يتعدي إلي مفعولين، وفى موضع الحال إن كان يتعدي إلي مفعول واحد.

قال(٢): (وتقول: «أبكيت قومَك بعضَهم علي بعضٍ» و «حزّنت قومك بعضَهم علي بعض»، فأجريتَ هذا علي حد الفاعل، إذا قلت: بكي [قومُك(٣)] بعضُهم على بعض، وحزن قومُك بعضُهم علي بعض. فالوجه ها هنا النصب، لأنك إذا قلت: أحزنت قومَك بعضَهم علي بعض. [وأبكيت قومك بعضَهم علي بعض(٤)]، لم ترد أبكيت قومك، وبعضهم علي بعض في عون(٥)).

أعني أمارة وولاية، ولا أبكيتهم وبعض أجسادهم علي بعض فإنما هو منقول من «بكى قومك بعضهم علي بعض»، وبعضهم بعضا وحرف الجر في موضع اسم منصوب مفعول، فإن قلت: «حَزَّنت قومك بعضُهم أفضلُ من بعض». فالوجه الرفع، ويجوز فيه النصب، وإنما حسن الرفع ها هنا واختير؛ لأنه ليس بمنقول؛ لأن فضل بعضهم علي بعض معنى لم يصر فيهم بتحزينك إياهم، ولا هو متعلق بالتحزين، «وأبكيت قومك بعضهم علي بعض»، أنت فاعل بهم الإبكاء ومصيرهم إلى أن بكى بعضهم على بعض، فإنما أردت حزَّنت قومك وبعضهم أفضل من بعض.

ولو نصبت «بعضَهم» وجعلت «أفضلَ» حالا جاز، والرفع أجود على مضى من تجويد(٦) الرفع علي النصب إذا استوى معناهما.

---

(١) يريد «بعضه» فى قوله «جعلت متاعك بعضه فوق بعض».

(٢) سيبويه ٧٨/١ (بولاق).

(٣) الزيادة من سيبويه، ولم تذكر في النسخ المخطوطة.

(٤) الزيادة من سيبويه.

(٥) في سيبويه «لم ترد أن تقول: بعضهم علي بعض في عون».

(٦) ق «تحويل».

قال : **«وإن كان مما[1] يتعدي إلي مفعولين أنفذته إليه ، لأنه كأنه لم تذكر قبله شيئا»** .

يعني أنك إذا جعلت مكان «حزَّنت قومك بعضُهم» [أفضل من بعض][2] فعلا يتعدي إلي مفعولين عديته إليه كقولك : حسبت قومَكَ بعضَهم قائما وبعضَهم قاعدا» .

وإن كان مما يتعدى إلى مفعول واحد ، نحو حزَّنت ، ورأيت من رؤية العين ، فإن شئت قلت : «حزنت قومك» وسكَتَّ ، وإن شئت قلت : «حزنت قومَك[3] منطلقين» فجئت بالحال ، وإن شئت قلت : «حزنتُ قومَك بعضُهُم أفضلُ من بعض» فجئتَ بجملة في موضع[4] الحال ، وإذا كان الفعل يتعدي إلي مفعولين ، فلا يجوز حذف المفعول الثانى ، ولا حذف الجملة التى فى موضع المفعول الثانى ، إذا قلت : «حسبتُ قومَكَ بعضَهم أفضلَ من بعض» .

ومعني قوله : **«كأنه لم تذكر قبله شيئا»** .

يعني أن المفعولين لابد منهما في الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين ، كما لا يُستغنَي عنهما لو لم يكن فعل ؛ لأن أحدهما خبر عن الآخر .

وقوله : **«كأنه قال : رأيتُ قومَك وحزَّنتُ قومَكَ»** .

يعني أن سقوط الحال في «حزنت قومك ، ورأيت قومك» من رؤية العين لا يخل بالكلام ، ولا يُفْسِده .

وأعلم أن ما كان في هذا الباب[5] من المصادر المضافة يجوز . [فيه[6]] بدل الاسم الثاني من لفظ الاسم الأول ، ومن معناه ، فإذا قلتَ : «عجبت من دفعِ الناسِ بعضِهم ببعض» فقد أبدلتَ «بعضِهم» من لفظ «الناسِ» .

---

(١) س ، ي «فيما» .
(٢) الزيادة من ح ، ق .
(٣) سقط من قوله «وسكت ،وإن شئت قلت : حزنت قومك» .
(٤) سقط من س «موضع» .
(٥) ي ،ح ،س «فى هذه الأبواب» .
(٦) الزيادة من ح ، ي .

ويجوز أن تقول : «بعضَهم» فتنصب على المعنى ، كأنك قلت : [عجبت[١]]من دفعك الناسَ بعضَهم لأن الناسَ في مفعولون ، وإذا قلت : عجبتُ من دفع الناسِ بعضِهم بعضا ، فبعضهم بدل على اللفظ ، ويجوز «بعضُهم بعضًا» ، فتحمله على موضع «الناسِ» ؛ لأنهم فى المعنى فاعلون ، فالبدُل على لفظ الأول معناه .

هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر[٢] من الأول ويجرى على الاسم

كما يجرى أجمعون على الاسم ، وينصب أيضا بالفعل لأنه مفعول ، فالبدل أن تقول : «ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنُه» ،و «ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ»[٣] .

يعني أنك تبدل «ظهرُه وبطنُه» من «عبد الله» و«زيد» ويجري عليه في إعرابه ؛ لأن الظهر والبطن بعضُ عبد الله وزيد . [قال[٤]] : **«ومُطِرْنا سهلُنا وجبلُنا» ، و«مطرنا السهلُ والجبلُ » وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين» .**

يريد[٥] تبدل السهلَ والجبلَ من النون والألف بدلَ الاشتمال ، وإن شئتَ جعلته تأكيدًا لا بدلا ، فيكون قولك : «ضُرب عبد الله ظهرُهُ وبطنُه» كقولك[٦] : ضرب أعضاؤه كُلُّها ، ويصير الظهرُ والبطنُ توكيدا لعبد الله ، كما يصير «أجمعون» توكيدا للقوم إذا قلت : «رأيت القومَ أجمعين» كأنه قال : «ضُرِبَ زيدٌ «كلُّه» ، وقولك[٧] : «مُطرنا سهلُنا وجبلُنا» كقولك : «مُطرتْ بقاعُنا كلُّها» .

[قال[٨]] : **«وإن شئتَ نصبتَ فقلتَ : ضُرِبَ زيدٌ ظهرَه وبطنَه[٩] ، ومُطرنا السهلَ والجبلَ» .**

---

(١) الزيادة من ق .
(٢) س «الأخير» .
(٣) سيبويه ١/٧٩ (بولاق) .
(٤) نفس الصفحة .
(٥) سقط من ق من قوله : «ومطرنا السهل والجبل» إلى قوله «يريد» .
(٦) ق «كما تقول» .
(٧) ق «وقوله» .
(٧) سيبويه ١/٧٩ (بولاق) وزيادة «قال» من ق .
(٨) سيبويه « . . . تقول : ضُرِبَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ» .

قال المفسر : فتنصب هذا علي أن تجعله مفعولا ثانيا ، وإن كان الضربُ في الأصل يتعدى إلى مفعول واحد ، فتقدر حرف الجر في الأصل ، ثم تحذفه ، فيصل الفعل ، كما قال عز وجل : ﴿واختارَ موسي قومَهُ سبعين رجلاً﴾[1] أى من قومه ، فكأنك قلت : ضُرِبَ زيدٌ على ظهرِه وبطنِه ، فحذفَت «على» .

ولا يطرد هذا في الأشياء كلها ، لا تقول : «ضُرِبَ زيدٌ يدَه ورجلَه» علي ذلك التقدير كما لا يجوز «مررت زيدًا» قياسا على قول الشاعر : «أمرتك الخيرَ[2]» .

وكما لا يجوز «أخذتُ زيدًا ثوبا» على معنى : من زيدٌ ثوبا ، قياسا على قوله : «واختار موسى قومه» .

وقد يجوز أن تنصب البطنَ والظهرَ علي الظرف ، وحذف حرف الجر منه ، كأنك قلت : ضُرِبَ في ظهرِه وبطنِه ، ولا يقال ضُرِب زيدٌ يَدَه ورجلَه» على الظرف ، وإنما خالف الظهرُ والبطنُ اليدَ والرجلَ ؛ لأن الظهرَ والبطنَ عامَّان في الأشياء ، ألا تري أن لكل شيء بطنا وظهرا ، أو لأكثر الأشياء فيما جرت به العادة في كلام الناس ، فأشبه الظهرُ والبطنُ المبهماتِ من الظروف لعمومها ، وليس اليدُ والرجلُ ، والسهلُ والجبلُ بمنزلة الظهر والبطن ؛ لأن المواضعَ إما أن تكون سهلاً أو تكون[3] جبلا ، فجُعلتْ

---

(١) سورة الأعراف ١٥٥/٧ .

(٢) قطعة من البيت :

أمرتك الخير فافعل ما أُمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وقد اختلف في قائله ، جاء فى : (الخزانة) أنه ورد في شعرين : أحدهما في شعر أعشي طرود ، والثاني نسب إلي عمرو بن معديكرب ، أو العباس بن مرداس أو زرعة بن السائب ، أو خفاف بن ندبه (الخزانة ١٦٤/١) وجاء فيها أنه روى «أمرتك الرشد» ، وانظر سيبويه ١٧/١ (بولاق) ، ٣٧/١ (هارون) وفيه نسب إلي عمرو بن معديكرب ، والمقتضب ٣٦/٢ ، وابن الشجرى ٣٦٥/١ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٢٤٧ وشواهد الكشاف ٩ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، والمؤتلف والمختلف ١٧ وروايته : «أمرتك الرشد» ورغبة الأمل ١٣٦/١ (ونسبه المبرد لأعشى طرود واسمه إياس بن عامر) .

(٣) سقط من ق «تكون» .

ظروفًا لهذا الإبهام ، ومع هذا التشبيه الذى ذكرنا ، فالقياس فيه ألا يكون ظرفا ، ألا ترى أنّك لو قلتَ : «هذا الشَّعرُ ظهرَ زيدٍ أو بطنَ زيدٍ» لم يجز كما تقول : «هذا خلفَ زيدٍ وأمامَ زيدٍ» ، وصار في الشذوذ بمنزلة «دخلت البيتَ» و «ذهبتُ الشّامَ» .

قال[١] : **«ولم يُجيزوه في غير السهل والجبل ، والظهر والبطن ، كما لم يَجز دخلت ا عبدَ الله ، فجاز هذا في ذا وحده ، كما لم يجز حذف حرف الجر[٢] ا إلا فى الأماكن»**

يعني لم يقولوا : «ضُرِب زيدٌ اليدَ والرجلَ» علي الشذوذ كما لم يقولوا دخلتُ هذا الأمر ، من حيث قالوا : «دخلت البيتَ» .

فتركوا القياس فى الظهر والبطن ، والسهلِ والجبل خاصّة ، حين حذفوا حرف الجر ، كما تركوا القياسَ في «دخلتُ» حين حذفوا «في»[٣] من الأماكن ، فإذا استعملوا «دخلتُ» فى غير الأماكن عادوا إلي القياس ، فقالوا : «دخلتُ في هذه القصةِ» ، و«دخل زيدٌ فى مذهبِ سُوءٍ» ، وكذلك إذا استعملوه في غير البطن والظهر فقالوا : «ضُرِبَ زيدٌ علي اليدِ والرجلِ» عادوا إلى القياس[٤] ثم ذكر أشياء من الشذوذِ ، وترك القياس ، قد تقدم ذكرنا لها[٥] .

قال [٦] : **«وزعم الخليل[٧] أنهم يقولون : مُطرنا الزرعَ والضرعَ وإن شئتَ رفعتَ على وجهين : على البدل وعلى أن تتبعه الاسم[٨]»**

---

(١) سيبويه ٧٩/١ (بولاق) .

(٢) سقط من س ، ي ، ق من أول «عبد الله» إلي «حرف الجر» والزيادة من سيبويه ، وفي سيبويه (بولاق) «كما لم يجز دخلت إلا فى الأماكن» .

(٣) سقطت «في» من ق .

(٤) حدث بعد كلمة (القياس) خرم في نسخة (ي) والنسخ من (ق) حتي ص٦٧ .

(٥) هكذا في س ، وفي ي «له» .

(٦) سيبويه ٧٩/١ (بولاق) ، ١٥٩/١ (هارون) .

(٧) فى سيبويه «وزعم الخليل رحمه الله» .

(٨) فى سيبويه «وإن شئت رفعت على البدل ، وعلى أن تصيره بمنزلة أجمعين تأكيداً» .

قال المفسر : «الزرعُ والضرعُ» شبيهٌ بالسهل والجبل ؛ لأن أكثر ما يُرادُ به المطرُ الزرعُ والمواشي ، فجاز النصبُ علي الوجهين اللذين ذكرنا ، والرفعُ أيضاً علي الوجهين ، وكل ذلك مسموع من العرب .

قال[١] : فإن قلتَ : «**ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرجلُ» فيجوز على بدل[٢] البعض من الكل ، ولا يجوز فيه النصبُ علي ما ذكرنا .**

قال[٣] : [وقد][٤] **سمعناهم يقولون : مطرتهم ـ يعني السماء ـ ظهرًا وبطنًا .**

فنصبه علي الظرف والمفعول الثاني ، وعلي البدل أيضًا .

قال[٥] : «**وتقول : مُطر قومُك الليلَ والنهارَ**» فيجوز نصب الليل والنهار علي الظرف ، وعلي أنه مفعول علي سعة الكلام ، ويجوز رفعُه علي البدل ، كأنك قلتَ : مُطر الليلُ والنهارُ ، كما تقول[٦] : صِيدَ عليه الليلُ والنهارُ ، فيكون علي وجهين : أحدهما : مُطِرَ أصحابُ الليل وأصحابُ النهار ، فتحذفُ المضافَ ، وتقيم المضافَ إليه مُقامه .

والآخر : أن تجعلَ الليلَ والنهارَ ممطورين علي المجاز ، وقد مضي نحو هذا ، وقال الشاعر في البدل :

وكأنه لَهِقُ السَّراةِ كأنه ... ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسوادِ[٧]

---

(١) سيبويه ١/٧٩ (بولاق) .

(٢) سيبويه «فإن قلت ضرب زيد اليد والرجل ، جاز علي أن يكون بدلاً وأن يكون توكيداً ، وإن نصبته لم يحسن» .

(٣) سيبويه ١/٨٠ (بولاق) .

(٤) الزيادة من سيبويه .

(٥) نفس الصفحة .

(٦) س «كما قالوا» .

(٧) سيبويه ١/٨٠ (بولاق) ، ورواية سيبويه (هارون) والأعلم «فكأنه» ونسب في سيبويه (بولاق) إلي الأعشي ، ولكن البغدادي في ا(لخزانة) ذكر أنه من الخمسين التي لم يعرف قائلها (الخزانة ٢/٣٧٢) وانظر ابن يعيش ٣/٦٧ واللسان ١٧/١٧٧ (عين) وروايته «فكأنه» .

والشاهد فيه : بدل (الحاجبين) من الهاء التي في «كأنه» و «ما» زائدة ، والبيت الذي يتلوه :

مَلَكَ الخـــــورنقَ والسـديرَ ودانَهُ   ما بين حميرَ أهلِها وأُوالِ [١]

فأبدل «أهلها» من «حميرَ» وجعل «حميرَ» مكانًا ، و «حميرُ» في الأصل للقبيلة[٢] ، ولكنهم لما سكنوا اليمن جعل«حميرَ» عبارةعن بلادها ، كأنه قال : ما بين أهل اليمن وأُوال ، و«ودانَهُ» في معني أطاعه .

قال[٣] : (فأما قوله [٤] :

مشق الهواجرُ لحمَهن مع السُّري   حتي ذهبنَ كلاكِلاً وصدورا[٥])

نُصب «كلاكل» و «صدورُ[٦]» عند سيبويه على الحال ، وجعل كلاكلا وصدورا فى معنى ناحلات ، كما قال ذو الرمة :

فلـم تبـــلغْ ديارَ الحـــى حتى   طرحن سخالَهن وإضْنَ آلا[٧]

فجعل «الآلَ» بمعني الناحلات ، وكان المبرد[٨] يقول : نصبها على التمييز ، لأن الكلاكل والصدور أسماء ليس فيها معنى الفعل .

قال[٩] : ومثل ذلك «ذهب زيد قُدُمًا» ، و «ذهب أُخُرًا»

---

(١) سيبويه ٨١/١ (بولاق) = ١٦١/١ (هارون) ، واللسان (أول) ٤١/١٣ ونسبه إلي النابغة الجعدي كسيبويه .

(٢) ح ، س «أبو قبيلة» .

(٣) سيبويه ٨١/١ (بولاق) .

(٤) سيبويه «وأما قول جرير» .

(٥) ديوان جرير ٢٩٠ من قصيدة يهجو فيها الأخطل ، وانظر شواهد الكشاف ٥٥ .

(٦) س «فنصب كلاكلا وصدورا» .

(٧) بعد البيت في س : ويروي «وصرنْ آلا» ، ورواية ديوان ذي الرمة ٤٣٩ :

فلم تهـــبط علي سَــفَــوانَ حـــتي   طرحن ســخـــالهن وإضن آلا

ورواية الخزانة مثل الديوان ما عدا «وصرن آلا» انظر : الخزانة ٥٠/٤ .

(٨) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (انظر مراجع ترجمته في : نزهة الألباء ٢١٧) .

(٩) سيبويه ٨١/١ (بولاق) ١٦٢/١ (هارون) ورواية سيبويه «فإنما هو علي قوله ذهب قدما . .) .

فجعل «قُدُما» في معني متقدمًا ، و«أُخُرا» في معني متأخرا ، والقُدُم والأُخُرُ اسمان ، ألا تري قول الشاعر :

وعينٌ لها حَدْرةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مآقيهما من أُخُر[١]

وقال الشاعر :

طويل متَلِّ العنْقِ أشرَفَ كاهلا أشقُّ رحيبُ الجوف مُعتدلُ الجِرْم[٢]

فجعل كاهلاً حالا فى معنى عاليًا ، والكاهل اسم[٣] أصل العنق ولكنه من أعاليه ، فجعله نائبًا عن قولك عاليًا وصاعدًا قال[٤] : **وكأنه قال «ذهب صُعُدًا» فى معنى صاعدًا ، ومثله قوله ويقال : إنه للعُمانى الراجز[٥] :-**

إذا أكلتُ سَمكًا وفَرْضًا ذهبتُ طولاً وذهبت عَرْضًا[٦]

فجعل طولاً وعرضًا في معني ذاهبًا فى الطول وذاهباً فى العرض ، وأبو العباس[٧] يجعل ذلك كلَّه علي التمييز .

وقوله : «ذهبت طولاً وذهبت عرضًا» خلاف الأبيات التي تقدمت ؛ لأن الطول والعرض مصدران ، والمصادر تستعمل أحوالا ، والأبيات التي تقدمت فيها أسماء جُعلت أحوالا .

قال :«**فإنما شبهه بهذا[٨] الضرب من المصادر**» يعني شبه الاسم الذي جعله حالا بالمصدر[٩] .

---

(١) البيت لامرئ القيس وانظر ديوانه ١٦٦ ، وأمالى ابن الشجرى (ط الأمانة ١٠٧) واللسان (حدر) ٢٤٥/٥ ، والخزانة ٢٣٨/٣ (ذكر عرضا لشاهد عروضى) والحدرة : العين الواسعة الجاحظة .

(٢) نسبه سيبويه إلي عمرو بن عمار النهدى ٨١/١ (بولاق) = ١٦٢/١ (هارون) وانظر اللسان : (تلل) ٨٣/١٣ .

(٣) سقطت من س

(٤) سيبويه ٨٢/١ (بولاق) .

(٥) سيبويه «كأنه قال : ذهب صعداً ، فإنما خبر أن الذهاب كان علي هذه الحال ، ومثله قول رجل من عمان» .

(٦) مجالس ثعلب ١٧٩ ، والمخصص ١٣٤/١١ ، واللسان (فرض) ٧١/٩ .

(٧) هو أبو العباس المبرد ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى من شيوخ النحو البصريين (انظر مراجعه بها من : نزهة الألباء ٢١٧) .

(٨) سيبويه «فإنما شبه هذا الضرب» .

(٩) س : «بالمصدر الذى جعله حالا» .

وليس هو كقول الشاعر ، وهو عامر بن الطفيل[١] :

فـــلأبغينكم قَنًا وعوارضًا ولأُقْبِلَنَّ الخيلَ لابةَ ضَرْغَد[٢]

لأن «**قنًا وعوارضًا**» مكانان ، وإنما يريد **بقنًا وعوارضٍ** قال المفسر : حذف حرف الجر ، وشبههُ بدخلت البيت ، والمعنى فلأطلبنكم بهذين المكانين ، وإنما ذكر هذه الأبيات التي جعل فيها الأسماء أحوالا ، ليريك أنها مخالفة لمُطرنا السهَل والجبَل ، وأنها على معنى الحال .

هذا باب من اسم الفاعل

جرى[٣] مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى مثلما أردت[٤] في «يفعل» كان منونا نكرة ، وذلك قولك : هذا ضاربٌ زيدًا غدًا .

قال المفسر : قد ذكرنا في باب من الاستفهام تعدي اسم الفاعل إلى المفعول ، وجريه على فعله ، وأحكمنا ذلك بما أغنى عن إعادته ، وذكرنا أيضًا جواز حذف التنوين منه ، وإضافته تخفيفًا ، وقد أنشد سيبويه أبياتًا في التنوين والإعمال ، وفي حذف التنوين[٥] والجر ، وزعم أن المضاف لا يتعرف في هذا الباب بما يضاف إليه ؛ لأن التنوين هو الأصل ، وهو مقدر في المضاف .

قال سيبويه[٦] : **(والأصل التنوين ، لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة)** .

---

(١) سيبويه «وليس هذا مثل قول عامر بن الطفيل» (١/٨٢ بولاق) .

(٢) رواه ابن الانباري في (المفضليات) هكذا :

فــلأنعــينكم المـــلا وعُـــوارضـــا ولأهبطن الخـيل لابة ضـرغـد

وانظر المفضليات ٢٦٣ ، وديوان عامر بن الطفيل ١٤٤ ، والخزانة ١/٤٧٠ وابن الشجري ٢/٢٤٨

(٣) سيبويه (هارون) «الذي جرى» .

(٤) سيبويه «من المعنى ما أردت» .

(٥) سقط من ق ما بعد قوله «حذف التنوين» إلى قوله «وفي حذف التنوين» وذلك بسبب انتقال النظر بعد كلمة «التنوين» .

(٦) سيبويه ١/٨٥ (بولاق) .

يعنى أن أسماء الفاعلين المضافة إلي المعارف[١] تقع في الموضع الذي لا يقع فيه معرفة نحو قوله :

سَلِّ الهمومَ بِكلِّ مُعْطِى رأسِه[٢]

ومررت برجل ضاربِ زيدٍ ، فعلم أن الأصل التنوين

قال[٣] : **«ولو كان الأصل ها هنا ترك التنوين لِمَا دخله التنوين»** .

يعني أن الأصل في اسم الفاعل التنوين ، والإضافة دخلت تخفيفًا ، ولو كان الأصل الإضافة لما نَوَّنُوا ؛ لأنهم لا يزيدون علي التخفيف فيثقلونه ، ويخففون الثقيل ، ولو كان الأصل ترك التنوين والإضافة ، لما كان أيضًا نكرة ؛ لأنه مضاف إلى معرفة .

قال[٤] : **وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد**[٥] :

فألفيتُهُ غيرَ مستعتِبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلاً[٦]

فحذف التنوين لاجتماع الساكنين ، ولم يحذفه للإضافة ، ولو حذفه للإضافة لقال :

«ولا ذاكرِ اللهِ إلا قليلا» وهو أجود ؛ **لأن** تحريك التنوين لالتقاء الساكنين أجود من حذفه ؛ إذ كان حرفاً يحتمل التحريك ، والذى يحذفه يشبهه[٧] بحروف المد واللين .

---

(١) سقط من ق «إلي المعارف» .

(٢) سيبويه ٨٥/١ (بولاق) ونسب فيه للمرار الأسدي وهذا صدر البيت ، وعجزه : «ناج مخالط صُهبةٍ متعيس» .

(٣) نفس الصفحة .

(٤) سيبويه ٨٥/١ (بولاق) .

(٥) في سيبويه «ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي» .

(٦) الخزانة : ٥٥٤/٤ ، وشواهد المغني للسيوطي ٣١٦ ، المقتضب ١٩/١ ، ٣١٣/٢ أمالي ابن الشجري ٣٨٣/١ ، شواهد الكشاف ٩١ ، الإنصاف ٣٨٧ ديوان أبي الأسود ١٢٣ ، اللسان (عتب) ٦٧/٢ .

(٧) ق «والذي حذفه شبهة» .

قال[١] : وتقول في هذا الباب : «هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ»

علي العطف والإشراك ، ويجوز «ضاربُ زيدٍ وعمرًا» علي معني ويضرب عمرًا ؛ لأن ضاربًا قد دل علي يضرب ، فحمله علي المعني ، ثم احتج للحمل علي المعني بقول الشاعر :ـ

جئني بمثل بني بدرٍ لقومهم أو مثلَ أسرة منظور بن سَيَّار[٢]

يريد أو هاتِ مثلَ أسرة ؛ لأن جئني قد دل عليه .

وقال[٣] :

أعِنِّي بخَوَّارِ العِنانِ تَخَالُه إذا راحَ يَرْدِي بالمدَجَّج أحْرَدَا

وأبيضَ مصقُولَ السِّطَامِ مهنَّدا وذا حُبُكٍ من نسج داود مُسْرَدَا[٤]

فحمل نصب ما في البيت الثانى على المعنى[٥] كأنه قال : «أعطنى أبيض مصقول السطام» .

وأراد بقوله : «تخاله أحردا[٦]» يعنى تخال هذا الفرس أحرد من نشاطه ومرحه وخيلائه ، والأحرد الذى فى يديه استرخاء .

قال[٧] : «والنصبُ فى الأول أقوى»

---

(١) سيبويه ٨٦/١ (بولاق) .

(٢) قائله جرير ، سيبويه ٤٨/١ ، ٨٦ (بولاق) ٩٤/١ ، ١٧٠ (هارون) وديوان جرير ٣١٢ ، والمقتضب ١٥٣/٤ وروايته «جيئوا بمثل بني بدر» .

(٣) سيبويه «وقال كعب بن جعيل التغلبي» .

(٤) فى ح : «بالمدجج أجودا» ولعله تحريف ، وفى سيبويه «وذا خلق من نسج داود» ٨٦/١ (بولاق) ، والمخصص ١٧٣/٦ (وذكر فيه البيت الأول فقط بدون نسبة) .

(٥) سيبويه «فحمله علي المعني» .

(٦) في ح «أجردا» .

(٧) سيبويه ٨٦/١ (بولاق) .

يعنى النصب فى «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا» أحسن وأقوي من النصب في قوله : «جئنى بمثلِ بنى بدرٍ» أو «مثلَ أسرة» و«أعنِّى بخوار العِنان» و «أبيضَ مصقولاً[1]» ، وذلك أن «ضاربُ زيدٍ» أصله «ضاربٌ زيدًا» ، و«جئني بمثل بني بدرٍ» أصله الجر بسبب الباء ، فكان النصب فيما أصله النصب أقوى من النصب فيما أصله الجر ، وهو «جئنى بمثل بنى بدر» وهذا هو معنى قوله : **«ولم يدخل الجر على ناصب ولا رافع»**

يعنى حرف الجر [لم يكن ناصبًا ولا رافعًا كما كان اسم الفاعل قبل أن يضاف[2]] قال[3] : **«وهو على ذلك عربى جيد»** .

وأنشد فيه أبياتًا ثم بين [أن[4]] اسم الفاعل الذي في معني الفعل الماضي لا يُنَّون ويُنْصَب ما بعده به ، وقد بينا ذلك ، وأجاز في الفعل الماضى : «هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا» على معنى وضرب [زيدًا[5]] ثم أنشد بيتًا فى الحمل على المعنى[6] وهو :

يَهْدِى الخميسَ نِجادًا فى مطالعها إمَّا المِصاعَ وإمَّا ضربةٌ[7] رُغُبُ

فحمل «ضربة رغب» علي المعني ، وذلك أن معنى قوله : إما المصاع ، أى : إما يماصع مِصاعًا ، أى يضارب ويقاتل .

ولو جعل مكان ذلك إما أمره [مصاع[8]] لكان مستقيمًا ، نائبا عن [ذلك[9]] المعنى ، فحمل «وإما ضربُة رُغُب» على ذلك المعنى ، كأنه قال : وإما أمره ضربةٌ رُغُب ، وهى الواسعة .

---

(١) ح «وأبيض مصقول السطام» .
(٢) الزيادة من س .
(٣) سيبويه ٨٦/١ (بولاق) .
(٤) الزيادة من ح ، س .
(٥) الزيادة من ح ، س .
(٦) فى الأصل «فى المعنى» .
(٧) نسبه الأعلم الشنتمري لمزاحم بن عقيل (سيبويه ٨٧/١ بولاق) ونسب فى اللسان (مصع) ٢١٤/١٠ إلى الزبرقان .
ولا يوجد في ديوان مزاحم نشر كرنكو .
(٨) ، (٩) الزيادة من ح ، س .

وقال[١] :

فلم يجدا إلا مُناخَ مطيـــة جافـى بهـا زَوْرٌ نبيلٌ وكلكلُ

ومَفْحَصُها عنها الحصى بِجرانها ومَثْنى نواجٍ لم يَخُنْهنَّ مَفْصِلُ

وسُمْرٌ ظِماءٌ واترتْهنَّ بعد مــ مَضَتْ هجعةٌ من آخرِ[٢] الليل ذُبَّلُ

الشاهد في الأبيات : رفع «وسمرٌ ظماءٌ» ، وما قبلها منصوب بقوله : «فلم يجدا» [كأنه قال : فلم يجدا] في هذا المكان إلا مناخ مطية وإلا مفحص هذه المطية الحصي عنها بجرانها ، وكان ينبغي أن يقول : وإلا سمرًا ظماءً ذُبلا ، وإنما يعني بالسمر الظماء الذبل بعر[٣] هذه المطية ، كأنه قال : وبها سمرٌ «ظماءٌ» .
وقال آخر :

بادتْ وغَيَّرَ آيَهُـــنَّ مع البِلَى إلا رواكـدَ جَـمْـرُهُن هَبَـاءُ

ومُشَجَّجٌ أمَّـا سَواءُ قـذالِ فبدا وغيَّر سارَهُ المَعْزاءُ[٤]

والشاهد فى رفع «مُشَجَّج» كالبيت الأول ، والمشجج الوتد يدقه في الأرض ، وقد بدا وسط رأسه وظهر ، «وغَيَّرَ سارَهُ[٥]» يعني باقيه ، لمعزاء وهي الأرض ذات الحصي وقيل «سار» في معني سائر ، كما يقال «هارٌ» في معني هائر : و«رواكدُ» يريد بها الأثافى ، واستثناها من آي الدار ، لأنها لم تَبْلَ ولم تُغَيَّر فبما قد تغيَّر .

---

(١) سيبويه ٨٨/١ (بولاق) .

(٢) الأبيات لكعب بن زهير (انظر ديوانه ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤) والبيت الثالث ذكر قبله في الديوان بيتان لم يردا هنا ، ورواية البيت الثاني «ومضربها تحت الحصي» ورواية الأحول «وسط الحصي» .

(٣) كذا في ح ، وفي الأصل «يعني» وهو تحريف .

(٤) البيتان للشماخ ، وقيل لذي الرمة (شواهد الكشاف ٦) وانظر سيبويه ٨٨/١ بولاق = ١٧٣/١ هارون والبيتان في ملحق ديوان الشماخ ٤٢٧ وفي أساس البلاغة ٣٩٣/٢ نسب البيت الثاني للشماخ وفي ملحق ديوان ذي الرمة ٣١٣/١ وروايته «وعيب ساره» وفي الجامع لأحكام القرآن ٣٠٦/٢ (بدون نسبه) واللسان (شجج) ١٢٨/٣ .

(٥) س «وغير سائره» .

قال[١] : **والنصبُ فى الفصلِ[٢] أقوى إذا قلت : «هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرًا» ، وكلما طال الكلامُ كان أقوى .**

يعني أن قولك : «هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرًا» أجود من قولك : «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً فيها» ، وإن كان الجر فيهما أجود [من[٣]] النصب ، وذلك [أنك[٤]] إذا قلت : «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو» فالعامل في «عمرو» الجر هو العامل في «زيدٍ» ، والجار والمجرور كشيء واحد ، فحكمه أن يكون إلي جنبه ويتصل به[٥] ، فلما فصلت[٦] بينهما بغيرهما بعد من الجار ، فقوي النصب فيه بعضَ القوة .

وإذا قلتَ : «هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرٍو» ، فهو أحسن وأجود من قولك «هذا ضاربُ فيها زيدٍ» ؛ لأن الأول [في المسألة الأولي قد[٧]] حصل فيه المجرور الذي صار معاقبًا للتنوين قبل أن يأتي الفصل [بينهما[٨]] بفيها ، ولم يحصل في المسألة الثانية ، ولا تجوز المسألة الثانية إلاَّ فى الشعر كقوله :

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا ... يهوديٍّ يقاربُ أو يُزيلُ[٩]

قال[١٠] : **ومن ذلك قوله تعالى[١١] : ﴿وجاعلُ[١٢] الليلِ سكنًا والشمسَ والقمرَ حُسبانًا﴾ .**

---

(١) سيبويه ٨٩/١ (بولاق) .

(٢) سيبويه (بولاق) «الفعل» وهو خطأ .

(٣) الزيادة من ح ، س .

(٤) الزيادة من ح ، س .

(٥) س «فحكمه أن يتصل به أو بما اتصل به» .

(٦) ح ،س «فلما فُصل» .

(٧) الزيادة من ح ، س .

(٨) الزيادة من ح ، س .

(٩) نسبه سيبويه إلي أبي دحية النميري (٩١/١ بولاق ، ١٧٨/١ هارون) وانظر الإنصاف ٢٥١ ، والخصائص ٤٠٥/٢ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ والعيني ٤٧٠/٣ ، وابن الشجري ٢٥٠/٢ ، واللسان (عجم) ٢٨٤/١٥ ورواية اللسان «كتحبير الكتاب بكف يوماً» .

(١٠) سيبويه ٨٩/١ (بولاق) .

(١١) سيبويه «قوله جل ثناؤه» ،س «عز وجل» .

(١٢) وقرأ عاصم وحمزة والكسائي «وجعل الليل» والباقون «وجاعل» (طيبة النشر ٢٨١) ، سورة الأنعام ٩٦/٦ .

يعنى أنه فصل بين الليل وبين الشمس بسكنًا فقوى النصب ، كان «جاعلُ الليلِ والشمسِ والقمرِ» لكان الجر أقوي ، ويجوز أن يكون «جاعل» في معني فعل ماض ، ويجوز أن يكون فى معنى [فعل[1]] مستقبل .

فإذا جعلته في معني الفعل الماضي فتقديره «جعل» الليل ، ومعناه قدر الليل لهذا ، ونظيره : ﴿هو الذى جَعَلَ لكم اللَّيل لتسكنوا فيه﴾ وهو أظهر الوجهين ، وتنصب الشمسَ والقمرَ بإضمار فعل .

ومن جعله بمنزلة[2] المستقبل فهو علي تقدير«يجعل» ، وذلك لأنه فعل لم ينقطع ؛ لأن الليالي متصلة ، منها ما قد كان ، ومنها ما يكون ، فهو بمنزلة قولك «زيدٌ يأكلُ» إذا كان في حال أكل قد تقضَّي بعضه وبقى بعضه ، وكذلك «زيدٌ يصلِّي» إذا كان في صلاة تقضَّى بعضها وبقى بعضُها .

قال[3] : **وكذلك إن جئت باسم الفاعل الذي تعداه[4] فعله إلي مفعولين ، وذلك قولك : «هذا مُعْطِى زيدٍ درهمًا وعمروٍ» إذا لم تُجْرِه علي الدرهم ، والنصبُ علي ما نُصِبَ[5] عليه ما قبله .**

يعني أنك تجر «عمرًا» إذا أجريته علي زيد ، ولم تجره علي الدرهم ، بأن تنصبه على إضمار فعل ، وذلك أن قولنا «هذا مُعطى زيدٍ درهما» تنصب الدرهم فيه[6]على إضمار فعل ؛ لأن «معطي»[7] في معني الفعل الماضي ، فكأنك قلت : أعطاه درهما ، فإذا نصبت عمرًا فقد أجريته علي الدرهم في إضمار فعل ينصب ، وقد ذكرنا أنه يجوز أن يكون اسم الفاعل[الذى][8] فى معنى الفعل

---

(١) الزيادة من ح ، س .

(٢) س «بمعنى المستقبل» .

(٣) سيبويه ١/٨٩ (بولاق) .

(٤) سيبويه «الذى تعدى» .

(٥) سيبويه «نصبت» .

(٦) سقطت من س .

(٧) كذا في ح ، س وفي ي «لأن معني» وهو تحريف .

(٨) الزيادة من س .

الماضى ينصب المفعول الثاني إذا أضيف إلي الاسم الذي يليه ؛ بالشبه الذي بين الفعل الماضي وبين الاسم الذي أوجب له البناء علي الفتح ، وقولك : «هذا مُعطِي زيدٍ درهمًا وعمرًا» أقوي في النصب من قولك : «هذا مُعْطِي زيدٍ وعمرًا» ؛ لفصل الدرهم بينهما .

قال : [1] **«فإذا لم ترد بالاسم الذي تعدي[2] فعله إلي مفعولين أن يكون الفعل قد وقع ، أجريتَهُ مُجرى الفاعِل الذى تعدى فعله[3] إلى مفعول في التنوين»** .

يعني أنك إذا قلت : «هذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا» وأردت الحال أو الاستقبال ، لم تلزم الإضافةُ ، وجاز التنوينُ والإضافةُ كما جاز في قولك : «هذا ضاربُ زيدٍ» و«ضاربٌ زيدًا» إذا أردتَ الاستقبالَ أو الحالَ ، ولا تبالي أيَّهما قدمتَ كما لم تبالِ أيهما قدمت في الفعل ، فقلت : «هذا معطٍ زيدًا درهمًا» و«معطٍ درهمًا زيدًا ،» كما تقول : [4] «يعطي درهمًا زيدًا» ، فإن لم تنون وأضفته إلي أحدهما ، لم يجز أن تفصل بينه وبين ما أضفته إليه ، لا يجوز «هذا معطي درهمًا زيدٍ ، ولا «هذا مُعْطِي زيدًا درهم» ؛ لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور ؛ لأن المجرور داخلٌ في الاسم فإذا نَوَّنتَ انفصل كانفصاله فى الفعل .

ولا يجوز أيضا هذا[5] في الشعر عند سيبويه إلا فى الظروف وإنما خَصَّ الظروف ؛ لأنه قد يُفصل بها بين شيئين لا يجوز الفصل بينهما بغيرها ، كإنَّ واسمها[6] .

---

(١) سيبويه ٨٩/١ (بولاق) .

(٢) سيبويه «يتعدى» .

(٣) الزيادة من س .

(٤) س «كما قلت» .

(٥) ح ، س «ولا يجوز هذا أيضاً» .

(٦) سقط من ح «كان واسمها» .

وقد أجازه قوم في الشعر ، وأنشدوا :

وزَجَجْتُها بمَزَجَّةٍ زجَّ القَلُوصَ أَبي مَزَادَهْ[١]

أراد زَجَّ أبي مزادةَ القلوصَ ، وهذا غيرُ معروفٍ ولا مشهور ، وهذا بيت يروي لبعض المدنيين المولدين ، ولا يعرف مثله من حيث يصح .

هذا باب ما[٢] جرى مجرى الفعل[٣]

الذي يتعداه فعله إلي مفعولين في اللفظ لا في المعني ، وذلك قولك :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ[٤]

قال المفسر : [٥] أما قوله : هذا باب ما جري مجري الفعل الذي يتعدي فعله ، وليس للفعل فعل ، وإنما أراد مجري الفعل الذي يتعدي في تصاريفه ، يعني في مضيه واستقباله واسم الفاعل منه .

وقوله : «فى اللفظ لا في المعني» يعني أنك إذا قلت : يا سارق الليلة أهلَ الدار ، فهو بمنزلة قولك : «يا معطي زيدٍ الدرهَمَ» أضفته إلي أحد المفعولين ونصبت الآخر ؛ فلذلك أضفت «سارق» وهو اسم فاعل إلي «الليلة» كما تضيف اسم[٦] الفاعل إلي أحد المفعولين وتنصب الآخر ، فهذا شَبَهُه به فى اللفظ .

---

(١) هذا البيت من زيادات أبي الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة في حواشي كتا ب سيبويه ، فأدخله بعض النساخ في بعض النسخ ابن يعيش ١٩/٣ . وأنشد ثعلب في أماليه الثالثة هذا البيت كذا :

فزججتها متمكنا زج الصعاب أبو مزاده

الخزانة ٢٥١/٢ وانظر : ابن يعيش ١٩/٣ ، والإنصاف ٢٤٩ ، والخصائص ٤٠٦/٢ ، وشواهد الكشاف ١٣٦ ومجالس ثعلب ١٢٥/١ ، والعيني ٤٦٨/٣ ، وفيه أن الأخفش أنشده ولم يعزه إلي أحد .

(٢) حذفت «ما» من سيبويه .

(٣) كذا في ح ، وشرح السيرافي بعد ذلك يؤيد هذه الرواية ، وفي ح ، س ما يفيد أن بعض نسخ سيبويه روي فيه «ما جري مجري الفاعل» وأن ذلك أصح وهي رواية المطبوع من سيبويه .

(٤) سيبويه ٨٩/١ (بولاق) والخزانة ٤٨٥/١ وابن الشجري ٢٥٠/٢ ، وابن يعيش ٤٥/٢ .

(٥) كذا في ح س وسقط من ق «قال المفسر» .

(٦) كذا في س ، وسقطت «اسم» من ق

وأما خلافه له في المعني فلأن الليلة كانت ظرفًا في الأصل ، وأهل الدار قد كان يُتعدَّي السَّرَقُ إليهم بحرف الجر ، وهو «منْ» ، فكان الأصل «سُرِقْتُ في الليلة من أهلِ الدارِ» فحذفت «في» وجُعِلَتْ الليلةُ مفعولةً علي السَّعَةِ وحُذفت «منْ» فوصل الفعل إلى أهلَ الدار ، كما قال تعالي[١] : ﴿واختارَ موسي قَومَهُ سبعين رجلاً﴾[٢] أي من قومه ، فقلتَ بعد الحذف : «سرقتُ الليلةَ أهلَ الدار» .

ثم أجريت اسم الفاعل علي ذلك .

قال[٣] : (**فَتُجْرى الليلةَ على الفعلِ فى سَعَةِ الكلامِ ، كما قالوا :[٤] صيد عليه يومان ، ووُلِدَ له ستُّونَ عامًا**) .

يعني جرت الليلةُ مفعولةً علي السَّعة ، وإن كان أصلُها الظرفَ ، كما أُقيم اليومان والستون عاما مقام الفاعل في «صيد عليه» وولد له ، وإن كان اليومان[٥] لم يصادا وإنما صيدا فيهما ، والستون لم تولد ، وإنما وُلد للرجل أولاد فيها .

قال : (**فإن نونت فقلت : «يا سارقًا الليلةَ أهلَ الدار» كان حد الكلام أن يكون أهل الدار على سارق منصوبًا وتكون الليلة ظرفًا ؛ لأن هذا موضع انفصال**) .

يعني أنك إن لم تضف «سارق» إلي «الليلة» نونته وهو منادي فهو معرفة ، وإنما يجب تنوينه وهو مفرد معرفة ، لأنك قد أعملته فيما بعده . فلم يتم آخره فيُبنى ، فصار بمنزلة المضاف والنكرة[٦] ، وإن كان القصد إلى واحد بعينه ومثله

(١) سقطت من س ، ح .

(٢) سورة الأعراف ١٥٥/٧ .

(٣) سيبويه ٨٩/١ (بولاق) .

(٤) سيبويه «قال» .

(٥) سقط من ق قوله «والستون عاما مقام الفاعل في صيد عليه وولد له ، وإن كان اليومان» وهو من انتقال النظر بعد كلمة «اليومان» الأولي .

(٦) كذا في س ، وسقطت : «والنكرة» من ق.

: «يا خيرًا من زيدٍ أقبل» تنصبه ، وإن كنت تقصده بعينه ، ولا تبنيه لأن «مِنْ زيدٍ» تمامٌ لخبر ، وتنصب الليلة بها[١] علي الظرف ، وأهلَ الدار نُصِبَ لوقوع السَّرَقِ عليهم ، وإن شئتَ نصبتَ الليلةَ ؛ لأنها مفعول بها على سَعَةِ الكلام .

قال[٢] : **ولا يجوز «يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار» إلا فى شعر كراهيةَ أن يفصلوا بين الجار والمجرور .**

قال المفسر : وإنما كرهوا ذلك لأن المجرور من تمام الجار ، لأنه يقوم مقام التنوين ويعاقبه ، ولا يفصل بين الاسم وتنوينه ؛ فكرهوا الفصل بين الجار والمجرور لذلك .

قال[٣] : **«فإذا كان مُنَوَّنًا فهو بمنزلِة الفعل الناصب تكون[٤] الأسماءُ فيه منفصلةً»**

يعنى إذا نونتَ فقد بَطلتْ الإضافةُ وصار بمنزلة الفعل . إذْ كان لا إضافة في الفعل ، وعمل عمله .

قال الشماخ :

رُبَّ ابنِ عـمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلِ طباخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الْكَسِلْ[٥]

فهذا وجه الإنشاد بنصب الزاد ، وإضافة طباخ إلى ساعات ، و«المشمعل» المنكمش السريع ، وقد روى : «طباخِ ساعاتِ الكَرى زادِ الكسِلِ» ، وبإضافة طباخ إلى زاد[٦] وتكون «ساعاتِ» فى موضع نصب .

---

(١) سقطت «بها» من ق .

(٢)سيبويه ٩٠/١ (بولاق) .

(٣) سيبويه ٩٠/١ (بولاق) .

(٤) ح : «تنون» .

(٥) نسبه سيبويه والمبرد إلى الشماخ بن ضرار ، وهذا رجز لجبار بن جزء وهو ابن أخى الشماخ (الخزانة ١٧٢/٢) ورواية الكامل للمبرد :

رب ابن عم لسليمى مشمعل أروع فى السفر وفى الحى غزل
طباخ ساعات الورى زاد الكسل

رغبة الأمل ٢٤٩/٢ ، وانظر ابن يعيش ٢٠/٣ .

(٦) سقط من ح ، س قوله : «بإضافة طباخ إلى زاد» .

وللقائل أن يقول : إذا كان سيبويه قد منع الفصل بين الجار والمجرور إلا في شعر ، وما يجوز في الشعر لا يجوز في الكلام ، إنما يكون للضرورة ، ولا ضرورة في هذا ؛ إذ كان يمكنه أن ينصب «الزاد» ويضيف «طباخ» . قيل له : يجوز أن يكون الشاعر لم يجعل «ساعات» مفعولا علي السعة ، فيمكنه إضافة «طباخ» إليها ، وليس عليه أن يخرجها عن الظرف إلي المفعول علي السعة ، فإذا جعلها ظرفًا لم يجز إضافة «الطباخ» إليها ، فيضيفه إلي «الزاد» لا محالة اضطرارًا .

وقال الأخطل :

وكرَّارِ خَلْفِ المُحْجَرِينَ جوادَهُ إذا لم يحامِ دون أُنْثَي حَلِيلُها[1]

فهذا هو الوجه[2] ، وقد أنشد بعضهم :

«وكرارِ خلفَ المُحْجَرِينَ جوادِهُ»

فهذا علي مثل التفسير الذي مضي في البيت الذي قبله[3] إذا قال : «طباخ ساعات الكري زادِ الكسل» وهو في «كرار خلفَ» أحسن ؛ لأن «خلف» أقل تمكنا ؛ وأضعف من ساعات .

قال[4] : «**ومما جاء في الشعر ففصل[5] بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة[6] :**

لما رأَتْ ساتيدَما استَعْبَرتْ لِلّهِ درُّ اليومَ من لامَها[7]

(١) سيبويه ٩٠/١ بولاق وديوان الأخطل ٢٤٥ ، وخزانة الأدب ٤٧٤/٣ ورواية الديوان :

وكرار خلف المرهقين جواده حفاظا إذا لم يحم أنثى حليلها

(٢) سقط من ح «فهذا هو الوجه» وانتهى هنا الخرم فى نسخة (ى) وبدأ النسخ منها .

(٣) ح «في البيت الأول» .

(٤) سيبويه ٩٠/١ (بولاق) .

(٥) سيبويه «قد فصل» .

(٦) من قيس بن ثعلبة بن مالك رهط طرفه بن العبد ، وهو جاهلي نشأ في الحيرة ، وصحب امرأ القيس إلي الروم ، وعناه امرؤ القيس بقوله :

بكى صاحبى لما رأى الدرب دونه وأيقن أنـا لاحقان بقيصرا

فقلت له : لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعذرا

(٧) ديوان عمرو بن قميئة ٦٢ ، والخزانة ٢٤٧/٢ ، والمقتضب ٣٧٧/٤ وابن يعيش ٢٠/٣ ، ومجالس ثعلب ١٢٥ : ومعجم البلدان (ساتيدما) والإنصاف ٢٥٠ .

فأضاف «درّ» إلى «مَنْ» ، و «مَنْ» فى موضع جر[١] ، ونصب «اليومَ» على الظرف ، ولا يجوز فى هذا البيت ما جاز فيما قبله من الإضافة إلى الظرف ونصب ما بعده ، فلا يجوز «لله درُّ اليومِ مَنْ لامها» ، كما جاز «وكرار خلفِ المحجرين جوادَه» وذلك أن «كرار» يجري على الفعل وتَنْصِبُ ، فإذا أضفناه إلى الظرف نصبنا الذي بعده به[٢] ، وصارت الإضافة بمنزلة التنوين فيه ، ولا يجوز التنوين فى «دَرّ» لأنك لا تقول : «لله دَرٌّ زيدًا» ، كما تقول : «وكرارٍ جوادَه»[٣] ، فوجب إضافة «دَر» إلى «مَنْ» اضطرارًا ، وإذا وجبت[٤] إضافته إليه ، وجب نصب «اليوم» ، وقال أبو حَيَّةِ النُّميري :

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا ... يهوديٍّ يقاربُ أو يُزِيلُ[٥]

وهذا كالبيت الذى قبله ، ولا يجوز «بكف يوم يهوديًا» ، والجر فى هذا البيت والذى قبله اضطرار ؛ لأنه لا يجوز فيه غير الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

قال[٦] : «**ومما جاء مفصولا بينه وبين المجرور قول الأعشى :**

ولا نقاتـل بالعِصِـ ... يِّ ولا نُرامِي بالحجارهْ

إلا عُلالَةَ أو بُدا ... هةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارهْ[٧]

فأضفت[٨] «علالة» إلى «قارح» وأسقطتَ التنوين من أجل الإضافة ، وفصلت بينها وبين «قارح» «بالبداهة» ، فهذا قول «سيبويه» ، وهو أجود من الذى مضى ، من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وذلك أن هذين شيئان أضيفا إلى شيء

---

(١) ي في موضع «خفض» ، والخفض اصطلاح كوفى ، ولكن بعض البصريين يستعملونه .

(٢) ق سقطت «به» .

(٣) ق «جوادا» .

(٤) ى «وإذا بطلت» والتصويب من ق .

(٥) مر الحديث عن هذا البيت ص ٦٧ .

(٦) سيبويه ٩١/١ (بولاق) .

(٧) ديوان الأعشي : ١٥٩ وروايته (لنا نقاتل) . والخزانة ٨٣/١ (والبيت الأول بعد الثانى وبينهما أبيات) والعينى ٤٥٣/٣ ، وابن يعيش ٢٢/٣ ، والخصائص ٤٠٧/٢ وروايته(إلا بداهة أو علالة) والمقتضب ٢٢٨/٤ ، واللسان (جزر) ٢٠٥/٥ والصبح المنير ١١٤ ، وشروح سقط الزند ٨١٠ .

(٨) ق «فأضاف» ، ولا يناسب ما بعده من ضمائر المخاطب .

واحد ، وأُقحم أحدهما علي الآخر ، وهما فى معنى واحد ، يتناولان المضاف إليه[١] تناولا واحدًا ، ومثله يجوز فى الكلام كقولك : «مررت بخيرِ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ» .

وكان بعضُ أصحابنا يتأول في هذا غيرَ هذا التأول[٢] ، فيقول : أسْقط المضافَ إليه من الأول اكتفاءً بالثانى ، فكأنه قال : إلا علالَة قارح أو بداهةَ قارحٍ ، فحذف الأولَ اكتفاءً بالثاني .

والذي قاله سيبويه أليق ، لأن الأشبَه أن تحذفَ الثاني اكتفاءً بالأول ، لأن الأولَ إذا ورد فحكمه أن يُوفَّى حقَّه من اللفظ .

ثم أنشد أبياتًا على منهاج الأول منها قول ذى الرُّمَّة :

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا ... أَواخرِ الْمَيْسِ أَصواتُ الفراريجِ[٣]

أراد : كأنَّ أصواتَ أواخرِ الميْس ، ومنها قول دُرْنَا بنت عَبْعَبة ، من بني قيس ابن ثعلبة[٤] :

هما أخَوا فى الحربِ مَنْ لا أخَا لَهُ ... إذا خافَ يومًا نَبْوةً فدعاهما[٥]

فأضاف «أخوا» إلى «مَنْ» ، وفرقت بينهما بفي .

ومما يشبهُ قولَ الأعشى : «إلا عُلالةَ أو بداهة قارحٍ» قول الفرزدق :

يا مَنْ رأى عارضًا أكفكُفُه ... بين ذِراعَىْ وجبهةِ الأسدِ[٦]

(١) سقط من ق « المضاف إليه» .

(٢) ح « التأويل» .

(٣) سيبويه ٩٢/١ ، ٢٦٥ ، ٣٤٧ (بولاق) ، ١ / ١٧٩ ، ٢/٢،١٦٦/ ٢٨٠ (هارون) ، ورواية الخزانة ٢/ ١١٩ «إنقاضُ الفراريج» وكذلك ديوان ذي الرُّمة ٧٦ ، وانظر ابن يعيش : ١/ ١٠٣ ، ١٠٨/٢ ، ٣ / ٧٧ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٦ . والإنصاف : ٢٥١ والخصائص ٢/ ٤٠٤ ، والحماسة بشرح المرزوقي ١٠٨٣ ، وسقط الزند ١٥٣٣ .

(٤) وإليها نسب البيت فى ابن يعيش ٣/ ٢١ ، أما في : (الحماسة) فنسب إلي عمرة الخثعمية (الحماسة ١٠٨٢) ، وروي الإنصاف أنه نسب لأحدهما (٢٥١) .

(٥) في ح« نبأة فدعاهما» ، وانظر في البيت سيبويه ١ / ٩٢ ، (بولاق) ١ / ١٨٠ (هارون) والخصائص ١ / ٩٢ ، ٢/ ٤٠٥ والعيني ٣ / ٤٧٢ ، وابن يعيش ٣ / ٢١ ، والإنصاف ٢٥١ .

(٦) سيبويه ١ / ٩٢ (بولاق) ، ويروي فيه « .... عارضا أُسَرُّ به» وكذا رواية نسخة ق والديوان ، ورواية الخصائص ٢/ ٤٠٦ « عارضا أرقت له» ٤٠٧/٢ وانظر الخزانة ١/ ٣٦٩ وفيها « عارضا أسر به» والعيني ٣ / ٤٥١ وابن يعيش ٣ / ٢١ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٩ ، وديوان الفرزدق : ٢١٥ .

فأضاف «ذراعى» إلي «الأسد» وأقحم «الجبهة» ، وفيه التفسير الثاني الذي ذكرناه ، كأنه قال : بين ذراعي الأسد وجبهته ، ويُروي :

يا من رأى عارضا أَرِقْتُ له[١]

قال[٢] : **«أما قوله عز وجل : ﴿فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [٣]فإنما جاز[٤] لأنه ليس لـ «ما» معني سوي ما كان قبل أن تجيء[٥] إلا التوكيد ،فمِنْ ثَمَّ جاز ذلك إذ لم ترد بها أكثر من هذا ، وكانا حرفين ، أحدهما فى الآخر عامل ، ولو كان اسما أو ظرفًا أو فعلا لم يجز» .**

يعني أنه إنما جاز الفصل بين الباء وبين «نقضهم» «بما» لأن «ما» لا تغيِّر الكلامَ ، ولا تزيد فيه معني لم يكن من قبل دخولها إلا التوكيد ، فلما كانت كذلك كان دخولُها كخروجها ، ولو كان الفصلُ بين الجار والمجرور باسم أو ظرف أو فعل ، لم يجز علي الشرائط التي تقدمت ، وقد اختلف النحويون فيما إذا كانت زائدةً ، فبعضهم يجعلها اسما ، وبعضهم يجعلها حرفا ، وكلا القولين محتمل ، لأنا قد رأينا الأسماءَ والحروفَ قد تجيء مزيدةً ، فأما الاسم[٦] فقولك :«كان زيدٌ هو العاقلَ» ، وأما الحرف فقولك : «لمّا أَنْ قامَ زيدٌ» لأن المعنى فيهما كان زيد العاقل ، ولما قام زيد .

وقوله : **«كانا حرفين أحدهما في الآخر عامل»**

يعني بالحرفين الباءَ و«نَقْضِهِم» ، ولم يَدْخل بينهما شيء يعتد به .

قال[٧] : **وأما قوله : «أُدْخِلَ فوه الحجرَ» فهذا جري علي سَعَةِ الكلام [والجيد أُدخلَ فاه الحجرُ][٨] كما قال : أدخلتُ فى رأسى القلنسوةَ» .**

---

(١) رواية الخصائص ٢/ ٤٠٧ .

(٢) سيبويه ١/٩٢ (بولاق) .

(٣) النساء ٤ / ١٥٥ ، والمائدة ٥ / ١٣ .

(٤) سيبويه « جاء» .

(٥) سيبويه (بولاق) « أن تجيء به .

(٦) ق « الأسماء» .

(٧) سيبويه ١/ ٩٢ (بولاق) .

(٨) الزيادة من سيبويه .

يعنى أنه كان الوجهُ وحقيقةُ الكلام أن يقال : «أُدْخِلَ فاهُ الحجرُ» ، وذلك أن الحجرَ والفم مفعولان ، أحدهما فاعل بالآخر ، والحجر هو الفاعل ، لأنه الداخلُ الفمَ ، فإذا رددناه إلي ما لم يُسمَّ فاعله أقيمَ الذي كان فاعلا في المعني مقام الفاعل ، وهو الحجر ، كما قال : «أُعطِي زيدٌ درهمًا» ، فإذا قُلْتَ : «أُدخل فوه الحجرَ» فقد أقمتَ الفم مقام الفاعل ، وهو مفعول فى المعنى .

قال : «**فجري هذا**[١] **على سعة الكلام**» ، **إذ كان لا يشكل كما قيل**[٢] : **أدخلت في رأسي القلنسوة . والرأس هو الداخل فيها لأنها محيطة به**[٣] .

قال[٤] : «**وليس مثل اليوم والليلة ؛ لأنهما ظرفان ، فهو مخالفٌ له في هذا ، موافق له فى السعة**» .

يعني أن اليومَ والليلةَ لا يُقامان مقام الفاعل ؛ إذ كان معهما مفعول صحيح ، كما تقام القُلنسوة والفم ، ولا يقال :«ضُرِبَ زيدًا اليومُ» ، ولا «سِيرَتْ الليلةُ زيدًا» كما يقال : «أُدخِلَتْ القلنسوةُ رأسَ زيدٍ» فهذا باب اختلافهما .

وأما اتفاقُهما فى سعة الكلام ، فلأن الظرفَ قد يقام مُقام الفاعل ، وقد يضاف اسمُ الفاعل إليه ، ويؤتى بالمفعول من بعده كقوله :ـ

طباخُ ساعاتِ الكري زادَ الكَسِلِ[٥] .

فجعل «الساعاتِ» مفعولةً علي السعة ، فصارت هي والزادُ مفعولين ، ثم قدمها علي الزاد ، وجعلها كالمفعول الأول كما قدم القلنسوة علي الرأس فجعلها كالمفعول الأول[٦] . قال الشاعر :ـ

---

(١) عبارة سيبويه كما ذكرها السيرافي من قبل « فهذا جري» .
(٢) سيبويه « كما قال» .
(٣) سقطت من ي .
(٤) سيبويه ١ / ٩٢ (بولاق) .
(٥) سبق الحديث عنه : في هذا الجزء ص٧٢ .
(٦) كذا فى ح ، ق و سقط من ى قوله «كما قدم القلنسوة علي الرأس فجعلها كالمفعول الأول» وواضح أن سقوط هذه العبارة بسبب انتقال النظر بعد كلمة «الأول» .

تَرى الثَّورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ وسائرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أَجْمعُ[١]

وكان الوجه أن يقول : مُدخلَ رأسِه الظِّلَّ ؛ وذلك لأن الرأس هو المفعولُ الأول .

قال[٢] : **«فوجه الكلام فيه هذا ؛ كراهيةَ الانفصال»** .

يعني وجه الكلام في هذا البيت إضافة «مُدخل» إلي الظل ؛ لأنك لو لم تفعل هذا فأضفته إلي الرأس لكنت[٣] قد فصلتَ بينهما بالظل ، فكأن إضافته إلي الظل علي السعة أحسنُ من الفصل بين المضافِ والمضاف إليه بالظل .

قال[٤] : **«وإذا لم يكن في الجرِّ فَحدُّ الكلام أن يكون الناصبُ مبدوءاً به»** .

يعني إذا لم تُضِف فالوجهُ أن يكون المفعولُ الأولُ هو المبدوءَ به ؛ لأن المفعولَ الأولَ هوالفاعل فى المعنى ، وهو الناصب للمفعول الثانى قبل أن يُجعلَ مفعولا .

وهذا الكلام من سيبويه يوهم أنا إذا قلنا :«ضَرَبَ زيدٌ عمرًا» ، أن للفاعل تأثيرًا في نصب المفعول ، وإنما سماه ناصبا يريد الفاعلَ في المعني ، لأنهما حيث اجتمعا في الفعل قبل النقل ، وجعْلُه فاعلا للفعل أوجبَ نصبَ الآخرَ ، كما قال الله تعالى[٥] : ﴿فأخرجَهُما مِمَّا كانَا فِيهِ﴾[٦] ولم يكن الشيطانُ المخرجَ وإنما كان سببًا لإخراج الله إياهما .

[ويجوز أن يكون معني قول سيبويه : «يكون الناصب مبدوءاً به» يريد المنصوب ، ويكون لفظ الفاعل في موضع مفعول ، كما قيل ﴿عِيشَةٍ راضيةٍ[٧]﴾ فى معنى «مَرْضِيَّة» أى ذات رضى[٨]] .

---

(١) من الخمسين التي لم يعرف قائلها ، وانظر سيبويه ١/ ٩٢ (بولاق) ١/ ١٨١ هارون ، وأمالي المرتضي ٢١٦/١ ، وتأويل مشكل القرآن ١٤٨ .

(٢) سيبويه ١/ ٩٣ (بولاق) .

(٣) كذا في ق ، وفي ي « كنت» .

(٤) سيبويه ١ / ٩٣ (بولاق) .

(٥) سقط من ي «الله تعالي» .

(٦) سورة البقرة ٢ /٣٦ .

(٧) سورة الحاقة ٦٩/ ٢١ والآية كاملة : ﴿ فهو في عيشةٍ راضية ﴾ .

(٨) هذه الزيادة التي بين المعقوفين من ق ، ولا توجد في ي ، ح .

(هذا بابٌ صار فيه الفاعلُ بمنزلةِ الذى فَعَل فى المعنى وما يَعمل فيه)

وذلك قولك : «هذا الضاربُ زيدًا» ، فصار فى معنى هذا الذي ضرب[١] زيدًا ، وعمل عمله ؛ لأن الألف واللام منعتا الإضافة ، وصارتا بمنزلة التنوين ، وكذلك «هذا الضاربُ الرجلَ» .

قال المفسر[٢] : يعنى أن الألف واللامَ قد صارتا بمنزلة[٣] الذى ، وصار اسم الفاعل المتصلُ به بمعني الفعل .

فإن قال قائل : فأنتم[٤] قد منعتم أن يعمل اسم الفاعل إذا كان في معني فعل ماض فكيف أجزتم نصبَ زيدٍ فى : «هذا[٥] الضاربُ زيدًا» وهو في معني فعل ماض؟

قيل له : إنما جاز[٦] هذا لأنا لما جعلنا الألفَ واللام بمعني الذي ، ونوينا به نيه «الذي» ، ووصلناها بما تُوصَلُ به الذي وإن كانت الذى[٧] اسما ، والألف واللام حرفًا ، جلعنا اسم الفاعل المتصل بالألف واللام في مذهب الفعل ، وإن كان اسما .

ووجهٌ ثانٍ وهو أن الألف واللام لمَّا لَمْ يجز أن يليَها لفظُ الفعل ، اضطرنا ذلك إلى نقل اللفظ عن الفعل إلي الاسم ؛ ليتصل بالألف واللام ، فكأنَّ الذي نقل لفظ الفعل إلي الاسم حكمٌ أوجبتْه تسويةُ اللفظ فقط ، فبقى المعنى على حاله .

ووجه ثالث : وهو أن اسم الفاعل الذى فى معنى الفعل الماضى كان حكمه أن يُضافَ إلى المفعول به ، كقولك :«هذا ضاربُ زيدٍ» ، فلما دخلت الألفُ واللامُ فمنعت الإضافةَ واحتيج إلى ذكر المفعولِ للفائدة نُصب .

(١) ق « يضرب» .
(٢) سقط من ق « قال المفسر» .
(٣) ق « بمعني» .
(٤) سقطت من ي .
(٥) سقطت « هذا » من ق .
(٦) ق « أجزنا» .
(٧) سقطت من ق .

وحُكِيَ عن الأخفش أنه قال :«هذا الضاربُ زيدًا» إذا كان في معنى الفعل الماضي ، إنما يُنصَبُ كما يُنصب «الحسنُ الوجهَ» وليس على نصب المفعول الصحيح ، والقول ما ذكرناه عن سيبويه للحجة التي ذكرناها .

فإن قال قائل : لِمَ جعلَ سيبويه «الضارب» مفسرًا بالذى ضَرَبَ ولم يُفسّره بالذي يضرب؟

قيل له : من قِبَل أن اسم الفاعل الذي في معني الفعل الماضي لا يَنْصِبُ الاسمَ الذي بعده مع غير الألف واللام ، والذى فى معني المستقبل يَنْصِبُ ، فإذا ذُكِرَ نصبُ[1] اسم الفاعل مع الألف واللام ، فى معني الفعل الماضى ، لم يقع شك في أن المستقبلَ يعمل ذلك العمل ؛ لأن المستقبلَ أقوى عملا من الماضى ؛ ولو فسره بالمستقبل جاز أن يقول قائل : إن الماضى لا يعمل ذلك العمل . قال[2] : «**وقد قال قومٌ من العرب تُرضي عربيَّتُهم : «هذا الضاربُ الرجلِ» شبَّهوه بالحسنِ الوجهِ ، وإن كان ليس مثلَه فى المعنى ولا فى أحواله**» .

قال المفسر[3] : قد بينا[4] أن اسم الفاعل يجوز أن يضاف إلي المفعول ، فيما ليس فيه الألف واللام ، ويجوز أن ينصب به ما بعده ، كقولنا «هذا ضاربُ زيدٍ» و«ضاربٌ زيداً» ، فإذا أدخلنا الألفَ واللامَ وجب النصبُ عند «سيبويه» ، ولم يجز عنده الإضافة ، وذلك أن الإضافة هي «مُعاقِبةٌ» للتنوين في قولك «هذا ضاربُ زيدًا» ؛ لأنه سقط بالإضافة التنوين الذي كان في قولك «ضاربٌ زيدًا» فإذا قلت : «هذا الضاربُ زيداً» لم يجز إضافة الضارب[5] إلي زيد ؛ لأنا لا نقدر علي حذف شيء بالإضافة ، فتكون الإضافة معاقبةً له ، فلم يجز «هذا الضاربُ زيدٍ» لذلك .

---

(١) سقطت من ق .
(٢) سيبويه ١/٩٣ (بولاق) .
(٣) سقط من ق «قال المفسر» .
(٤) ق «قد قدمنا» .
(٥) ح «الضرب» .

فإذا قلت : «هذا الضاربُ الرجلِ» وما كان فيه الألف واللام من المفعولات جاز جره ، وإن كان القياس النصبَ لما ذكرنا ، وإنما جاز الجر تشبيهًا بالحسنِ الوجهِ إذا كان فى الوجه الألف واللام ، وإن لم يكن فيه ألف ولام لم يجز ، لأنك لا تقول :«مررت بالحسنِ وجهٍ» ، كما تقول : «مررت بالحسنِ الوجهِ» بالألف واللام ، وهذا يُحكم[1] فى بابه .

وقد أجاز سيبويه «هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ» و «هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ» علي عطف البيان ، وإنما جاز فى الاسم الثانى الجر ، وإن لم يكن فيه ألف ولام ؛ لأنه تابع للاسم الذي قبله ، ولم يَلِ اسم الفاعل ، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز فى المتبوع ، ألا تري أنك تقول : «يأيها الرجلُ ذو الجمَّة» فتجعل «ذو الجُمَّة» نعتا للرجل ولا يجوز أن يقع موقعه ، وتقول [2] : «يا زيدُ والرجلُ» ، ولا يجوز أن يقع موقع الأول ؛ لأنك لا تقول : يأيها ذو الجُمَّة ، «يا الرجل» وأنشد فى ذلك قول المرّار الأَسَدِيّ [3] :

أنا ابنُ التاركِ البكرىّ بِشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وُقوعَا[4]

فجعل «بشرًا» عطف بيان من «البكرى» ، وأجراه عليه ولا يصح[5] أن يكون بدلاً ، لأن البدل يقع موقع المبدل منه وكان أبو العباس المبرد لا يجيز الجر فى الاسم الثانى عطفًا كان أو بدلاً ، أو عطف بيان .

ويُنشد البيت نصباً :

أنا ابن التارِكِ البكرىّ بِشرًا

---

(١) سقطت من ق .

(٢) من أول هذه الكلمة : حدث خرم آخر فى (ى) والنسخ من (ق) والخرم فى (ب) مازال مستمرا .

(٣) هو المرار بن سعيد الأسدي ، أو الفقعسى ، فينسب تارة إلى أسد بن خزيمة وهو جده الأعلى ، وتارة إلى فقعس ، وهو أحد آبائه الأقربين (انظر الخزانة ١٩٣/٢) .

(٤) سيبويه ٩٣/١ (بولاق) ، ١/ ١٨٢ (هارون) ، وابن يعيش ٧٢/٣ والخزانة ٢/ ١٩٣ ، والعينى ٤/ ١٢١ .

(٥) ح ،س «ولا يصلح» .

والقول ما ذكرناه عن سيبويه ؛ للقياس الذي بيناه[١] ولإنشاد العرب والنحويين البيت بالجر، والفراء يُجيز «هذا الضاربُ زيدٍ» «وهذا الضاربُ رجلٍ»، ويزعم أن تأويله : هذا الذى[٢] هو ضارب زيدٍ، وضارب رجل، فيلزمه «هذا الحسن وجهٍ»، على تقدير هذا الذى هو حسنُ وجهٍ، و«هذا الغلامُ زيدٍ» على تقدير هذا الذي[٣] هو غلام زيد، لأنه قدّر دخولَ الألف واللام على الاسم، ولم ينقل الفعل عن لفظه لدخولها وصيَّر ما بعد الألف واللام معها[٤] على حكاية لفظ «الذي» وهذا قول[٥] فاسد، وأنشد سيبويه فى العطف قولَ الأعشى :

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عُودًا تُزَجَّى خَلْفَها أَطْفالَها[٦]

فعطف «عبدَها» على المائة الهجان، وقال بعض المخالفين له[٧] : ليس له في هذا البيت حجة، وإن كان «عبدها» مجرورًا ؛ وذلك أنه لا خلاف أن المضاف إلي الألف واللام[٨] في هذا الباب بمنزلة ما فيه الألف واللام، وأن قولنا :«هذا الضاربُ غلامِ الرجلِ» بمنزلة قولنا : «هذا الضاربُ الرجلِ»، كما أن قولنا : «هذا الحسنُ وجهِ الأخِ» بمنزلة قولنا[٩] «هذا الحسنُ الوجهِ» فلما قال : «الواهبُ المائةِ الهجانِ» جاز ذلك بإجماع ؛ لأن المائة فيها الألف واللام، والهاء في «عبدها» تعود إلي المائة فصار العبد كمضافٍ[١٠] إلى ما فيه الألف واللام، فكأنه قال : الواهب

---

(١) كذا فى س، وسقطت «هذا» من ق
(٢) ق «هذا هو الداعى»، وفى س، ى سقطت « هو».
(٣) كذا في ق « هذا هو الذى».
(٤) سقطت « معها» من ق.
(٥) ق « وهذا هو قول».
(٦) سيبويه ٩٤/١ (بولاق)، ١٨٣/١ (هارون) وروايته : (تزجى بينها)، وديوان الأعشى ٢٩، والخزانة ١٨١/٢، ١٣١/٣، والمقتضب ١٦٣/٤ والهمع ٤٨/٢، ١٣٩، والدرر ٥٧/٢، ١٩٢.
(٧) سقطت «له» من ى.
(٨) يريد المضاف إلى ما فيه الألف واللام.
(٩) سقطت من ى.
(١٠) ق «مضافا».

المائةِ وعبدِ المائة[١]، وهذا جائز بلا خلاف، وإنما احتج سيبويه بهذا بعد أن صح عنده بالقياس الذي ذكرناه، جواز الجر في الاسم المعطوف، [وأنشد البيت ليري من المثال في الاسم المعطوف] [٢]، لأنه لا حجة له [٣] في غيره.

قال سيبويه[٤] : **وإذا ثَنَّيتَ أو جمعتَ فأثبتَّ النونَ قُلتَ : هذان الضاربان زيدًا، وهؤلاء الضاربونَ الرجلَ، لا يكون فيه غيرُ هذا؛ لأن النون ثابتة، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿والمقيمينَ الصلاة والمؤتون الزكاة﴾[٥].**

فهذا بيِّن[٦] وقال ابن مقبل[٧] :

يا عينُ بَكِّي حُنَيْفًا رأسَ حَيِّهُمُ ... الكاسرينَ القَنَا في عَوْرةِ الدُّبُرِ[٨]

«فالقنا» في موضع نصب، و«حُنيف» قبيلة، والعورة الموضع الذي يبقي فيه العدو، ولا يكون بينهم[٩] حاجز، ومنه قوله تعالي : ﴿إن بيوتنا عورة﴾[١٠] أي ممكنة للعدو وليس بينها وبينه حائل، و«عورة الدبر» ما تبقي من خلف فهؤلاء يقاتلون إذا أدبر غيرهم وولي.

قال[١١] : «**فإذا كففتَ النونَ جررتَ، وصار الاسم داخلا في الجار، وبدلا من النون، لأن النون لا تعاقب الألف واللام، [ولم تدخل علي الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام[١٢]]. لأنه لا يكون واحدًا معروفًا ثم يثني، فالتنوين قبل الألف واللام؛ لأن المعرفةَ بعد النكرة**».

---

(١) ق «وعبدها».
(٢) الزيادة من ق، ولا توجد فى ح، ى، س.
(٣) سقطت من ق.
(٤) سيبويه ٩٤/١ (بولاق).
(٥) سقط من ي قوله «والمؤتون الزكاة» والآية من سورة النساء ٤ / ١٦٢.
(٦) «فهذا بين» من كلام السيرافي، وليس في سيبويه.
(٧) هو تميم بن أبيّ بن مقبل، من بني العجلان، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام، وأسلم، فكان يبكي أهل الجاهلية، عاش أكثر من مائة سنة، وعد في المخضرمين، خزانة الأدب ١١٣/١، طبقات ابن سلام ٣٤ سمط اللآلئ ٦٦، الإصابة ١ / ١٩٥، الأعلام ٢/ ٧٠.
(٨) ديوان ابن مقبل ٨٢، واللسان (دبر) ٥/ ٣٥٣(الشطر الثانى فقط).
وانظر سيبويه ١ / ٩٤ بولاق = ١/ ١٨٤ هارون.
(٩) ق «ولا يكون يقيهم».
(١٠) سورة الأحزاب ٣٣ / ١٣.
(١١) سيبويه ١ / ٩٤ (بولاق).
(١٢) الزيادة من سيبويه.

يعنى أنك إذا قلت : «هذان الضاربا زيدٍ» جررتَ ، وجعلتَ زيدًا مكان النون ، والفرق بين التثنية والواحد في الإضافة أن المثني إذا أضفته أسقطت النونَ للإضافة ، فجازت الإضافة[١] فيه كما جازت فى المثنى الذى ليس فيه ألف ولام ، إذا قلت : «هذان ضاربا زيدٍ» ؛ لأنك تسقط النون للإضافة فيهما جميعا ، وإذا قلت : «هذا الضاربُ زيدٍ» لم يجز ؛ لأنه ليس في «الضارب» تنوين ولا نون تسقطها بسبب الإضافة .

وقوله : **«لأن النون لا تعاقب الألف واللام»** .

يعنى أن النون توجد مع الألف واللام ، فجازت الإضافة بإسقاطها مع الألف واللام ، وكانت مخالفة للتنوين ، إذ كان لا يوجد مع الألف واللام .

وقوله : **«لأنه لا يكون واحدًا معروفًا ثم يُثَنَّي»**

يعني أن التثنية لحقت المنكور ،ودخلت عليه ، وكان المنكور منونا ، فجعلتَ النونَ فى التثنية عوضا من الحركة والتنوين ، ثم دخلتِ الألفُ واللام علي المثني الذى قد ثبت فيه النون ، فلم تُحذَفْ لقوتها ، وقد ذكرنا هذا مستقصى فى أول الكتاب .

وإنما[٢] لم يُبْن الواحدُ المعروف ، لأن الواحد المعروف إنما يدل علي شيء بعينه ، فإذا ضممنا إليه مثله فقد أخرجنا كل واحد منهما أن يدل علي شيء بعينه ؛ لمشاركة الآخر له ، وإنما أراد أن يبين بهذا أن النون لم تدخل علي ما فيه الألف واللام لأن النون عنده عوض من التنوين والحركة ، وما فيه الألف واللام[٣] ليس فيه تنوين ، وإنما يُثنَّي الاسم قبل دخول الألف واللام وكانت النون عوضًا من الألف واللام ، ثم ثُنِّيتْ بعد دخولِ الألف واللام ؛ لِما ذكرنا .

---

(١) سقط من ق « فجازت الإضافة» .

(٢) انتهي الخرم في نسخة (ي) وبدأ النسخ منها .

(٣) ق : سقط من قوله :« لأن النون عنده» حتي « وما فيه الألف واللام» .

قال(١) : «فالنون مكفوفة ، والمعني معني ثبات النون(٢) كما جاز ذلك(٣) في الاسم الذي جري مجري الفعل المضارع ، وذلك قولك : «هما الضاربا زيد» و«الضاربو عمرو» .

يعني أن النون فى قولنا : «هما الضاربا زيد» مُرادةٌ ولولا ذلك لم تجز إضافة ما فيه الألف واللام إلى زيد ، لأن الإضافة توجب التعريف ، وما فيه الألف واللام قد تعرف بهما ، كما تعرف «غلاما زيد» بزيد ، ولا يجوز أن تقول : «الغلاما زيد» فلولا أن التقدير : هما الضاربان زيدًا ، لم تجز الإضافة ، وهذا نظير اسم الفاعل(٤) الذى جرى مجرى الفعل المضارع ، فى أن الإضافةَ لا تخرجه عن نيه التنوين ، إذا قلتَ : «مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ» فهو مضاف فى اللفظ ، والنية فيه(٥) التنوين .

قال الفرزدق :

أُسَيِّدُ ذو خُرَيِّطة نهارًا   من المُتَلَقِّطى قَرَدِ الْقُمَام(٦)

أضاف(٧) «المتلقطى» إلى «قردِ القُمام» ، و«أُسيِّد» تصغيرِ أَسودَ ، «وقَرد القُمام» ما تراكب من القمامة ، وقال رجل من بنى ضَبَّة :

الفارجى بابِ الأميرِ المبْهَمِ(٨)

وقال رجل من الأنصار :

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا   يأتيهمُ من ورائهم نَطَفُ(٩)

---

(١) سيبويه ٩٤/١ (بولاق) .

(٢) ق : « والمعنى معنى ثباتها» ، وفى س ، ى «والمعنى معنى ثبات التنوين» .

(٣) ح : سيبويه « كما كان ذلك» .

(٤) ق «اسم الفعل» .

(٥)ح ،س ، ى « والنية نية التنوين» .

(٦) سيبويه ١ /٩٥ (بولاق) = ١٨٥/١ (هارون) ، وديوان الفرزدق ٨٣٥ والنقائض (ط . أوربا) ١٠٠٦ ، وروايتها : « ذو خريطة بهيم» والخصائص ١ /١٥٦ ، واللسان (قرد) ٤/ ٣٤٧ وضبط فى اللسان بفتح «قرد» والصواب الكسر ؛ لأن «قرد» لو فتحت لكان يجب أن يقول : «من المتلقطين قردَ القمام» فالنون تحذف عند الإضافة .

(٧) ق «أراد» والصواب ما أثبتناه من النسخ الأخرى .

(٨) سيبويه ٩٥/١ (بولاق) ، والمقتضب ١٤٥/٤ .

(٩) اختلف في نسبة هذا البيت فقيل قائله : قيس بن الخطيم (انظر ديوانه ١٧٢ «دار العروبة» وفيه تحقيق في نسبة البيت) ، وقيل : عمرو بن امرئ القيس الخزرجي (الخزانة ١٨٩/٢) وقيل : الحارث بن ظالم المرى (سقط الزند ١٣٠٧) ، ورواية ح ، س ،ى « من ورائنا» ورواية الخزانة : « من ورائنا وكف» ، وانظر المقتضب ١٤٥/٤ ، والهمع ٤٩/١ والدرر ٢٣/١ ، وجمهرة أشعار العرب ١٢٧

ويروى :«وَكَفُّ» ويروي «الحافظو عورةِ العشيرة» فمن قال : «الحافظو عورةَ العشيرة»(١) فعلى ما ذكرنا ، وإذا قال : «الحافظو عورةَ العشيرةِ» فلم يُرد الإضافة ، وحذَفَ النونَ اختصارًا واستخفافاً ، لمَّا كانت الألف واللام بمعنى الذى واللذين وهذه الأسماء موصولة ، تكون هى وصلاتها كالاسم الواحد ، فحذفوا منها لطولها ، فقالوا فى : «الذى» : «اللَّذِ» بحذف الياء وكسرالذال(٢) قال الشاعر :

واللذِ لو شاء لكانت بَرّا أو جَبَلاً أَصمَّ مُشْمَخِرّا(٣)

ومنهم من قال :«اللَّذْ» بحذف الياء وإسكان الذال(٤) قال الشاعر :

كاللذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيدا(٥)

وقال في «الَّذِي» : «الذىّ» ، وليس يدخل فيما قصدناه ، ولكنا لم نحب(٦) أن نغفله ؛ ليكون مضافا إلى نظائره من اللغات قال الشاعرَ :

وليس المالُ فاعلمه بمالٍ وإن أنْفَقتَ إلاّ لِلَّذيِّ

ينال به العلاءَ ويَصطفيه لأقربِ أقربيه وللقَصِيِّ(٧)

وكذلك «اللذان» يقال فيهما : «اللَّذَا» تخفيفا واختصارًا ؛ لطولِ الاسم مع الصلة .

(١) سقط من ق قوله : «فمن قال : الحافظو عورة العشيرة» .

(٢) سقط من ق قوله « بحذف الياء وكسر الذال» وفى س كتبت« ألَّذِ» بلام واحدة .

(٣) في ق « أو جبلا أسمرا ومشمخرا» ، وفى س ، ح « أو جبلا أشم مشمخرا» وما أثبتناه من ى والإنصاف ٣٩٦ ، وفيه حذفت « الواو» أول البيت .

(٤) سقط من (ق) « بحذف الياء وإسكان الذال» .

(٥) هذا عجز بيت ، صدره فى الإنصاف ٣٩٣ « فَظَلْتُ في شرٍّ من اللذْ كيدَا» وفى اللسان : «فكان والأمر الذى قد كيدا»(زبي) ١٩/ ٧٢ ولم ينسب فيهما ورواه المبرد : « فأنت والأمر» والزبية مصيدة الأسد ، والرجز لرجل من هذيل (رغبة الآمل ١ / ٩٧) .

(٦) في ق (ولكن لم يجب) .

(٧) رواية اللسان (زُبى ٢٠ / ١١١) :

وليس المال فاعلمه بمال من الأقوام إلا للذىّ

يريد به العلاءَ ويمتهنه لأقرب أقربيه وللقصىّ

قال الأخطل :

أبنى كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّىّ اللَّـذَا سَلَبَا الملوكَ وفكَّكَا الأغلالا[١]

وقال الأشهب بن رُميلة[٢] :

وإن الَّذى حانتْ بِفلْجٍ دِماؤهم هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ[٣]

أراد «إن الذين» ، والدليل علي ذلك قوله : «دماؤهم» ، فجعل العائدَ جمعاً ، فلما جاز فى «الذى واللَّذَيْن والَّذِين» من الحذف والتخفيف ما ذكرنا من غير إضافة ، جاز في الألف واللام التي في معناها حذف النون من غير إضافة .

«والنطف والنكف» جميعا الدنسُ والعار ، وما يعاب به فاعلمه .

قال[٤] : **وإذا قلتَ : «هم الضاربوك» و«هما الضارباك» فالوجه فيه الجرُّ ؛ لأنك إذا كففت النونَ من هذه الأسماء [فى المظهر[٥]] كان الوجه الجر ، إلا في قول منْ قال : «الحافظو عورةَ العشيرة» .**

قال المفسر[٦] اعلم أن سيبويه يعتبر المضمر بالمظهر في هذا الباب فيقول : الكاف فى الضاربوك والضارباك فى موضع جر ؛ لأنك لو قلت : «الضاربو زيدٍ» جررتَ ، وهذا هو الاختيار .

---

(١) رواية اللسان وسيبويه (بولاق) والمقتضب «قتلا الملوك» وكذا نسخة ق ، ح انظرسيبويه ٩٥/١ (بولاق) واللسان «لذا» ١١١/٢٠ وروايته «قتلا الملوك»وديوان الأخطل ٤٤ ، والخزانة ٢/ ٤٩٩ والمقتضب ٢/ ٢٢٨ ، ٤/ ١٤٦ ، وابن الشجري ٢/ ٣٠٦ .

(٢) هو الأشهب بن ثور بن أبى حارثة بن عبد المدان النهشلى الدارمى التميمى ، شاعر نجدى ، ولد فى الجاهلية وأسلم ولم يجتمع بالنبى ، وعاش إلى العصر الأموى ، وهجا أبا الفرزدق فهجاه الفرزدق ، نسبته إلي أمه رميلة ، وكانت أمة (الخزانة ٢/ ٥٠٩ السمط ٣٥ ، ابن سلام ٢٥ ، الموشح ١٦٥) .

(٣) قال السيوطى : « عزا هذا البيتَ صاحبُ الحماسة البصرية والآمدي للأشهب بن زميلة ، بضم الزاي المعجمة ، وقيل الراء وهى أمه ، ،وأبوه ثور بن أبي حارثة يكنى أبا ثور الجمحى ، فى الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين ، وعزاه أبو تمام في : «المختار من أشعار القبائل» إلي حريث بن مخفض»(شواهد المغنى ١٧٥) وانظر سيبويه ١/ ٩٦ (بولاق) = ١/ ١٨٧ (هارون) . والخزانة ٢/ ٥٠٧ والمقتضب ٤/ ١٤٦ وشواهد الكشاف ٢٥ ، وابن الشجرى ٢/ ٣٠٧ ، والهمع ١/ ٣٩ ، والدرر ١/ ٢٤ والمؤتلف والمختلف ٣٧ .

(٤) سيبوبه ١/ ٩٦ (بولاق) .

(٥) الزيادة من سيبويه .

(٦) سقط من ق ، ى « قال المفسر» .

ويجوز أن يكون في موضع نصب لأنك تقول : «الضاربو زيدًا» على مَن قال : «الحافظو عورةَ العشيرةِ» وإذا قلتَ : «هم ضاربوكَ» فالكافُ في موضع جر لا غير ؛ لأنك تقول : «هم ضاربو زيدٍ» لا غير .

وكان «الأخفش» يجعل الكاف في موضع نصب على كل حال ، وحجته في ذلك أن اتصال الكناية[١] قد عاقبت النون والتنوين ألا ترى أنك لا تقول : «هو ضاربُنْك»[٢] ولا : «هما ضاربانك» ولا «هم ضاربونَك» كما تقول : هو «ضاربٌ زيدًا» و«هما ضاربان زيدًا» ، فلما امتنع التنوينُ والنونُ لاتصال الكناية ، صار بمنزلة ما لا ينصرف من الأسماء ، ويعمل من غير تنوين ، كقولك للنساء : «هؤلاء ضواربُ زيدًا[٣]» ، والذي جمع بينهما أن التنوينَ حذف من «ضواربُ» ؛ لمنع الصرف ، لا للإضافة ، وحذف من «ضاربُك» لاتصال الكناية ، لا للإضافة ، وقد حكي بعضهم جواز «ضاربنك» و«ضارُبني» في الشعر ، وأنشدوا أبياتًا لا تصح . منها قوله :

وليس حَامِلَنِى إلا ابنُ حَمَّالِ[٤]

والرواية الصحيحة «وليس يحملنى»[٥]

وأنشد بعضهم[٦] ـ وزعم سيبويه أنه مصنوع ـ :

هم القائلون الخيرَ والآمــرونَهُ إذا ما خَشُوا من مُحْدثِ الدهر مُعْظَما[٧]

---

(١) يريد بالكناية الضمير وهو اصطلاح كوفي (ابن يعيش ٣ / ٨٤) وفى ى« الكتابة» وهو تصحيف .

(٢) أى بتنوين «ضاربٌ» ، وفى س« هو ضارٌ بكَ» .

(٣) كذا فى ى ، وفى ق«ضارب» والصواب ما أثبتناه .

(٤) عجز بيت ، وصدره : «ألا فتيً من بني ذبيان يحملني» وقائله أبو محلِّم السعدي ، وقد جعل السيرافي النون في (حاملنى) للتنوين ، وجعلها الأنباري في الإنصاف للوقاية انظر : الإنصاف ٨٢ ، والخزانة ٢/ ١٨٥ والكامل ورغبة الأمل» ١ / ٤١ ورواية الخزانة : « وليس يحملنى إلا ابن حمال» .

(٥) وهي رواية الخزانة ٢/ ١٨٥ .

(٦) سقط من ق « وأنشد بعضهم» .

(٧) رواية الخزانة وابن يعيش «من محدث الأمر» ورواية الجوهري في الصحاح ٦/ ٢٥٥٩ : « إذ ما خشوا من معظم الأمر مفظعا» وانظر سيبويه ١/ ٩٦ بولاق = ١/١٨٨ هارون والخزانة ١٨٧/٢ ، وابن يعيش ٢/ ١٢٥ ، والهمع ٢/ ١٥٧ ، والدرر ٢/ ٢١٥ ومجالس ثعلب ١/ ١٢٣ ، وشواهد الكشاف ١٢٣ ، ورغبة الأمل ٤/ ٤٢ .

وقال الآخر :

ولم يَرْتَفِقْ والنَّـــاسُ مُحتَضِرُونَـه   جميعًا وأيدي المعتَـفِينَ رَوَاهِـقُهْ[١]

فوصل الكناية فى «آمرونه» و«محتضرونه» بالنون ، والوجه أن يقول : «آمروه» و «محتضروه» ، فزعم سيبويه أن هذا من ضرورة الشعر[٢] ، وجعل الهاء كناية .

وقد روى عن بعض القراء : ﴿ هل أنتم مطلعون فاطَّلَع ﴾[٣] ـ ذهب إلى «مطَّلعونَنِي» فأثبت نون الجمع مع اتصال الكناية ، والكناية هى النون الثانية[٤] وياء المتكلم ، وحذف إحدى النونين لاجتماعهما ، وأسقط الياءَ لدلالة الكسرة عليها .

وأما «الآمرونه» و «محتضرونه» فذكر أبو العباس[٥] : أن هذه الهاء هي هاء السكت ، وكان حكمها أن تسقط في الوصل ، فاضطر الشاعر أن يجريها فى الوصل مجراها في الوقف ، وحركها ؛ لأنها لما ثبتت فى الوصل أشبهت الحروف التى حكمها أن تثبت فى الوصل كهاء الكناية إذا قلتَ «غلامه» وما أشبه ذلك ؛ وأما القراءة فى «مطلعون» فهى شاذة رديئة في القياس .

فإن قال قائل : وما السبب الذى أوجب سقوط التنوين والنون مع اتصال الكناية؟ قيل له : سبب ذلك أن علامة المضمر غيرُ منفصلة من الاسم الذى اتصلت به ، ولا يُنطق بها وحدها ، وهي ٨٨ زائدة في الاسم ، والتنوين والنون زائدان أيضا ، والكنايةُ تقع فى آخر الاسم كالنون والتنوين فتعاقبتا ؛ كراهة أن يجتمع فى آخر الاسم هاتان الزيادتان ، فاكتفى بإحداهما عن الأخرى لَمَّا صارتا كشيئين من جنس واحد .

وهذا الفصل قد اشتمل على تفسير كلام سيبويه الذى لم يذكره من هذا الباب فى هذا المعنى .

---

(١) قال البغدادى فى الخزانة : «وهذا البيت أيضا مصنوع» الخزانة ٢/١٨٨ وانظر سيبويه ١/٩٦ بولاق = ١/١٨٨ هارون ، وابن يعيش ٢/١٢٥ ورغبة الآمل ٤/٤٣ .

(٢) س «من ضرورة الشاعر» .

(٣) سورة الصافات ٣٧/ ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) سقطت من ق .

(٥) المبرد .

هذا[١] باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه

وذلك قولك : «عجبتُ مِنْ ضَرْبٍ زيدًا بكرٌ[٢] ومن ضَرْبٍ زيدٌ عمرًا» إذا كان هو الفاعل .

قال المفسِّر : قد قدمنا أن المصادر تعمل عمل الأفعال المأخوذة منها ، إذا نُوِّنَتْ ، أو دخلتها الألف واللام ، بما أغني عن إعادته .

وتقدير المصدر إذا كان كذلك تقدير «أنْ» ، وما بعدها[٣] من الفعل ، واعلم أن المصدر متي كان عاملا[٤] ، فتقديره تقدير(أَنْ) وما بعدها من الفعل ، وإذا كان مؤكِّدًا لفعله ، أو عاملا فيه الفعل ، الذي أخذ منه على وجه من الوجوه ، لم يجز أن يُقدَّرَ بأَنْ ، وذلك قولك : «ضربت زيدًا ضربا» و«ضربت زيدًا الضرب الشديد» ، لا يُقدَّر بأَنْ ، لأنك لا تقول : «ضربتُ زيدًا أنْ أضْرِبَ» ، ولو قلت :«أنكرتُ ضربك زيدًا» لكان في معنى «أنْ» ، لأنك تقول : أنكرت أن تضرب زيدًا ، وأنكرتَ أن ضربتَ زيدًا ، والعامل فيه غير الفعل المأخوذ منه .

أما قولك آمرًا : «ضربًا زيدًا»و«الضربَ زيدًا» فكثير من النحويين يتسعون فيه[٥] فيقولون : العامل في «زيد» المصدر ، والحقيقة في ذلك غير ما قالوه اتساعًا ، وإنما العامل في زيد الفعل الذي نصب المصدر ، وتقديره : «اضربْ ضَرْبًا زيدًا»[٦] ، فالعامل في «ضرْبٍ» وفي «زيدٍ» جميعًا الفعلُ ولكن هذا المصدر صار بدلا من اللفظ بفعل الأمر فاتسعوا أن يقولوا : إنه العامل في الاسم ، لما كان خلفا من العامل .

---

(١) سيبويه ٩٧/١ (بولاق) .

(٢) سيبويه : « عجبت من ضرب ٍزيداً ، فمعناه أنه يضرب زيدا ، وتقول : عجبت من ضربٍ زيداً بكر» .

(٣) ق « وما بعد ذلك» .

(٤) ق «كان فاعلا» .

(٥) سقطت «فيه» من ي .

(٦) ق «اضرب زيداً ضربا» .

ويجوز إضافة المصدر إلى الفاعل إن شئت[١] ، وإلى المفعول ؛ لتعلقه بكل واحدٍ منهما ؛ فتعلقه بالفاعل وقوعُه منه ، وتعلقه بالمفعول وقوعه به ، فإلى أيهما أضفته جررته ، وأجريَت ما بعده على حكمه ، إن كان فاعلا فمرفوعٌ وإن كان مفعولاً فمنصوبٌ ، كقولك : عجبتُ من دقِّ الثوبِ القصارُ» إذا أضفت إلى المفعول ، و «من دَقِّ القصارِ الثوبَ» إن أضفتَ [٢] إلي الفاعل ، وإنما جاز أن تأتى بعد المصدر بالفاعل والمفعول ، ولم يجز أن تأتى بعد اسم الفاعل إلا بالمفعول ؛ من قِبَلِ أن المصدرَ غيرُ الفاعلِ وغيرُ المفعول . فلا يُستغنَى بذكره عن ذكرهما ، واسم الفاعل هو الفاعل ، فلا يحتاج إلى ذكر الفاعل بعده ، ولا يجوز إضافته إلى الفاعل ، لأن الشىء لا يضاف إلى نفسه .

ومعنى قول سيبويه [٣] : «**وإنما خالف هذا الاسمَ الذى جرى مجرى الفعل المضارع**» .

يعنى : خالف المصدر الاسم[٤] الذى جرى مجرى الفعل المضارع وهو اسم الفاعل ؛ من أجل ما ذكرنا وهو أن المصدر ليس بفاعل ولا مفعول .

قال : «**فمما جاء من هذا قوله عز وجل**[٥] : ﴿ **أو إطعام فى يوم ذى مسغبة . يتيما ذا مقربة**﴾[٦] فالتقدير فيه : أو أن تطعموا ، فحذف الفاعل ، ولو أظهر لقال أو إطعام أنتم .

ويجوز عندى ألاَّ يقدرَ فاعل وينصبَ بالمصدر نفسه ، كما نُصبَ التمييز فى قولك : «عشرون درهما» ، و«ما فى السماء موضع[٧] راحة سحابا» من غير أن يُقَدَّر فاعل .

(١) سقط من ح «إن شئت» .
(٢) ح ، ق « إن أضفته» .
(٣) بولاق ٩٧/١ .
(٤) سقطت من ق .
(٥) سقط من ح ، س ، وفى ق «قوله تعالي» .
(٦) سورة البلد ٩٠/١٤ ، ١٥ .
(٧) ق«قدر راحة» .

فإن قال قائل : فإذا نصبتَ «يتيما» ولم تقدر فاعلا فى «إطعام» وشبَّهْتَهُ «بعشرين» ؛ فقد جعلتَه تمييزًا فلا يجوز(١) أن تنصبَ إلا نكرة . ، ولا يقال «أو إطعام زيدًا» ، قيل له : نحن وإن نصبناه(٢) من غير أن نقدر فاعلا ، فإنما ننصبه تشبيها بالفعل الذى ينصب المفعول ، فلا يلزم أن يكون مثل الفعل فى جميع أحواله ، ألا تري أنا نقول : «أو إطعامُ زيدٍ عمرًا» فننصب «عمرًا» بإطعام ، ونقيم «زيدًا» منه مقام التنوين وهو مجرور ، ولا نقدر فاعلا غير «زيد» ، فقد حصل فى المصدر بطلان لفظ الفاعل الذي هو مرفوع من الفعل لا محالة ، ولم يكن المصدر فى هذه الحال بمنزلة الفعل ، فكذلك ما ذكرناه .

قال الشاعر فى إعمال المصدر :

فلولا رجاءُ النّصرِ منكَ ورهبةٌ عقابَك قد صاروا لنا كالموَارِدِ(٣)

فعدى «رهبة» إلى «عقابك» وقال آخر :

أخذتُ بِسَجْلِهم فنفحتُ فيه محافظةً لهنَّ إخَا الذِّمامِ(٤)

فنصب «إخا الذمام» بمحافظة ، وقال :

بضربٍ بالسيوف رءوسَ قَومٍ أَزلْنَا هامَهُنَّ عن المقيلِ(٥)

نصب «الرءوسَ» «بضرْبٍ»

ومما جاء من المصادر غير مُنوَّن قول لبيد :

عَهْدِى بها الحىّ الجميعَ وفيهمُ قبل التَّفَرُّق مَيْسِرٌ ونِدامُ(٦)

(١) كذا فى ح ، وفى الأصل« فلا يجب» .

(٢) ح « وإن نصبت» .

(٣) سيبويه ١/ ٩٧ (بولاق) ١٨٩/١ (هارون) وابن يعيش ٦١/١ .

(٤) سيبويه ٩٧/١ بولاق = ١٨٩/١ (هارون) .

(٥) البيت للمرار بن منقذ التميمي (العيني ٤٩٩/٣) وانظر سيبويه ٩٧/١ (بولاق) ، وابن يعيش ٦١/٦ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ٢٨٤ .

(٦) سيبويه ٩٨/١ (بولاق) ، وديوان لبيد ٢٨٨ وابن يعيش ٦٢/٦ ، ورواية الديوان : «عهدى بها الإنس الجميع» .

أضاف عهدي إلي الياء ؛ ونصب «الحىّ» به ، والياءُ فى معنى الفاعل ، و«عهدى» فى موضع ابتداء ، والخبر قوله : «وفيهم» ؛ لأن الواو تكون حالا ، والحال يكون خبرا للمصدر ، كقولك : «قيامُكَ ضاحكا» ، و«قيامُك وأبوك يضْحَكُ» كما تقول : «مررت بزيدٍ ضاحكا» و «مررت بزيد وأبوه[1] يضحك»

قال[2] : **ومنه قولهم : «سَمْعُ أُذُني زيدًا يقول[3] ذاك»** فأضاف السمعَ إلي الأذن . و«يقول» حال يسد مسد الخبر ، كأنه قال : سَمْع أذنى زيدًا قائلا ذاكَ .

وهذا كلام علي المجاز ، لأن زيدًا لا يُسمع ؛ إنما يُسمع كلامُه ، ولكنه أراد سَمع أذنى كلامَ زيدٍ ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وقال رؤبة :

ورأْيُ عَيْنَىَّ الفتى أَخاكا يُعطِى الجزيلَ فعليكَ ذَاكا[4]

«فرأيُ عَيْنىّ» ابتداء ، و«يعطى» حال يسد مسدَّ الخبر .

قال[5] : **وتقول عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمروٍ ، إذا أشركتَ بينهما ، كما فعلت ذلك في الفاعل ، ومن قال[6] : «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا» قال : «عجبت له من ضربِ زيدٍ وعمرًا» كأنه أضمر «ويضرب [عمرا][7]» أو «وضرب عمرا» .**

يعني أن قولك : «عجبت من ضرب زيدٍ وعمروٍ» هو الوجه ، ويجوز«عمرًا» ، وهو بمنزلة قولك : «هذا ضارب زيدٍ وعمروٍ» و «ضاربُ زيدٍ وعمرًا» [8] وصار الجر أجود ؛ لمشاكلة اللفظين ، واتفاق المعنيين ، وإذا نصبته كان المنصوب[9] مردودا علي الأول فى معناه ، وليس بِمُشاكل له فى لفظه ، فإذا حصل اتفاق اللفظ والمعنى كان أجود .

---

(١) سقط « وأبوه» من ق

(٢) سيبويه ١/ ٩٨ بولاق .

(٣) سقطت «يقول» من ى ، وفى س «فيقول» .

(٤) سيبويه ٩٨/١ بولاق ، والخزانة ٢/ ٤٤١ وملحقات ديوان رؤبة ١٨١ وروايتها « الفتى إياكا» والهمع ١/ ١٠٧ ، ٢/ ٩٣ والدرر ٧٧/١ ، ٢/ ١٢٤ وفى ح ، س «يعطى جزيلا» .

(٥) سيبويه ٩٨/١ بولاق .

(٦) ق « قال : ومن قال» .

(٧) الزيادة من سيبويه .

(٨) سقط من ق من أول قوله« وهو بمنزلة» إلى هذا الموضع .

(٩) ق « كان النصب» .

وقوله : **كأنه أضمر «ويضرب» أو «ضرب»**

يعني أنك تَرُدُّ «عمرا» على المعنى ، فإذا رددته على المعنى فلا بد من تقدير شيء يَنْصِبُه ، إذ ليس فى اللفظ ناصب ، قال الراجز :

قد كنتُ داينتُ بها حسَّانا   مخافَةَ الإفلاسِ واللَّيانا

يُحْسِنُ بيعَ الأصلِ والقِيانَا[١]

فنصب «القيان» علي المعني ، وأما نصب «الليان» فيجوز أن يكون من هذا الوجه ، كأنه قال :[وخاف][٢] الليانَ ، [ويجوز أن يكون مخافة الإفلاس ، ومخافة الليان ، فحذف المخافة ، وأقام «الليان» مقامها ، ويجوز أن يكون علي «المفعول له» كأنه قال : ولليان][٣] فحذف اللام ونصب كما تقول : «جئتك ابتغاء الخير» أى لابتغاء الخير .

قال[٤] : **وتقول : «عجبت من الضرب زيدًا [كما تقول : عجبت من الضارب زيدا[٥]] .**

فيكون الألف واللام بمنزلة التنوين ، قال الشاعر :

ضعيفُ النِّكايةِ أعداءَه   يَخال الفِرارَ يُراخِى الأَجَلْ[٦]

فنصب «أعداءه» بالنكاية كأنه قال : نكايةٍ أعداءَه .

(١) ينسب البيت لرؤبة بن العجاج ، وقيل قائله : زياد العنبري ،انظر سيبويه ١/ ٩٨ بولاق = ١/ ١٩١ هارون ، والعينى ٣/ ٥٢٠ ، وابن يعيش ٦٥/٦ وملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٢٠٤ (ط . الأمانة) .

(٢) الزيادة من ق .

(٣) الزيادة من ق ،ح .

(٤) سيبويه ٩٩/١ (بولاق) .

(٥) الزيادة من ق ، وهي في سيبويه .

(٦) الخزانة ٤٣٩/٣ ، والعيني ٣/ ٥٠٠ ، وابن يعيش ٦/ ٦٤ وشواهد الكشاف ٩٩ ، وهو من الأبيات التي لا يعرف قائلها .

وقال المرَّار :

لقد علِمتْ أُولَى المغيرةِ أنـنـي　　لحقتُ فلم أنكلْ عن الضَّرب مِسْمَعَا[١]

فنصب «مسمعا» بالضرب ، ويجوز أن يكون منصوبا «بلحقت» كأنه قال : لحقت مسمعا ، فلم أنكل عن الضرب .

وكأن بعض البصريين المتأخرين لا ينصب بالمصدر إذا كان فيه الألف واللام ، فإذا ورد شيء منصوب بالمصدر الذى فيه الألف [واللام[٢]] أضمر بعده مصدرًا ليس فيه ألف ولام ، فيقدر ضعيف النكاية نكايةً أعداءه . وعن الضربِ ضَرْبٍ مِسْمعًا ، وإنما دعاه إلى هذا أن المصدر إنما يعمل بمضارعة الفعل ، والفعلُ لا يكون إلا منكورا .

قال[٣] **ومن قال :«هذا الضاربُ الرجلِ» لا يقول عجبت من الضربِ الرجلِ ، لأن «الضارب الرجل» مشبه «بالحسن الوجه» لأنه وصفَ للاسم كما أن «الحسن» وصف ، وليس هو بحد الكلام مع ذلك»** .

يعنى أن قولك : «الضارب الرجل» ليس بحد الكلام وإنما هو مشبه بالحسن الوجه ؛ لاتفاقهما أنهما وصفان .

قال[٤] **: وتقول : «عجبت من ضربِ اليومِ زيدًا» كما قال : يا سارقَ الليلةِ أهل الدَّارِ[٥]** .

---

(١) نسبه سيبويه إلى المرار الأسدى ، ونسبه بعضهم إلى مالك بن زغبة الباهلى من شعراء الجاهلية ، انظر الخزانة ٣/ ٤٣٩ والعيني ٣/٥٠١ ، وابن يعيش ٦/٦٤ ، والمقتضب ١/١٤ وحاشية الصبان على الأشمونى ٢/٢٨٤ ، وروى «كررت فلم أنكل» فى ابن يعيش ونسخة (ق) .

(٢) سقط من ق قوله : «الذى فيه الألف واللام » وزيادة « واللام» من ح .

(٣) سيبويه ١/ ٨٩ ، ٩٩ بولاق .

(٤) نفس الصفحة .

(٥) الخزانة ١/ ٤٨٥ ، وابن الشجرى ٢/ ٢٥٠ ، والرضى على الكافية ١/ ١٩٠ ، ٢٧٩ ابن يعيش ٢/ ٤٥ وانظر ص٧٠ من هذا الجزء .

يعنى أن الوجه إضافة المصدر إلى ما بعده ظرفا كان أو اسما ، على أن يجعل الظرف مفعولا علي السعة ، وليس ذلك بمنزلة قوله :

لله دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها[١]

لأن «دَرّ» ليس بمصدر يعمل الفعل ، ولا تقول[٢] : «لله درُّ اليوم من لامها» ، كما قلت : «عجبت من ضربِ اليوم زيدًا» ؛ لأن «درّ» لا يُنْصَبُ ولا يُنَوَّن ، ولا يجوز أن تقول : «لله دَرُّ زيدًا» فإذا احتاج الشاعر إلى مثل : «عجبت من ضربِ اليومِ زيدًا» كان الأجودُ أن يخفض اليومَ وينصب زيدًا ، ويجوز نصب «اليوم» وخفض «زيد» على ما تقدم القول [فيه][٣] ، وإذا احتاج إلى مثل : «للّه درُّ اليومَ زيدًا» لم يجز له خفضُ اليوم ، ونصب زيد .

قال[٤] : **لأنهم لم يجعلوا «درّ» فعلا ، ولم يجعلوه فَعَلَ في اليوم شيئا[٥] ، إنما هو بمنزلة قولك[٦] : للّه بلادك ، وتقول[٧] : «عجبت له من ضرب أخيه» يكون المصدر مضافًا فَعَل أو لم يَفْعل ،ويكون مُنَوَّنا ، وليس بمنزلَةِ «ضارب»** .

يعني أن المصدر إذا نونتَهُ عمل فيما بعده ، سواء أكان من فعل ماض أم مستقبل ، كقولك : «عجبت من ضربِ زيدٍ عمرًا أمس» .

ولا يجوز إعمال اسم الفاعل إذا كان مأخوذًا من فعل ماض ، وقد تقدم القول فى الفرق[٨] بين هذين .

---

(١) سبق الحديث عن هذا الشاهد ص٧٠ من هذا الجزء .
(٢) ق « ولا يصلح أن تقول» .
(٣) الزيادة من س ، ق .
(٤) سيبويه ٩٩/١ (بولاق) .
(٥) سيبويه «لأنهم لم يجعلوه فعلا أو فعل شيئا في اليوم» .
(٦) حذفت من سيبويه .
(٧) سيبويه «ويجوز عجبت» .
(٨) ق «وقد تقدم الفرق» .

هذا[١] باب الصفة المشبهة

بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تَقْوَ أن تعمل عملَ الفاعل ؛ لأنها ليست في معني الفعل المضارع ، فإنما شُبِّهت بالفاعل فيما عملت فيه ، وما تعمل فيه معلوم ، إنما تعمل فيما كان من سببها مُعرَّفًا بالألف واللام [أو نكرة لا تجاوز هذا][٢] لأنه ليس بفعل ، ولا اسم [هو][٣] فى معناه .

قال المفسر[٤] : ينبغى أن نقدم جملة نوطئ بها شرح هذا الباب ونقربه ؛ حتي نوقف[٥] على أصله ، والسبب الذى أجاز تغييره عنه ، وبالله تسديدنا .

اعلم أن العرب قد تصف الشىء بفعل غيره إذا كانت بينهما وُصلة فى اللفظ بضمير يرجع إلى الموصوف ، فمن ذلك قولك : «مررت برجلٍ قائم أبوه» ، و«مررت برجلٍ ذاهبٍ عمروٌ إليه»و «رأيت رجلا مُحبَّةً له جاريتُك» نَعَتَ رجلًا بقيام أبيه ، وذهاب عمرو ، ومحبة الجارية ، لما كان فى الكلام ضمير يعود إليه ولو لم يكن ضمير يعود إليه[٦] لم يجز الكلام ، لا تقول : «مررت برجل قائمٍ عمرو» لأنه لا وُصلَة بينهما .

فإذا قد تبين ما وصفناه ، وصح أن الشىء يوصف بفعل غيره ؛ للعلاقة[٧] اللفظية التى بينهما جاز أيضا أن ترفع الشىء بفعل غيره إذا كان على[٨] ما ذكرنا ، من الضمير العائد إلي الأول ، وهو الذى يشتمل عليه ابتداء هذا الباب ، وتلزمه هذه الترجمة ، ويقال له : «الصفة المشبهة» وذلك قولك : «مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ» و «مررت برجلٍ قائمِ الأبِ» ، «وبامرأة حسنةِ الوجهِ» وكان الأصل فى

---

(١) سيبويه ١/٩٩ بولاق .
(٢) الزيادة من سيبويه .
(٣) الزيادة من سيبويه .
(٤) ق «قال أبو سعيد» .
(٥) ق «حتي تقف» .
(٦) ق سقطت «إليه» .
(٧) ح ، س «العلقة» .
(٨) سقطت «علي» من ح .

ذلك : «مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ» ، و«بامرأةٍ حسنٍ وجهها» ، فإذا قلت ذلك فقد نعتَّ الرجلَ والمرأة بالحسن الذي للوجه ، ورفعتَ الوجه بفعله ، وكذلك إذا قلت : «مررت برجل قائمِ الأبِ» فالأصل فيه : «مررت برجل قائم أبوه» نَعَتَّ رجلاً بقيام أبيه ورفعتَ الأبَ بفعله ، وجعلتَ الضمير العائد إلي الرجل متصلا بالأب والوجه ، وأخليتَ[١] النعت الذي هو «حسن» و «قائم» من ضمير الأول ؛ لأنك رفعتَ الأبَ والوجهَ بفعلهما ، وجعلتَ الضميرَ العائد إلي الأول متصلا بهما ، ثم إنك توسعتَ علي مذهب العرب ، فجعلت الأولَ فاعلا للحسن وللقيام فى اللفظ ، وإن كانت حقيقة الحسن للوجه ، والقيام للأب ، فإذا فعلتَ ذلك جعلتَ فى «حسن» و «قائم» ضميرًا للأول مرفوعا بحسن وقائم ، كأنهما فِعْل ، فإذا فعلتَ ذلك لم يجز أن ترفع الأب والوجه ، لأنه لا يرتفع فاعلان بفعل واحد ، إلا علي سبيل العطف ، ولم يجز أن يبقى الضمير الذى فى الأب[٢] والوجه ؛ لأنك قد جعلت ذلك[٣] الضمير بعينه فاعلا ، وجعلته مستكنا فى الفعل ، فبطل[٤] أن يكون الوجه مرفوعًا لمّا جعلت ضميرَ الأول فاعلا فى «حسن» ولم يكن بد من ذكر الوجه ، لأنك لو لم تذكره لم يُعلم أن الحُسنَ فى الأصل للأول ، أو منقول إليه عن غيره ، فذكرت الوجه ؛ ليُعلم أن الفعل كان له ، ونقل عنه فلما ذكرته للحاجة إليه وكان متعلقا بالفعل[٥] وقد ارتفع بالفعل غيره ، وجب أن يكون محله كمحل المفعول لفظا ، والمفعول قد يكون نصبا إذا نُوِّن اسمُ الفاعل ، وقد يكون جرا إذا أُضيف إليه اسم الفاعل ، فجاز فى «الوجه» النصب والجر علي ذلك المعني .

وأنا أعيد ما فسرته ممثلا له بمثال حاضر قريب ، تقول : «مررت برجلٍ حسنٍ وجُهه» ، فترفع الوجه بحسن ، وليس فى «حسن» ضمير ، والضمير الذي فى «وجهه» يعود إلى رجل[٦] و «حسن» هو صفة للرجل ، ثم تنزع الضمير الذي فى

(١) ق ح « فإذا أخليت» .

(٢) ق « الذى كان فى الأب» .

(٣) ح ، ق سقطت «ذلك» .

(٤) ق « وإذا بطل» .

(٥) سقط « بالفعل» من ق .

(٦) ق «يعود إلي حسن» وهو خطأ .

وجهه ، فتجعله فى «حسن » فاعلا ، فتقول : «مررت برجل حسنٍ وجهًا وحسن وجه» فيصير الوجه لفظه لفظ[(١)] المفعول ، لما جعلت الفاعل غيره ، فيصير بمنزلة قولك : «مررت برجل ضاربٍ زيدٍ وضاربٍ زيداً» ، فالصفة المشبهة «حسن» واسم الفاعل «ضارب» ، فحسن يعمل فى الوجه ما يعمل «ضارب» فى «زيد» وليس «حسن» كضارب ؛ لأن «ضاربا» يعمل كعمل فعله ، ويجري عليه ، تقول «هذا ضاربٌ زيدًا » كما تقول ؛ «هذا يضربُ زيدًا» ، وتقول : «هذا حَسنٌ وجهًا» ولا تقول :«هذا يَحْسُن وَجْهًا» غير أنا شبهنا «حسن» بضارب لما قدمنا ، وبينهما اختلاف فى وجوه نذكرها والذي يبين لك أنك إذا قلت : «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً» أو «حسنِ الوجهِ» ولم ترفع الوجه بالحسن ، ورفعت به ضمير الأولِ ، أنك تثنيه وتجمعه وتؤنثه علي حسب الأول ، تقول : «مررت برجلين حَسَنَيْ الوجوهِ ، وبرجالٍ حَسَنِي الوجوه ، وبامرأةٍ حسنةِ الوجهِ» ، كما تقول : «مررت برجل قائمٍ ، وبرجلين قائمين ، وبامرأةٍ قائمة» .

ولو لم تجعل فيه ضميراً ورفعت الوجه بفعله ، لم تثن ولم تجمع ، وقلت : «مررتُ برجلين حسنٍ أوجهُهما ، وبرجالٍ حسنٍ أوجهُهم ، وبامرأةٍ حسنٍ وجهها ، وبنساءٍ حسنٍ أوجُهُهنّ» فإذ قد وصفنا السببَ المغيِّر للفظ الأصلي فى الصفة المشبهة ، فإنا نذكر ضروب اللفظ بذلك ، والاختيار منها .

إذا قلتَ : «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ» ففيه خمسة ألفاظ : أولها : «مررت برجل حسنٍ وجْهُه» والثاني : «مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ» وهو أجود الوجوه بعد الأول ، إذا نقلتَ الفعل ، و«مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ ، ومررت برجلٍ حسنِ وجهٍ ، ومررت برجل حسنٍ وجهاً»[(٢)] .

فأما قولك : «مررت برجلٍ حسن وَجْهُهُ» فهو الأصل[(٣)] غير مُغَيَّر ، وأما قولك : «مررت برجلٍ حسنِ الوجه» ، فهو الاختيار[(٤)] من وجهين : أحدهما أن الوجهَ فى هذا الباب [تختار فيه][(٥)] الإضافةُ ، وإدخالُ الألف واللام فى المضاف إليه .

---

(١) ق « لفظه كلفظ» .
(٢) أكمل بذكر الأمثلة الوجوه الخمسة .
(٣) ق «فهذا هو الأصل» .
(٤) ق «فهذا هو الاختيار» .
(٥) الزيادة من ق .

فأما الذى أوجب اختيار الإضافة ، فمن قِبَلِ أن اسمَ الفاعِل فى هذا الباب لم يكن منه[١] فعل مؤثر فيما بعده ، كما كان [ذلك][٢] فى قولك : «زيدٌ ضاربٌ عمراً» ؛ لأن «حسن» لم يعمل بالوجه شيئاً ، كما عمل زيد «الضربَ بعمرو» فأرادوا الفرق بين ما كان له فعل مؤثر وبين ما لم يكن له فعل مؤثر ، فاختاروا فيما كان له فعل مؤثر إجراءه على الفعل ونصبَه ، وما لم يكن له فعل مؤثر يجرى عليه ، جعلوه بمنزلة الاسم إذا اتصل بالاسم ، كقولك : «غلامُ زيدٍ» ، و «دار عمرو» ؛ لأن الصفة المشبهة غير معتبرة بفعلها ، وإنما حدث لها هذا المعنى حيث صارت اسما .

ووجه ثانٍ يوجبُ اختيارَ الجر ، وهو أن الصفةَ المشبهةَ غير مستغنية عن الاسم الذى بعدها ؛ لأنك لو حذفتَ الاسمَ تغير المعنى ، ألا تري أنك إذا قلت : «زيد حسنُ الوجهِ» فقد أوجبت أن الحسن للوجه ، منقول إلي لفظ زيد ، ولو حذفت فقلت : «زيدٌ حسنٌ» كان الحُسْن له دون غيره ، وأنت إذا قلت : «زيدٌ ضاربٌ عمراً» ثم حذفت «عمْراً» لم يُجهل أن الضربَ واقع [منه][٣] بغيره فحذف «عمرو» لا يُخِلُّ بالمعني ، فلما كان كذلك ، وكان ذكر الوجه ألزمَ من ذكر المفعولِ الصحيح ، وجب أن يكون الجر أولي به ؛ لأن المجرور داخل فى الاسم الأول[٤] كبعض حروفه .

وأما الاختيار للألف واللام فيه ؛ فمن قِبَلِ أنه قد كان «الوجه» مُعرَّفا بالإضافة إلى الهاء التي هي ضمير الأول[٥] فلما نزعوا ذلك الضمير ، وجعلوه فاعلا مستكنِا فى الأول جعلوا مكانه ما يتعرف به ، وهو الألف واللام .

وأما الذي قال : «مررت برجلٍ حسنٍ الوجَه» فإنه ترك الاختيار حين ترك الإِضافة ، وأتى بالتشبيه باسم الفاعل الذى يوجب النصب .

---

(١) ق «منه» .
(٢) الزيادة من ح .
(٣) الزيادة من س ، ح ، ق .
(٤) سقطت من ق .
(٥) ق «ضمير الأول منها» .

ومن قال : «مررت برجلٍ حسنِ وجهٍ» فقد أتى بأحد وجهي الاختيار وهو الإضافة ، وحذف الألفَ واللامَ ؛ استغناءً بعلم المخاطب أنه لا يَعْنى من الوجوه إلا وجْهَهُ .

ومن قال : «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً» ففيه وجهان : أحدهما أنه أعمل «حسن» فى الوجه كما يعمل «ضاربٌ» فى «زيد» إذا قلت : «هذا[1] ضاربٌ زيداً» ، والوجه الثانى : أن يكون علي التمييز كما تقول : «هو أحسن منك وجها» ، و«ما فى السماء موضعُ راحةٍ سحابا» .

واعلم أن المضافَ فى هذا الباب لا يكتسب بالإضافة تعريفاً إذ كانت النيةُ فيه التنوينَ ، فلذلك جاز أن تُدْخِل الألفَ واللامَ علي المضاف ، فيقال : «مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ» فيُعرَّف «الحسن» بالألف واللام لا بالإضافة .

فإن قال قائل : يلزمكم علي هذا أن تقولوا : «مررت بالرجل الضارب زيدٍ» لأنكم إذا قلتم : «مررت برجل ضاربِ زيدٍ»[2] ، وعنيتم المستقبل والحال لم يكن «ضارب» متعرفا بزيد ، فإذا احتجتم إلى تعريفه ، أدخلتم عليه الألف واللام كما أدخلتموها علي «الحسن» . قيل له : بينهما فرق ، وطريقهما مختلف ، فمن ذلك أن «حسن الوجه» إنما هو مأخوذ من فعل ماض ، وأمر مستقر ، وإذا كان «ضارب» فى مذهب «حسن» من المضي وجبت إضافته ، وتَعرَّفَ بما يضاف إليه .

ومنها أن الأصل فى «حسن» والأولي به[3] الجر ، الذي لا يوجب له تعريفاً ، فإذا أدخلنا عليه الألف واللام لتعريفه تركناه علي[4] ما هو حقيق به .

والأصل فى «ضارب» التنوين ؛ لأنه يجري مجري الفعل ، وإنما يضاف تخفيفاً ، فإذا أدخلنا عليه[5] الألف واللام ، جرى مجري الفعل المضارع[6] ، وإنما

(١) سقطت «هذا» من ق .

(٢) كذا في ق ، وفي ي«مررت بضارب زيد» .

(٣) سقطت «به» من ح .

(٤) انتهي هنا الخرم الموجود في نسخة (ب) ، وبدأ النسخ منها .

(٥) سقطت «عليه» من ي .

(٦) سقطت «المضارع» من ح ، س .

يضاف تخفيفاً [١] ؛ فإذا أدخلنا الألف واللام عليه جرى على أصله الذى يوجبه له القياس ؛ لبطلان التخفيف الذي يلتمس بحذف التنوين .

قال سيبويه[٢] فى «الحسن الوجه» :

فالإِضافة فيه أحسن وأكثر ؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ، ولا فى معناه ، فكان أحسنَ عندهم أن يتباعد منه فى اللفظ ، كما أنه ليس مثله فى المعني ، وفى قوته فى الأشياء» .

يعني أن قولك : «حسن الوجهِ» لم يجر مجري[٣] «حَسُنَ» كما جري «ضارب» مجرى «ضرب»[٤] ، فكان الأحسن عندهم فى «حَسَن» الإِضافة ؛ لبعد الإِضافة من الفعل فى اللفظ ، كما تباعد «حسن الوجه» من الفعل ، ومما جرى مجراه فى المعنى .

قال[٥] : «**والتنوين عربيٌّ جيد**» لما ذكرناه .

قال[٦] : (**ومع هذا أنهم لو تركوا [٧] التنوين أو نونَ الجمع[٨] لم يكن أبدا إلا نكرةً على حاله مُنَوَّناً ، فلما كان ترك التنوين والنون فيه ، لا يجاوَز به معنى التنوين والنون كان تركهما أخفَّ عليهم ، فهذا يقوى الإِضافة[٩] مع التفسير الأول» .**

---

(١) كذا فى س ، وفي الأصل «لتخفيفها» .

(٢) بولاق ١/١٠٠ .

(٣) كرر فى الأصل بعد هذا قول سيبويه السابق ، ولا يوجد فى النسخ الأخرى . لذلك لم أثبته .

(٤) كذا في س ، ح ، ي ، وفى الأصل «ضارب» والصواب ما أثبتناه .

(٥) سيبويه ١/١٠٠ بولاق .

(٦) نفس الصفحة .

(٧) س «لو أنهم تركوا» .

(٨) سيبويه «أو النون» .

(٩) سيبويه «يقوى أن الإضافة أحسن» .

يعنى أن الإضافة والتنوين فى «حسن الوجه» لايختلفان فى المعنى ، فلأنهما لا يختلفان فى المعنى مع طلب[1] التباعد بين «حسنِ الوجهِ» و«ضاربٍ زيدا» قويت الإضافة .

والمضافُ إلي ما فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام فى هذا الباب ، كقولك : «هذا أحمرُ بين العينين»و «هو جيِّدُ وجه الدار»[2] كأنك قلت : هذا أحمرُ العينين ، وهو جيدُ الدارِ ، ولو نونت لكان أيضاً عربياً ، كقولك : «هذا جَيِّدٌ وجهَ الدار» كقول زهير :

أهوى لها أسفعُ الخدين مُطّرقٌ　　　ريشَ القوادمِ لم تُنْصب له الشَّرَكُ[3]

أراد مطرقُ ريش القوادم[4] ، أي متراكب كثير ، يعني بذلك صقراً ، قال العجاج :

محتبكٌ ضَخْمٌ شئونَ الرأسِ[5]

أى شئون رأسِه ، وقال «النابغة» فيما كان علي مذهب التنوين :

ونأخذُ بعده بذِنابِ عيْشٍ　　　أجبَّ الظهرَ ليس له سَنام[6]

أراد : «أجبَّ الظهرَ ليس له سنام» علي مذهب «حسنٍ الوجهَ» إلا أنه لا ينصرف ، ولو جعله على مذهب «حسنِ الوجهِ» بالإضافة لقلتَ : «أجبِّ الظهرِ» .

---

(١) سقطت «طلب» من ق .

(٢) سيبويه ١/١٠٠ بولاق .

(٣) في سيبويه «لم تنصب له الشبك» ، وما هنا رواية الديوان (انظر : ديوان زهير١٧٢) .

(٤) في س ، ح ، ي «قوادمه» .

(٥) سيبويه ١/١٠٠ بولاق = ١/١٩٦ هارون ، وملحقات ديوان العجاج ٧٩ وروايتها :

محتنكٍ ضخم شئون الرأس　　　والسِّدس أحياناً وفوق السُّدسَ

وروي في ي «مختلف ضخم» والعجاج هو عبد الله بن رؤبة ، راجز مجيد ، عاش في الجاهلية ثم أسلم ، وعا ش إلي أيام الوليد بن عبد الملك وهو والد رؤبة الراجز المشهور (شواهد المغني ١٨ ، والشعر　والشعراء٢٣٠) .

(٦) سيبويه ١/١٠٠ بولاق ، ١/١٩٦ هارون ، وديوان النابغة ٧٥ والخزانة ٤/٩٥ ، والعيني ٣/٥٧٩ ، وابن يعيش ٦/٨٣ وشواهد الكشاف ١١١ ، والإنصاف ٨٤ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢١ ، ٢/١٤٣ .

قال(١) : **(واعلم أن كينونة الألف واللام فى الاسم الآخر أحسن وأكثر من ألاَّ تكون فيه الألف واللام ؛ لأن الأول فى الألف واللام وفي غيرهما هاهنا في حال واحدة ، وليس كالفاعل فكان إدخالهما أحسن(٢) ، كما كان ترك التنوين أكثر ، وكان الألف واللام أولى ؛ لأن معناه حَسنٌ وجْهُهُ ، فكما لا يكون فى(٣) هذا إلا معرفة اختاروا فى ذلك المعرفة)** .

يعنى أن الألف واللام إثباتهما فى الوجه أحسن ، [لأن المعنى فى إثباتهما ونزعهما سواء] ، وفى إثباتهما تعريف(٤) عوض من التعريف الذى كان فى «وجهه» ، حيث كان مضافاً إلى الهاء ، وقد بينا هذا .

قال(٥) : **«والأخرى عربية»** .

يعنى نزع الألف واللام ، قال عمرو بن شأس :

أَلِكْنى إلى قومى السلام رسالةً بآيـةِ ما كانـوا ضعافا ولا عُزْلا
ولا سيئـِى زىٍّ إذا ما تلبَّسـوا إلى حاجة يوما مُخيَّسةً بُزْلا(٦)

فهذا على من قال : «مَررت بحسنِ وجهٍ» ، ومن قال : «مررت بحسنِ الوجه» قال سيِّئى الزىِّ ، ومن قال : «بحسنِ الوجهَ» قال : سيئى الزىَّ ، ومن قال : «حسنٍ وجها» قال : «سيئين زيا» قال حميد الأرقط :

«لاحق بطنٍ بِقَراً سمينِ»(٧)

---

(١) سيبويه ١٠١/١ بولاق .
(٢) سيبويه «أحسن وأكثر» .
(٣) سقطت «فى» من سيبويه .
(٤) سقط من ى قوله : «لأن المعنى فى إثباتهما ونزعهما سواء وفى إثباتهما تعريف» .
(٥) سيبويه ١٠١/١ بولاق .
(٦) من شواهد سيبويه ، وانظر العيني ٥٩٦/٣ ، والخصائص ٢٧٤/٣ والمقتضب ١٦٠/٤ ، وشواهد المغنى للسيوطي٢٨٢ ، واللسان «ألك» ٢٧٣/١٢ وقائل البيتين عمرو بن شأس بن عبيد بن ثعلبة بن دومة بن مالك بن الحارث ، شاعر مخضرم ، كثير الشعر (الجمحي ١٦٤ وسمط اللآلئ ٧٥٠ والشعر والشعراء١٦٣) .
(٧) هذا عجز بيت وقبله كما في اللسان :

أحقبَ ميفاءٍ على الرُّزُونِ حدَّ الربيع أرِنٍ أَرُونِ
لا خطلِ الرَّجع ولا قَرونِ لاحقِ بطن بقرًى سَمينِ

وانظر سيبويه ١٠١/١ بولاق = ١٩٧/١ هارون ، وابن يعيش ٨٣/٦ ، ٨٥ واللسان (رزن) ٣٨/١٧ ، والمقتضب ١٥٩/٤

قال : «ومما جاء منونا قول أبى زبيد[١] :

كأن أثوابَ نَقَّادٍ قُدِرْنَ له   يعلو بخمْلَتها كهباءَ هُدَّابَا[٢]

أراد كهباء هدابُها[٣] ، ولو كان مما يتصرف قلت : متكهِّبا هُدَّابا كقولك : «حسنا وجها» ، تنصبه علي الحال [من ضمير الثياب المتصل بخملتها ، كأنه قال : تعلو الخملة الثياب أكهب هدابا][٤] يصف أسدا ، و«النقَّاد» : الراعي صاحب النَّقد ، وهو ضرب من الغَنَم صغار ، فشبَّه لون الأسدِ بثوب النقّاد ، والكهباء : الغبراء .

(وقال أيضاً :

هيفاءُ مقبلةً عجزاءُ مدبرةً   محطوطةً جُدلت شنباءُ أنيابا)[٥]

كأنه قال : نقية أنيابها ، المحطوطة : البراقة اللون المصقولة .

وقال عدى :[٦]

من حبيب أو أخى ثِقَـةٍ   أو عَــدُوٍّ شــاحطٍ دارا

أراد : شاحط داره .

وقال سيبويه : **«وقد جاء فى الشعر حسنةُ وجهِها ، شبهوه بحسنة الوجه ، وذلك ردىء»** .

---

(١) زاد سيبويه «يصف الأسد» ١٠١/١ بولاق .

(٢) سيبويه ١٠١/١ بولاق = ١٩٨/١ هارون ، واللسان (نقد) ٤٣٧/٤ ومجالس ثعلب : ١٧٢ ، وروايته : «كهباء أهدابا» وقائله أبو زبيد المنذر بن حرملة ، وقيل : حرملة بن المنذر الطائى ، توفى فى زمن عثمان ، شاعر نديم معمر ، نصرانيٌ وكان عالما بأخبار العرب والعجم (خزانة الأدب ١٥٥/٢ والشعر والشعراء ٢٦٠ وابن سلام ٥٠٥) .

(٣) وفى الأصل «هدابه» .

(٤) الزيادة من ى ، ح ، س .

(٥) قائله أبو زبيد بن حرملة بن المنذر الطائي ، وانظر : العينى٣/٥٩٣ وروايته : «جدلت» بالدال «ومخطوطة» بالخاء ، وابن يعيش ٨٤،٨٣/٦ وشواهد المفصل للنعسانى ٢٣٠ .

(٦) قائله عدى بن زيد ، وروى : «من صديق أو أخى ثقة» (العيني٣/٦٢١ وعدى من دهاة الجاهليين ، من أهل الحيرة ، وكان شاعراً فصيحا يحسن العربية والفارسية (الخزانة ١٨٤/١ ، الأغاني٢/٩٧ ، النجوم الزاهرة ٢٤٩/١ ، الشعر والشعراء ٦٣) .

يعنى أن من العرب من يقول : «زيدٌ حسنُ وجهِهِ» و «هند حسنةُ وجهِها» ، فيضيف «حسن» إلي «الوجه» ، وفى الوجه ضمير يعود إلي الأول ، وذلك رديء ؛ من قِبَل أن فى «حسن» ضميراً يرتفع به يعود إلي «زيد» ، فلا حاجة بنا إلي الضمير الذي فى «الوجه» ؛ لأن الأصل : «كان زيدٌ حسنٌ وجهُهُ» ، والهاء تعود إلي «زيد» ، فنقلنا هذه الهاء بعينها إلي «حسن» ، فجعلناها فى حال رفع ، فاستكنَّت فيه ، فلا معني لإعادتها ، ولكن من أعادها - إن كان قد أعادها معيدٌ - جعل الضميرَ مكان الألف واللام ، وبقي الضميرُ الأولُ علي حاله مرفوعا ، وجعل للاسم الأولِ ضميرين يعودان إليه ، وصَيّره كقولك : «زيدٌ ضاربٌ غلامَهُ» ففى «ضارب» ضمير «يعود إليه مرفوع»[١] [وفى الغلام ضمير يعود إليه مجرور][٢]

وأنشد سيبويه قول الشماخ استشهادا لحسنةِ وجهِها :

أمِن دمنتين عَرَّج الركبُ فيهما حَقْلِ الرُّخامَيَ قد عفا طَلَلاهما
أَقامتْ على ربعيهما جارتا صَفاً كُمَيْتا الأعَالِى جَوْنَتا مُصْطلاهُما[٣]

والشاهد فى البيت الثانى فى قوله : «جونتا مصطلاهما» فجونتا مثنى ، وهو بمنزلة «حسنتا» وقد أضيفتا إلى «مصطلاهما» ، ومصطلاهما بمنزلة «وجوههما» فكأنه قال : حسنتا وجوهِهما ، والضمير الذى فى مصطلاهما يعود إلى «جارتا صفا» .

ومعنى «جارتا صفا» الأثافى و «الصفا» هو الجبل ، وإنما يُبني فى أصل الجبل فى موضعين ما يُوضع عليه القدر ، ويكون الجبل هو الثالث ، فالبناء فى الموضعين هما جارتا صفا ، وقوله : «كميتا الأعالي» ، يعني أن الأعالي من موضع الأثافى [لم تسود][٤] ؛ لأن الدخان لم يصل إليها فهى على لون الجبل ،

---

(١) فى الأصل «مجرور» والتصويب من ح .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) سيبويه ١٠٢/١ بولاق = ١٩٩/١ هارون ، وديوان الشماخ ٣٠٨ والعيني ٥٨٧/٣ ، وابن يعيش ٨٦/٦ ، والهمع ٩٩/٢ والدرر ١٣٢/٢ ، والخصائص ٤٢٠/٢ ، والخزانة ١٩٨/٢ وروايتها :

أمن دمنتين عرس الركب فيهما بحقل الرخامي قد أني لبلاهما

(٤) الزيادة من س ، ح ، ى .

وجعل ما علا من الجبل أعاليَ الجارتين ، و «جونتا مصطلاهما» يعني مسودّتا المصطلَى ، يعنى الجارتين ، مُسَوَدَّتا «المصطَلى» ؛ وهو موضع الوقود .

وقد أُنكر ذلك علي سيبويه ، وخُرِّج للبيت ما يُخَرَّج بهَ عن «حسنِ وجهِهِ» ، و «حسنةِ[١] وجهِها» وذلك أنه لاخلاف بين النحويين أن قولنا : «زيدٌ حسنُ [وجه الأخِ جيد بالغ ، وأنه يجوز أن تكني عن الأخ][٢] فتقول : «زيدٌ» حسنُ وجهِ الأخِ وجميلُ وجهِهِ فالهاء تعود إلي الأخ ، لا إلي زيد ، فكأنا قلنا : زيد حسنُ وجهِ الأخِ وجميلُ وجهِ الأخ ، فعلي هذا قوله :

«كُميتا الأعالى جونتا مُصْطَلاهما»

كأنه قال : كميتا الأعالى ، جونتا مُصْطَلَى الأعالى ، فالضمير فى «المصطلي» يعود إلي «الأعالى» ، لا إلى الجارتين ، فيصير بمنزلة قولك : «الهندان حسنتا الوجوه ، مليحتا خدودهما» فإن أردت[٣] بالضمير [الذى فى خدودهما «الوجوه» كان الكلام مستقيماً كأنك قلت : حسنتا الوجوه ، مليحتا خدود الوجوه ، وإن أردت بالضمير] فإن أردت بالضمير«الهندين» فالمسألة فاسدة ، فكذلك «جونتا مصطلاهما» إن أردت بالضمير الأعالي ؛ فهو صحيح وإن أردت بالضمير الجارتين فهو رديء ، لأنه مثل قولك : «هندٌ حسنةُ وجهِها» .

فإن قال قائل : فإذا كان الضمير الذى[٤] فى «مصطلاهما» يعود إلي الأعالي فلِمَ ثُنِّيَ والأعالي جمع؟ قيل له : الأعالى فى معنى الأعليَيْنِ فرد الضمير إلي الأصل ، ومثله :

متى ما تلقنى فردَيْنِ ترجُفْ رَوَانِفُ أَلْيتَيْكَ وتُستطارا[٥]

---

(١) كذا فى ح ،س ، وفى الأصل «وحسن وجهها» .

(٢) الزيادة من ح ، س .

(٣) كذا فى س ، ى وفى الأصل «وأراد» .

(٤) سقطت من س ، ح ، ي .

(٥) البيت لعنترة ، انظر ابن يعيش٢/٥٥ ، ٤/١١٦ ، والخزانة ٣/٣٥٩ وشواهد الشافية ٥٠٥ والهمع ٢/٦٣ ، والدرر ٢/٨٠ وأمالي ابن الشجرى ١/١٩ ، وشواهد الكشاف ٤٣ .

وقبل هذا البيت :

أحولى تنفض استك مذرويها لتقتلنى فهـا أنذا عمـارا

فرد «تستطارا» إلي رانفتين ؛ لأن «روانف» فى معني رانفتين ، وعلي هذا يجوز أن تقول : «الهندان حسنتا الوجوه جميلتا خدودهما» لأن الوجوه فى معني الوجهين ، فكأنك قلت : جميلتا خدود الوجهين ، [وقد يجوز أن يكون «تستطارا» للمخاطب ، وتنصب «تستطارا» علي الجواب بالواو ، كما قال عز اللّه وجل : ﴿ولما يعلم اللّه الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾[١]] ومما يدخل فى هذا النحو قول طرفة :

رحيبٌ قطابُ الجيبِ منها رفيقةٌ   بجسِّ الندامى بَضَّةُ المتجرَّدِ[٢]

فهذا هو الإنشاد [الصحيح][٣] بتنوين «رحيبٌ» ، ورديء إضافته بمنزلة «حسنةِ وجهِها» ، وذلك لأن الأصل رحيبٌ قطابُ الجيبِ منها ، فقطابٌ يرتفع برحيب ، والضمير فى «منها» يعود إلي الأول ، فإذا أضفنا «رحيب» فقد جعلنا فيها الضمير العائد فلا معنى لمنها ، على ما بينا فى «حسنةِ الوجهِ» وكذا لا يحسن أن تقول : «زيدٌ حسنُ العينِ منه» على ذلك .

قال سيبويه[٤] : «**واعلم أنه ليس في العربية مضاف تدخل عليه الألف واللام ، غير المضاف إلى المعرفة فى هذا الباب ، وذلك قولك [هذا] الحسنُ الوجهِ**» :

فإن قال قائل : لمَ جاز أن تُدخل الألف واللام علي الصفة المشبهة [إذا كانت مضافة][٥] قيل له : من قِبل أن الإضافة لا تكسوها تعريفا البتة ، وقد بينا أمرها وأصلها ، وأنها فى تقدير المنفصل ، فإذا كانت الإضافة لا تكسوها تعريفاً ولا تخصيصاً ، لم تمنعها الإضافة دخولَ الألف واللام ، وحلت محل النكرة ، التى

---

(١) آل عمران ١٤٢/٢ والزيادة من س ، ح ، ي .
(٢) ديوان طرفة ٤٨ ، والخزانة ٤٨١/٣ ، واللسان (قطب) والبيت من معلقته (شرح القصائد السبع لابن الأنبارى ١٨٩)
(٣) الزيادة من س .
(٤) سيبويه ١٠٣/١ بولاق .
(٥) الزيادة من س ، ح .

تتعرَّف بدخول الألف واللام[١] لمّا احتاجت [إلي دخولهما حين احتاجت] إلى التعريف[٢] الذي لا تكتسبه بالإضافة[٣] .

فإن قال قائل : ولِمَ جعله «سيبويه» مضافاً ، والمضاف ما كان مقدراً فيه اللام ، أعني لام الإضافة أو «مِنْ»؟ فإن الجواب فى ذلك أنه أراد أنه مضاف فى اللفظ ، والتقدير على ما وصفنا [ثم ذكر ما أغني عنه التفسير المتقدم][٤] .

ثم قال[٥] : **فأما النكرة فلا يكون فيها إلا «الحسنُ وجهاً» تكون الألف واللام بدلاً من التنوين .**

يعني أنك إذا أدخلتَ الألف واللام فى الصفة ، ونكَّرتَ ما بعدها لم تجز إضافتها .

فإن قال قائل : فلِمَ لا تجوز إضافة الصفة إلي نكرة فى اللفظ ، وليست الإضافة فيه صحيحة ، فيقال : «الحسنُ وجهٍ»؟ قيل له : من قِبل أنا إذا[٦] أعطيناها لفظ الإضافة - وإن لم يكن معناها معني الإضافة - لم يجز أن يكون لفظها خارجاً عن لفظ الإضافة الصحيحة . لأنا سميناها بها[٧] ، وليس فى شىء من الإضافات لفظاً وحقيقةً ما يكون [٨] المضافُ معرفةً ، والمضاف إليه نكرة فلَمْ يحسن أن تقول : «مررت بزيد الحسنِ وجهٍ» فيكون «الحسن» معرفة و«الوجه» نكرة ، فيجرى على خلاف ألفاظ الإضافة التى سميناها بها .

فإن قال قائل فأنتم تقولون : «مررت بالحسنِ الوجهِ» فتضيفون ما فيه الألف واللام ، وليس ذلك فى باب المضاف؟ فالجواب عن ذلك ، أنه غير مخالف لباب

---

(١) سقط من ى ، ق قوله : «وحلت محل النكرة التى تتعرف بدخول الألف واللام » .
(٢) الزيادة من س ،ح ، ى .
(٣) س ،ح ، ى «بهذه الإضافة» .
(٤) الزيادة من س ،ح ، ى .
(٥) سيبويه ١٠٣/١ بولاق .
(٦) س ،ح ،ي «أنا لما» .
(٧) س ، ي «شبهناها بها» .
(٨) س ،ح ، ي «وحقيقة في غير النداء ما يكون . . .» .

الإِضافة ، وإن كان فى المضاف الألف واللام ، وذلك من قِبَل أَن المضافَ قد يكون معرفة بالمضاف إليه ، إذا قلت : «غلام زيد» و«دار بكرٍ» فالمضاف معرفة بالمضاف إليه ، والمضاف إليه معرفة بنفسه ، وقد صح أن المضاف قد يكون معرفةً إذا كان المضاف إليه معرفة ، فغير مستنكر أن يكون فى «الحسن» الألف واللام ، ويكون مضافاً ، إذا كان التعريف والإِضافة لا يتنافيان فى اللفظ ، غير أن قولنا : «الحسنُ الوجهِ» ، لما لم يقع له التعريف بالإِضافة [كما وقع «لغلام زيد» أدخلوا ما يقع به لتعريف من الألف واللام ، مكان ما يقع من التعريف بالإِضافة ، و«غلام زيد» وما بعده قد وقع][١] تعريفه بزيد ، فلم يحتج إلي دخول الألف واللام ، «فالحسن الوجه» يشبه «غلام زيد» فى هذا المعني .

ومع هذا فإن الأصل دخول الألف واللام فى الوجه ، وطرحهما استخفافاً ، والشيء الذي هو الأصل أقوي وألزم ، فلما كان دخول الألف واللام مع الإِضافة ، إنما هو ضرورة ، لم يُتَجاوز بها اللفظُ الذي هو الأصل ، فاعرف ذلك إن شاء اللّه تعالى[٢] .

وقال سيبويه[٣] : بعد قوله : «تكون الألف واللام بدلا من التنوين» .

لأنك لو قلت : «حديثُ عهد» أو «كريم أب» لم تُخْلِلْ بالأول فى شىء فيحتمل[٤] به الألف واللام ؛ لأنه علي ما ينبغي أن يكون عليه» .

«أما قوله : «فأما النكرةُ فلا يكون فيها إلا الحسن وجهاً»

يعني إذا كان الثاني نكرة وهو «وجهاً» والأول فيه الألف واللام ، لم تجز الإِضافة ، ووجب [نصب][٥] الثانى .

(١) الزيادة من س ، ح ، ي .
(٢) سقط من ح ، ي قوله «ذلك إن شاء الله تعالي» ، وفي ح ، «فاعرفه» .
(٣) بولاق ١/١٠٣ .
(٤) سيبويه «فتحتمل له» .
(٥) سقط من الأصل .

وقـولـه : **«تكون الألف واللام بدلا من التنوين»** يعني أن الألف واللامَ فى الأول بدلٌ من التنوين [فيـه][1] فلو كـان مُنَوَّناً كـان مثلَ قـولك : «حسنٌ وجـهـاً» لاغير ، فإذا أدخلت فيه الألف واللام كان محلَّ إدخال التنوين .

وقوله : **«لأنك لو قلت حديث[2] عهد ، أو كريم أب»**

فهو بمنزلة قولك : «حديثُ العهدِ» أو «كريمُ الأبِ» ؛ لأنك[3] وإن نكرته فقد عُلم أنه ليس تَعْني من العهود إلا عهدَه ، ومن الآباء إلا أباه ، فتنكير الثاني لا يخُلُّ ولا يزوله عن حاله لو كان[4] معرفاً ، وليس بمنزلةِ سائر الأشياءِ المضافة تتنكر بتنكير المضاف إليه ، وتتعرف بتعريفه

قوله : (**فيُحتمل بِه الألف واللام**) يعني لو كانت إضافة الأول إلي الثاني فى التنكير ، تخالف الإِضافةَ فى حال[5] التعريف ، لجاز أن تُدخلَ الألفَ واللامَ علي الأول ، وإن كان مُضافاً إلي نكرة ، فتقول «الحسنُ وجهٍ» كما جاز أن تُدخل عليه الألفَ واللام ، وهو مضاف إلي المعرفة ، فلما كان الثاني المضاف إليه ، تَنكيره وتعـريفـه سـواء فى المـعني ، ثم أردنا إدخـال الألف واللام [فى الأول][6] ، وهو مضاف إلي المعرفة[7] ، أدخلناهما فى الثاني ؛ لئلا يخرج عن لفظ الإِضافة علي ما بيناه قبل هذا .

ولو كان الثاني منكوراً علي خلاف معناه معروفاً ،جاز إدخال الألف واللام فى الأول ، وإن كان الثانى نكرة[8] ؛ لأن الألف واللام تعرفه فقط دون غيره ، ولو عرفنا الثاني زال عن معناه منكوراً ، فلما لم يكن كذلك آثروا تعريفَ الثاني ، إذا عرفوا الأول ؛ لاستواء التعريفِ والتنكير فى المعنى ، وصحةِ لفظِ التعريف فى مُشاكلة الإِضافات على ما مر .

---

(١) الزيادة من س ،ح ، ى .

(٢) ن ، ق «قريب عهد» .

(٣) سقطت «لأنك» من س ،ح ،ي .

(٤) سقط «لو كان» من ح .

(٥) سقطت من س .

(٦) الزيادة من ح ،س ، ي .

(٧) سقط من س ،ح ،ي قوله : «وهو مضاف إلي المعرفة» .

(٨) س ،ح ، ى «منكورا»

ومما يدل على صحة القول بتعريف الأول ، وتنكير الثانى عند الحاجة والضرورة[١] ، أنا لو نادينا رجلا [فقلنا][٢] : «يا حسنَ وجه» و «يا ضاربَ رجل» ، وقصدنا[٣] واحداً بعينه دون سائر أمته ، لكان الأولُ معرفةً بالقصد بالنداء ، والثانى منكوراً على حاله الأولى .

وقوله : **«فيحتمل به الألف واللام»** يُحتمل أن يكون الضمير فى «به» عائداً إلي الأول ، ويحتمل أن يكون إلى الثانى ، فإن كان إلى الأول فالمعنى فيحتمل بالأول الألف واللام لما ذكرناه ، وإن كان إلى الثانى فمعناه[٤] فيحتمل بالثانى دخول الألف واللام على الأول .

وقوله[٥] : **«لأنه على ما ينبغى أن يكون عليه»** يعنى لو كان تنكير الثانى يخالف تعريفه لجاز أن تدخل الألف واللام علي الأول ، وتدعَ الثانى نكرةً علي ما كان ؛ لأنه على ما ينبغى أن يكون عليه ، يعنى أن الثانى يكون على[٦] حاله منكوراً لصحة معناه ، وتدخل الألف واللام فى الأول .

ثم قال : **قال رؤبة :**

الحَزْنُ باباً والعَقُورُ كَلْبَا[٧]

ومعناه الحزن بابه وهو الشديد ، والعقور كلبه ، ثم نَصَبَ لدخولِ الألف واللام فى الأول .

[قال][٨] : **وزعم أبو الخطاب[٩] أنه سمع قوماً من العرب ينشدون [هذا البيت للحارث بن ظالم][١٠]**

---

(١) س ، ى «الحاجة إليه والضرورة» .
(٢) الزيادة من ى .
(٣) فى الأصل والنسخ الأخرى «وقصدت» والسياق يقتضى «وقصدنا» .
(٤) سقطت من س .
(٥) سيبويه ١٠٣/١ (بولاق) .
(٦) سقط من ى ، ح ، س ما يأتى « . . . ما كان ؛ لأنه علي ما ينبغى أن يكون عليه ، يعنى أن الثانى يكون على» وقد سبق هذه العبارة كلمة «على» مما يدل على أنه من انتقال النظر .
(٧) قبله فى الرجز «فذاك وَخْمٌ لا يبالى السَّبَّا» وانظر ديوان رؤبة ١٥ والخزانة٣/٤٨٠ ، والعينى ٣/٦١٧ ، والمقتضب٤/١٦٢ .
(٨) سيبويه ١٠٣/١ بولاق والزيادة من ي .
(٩) أبو الخطاب هو الأخفش الكبير عبد الحميد بن عبد المجيد من متقدمى علماء العربية أخذ عنه أبو عبيدة معمر ابن المثنى ويونس (انظر الإنباه ١٥٧ ونزهة الألباء ٤٣) .
(١٠) الزيادة من سيبويه ، ح ، ى ، س والحارث من أشهر فتاك العرب فى الجاهلية (خزانة ١٨٥/٣) .

فما قومى بثعلبةَ بنِ بكرٍ ولا بغزارةَ الشُّعْرى رِقابا[١]

و«الشُّعري» جمع أشعر ، وهو الكثير الشعر ، وكانت العرب تمدح بالجلاء وخفة الشعر ، [قال الشاعر هدبة :

فلا تنكحي إن فرَّقَ الدهرُ بيننا أغمَّ القفا والوجْهُ ليس بأَنزعا
ضَروباً بلحييه على عَظْمِ زَوْرِهِ إذا القومُ هَشُّوا للفَعَالِ تَقَنَّعَا[٢]

فهجاه بكثرة شعر قفاه ووجهه ، وكذلك قوله :

ولا بغزارة الشعرى رقابا

هجاهم بكثرة شعور رقابهم[٣] .

والشاهد أنه أدخل الألف فى «الشُّعرى» ، ونصب رقابا ، وانتفى الحارثُ بنُ ظالم من ثعلبةَ بن سعد ، وهم من بنى ذبيان ، ومن فزارة بن ذبيان ، وانتسب[٤] إلي قريش من قصيدة له طويلة .

قال سيبويه[٥] : **وإنما أدخلتَ الألف واللام في «الحسن» ثم أعملته كما قلت : الضاربُ زيداً .**

يعني أنك أدخلت الألف واللام علي «حَسَنٍ وجهاً» ، فصارت الألف واللام بمنزلة التنوين ، فعمل فى «وجه» مع الألف واللامٍ ، كما عمل مع التنوين [كما

---

(١) رواه سيبويه بروايتين «الشعري رقابا» و «الشعرِ الرقابا» وانظر العينى ٦٠٩/٣ ، وابن الشجري ١٤٣/٢ ، والإنصاف ٨٤ وشواهد الكشاف٩ ، والمقتضب ١٦١/٤ ، وابن يعيش ٨٩/٦ .

(٢) الخزانة ٨٤/٤ وفيها «إذا الناس هشوا» ، وعيون الأخبار ١٥/٤ ، والبيان والتبيين ١٠/٤ واللسان (غمم) ٣٤٠/١٥ ، و(نزع) ٢٣٠/١٠ ، والبيتان لهدبة بن خشرم وبين البيتين في الخزانة بيت آخر هو :

كليلا سوى ما كان من حد ضرسه أعيبد مبطان العشيات أروعا

وهدبة بن خشرم شاعر فصيح مرتجل راوية ، كان راوية الحطيئة ، وكان جميل راوية هدبة . (حماسة ابن الشجري٦٠ ، والخزانة ٨٤/٤) .

(٣) الزيادة من س ، ح ، ى .

(٤) س ، ح ، ى «وانتمى» .

(٥) بولاق ١٠٣/١ وهارون ٢٠١/١ .

قلت : «ضاربٌ زيداً» ثم أدخلت الألف واللام فى «الضارب زيداً» فصار بمنزلة التنوين][١] وكان ذلك بمنزلة قولك : «ضارب زيدا» ، ثم تقول : [الضارب زيدا][٢] تنصب زيدا مع الألف واللام ، كما كنتَ تنصبه مع التنوين .

وعلي هذا الوجه تقول : «الحسنُ الوجهَ» [وهى عربية جيدة ، قال الحارث بن ظالم :

فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بغزارة الشعري رقابا][٣]

قال سيبويه[٤] : وقد[٥] **يجوز في هذا أن تقول : «هو الحسن الوجهِ» علي [قوله][٦] : «هو الضارب الرجلِ» ، فالجر فى هذا الباب من وجهين .**

[قال المفسر][٧] اعلم أنا إذا قلنا : «الضاربُ زيداً والضاربُ رجلا» لم يجز فيه إلا النصب ؛ لأنَّ «ضارب»[٨] قبل دخول الألف واللام عليه كان أصله منوناً[٩] ناصباً لما بعده ، ويجوز حذف التنوين منه وجر ما بعده استخفافاً ، وإن كان الأصل التنوين ، فإذا أدخلنا الألف واللام أدخلناه علي ما بعده[١٠] قبل أن ننقله عن أصله وحدّه ؛ لطلب الخفة ، فعاقبت الألف واللام التنوين ، فوجب نصب ما بعده ، وذلك قولك : «الضارب زيداً» و«الضارب رجلا» ، وعلي هذا تقول : «الضاربُ الرجلَ» ، كما قلت : «الضارب زيداً» ، وقد بينا أن الصفة المشبهة قد أُعملت[١١] عمل اسم الفاعل فقيل : «الحسنُ الوجهَ» ، كأنا قلنا : «حسنٌ وجهاً»[١٢] ، ثم أدخلنا الألف واللام للتعريف ، كما قلنا : «ضاربُ الرجلٍ» ، ثم قلنا : «الضاربُ الرجلَ» .

---

(١) الزيادة من س .
(٢) الزيادة من س .
(٣) الزيادة من ي .
(٤) (بولاق) ١/١٠٣ .
(٥) سقطت من ق .
(٦) الزيادة من سيبويه .
(٧) الزيادة من ح ، ي .
(٨) س ،ح ، ي «الضارب» .
(٩) س ،ح ،ي «أصله أن يكون منونا» .
(١٠) ى ،ح ،س «علي ضارب قبل» .
(١١) س ،ح ، ي «عملت» .
(١٢) ح ، س «حسنَ الوجَه» .

[وقد بينا وجه الجر في : «الحسن الوجهِ» الذي يستحقه فى بابه ، وبينا ما بينه وبين اسم الفاعل من المناسبة ، فأجازوا لذلك أن يقولوا : «الضارب الرجلِ» ، فحملوه علي «الحسن الوجهِ» لفظاً للألف واللام التي فى الرجل ، بالمشابهة للألف واللام التي فى الوجه ، فلما كان «الحسن الوجهَ» فى حال النصب ، قد جعل فى منزلة «الضارب الرجلَ» وفى خبره ، وحملوا «الضاربَ»](١) بعد النصب علي «الحسن الوجه» فى حال الخفض لما بينهما من المناسبة ، ولاشتباه لفظيهما ،حملوا على «الحسن الوجه» كل محمول نصبه(٢) علي «الضارب الرجل» فجروه ، وحصل «للحسن الوجهِ» الجر من وجهين ؛ أحدهما : ما كان له من الجر فى الأصل ، والآخر : دخوله مع «الضارب الرجل» بعد أن كان منصوباً فى تشبيه(٣) «الحسن الوجه» فى الأصل .

وتحصيل هذا المعنى ، أنا إذا قلنا : «حسن الوجهِ» فأدخلنا الألف واللام ، فقد أدخلناهما على مخفوض ، لم يكن منوناً .

والوجه الثاني : أنا إذا قلنا : «الحسن الوجهِ» ، فكأنه كان(٤) «حسنٌ الوجهَ» ، ثم دخل عليه الألف واللام ، فعاقب التنوين ، فصار بمنزلة «الضارب الرجل» علي ما فسرنا ثم خفضناه كخفض «الضارب الرجلِ» ، فأحدُ وجهي الجر علي أصله والآخر [حملا](٥) على ما شبه بأصله ، وهو الضارب الرجل .

وقد حكي عن المازنى(٦) أنه قال : النصب فى «الضارب الرجلَ» من وجهين ؛ أحدهما : ما له من الأصل [على ما وصفنا من النصب](٧) ، والآخر :

---

(١) الزيادة من س ، ح ، ى ، وسقطت من الأصل ومن ق

(٢) سقطت من ق . (٣) ق «وتشبيه» .

(٤) ق «فكأنه قال» . (٥) الزيادة من ح .

(٦) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ــ وقيل بكر ــ بن محمد بن عدى بن حبيب المازنى العدوى (انظر ترجمته والمراجع التي كتبت عنه فى : نزهة الألباء ١٨٢) .

(٧) الزيادة من س ، ح ، ى .

[أنا لما قلنا : «الضاربِ الرجلِ» تشبيهاً «بالحسن الوجهِ» فى الخفض ، وقد جاز فى «الحسن الوجه» أن تنصبه تشبيها بالرجل ، نصبنا كل محمول على «الحسن الوجه» فى الخفض ، فصار نصب «الضارب الرجل» من وجهين : أحدهما ما له فى الأصل ، والآخر حملا][١] على ما شبه به على نحو ما ذكرنا فى الجر . فاعرف ذلك إن شاء اللّه تعالى .

قال سيبويه[٢] : **(وإذا ثنيت أو جمعت فأثبتَّ النون فليس إلا النصب ، وذلك قولك[٣] : هم الطيبون الأخبار ، [وهما الحسنان الوجوه][٤] وهم الحسنون الوجوه ، وهما الكريمان الآباء)**[٥] .

وإنما لم يكن إلا النصب من قِبَل أن النون فى الاثنين والجماعة محل التنوين من الواحد . والدليل على ذلك أنك تثبت النون إذا لم تضف ، وتحذفها فى الإضافة ، كما تفعل ذلك فى التنوين ، فإذا أثبت النون فى التثنية والجمع فقد فصلته من الثاني ، وبطل الجر ، فلم يكن إلا النصب من ذلك قوله تعالى[٦] : ﴿قل هَلْ ننبئكمْ بالأخْسَرِينَ أعْمالاً﴾[٧] ، وقالت خرنق[٨] :

لا يَبْعَدَنْ قومى الذين هم سُم العداة وآفةُ الجُزْر
النازلون بكل مُعْتَرَكٍ والطيبون معاقد الأزر[٩]

والشاهد فى البيت : نصب «معاقد» لما ثبتت النون فى الطيبين .

(١) الزيادة من س ،ح ،ي .
(٢) بولاق ١/١٠٣ .
(٣) سيبويه «قولهم» . (٤) الزيادة من سيبويه .
(٥) لا يوجد فى سيبويه قوله «وهو الحسنون الوجوه، وهما الكريمان الآباء» .
(٦) س «عزوجل» .
٧) الكهف ١٨/١٠٣ .
(٨) الخرنق بنت بدر بن هفان، شاعره جاهلية، شعرها فى الرثاء والهجاء وهى أخت طرفة بن العبد لأمه (انظر سمط اللآلى ٧٨، والخزانة ٢/٣٠٦، أعلام النساء ١/١٩٤، والأعلام ٢/٣٤٧ .
(٩) ديوان الخرنق ٢٩، الخزانة ٢/٣٠١ العينى ٣/٦٠٢، ابن الشجرى ١/٣٤٥، الإنصاف ٢٧٦، ٤٤٢ والهمع ٢/١١٩، والدرر ٢/١٥٠ .

[قولها : «سم العداة وآفة الجزر» يعني أنهم حتف من عاداهم ، وآفة الإبل ؛ لما ينحرونها للأضياف ، و«النازلون بكل معترك» يعني النازلون بمواضع القتال والاعتراك ، والغاشون للحروب ، «والطيبون معاقد الأزر» يعني أنهم أعفاء ، يقال : فلان طيب معقد الإزار ، وهو كناية عن العفة(١)] .

قال سيبويه(٢) : **«فإن كففت النون جررت كان المعمول فيه نكرة أو فيه الألف واللام ، كما قلت : «هؤلاء الضاربو زيد» .**

يعني أن النون لما كانت فى التثنية والجمع بمنزلة التنوين فى الواحد ، وكانت الإضافة تعاقب التنوين عاقبت النون ، فقد حصل لك بهذا(٣) أن قولنا : «الضاربا زيدٍ» و «الضاربو زيدٍ» جائز ، وإن كان لا يجوز «الضاربُ زيدٍ» ؛ لأنك قد حذفت فى التثنية والجمع النون ، وجعلت الإضافة معاقِبَةً لها ، وكذلك لا يجوز «الحسنُ وجهٍ» ، ويجوز «الحسنا(٤) وجوهٍ» و «الحسنو وجوهٍ» ؛ لمعاقبة النون(٥) الإضافة تشبيها «بالضارِبَىْ زيدٍ» و «الضارِبى زيدٍ» .

قال سيبويه(٦) : **«وإن شئتَ نصبتَ علي قولهم : الحافظو عورةَ العشيرةِ»** .

يعني أنك إن شئت حذفت النون استخفافاً ، ونصبت على تقدير النون ، فقلت : «الطيور أخباراً» كأنك أردت النون ، وحذفتها تخفيفاً ، وإنما جاز هذا لأن الألف واللام بمنزلة «الَّذِينَ» و «اللَّذَيْن» ، وقد جاز حذف النون من «الذين» و «اللذين» تخفيفاً ، فحذفت أيضا من أسماء الفاعلين التى فى معنى الذين(٧) قال [الشاعر](٨) .

وإنَّ الذى حانت بفَلْجٍ دماؤُهم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أُمَّ(٩) خالدٍ

---

(١) الزيادة من س ، ى .

(٢) بولاق ١/ ١٠٤ .

(٣) سقط من ق .

(٤) س «الحسنتا» .

(٥) هكذا فى س ، وفى ب «التنوين» .

(٦) (بولاق) ١/ ١٠٤ .

(٧) هكذا فى ح ، ى ، س ، وفى الأصل (ب) «الذى» .

(٨) الزيادة من ح ، ى .

(٩) انظر ص٨٤ .

أراد الذين حانت بفلج دماؤهم ، فحذف النون ، ولو جعل الألف واللام مكانها لقال : إن الحائنى بفَلْج دماؤهم .

والحافظو عورة العشيرة ، كقولك : حفظوا بحذف النون ، وكما[1] حذف من[2] «الذي» حذف مع الألف واللام ، قال الأخطل فى التثنية :

أبنِي كليب إن عَمَّيَّ اللذا قتلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا[3]

فحذف النون من «اللذا» ، ولو جعل مكانها الألف واللام لقال «القاتلا الملوك» فحذف النون تخفيفاً .

قال سيبويه[4] : «**وتقول فيما لا يقع إلا منونا عاملا في نكرة [وإنما وقع منونا][5] ؛ لأنه فُصِلَ[6] به بين العامل والمعمول ، فالفصلُ لازمٌ له أبداً مظهراً أو مضمرا ، وذلك قولك :«هو خيرٌ منك أبًا وأحسن[7] منك وجهاً» ، ولا يكون المفعول فيه إلا ما كان من سببه[8]**» .

إن قال قائل : لِمَ لَمْ يقع «خيرٌ منك» و «أفضلُ منك» وبابهما مضافاً؟ ففى ذلك جوابان : أحدهما أن هذا الباب وُضع للتفضيل ، فإذا قلت : «زيدٌ أفضلُ من عمرو» ؛ فقد زعمت أن فضل زيد ابتدأ من فضل عمرو راقيا صاعداً ، فدللتَ بهذا على أنه أفضلُ من كل أحد مقدارُ فضله كمقدار [فضل][9] عمرو ، فكأنك قلت : علا فضلُه عن هذا المقدار ، فتبين المخاطب أنه [قد][10] علا عن هذا الابتداء ، ولم يُعلم موضعُ الانتهاء ، فصار كقولك : «سار زيدٌ من بغدادَ» فقد علم المخاطبُ

(١) س، ح، ى «فلما».
(٢) س «مع».
(٣) انظر ص ٨٢.
(٤) ١/ ١٠٤(بولاق).
(٥) الزيادة من سيبويه.
(٦) سيبويه «فيه»
(٧) فى سيبويه «وهو أحسن».
(٨) سيبويه «ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه».
(٩) الزيادة من ح، س.
(١٠) الزيادة من س، ى.

أن زيداً ابتدأ مسيره من بغداد ، فجاوزها ولم يعلم أين انتهي ، فلما كان معني هذا [الباب][١] الدلالة على ابتداء التفضيل عن مقدار المفضل عليه ، وكل من كان فى محله ومنزلته ، لم يكن بدٌّ مِنْ [مِنْ][٢] ظاهرةً أو مضمرةً ، فلما كانت كذلك نُوِّنَ ولم تصلح إضافته إلي المفضل عليه ؛ لدخول «مِنْ» فاصلة بينهما لفظا وتقديراً ، وانتصب ما بعده لتنوين الأول ؛ لأنه ليس بفاعل ، والفاعل «هو»[٣] مضمر فى «أفضل» وفى «خير» وهو الأول .

والعلة الثانية أنك إذا قلت : «زيدٌ أفضلُ منك» فأفضل بمنزلة الفعل ، لأنك إنما أردت به العبارة عن الفعل ، فكأنك قلت : فضلُه يزيدُ على فضلك ، ولذلك لم يُثَنَّ ولم يُجْمع ؛ لمَّا كان متضمنا للمصدر وزيادته[٤] ، فكان بمنزلة الفعل الذي هو متضمنٌ للمصدر والزمان ، فلما كان الفعل لا يضاف ، لم يُضَف هذا .

فإن قال قائل : فَلِمَ لا يكون «أفضلُ» وبابهُ إلا نكرةً ، وخالف بابَ الصفةِ المشبهة فى لزوم التنكير ، والصفةُ المشبهةُ يجوز فيها التنكيرُ والتعريفُ؟ فالجواب فى ذلك أن «أفضل» حين «منع التثنيةَ والجمعَ بحلوله محل الفعل ؛ بسبب دلالته على المصدر والزيادة [كدلالة الفعل على المصدر والزمان[٥]] مُنع التعريفَ ، كما لا يكون الفعلُ معرفا ، ولا يكونُ مثنّى ولا مجموعاً .

فإن قال قائل : فلِمَ لا يعمل إلا فى نكرة؟ ففى ذلك وجهان[٦] :

أحدهما : أن المنتصب فى «أفضل» وبابه إنما هو دال على نوع كما يدل مفسر «عشرين» وما جري مجراه ، فنُكِّر مفسرُ «أفضل» كما نكر[٧] ما فسر العشرين وبابها[٨] ؛ لأنه لا يدل على شيء بعينه .

---

(١) الزيادة من س، ى.
(٢) الزيادة من ح، س.
(٣) سقطت «هو» من س، ح، س.
(٤) ح «والزيادة».
(٥) الزيادة من س، ح، ى.
(٦) س، ح، ى «جوابان».
(٧) كذا فى س، ح، ى وفى الأصل«كما يكون» وما أثبتناه أوضح.
(٨) ح، س «وبابه».

فإن قال قائل : لِمَ وجب تنكيره؟

فالجواب فى ذلك أنا إذا ذكرنا المقدار الذي هو العدد ، لم يُعلم على ماذا وقع ؛ لأن الأنواع كلها مشتملة على المقادير ،فلابد من ذكر النوع المذكور مقداره ؛ ليلعم أنه المقصود بالكلام ، فلما كانت الحاجة إلي ذكر النوع ـ لما ذكرناه ـ وجب أن نذكر منه نكرة شائعة فيه ؛ لأن [كل][١] ما كان معروفاً هو فى حكم نفسه ، ولا يذهب الوهم إلي غيره ، والنكرة شائعة فى نوعها ، فإذا أردنا إبانة النوع أَبَنَّاهُ بالشائع فيه دون المنفرد منه .

ووجه آخر فى هذا ، وذلك[٢] أنا إذا أردنا الدلالة على النوع دللنا عليه بأخف الأشياء منه ، وهو الواحد المنكور ، كما أنا إذا احتجنا إلى تحريك شيء فقط ، آثرنا أخف الحركات [وهو الفتح][٣] إلا أن تعرض عليه علة مانعة .

والوجه الثاني من الوجهين الدالين على أن «أفضل»[٤] وبابه لا يعمل إلا فى نكرة ، هو أنه لايكون إلا نكرة ، فلما خالف فى نفسه الصفات المشبهةَ ، فلم يكن إلا نكرة نقص عملها على مقدار ضعفها ، فلم تعمل إلا فى نكرة .

فإن قال قائل : فإن الفعل نكرة فى نفسه ، ومع هذا فهو يعمل فى المعارف والنكرات .

قيل له : الفصل بينهما أن الفعل يستحيل أن يكون معرفة بحال ، وهو الأصل فى التأثير والعمل فى الأسماء ، فعمل فى الأسماء كلها ؛ إذْ كانت الأسماءُ العاملة فى الأسماء إنَّما عملت لمضارعتها ، وليس كذلك باب «أفضل» ؛ لأنه اسم يعمل بمضارعة اسم هو أقوي منه ، وهو الصفة المشبهة ، فلما كانت الصفة المشبهة التى عمل[٥] «أفضل» وبابه لمضارعتها ، تكون معرفة ونكرة وهى عاملة ، ونقص «أفضل» عنها ، فلم تكن إلا نكرة ، نقص ما عمل فيه فلم يكن إلا نكرة .

---

(١) الزيادة من ح.
(٢) ح «وهو أنا».
(٣) الزيادة من س ، ح ، ى.
(٤) كذا فى س، ح، ى وفى الأصل «أفعل وبابه».
(٥) كذا فى ح ، ى، وفى الأصل «عملت».

ووجه ثان وهو أنا رأينا «أفضل» وبابه يعمل فى واحد يكون معني الجنس ، فصار نسبته من الصفة المشبهة كنسبة «لا»من «إنَّ» فى أنها لا تعمل إلا فى نكرة ، وذلك أنَّ«إنَّ» تعمل فى المعارف والنكرات ، ولا تجعلُ الواحد بمعني جنس ، وقد يُنصب بـ «لا» كما يُنصب بإنَّ إلا أن «لا» تجعل الواحد فى معني الجنس ، فلم تعمل إلا فى نكرة ، وكذلك «أفضل» وبابه ، لما صار الواحد بعده فى معني الجنس لم يعمل إلا فى نكرة ، وخالف الصفة المشبهة كما خالفت «لا» «إنَّ»وبابها فيما ذكرنا . فإن قال قائل : إذا جاز أن تقول :«مررت برجل قائمٍ أبوه وحسنٍ وجهُهُ» فتجريه على رجل ، وترفع فاعله به[1] ، فَلِمَ لا تقول : «مررت برجل خيرٍ منك أبوه وأفضلَ منك أخوه» ، ونحو ذلك ، فتجريه على الأول ، وترفع به فاعله كما تقول : «مررت برجلٍ خيرٍ منك وأفضلَ منك» فتُجريه على الأول[2] ، وترفع ضميره به؟ .

قيل له : الفصل بينهما أن «حسن وجهُهُ وقائم أبوه» ، وما جري مجراهما من أسماء الفاعلين ، إذا نقلنا الضمير إلي الأول فجعلناه فاعلا فى اللفظ ، ثُنِّي وجُمع وأُنِّثَ ، على مقدار ما فيه من الضمير ، وذلك قولك : «مررت برجل حسن الوجه ، وبرجلين حسنَيْ الوجه[3] ، وبرجالٍ حسنِي الوجوهِ ، وبامرأة حسنةِ الوجه» ، فلما جرت على ما قبلها فأشبهت اسم الفاعل الجاري على فعله ، فى تثنيته وجمعه وتأنيثه وتذكيره ، وصار محله محل الفعل ، فكذلك اسم الفاعل لما ثنيناه وجمعناه وأنثناه [وذكرناه[4]] فى قولنا : «مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً» ، وبرجلين ضاربين زيداً ، وبرجال ضاربين زيداً ، وامرأةٍ ضاربةٍ زيداً[5] ، على قولك : «مررت برجل ضرب زيداً ، ورجلين ضربا زيداً ، ورجالٍ ضربوا زيداً ، وامرأة ضربتْ زيداً» .

---

(١) سقطت «به» من س.
(٢) ح ، س «فتجريه عليه».
(٣) فى س ، ح ، ى «حسنى الوجوه».
(٤) الزيادة من س ، ح ، ى.
(٥) ى تقدم قوله: « وامرأة ضاربة زيدا» على قوله: «وبرجال ضاربين زيدا» وفى «ح» جاء: «وامرأة ضاربة زيدا» مكررة قبل: «ورجال ضاربين زيدا» وبعدها.

فإذا كان اسم الفاعل لشيء هو[١] من سبب الأول ، جاز أن تجريه على الأول ؛ لأنه يُثَنَّي بتثنيته ويُؤَنث بتأنيثه ، ويجمع بجمعه ، فصار كأنه له فعل ، وأما «أفضل» وبابه فإنه لا يُثني ولا يُؤَنث ولا يُجمع ؛ لأنه ليس باسم الفاعل الجاري على فعله ، ولا هو على ذلك البناء كما كان[٢] «حسن الوجه ، وقائم الأب ، ونظيف الثوب» ؛ لأن «حسن الوجه وقائم الأب» هو اسم الفاعل بعينه ، غير أنا نقلنا[٣] الفعل عن فاعله إلي غيره ، وبقي بناء لفظ الفاعل على حاله ، فبعُد باب «أفضل» من شبه أسماء الفاعلين ، وصارت كالأسماء الجوامد التي لم تُشْتَق من الأفعال ، كقولك : «مررت برجل قُطْنٍ لِباسُه ، وبرجلٍ كَتَّانٍ رداؤُه» ألا ترى أنه لا يثنِّي القطن ولا الكتان ، ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لأنك تقول : «مررت برجل قطنٌ قميصاه وكتانٌ قُمْصُهُ» ، على معني قميصاه قطن ، وقُمْصُه كتَّانٌ فيكون الابتداء والخبر فى موضع نعت الأول ، كما تقول : «مررت برجل أبوه قائم» .

ويجوز أن يجرى على من هو له إذا أُفرد كقولك : «مررت برجلٍ أفضلَ منك وبامرأة خيرٍ منك»[٤] ؛ لأن الأخير هو الأول ، فهو يجري عليه وإن كان جامداً ، ألا ترى أنك تقول : «مررت بجبل عشرين ذراعاً» ، و«مررت بأخيك زيدٍ» ، ونحو ذلك ، وليس فى شىء من هذا معني الفعل ، إلا أن الثاني هو الأول ، وقد يكون فيه[٥] نعتا أو عطف بيان ، فإن كان الجارى على الأول شيئا فيه معنى من معانى الفعل ـ وإن كان محله محل الأسماء الجامدة فى أكثر أحوالها ـ فلابد من ضمير يكون له فيه ؛ لأنه وإن كان كذلك ففيه معني الفعل ، وهو قولك : «مررت برجلٍ أفضلَ منك وخيرٍ منك» ؛ لأنه فى معنى يفضلك ويعلو عليك .

(١) كذا فى ى ، ح ، وفى الأصل تقدمت «هو» على «الشىء».
(٢) سقطت «كان» من ح.
(٣) كذا فى (ى) وفى الأصل «أنا إذا نقلنا».
(٤) ق: سقط «وبامرأة خير منك».
(٥) س ، ح، ى «وقد جرى عليه نعتا».

وقد أجاز قوم من العرب : «مررت برجل أفضلَ منك أخوه ، وخيرٍ منك عمُّه» ؛ لأنه مأخوذ من فعل وإن بعد شبهه بأسماء[١] الفاعلين ، وهو قليل ردىء ؛ لما ذكرناه قبل ، [فاعرفه إن شاء اللّه تعالى[٢]] .

وقول سيبويه[٣] : **«ولا يكون المعمول فيه[إلا][٤] من سببه»**

يعني أنك إذا قلت : «هو خير منك أباً وأحسن منك وجهاً» ، فأبوه هو الفاضل لا غير ، وكذلك وجهه هو الحسن لاغير ، إلا أنك نقلت فضل الأب وحسن الوجه إليه ، فجعلته الفاضل والحسن لفظا ، ثم فسرت ما به فَضَلَ وحَسُنَ ، كما ذكرنا ذلك فى باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ، فهذا قوله : «لايكون المعمول فيه إلا من سببه» .

قال سيبويه[٥] : **«وإن شئت قلت : هو خير عملا وأنت تنوى «منك»** .

يعني أن تقدير «منك» لا بد منه ، وإن كان محذوفاً ؛ لأن التفضيل لا بد فيه من أن تذكر الغاية التي منها بدأ المفضل راقيا فى الفضل ، وذلك بمنْ فإن أظهرتها فهو حق الكلام ، وإن حذفتها فلعلم المخاطب أن التفضيل لايقع إلا بها .

قال سيبويه[٦] : **«وإن شئت أخرت الفصل فى اللفظ وأصله التقديم»** .

يعني إن شئتَ قُلت : «هو أفضل أباً منك» والفصل هو : «منك» لأنها فصلت ما قبلها من الإضافة إلي ما بعدها ، [أعني أنك إذا قلت : «هو أفره منك عبداً» لو حذفت «منك» وجب إضافة أفضل إلى ما بعده[٧]] كقولك : «هو أفضلُ عبدٍ» على خلاف معنى «مِنْ» ، فإذا جئت بها فقد منعت الإضافة ، وفصلتَ الأول من الثانى .

---

(١) س ،ح ،ى «من أسماء» .
(٢) سقط قوله«فاعرفه إن شاء اللّه تعالى» من ح، س، ى.
(٣) بولاق ١/ ١٠٤.
(٤) الزيادة من سيبويه ،ح، س. ويلاحظ أن السيرافى روى هذه العبارة: عن سيبويه مغايرة من قبل ص ١١٨ ، فقال: ولا يكون المفعول فيه إلا ما كان من سببه.
(٥) بولاق ١/ ١٠٤.
(٦) نفس الصفحة.
(٧س) سقط من ى قوله: (أعنى أنك إذا قلت:«هو أفره منك عبدا» لو حذفت «منك» وجب إضافة أفضل إلى ما بعده).

وقـوله : «**وأصله التـقـديم**» يعنى أن أصل «منك» أن تكون مـقـدمـة على التفسير ، وذلك أن التفسير إنما يجىء بعد تمام المفسَّر ، وهى من تمامه ؛ لأنها الدالة على موضع التفضيل ، فهى من تمام أفضل ، والتفسير تبيين الأفضل[١] ، فهذا معنى قوله : «وأصله التقديم» ؛ يعنى أصل الفضل الذي بيناه .

قال سيبويه[٢] : «**لأنه لا يمنعه تأخيره عن[٣] عمله مقدما**» .

يعنى أنك إذا قدمت «منك» أو أخرته فهى فاصلة داخلة بمعني التفضيل ، وقد عمل «أفضل» فيه وفى التفسير جميعًا ، فلك أن تقدم أيهما شئت ، وإن كان أصل التقديم للفصل ، كما أنك إذا قلت :«ضرب زيداً عمرو» جاز وإن كان الأصل فيه تقديم[٤] عمرو ، وجاز تأخيره لأنه لا يحوِّل المعنى عما كان عليه مقدما .

قال سيبويه[٥] : «**كما قال ضرب زيداً عمرٌو ، فعمرو [مؤخر فى اللفظ] مبدوء به فى المعنى ، وهذا مبدوء به فى أنه يثبت التنوين**» .

يعني أن «منك» مبدوء به قبل التفسير ، وهو الذي جلب التنوين ومن أجله دخل الكلامَ وإن كـان مؤخـراً فى اللفظ ، لأن دخـوله يوجب التنوين ، وموضعه التقديم فمن حيث جاز أن تقدم المفعول على الفاعل ، بنية التأخير ، جاز أيضا تقديم التفسير على «منك» بنية التأخير ، وإنما جاز ذلك فيهما ، لأن كل واحد منهما لايخل به تأخيره عن موضعه فى المعنى الذى له دخل فى الكلام .

قال سيبويه[٦] : «**وتُعْمِل[٧]**» .

---

(١) س ،ح ،ى«والتفسير تفسير الأفضل».
(٢) بولاق ١/ ١٠٤.
(٣) سقطت «عن» من س ،ح ،ى، ومن سيبويه.
(٤) كذا فى ح ،ى ،س وفى الأصل: «تأخير عمرو» وهو خطأ.
(٥) سيبويه ١/ ١٠٤.
(٦) نفس الصفحة (سيبويه ١/١٠٤).
(٧) سيبويه «ثم يعمل».

يعنى أن «منك» تثبت التنوين ، ثم تُعمل الاسم المنون فى التفسير الذى بعده بالتنوين الذى فيه ، أو بتقدير التنوين ، لأن قولك : «أفضل منك أبا» ففى أفضل التنوين مقدر ، وهو محذوف لأنه لا ينصرف .

قال سيبويه[١] : «**ولا يعمل إلا في نكرة كما أنه لا يكون إلا نكرة [ولا يقوي قوة الصفة المشبهة][٢] فألزم فيه ، وفيما يعمل فيه وجهاً واحداً**»

وقد مر تفسير هذا فى أول الباب .

وقال سيبويه[٣] : «**ويعمل في الجمع كقولهم : هو خير منك أعمالا**»

فإن قال قائل : لِمَ جاز التفسير فى هذا بالواحد والجماعة ، ولا يجوز فى «عشرين» وبابه أن تقول : «عشرون فلوسا وكلاباً[٤]» .

فالجواب فى ذلك[٥] أن «عشرين» قد فُهِمَ مقداره ، وإنما الحاجة إلي معرفة الجنس الذي يجيء من بعده ، فلم يكن لجمع الجنس معنى ، إذْ لا فائدة فيه أكثر من الدلالة على الجنس ، وأنت إذا قلت : «هو أفرهُ منك عبداً وخيرٌ منك عملا» لم يكن فى «أفره» دلالة على عدد ، فيجوز أن يكون له عبد واحد ، وعمل واحد[٦] ، ويجوز أن يكون له عبيد ، فإذا قلت : هو أفره منك عبيداً [وخير منك أعمالا[٧]] دللت بلفظ الجميع على فائدة النوع وأنهم جماعة[٨] ، وإذا قلت : «هو أفره منك عبداً» جاز أن يكون له عبد واحد ، وعبيد كثيرة ، [فهذا فصل ما بينهما فاعرف ذلك إن شاء اللّه تعالى[٩]] .

---

(١) بولاق ١/ ١٠٤ .
(٢) الزيادة من سيبويه.
(٣) بولاق ١/ ١٠٤ .
(٤) ح، ى س سقط قوله «وبابه أن تقول: عشرون فلوسا وكلابا».
(٥) ح، ى سقط قوله: «فى ذلك».
(٦) س، ح، ى: سقط قوله: «وعمل واحد».
(٧) ى، ح: سقط قوله: «وخير منك أعمالاً».
(٨) ح ، ى : «دللت على أن له عبيدا جماعة» .
(٩) ح ، س : سقط قوله: «فهذا فصل ما بينهما فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى» .

قال سيبويه[١] : «وإن أضفته فقلت : «أول رجل» **اجتمع فيه لزوم النكرة وإن تلفظ بالواحد**[٢]» .

يعني[أنك[٣]] إذا أضفت «أفضل» وبابه فإنك تضيفه إلي جمع هو أحدُهم ، ولا يكون إلا ذلك ، تقول : « زيد أفضل الناس» و« حمارك أفره الحمير» و«عبدك خير العبيد» فتضيفه إلي جماعة هو أحدهم ، كإضافة البعض إلي الكل ، و الواحد إلي جنسه ، ولو قلت : «عبدُك خيرُ الأحرارِ» و «حمارُك أفرهُ البغالِ» لم يجز ؛ لأنك أردت تفضيل شيء على جنسه ، فلابد من أن تضيفه إلي جنسه الذي تفضله عليه ،ليعلم أنه قد فَضَلَ أمثاله من جنسه ، ولو أردت تفضيله على غير ذلك ، دخل فيه الفصل والتنوين ، فقلت : « الفرسُ خيرٌ من الحمار» و«العلمُ خيرٌ من المال» ، ونحو ذلك ، فإذا قلت : « زيد أفضل الرجال» ،و «حمارك أفره الحمير» جاز أن تجيء بواحد من هذا الجنس ، فتضعه موضع جماعته ؛ لأنك أردت بالرجال والحمير جنسَ الرجالِ وجنسَ الحمير ، ولم تُرد رجالا معهودين ولا حميراً معهودة .

ومثل ذلك : « أهلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ» أردتَ جنس الدنانير والدراهم[٤] ، ولم ترد دينارا بعينه معهوداً ، ولا درهما بعينه ، فكذلك إذا قلت : «زيدٌ أفضل الرجال» و «حمارك أفره الحمير» فإنما أردت جنس الرجال وجنس الحمير ، ونوضح هذا بمسألة[٥] لو قلت : « زيد أفضل إخوته» لم يجز ، وإذا قلت[٦] : « زيد أفضل الإخوة» جاز ، والفصل بينهما أن إخوة زيدٍ هم غير زيد ، وزيد خارج عن جملتهم ، والدليل على ذلك أنه لو سأل سائل ، فقال : مَنْ إخوة زيد؟ لم يجز أن

(١) بولاق ١٠٤/١ .
(٢) سيبويه «فإن أضفت فقلت : هذا أول رجل» اجتمع فيه لزوم النكرة وأن يلفظ بواحد .
(٣) الزيادة من ح ، س .
(٤) سقط من ح .
(٥) من أول قوله :«بعينه فكذلك» إلى قوله : «بمسألة» سقط من ى .
(٦) ح ، س سقط «وإذا قلت» .

تقول : زيد وبكر وعمرو وخالد ، وإنما تقول :عمرو وبكر وخالد ولا تدخل زيداً[١] فى جملتهم ، فإذا كان زيد خارجاً عن إخوته صار غيرَهم ، فلم يجز أن تقول : «زيد أفضل إخوته» كما لم يجز أن تقول : «حمارُك أفرهُ البغال» ؛ لأن الحمار غير البغال كما أن زيداً غيرُ إخوته ، وإذا قلت : « زيدٌ خيرُ الإخوة[٢]» جاز لأنه أحد الإخوة ، والاسم يقع عليه ، وعلى غيره ، فهو[٣] بعض الإِخوة ، ألا تري أنه لو قيل لك : مَنِ الإِخوة؟ عددتَه فيهم[٤] ، فقلت : «زيد وعمرو وبكر وخالد» فيكون بمنزلة قولك : «حمارُك أفرهُ الحميرِ» ؛ لأنه داخل تحت الاسم الواقع على الحمير[٥] ، فلما كان ذلك على ما وصفنا جاز أن يضاف إلي واحد منكور يدل على الجنس ، فيقول : «زَيدٌ أفضلُ رجل» و«حمارك أفره حمار» فيدل «رجل» على الجنس ، كما دل الرجال ، وكما فى «عشرين درهما»و «مائة درهم»[٦] و«أفضل منك أبا» الواحد المنكور[٧] فى هذا الباب يدل على الجنس ، وقد شرحنا ذلك قبل هذا الفصل ، ولا يجوز فى المضاف من هذا الباب التثنية والجمع والتأنيث ، كما لم تجز في الذي قبل هذا التثنية والجمع والتأنيث ، تقول : «زيدٌ أفضلُ الرجال» و«الزيدان أفضلُ الرجالِ» و«الزيدون أفضلُ الرجال» و«هند أفضل النساء[٨]» ، و«الهندات أفضل النساء» وإنما لم يُثَنَّ ولم يجمع ولم يؤنث لمثل[٩] العلة التي لم يُثَنَّ من أجلها «هذا أفضلُ منك» و«هذان أفضل منك» ، وكذلك جمعه وتأنيثه ؛ لأنهما جميعاً للتفضيل إلا أن المضاف يُفضَّل على جنسه الذى هو بعضه ، ودالٌ على تفضيل غيره[١٠] .

---

(١) ح ، ى «ولا يدخل زيد» .
(٢) ق «زيد غير الإخوة» .
(٣) ح ،ى «فهذا» .
(٤) ح ،ى سقطت «فيهم» .
(٥) ح: سقط من أول قوله: «فيكون بمنزلة» حتى هذا الموضع .
(٦) ح «ومثله فى دلالة الواحد على الجنس عشرون درهما ومائة درهم» .
(٧) سقطت من ح كلمة «المنكور» .
(٨) ى «وهذا أفضل النساء» وهو تحريف .
(٩) كذا فى ى ، وفى الأصل «بمثل» .
(١٠) ح ، ى «وذلك تفضيل غيره» .

فقوله[١] : «**اجتمع فيه لزوم النكرة[٢] وأن يلفظ بواحد**» .

يعنى أنك[٣] إذا قلت : « أفضلُ رجلٍ» فنكَّرتَ لم يكن بُدٌّ من التوحيد ، وإذا وَحَّدْتَ لم يكن بُدٌّ من التنكير فيجتمع فيه «لزوم النكرة وأن يُلْفَظ بواحد[٤]» .

قال أبو سعيد : يعني وأن توحد ، فيجتمع فيه التوحيد والتنكير معاً .

قال سيبويه[٥] : (**وذلك لأنه أراد أن يقول : « أول الرجال» فحذفه استخفافا واختصارا ، كما قالوا : « كل رجل» يريدون كل الرجال**) .

قال : وهذا بَيِّن لأن رجلا شائع فى الجنس ، والرجال للجنس ، فأقاموا «رجلا» مقام الرجال .

قال سيبويه[٦] : (**كما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجمع[٧] ، واستغنوا عن الألف واللام[اللتين] في قولهم[٨] : خيرُ الرجال وأولُ الرجال**) .

وقد تقدم هذا المعني وشرحه ؛ لأنهم يقولون :«خير الرجال» فتكون الألف واللام مع الجمع ؛ لأن الذى يستوعب الجنس كله لفظ الجمع ، ودخلت الألف واللام لتعريف الجنس ، لأن الجمع بلا ألف ولام [لا][٩] يدل على كل جنس ، وإنما يدل على كل[١٠] جماعة من الجنس ، ألا ترى أنه يقال لكل ثلاثة من

---

(١) سيبويه ١/ ١٠٤ (بولاق) .

(٢) ح «التنكير» .

(٣) سقطت من ح ،ى .

(٤) سقط من ى ،ح من بعد قوله: «فيجتمع فيه» الأولى إلى قوله: «فيجتمع فيه» الثانية .

(٥) سيبويه ١/ ١٠٤ (بولاق)

(٦) نفس الصفحة .

(٧) سيبويه «الجميع» .

(٨) الزيادة من ى ، وفى سيبويه «عن الألف واللام وعن قولهم: خير الرجال» .

(٩) الزيادة من ح ، ى وفيهما «لايدل على الجنس» .

(١٠) سقطت من ح ،ى

الرجال : «رجال» فإذا أدخلت الألف واللام تعرف على أحد معنيين : إما أن تدخلا[١] على رجال معهودين ، فيتعرفوا بدخولهما ، وإما أن يكون دخولهما على حد تعريف الجنس ، فإذا قلت : « زيدٌ خيرُ الرجال» فهذا اللفظ على حقه وأصله فى الكلام ، فإذا أرادوا التخفيفَ نزعوا الألف واللام ، وغَيَّروا بناء الجمع إلي الواحد ؛ لأن الواحد الشائع دال[٢] على النوع ، مُغْنٍ عن لفظ جماعة تدل على ذلك ، فلم يؤثروا غيره فى حال الاختصار والاستخفاف ؛ لأنه أخف ألفاظ الجنس ، وهو مُغْنٍ عن غيره ، فإما أن تدخل الألف واللام وتجمع ، فتعطي الكلامَ حقه وأصله ، وإما أن تختصر وتوجز فتكتفى بالواحد المنكور ، فاعرف ذلك إن شاء الله[٣] .

قال سيبويه[٤] : « **ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجمع[٥] قولُهم : عشرون درهما ، وإنما أرادوا عشرين من الدراهم ، فاختصروا واستخفوا**»

قال أبو سعيد[٦] : اعلم أن المقادير كلها محتاجة إلي إبانتها بالأنواع ؛ لأنها[٧] تقع على الأشياء كلها ، فإذا قلت : «عندي عشرون» احتمل أن يكون من الدراهم ومن[٨] الدنانير والثياب والعبيد ، وغير ذلك من الأنواع ، فإذا أردت إبانة ذلك لم يكن بُدٌّ من ذكر النوع الدال على المقدار الذي ذكرته ، وقد تقدم القول أن النوع حكمه أن يُعَرَّفَ مجموعا[٩] بالألف واللام ، فأما جمعه فلأنه واقع على كل واحد من ذلك الجنس ، فهو إذاً واقع على جماعة ، وأما دخول الألف واللام فَلِيُتَعرَّف أنه أريد به الجنس ، فيكون معرَّفاً به ، فكان وجه ذلك[١٠] أن تقول : «عشرون من الدراهم» ؛ لأن النون قد فصلت ، وليس «العشرون» عاملة فى

---

(١) ح «تدخل» .
(٢) ق «دل» .
(٣) سقط من ح ،ى «فاعرف ذلك إن شاء الله» .
(٤) ١/ ١٠٤ (بولاق) .
(٥) سيبويه «الجميع» .
(٦) ح ،ى «قال المفسر» .
(٧) سقطت من ق .
(٨) سقطت «مِنْ» من ح ، ى .
(٩) سقطت من ح ، ى .
(١٠) ح ، ى «وجه هذا» .

المعارف ، فلو قلتَ ذلك لكنت[٢] قد أتيت بالكلام على وجهه وحقيقته ، إلا أنه يجوز فيه التخفيف كما ذكرنا فيما قبله ، فإذا خُفِّفَ نُزِعَتْ منه[٣] الألف واللام وَوُحِّد ، لأن الواحد المنكور شائع فى الجنس ، وقد مر شرح هذا مُسْتَقْصي[٤] . فلما خففوه بنزع الألف واللام والتوحيد ، وكانت العشرون عاملة فى النكرات[٥] نزعوا «مِنْ» أيضا تحقيقاً وأعملوا العشرين فى دِرهماً .

فإن قال قائل : ولِمَ جاز أن تعمل« العشرون» وما جري مجراها ، وليست بفعل ولا جاريةٍ عليه ، وإنما هي اسم جامد؟

فالجواب فى ذلك أن «العشرين» فى الجمع بمنزلة«ضاربين» ، فلما كان «ضاربون زيداً» قد تدخل فيه النون[٦] فتنصب ما بعده كقولك :«ضاربونَ زيدا» ، وتَنْزِعْ النون[٧] فتجر ما بعده كقولك «ضاربُو زيدٍ» ، وكانت العشرون فيها النون إذا كان ما بعدها جنسا كقولك : «عشرون درهماً» ، وتنزع النون منها إذا كان ما بعدها مَالِكا[٨] ، وما جري مجراه للإضافة ، كقولك :«عشرو زيدٍ» ، وكان «ضاربون» مقتضيا للمضروب كما كان «عشرون» مقتضيا للنوع ، أشبه العشرون الضاربين ، فنصب ما بعده مع النون ، وخفض ما بعده[٩] مع نزعها .

وسنبين دخول النون على العشرين لِمَ كانت عاملةً فى نكرة إن شاء اللّه تعالى .

---

(١) ح ،ى «كنت» .

(٢) سقطت «منه» من ح .

(٣) سقط من ح ،ى قوله: «وقد مر شرح هذا مستقصى» .

(٤) سقط من ح ،ى «وكانت العشرون عاملة فى النكرات» .

(٥) ح ،ى «قد يدخل فيه التنوين»، وما أثبتناه هو الصواب .

(٦) سقط من ى «كقولك: ضاربون زيدا، وتنزع النون» وسقط من ح «كقولك: ضاربون زيدا» .

(٧) ح « إذا كان بعدها مالك » .

(٨) كذا فى ح ، ى وفى الأصل «ما بعدها» .

قال سيبويه [١] : « **ولم يكن دخول الألف[واللام[٢]] يغير العشرين عن نكرته**» .

يعني : ولم يكن دخول الألف واللام في الدراهم ، إذا قلت : «عشرون من الدراهم» ، يغير العشرين عن نكرته ، لأنه مفصول منها ، فلما كان دخول الألف واللام في الدراهم[٣] ليس يؤثر في العشرين معنيً يزول بتنكيرها[٤] وتوحيدها[٥] ، وكان نكرته[٦] الموحدة دالة على مثل ما دلت عليه الجماعة ، استجازوا تخفيفها حين استوي المعني بالتخفيف في قولك : «عشرون درهما» ، والكلام على أصله[٧] في قولك : «عشرون من الدراهم» وذلك معني قوله :«فاستخفوا بترك ما لم يحتج إليه» .

قال سيبويه[٨] : «**ولم تقو هذه الأحرف قوة الصفة المشبهة**» .

يعنى أنها لم تَقْوَ أن تعمل إلا فى نكرة ، والصفة المشبهة تعمل فى المعرفة والنكرة ، ولأنك تقول :«زيد حسنٌ الوجهَ» ، كما تقول «زيد[٩] حسنٌ وجهاً» ولم تَقْوَ أن تُجرى على الأول ، فتقولَ : «مررت برجلٍ أفضلَ منك أبوه» كما قَوِيتْ الصفةُ المشبهة فى قولك : «مررت برجل حسنِ الوجهِ أخوه» .

قال سيبويه[١٠] : «**ألا ترى أنك تؤنثها وتذكرها وتجمعها كالفاعل**» .

وقد مر هذا الاعتلال مستقصىً .

---

(١) سيبويه ١/١٠٤ (بولاق) .
(٢) الزيادة من سيبويه .
(٣) فى الأصل: «فى الدارهم وجمعها» ولم تذكر «وجمعها» فى ح ، ى .
(٤) ح «معنى يزيل منصوبها» .
(٥) سقط «وتوحيدها» من ى .
(٦) ى «نكرتها» .
(٧) ح ، ى «والإتيان به على أصله» .
(٨) (بولاق) ١/١٠٥ .
(٩) سقطت من ح ، ى .
(١٠) (بولاق) ١/١٠٥ .

قال سيبويه[٢] : «**وتقول : «مررت برجل حسنِ الوجهِ أخوه[٣]» كما تقول : «مررت برجل ضاربِ زيدٍ أبوه[٤]»** .

فإن قال قائل : ما هذا التشبيه ، وكيف تقدير هذا الكلام ؟ فالجواب فى ذلك أنك إذا قلت : «مررت برجلٍ حسنِ الوجه» ، ففى «حسن» ضمير من «رجل» قد نُقِلَ إليه من الوجه ، كما أنك إذا قلت : «مررت برجلٍ ضاربِ زيدٍ» ففى «ضارب» ضمير للرجل ، إلا أنه غير منقول عن غيره إليه[٥] فإذا قلتَ : «مررت برجلٍ حسنِ الوجه أخوه» نقلتَ ذاك الضمير من الوجه إلي الأخ ،كما كنت تنقله إليه ؛ لأنه من سببه ، كما تقول : «مررت برجلٍ ضاربِ زيد أبوه» فتجعل : «أبوه» مكانَ الضمير الذى كان فى «ضارب» من رجلٍ ؛ لأنا قد بَيَّناً أن الصفة المشبهة تجري مجري اسم الفاعل .

قال سيبويه[٦] : **فإن جئتَ بـ«خير منك» أو «عشرين» رفعتَ ، لأنها ملحقةٌ بالأسماء [لا تعمل عمل الفعل][٧] فلم تَقْوَ قُوةَ المشبهة ، كما لم تَقْوَ المشبهةُ قوةَ ما يجرى[٨] مجرى الفعل** .

يعني أنك إذا قلت : «مررت برجلٍ خيرٌ منك أبوه» و «برجل عشرون درهما مالُه» ، لم تُجْرِ «خيراً »و«عشرين» على الأول ، وترفع ما بعده كما تُجرى اسم الفاعل على ما قبله وترفع ما بعده به ، لا تقول[٩] : «مررت برجل خير منك أبوه» كما تقول : «مررت برجل قائم إليك أبوه» .

---

(١) نفس الصفحة .

(٢) سيبويه «أبوه» .

(٣) سيبويه «كما تقول: مررت برجل حسنِ أبوه، وهو مثل قولك: مررت برجل ضاربٍ أبوه» .

(٤) سقط من ق «عن غيره إليه» .

(٥) بولاق ١/١٠٥ .

(٦) الزيادة من سيبويه .

(٧) سيبويه ، ح «قوة ما جرى» .

(٨) سقط من ق «لا تقول : مررت برجل خير منك أبوه كما تقول:»

وقوله : ولم يقو : «**خير منك**» و«**عشرون رجلا**» **قوة الصفة المشبهة**[١] يعنى لم يَقْوَ أن تقول[٢] : «مررت برجلٍ خيرٍ منك أبوه» و«عشرين[٣] درهما دراهمُهُ» كما تقول : «مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ أبوه» كما لم تقو الصفةُ المشبهةُ قُوةَ اسم الفاعل الجاري على فعله لا تقول[٤] : «زيدٌ الوجهَ حسنٌ» كما تقول : «زيدٌ الرجلَ[٥] ضاربٌ» ، وقد بَيَّنا هذا فيما تقدم .

قال سيبويه[٦] : (**وتقول : «هو خيرُ رجلٍ فى الناس» ، و«أفره عبد في الناس»**[٧] **؛ لأن الفاره هو العبد**) .

يعنى أنك إذا قلت : «هو خيرُ رجلٍ فى الناس»و«أفرَهُ عبدٍ» فأضفتَ ، فقد صار الأول الذى هو «خير»و«أفره» بعضَ المضاف إليه لأن معناه خير الرجال ، وأفره العبيد ، فلا بد من أن يكون هو رجلا من الرجال الذين أضيف إليهم ، وهو عبد من العبيد ، لما بَيَّنا من أن الإضافة توجب هذا ، فإذا كان كذلك فقد صار هو العبدَ الفاره ، والرجلَ الفاضلَ الذى فَضَل على جنسه .

وحقيقة معنى قوله : «**لأن الفاره هو العبد**» :

أن فى «أفره» ضميراً يرتفع بأفره ، وذلك الضميرُ هو الأول ، وقد ارتفع بالفراهة ، والفراهةُ له فى الحقيقة ، ولم تُنقل إليه عن غيره ، ولا يشبه هذا قولَك : «هو أفرهُ منك عبداً» لأن فى «أفره» ضميراً من الرجل ، يرتفع بأفره كما يرتفع الفاعل بفعله ، وليست الفراهةُ له فى الحقيقة وإنما الفراهة للعبد نُقلت إليه .

---

(١) نص سيبويه كما مر «فلم تقو قوة المشبهة» .
(٢) سقط من ح «أن تقول» .
(٣) ح «وعشرون» والصواب «عشرين» لعطفه على «خيرٍ» .
(٤) ق «فتقول» .
(٥) ح ، ى «زيد عمرا ضارب» .
(٦) بولاق ١/ ١٠٥ .
(٧) سيبويه «بولاق» «فيهم» .

قال سيبويه(١) : «ولم تُلْقِ أفْرَهَ ولا خيراً علي غيره ثم تختصُّ شيئاً»

يعني(٢) أنك لم تُلقِ أفره ولا خيراً على شيء نقل إليه عن غيره ، ثم بيَّن من المنقول عنه ، كقولك : «زيد أفرهُ منك عبدا» و «خيرٌ منك أباً» فالمعني مختلف .

(وليس هاهنا فصل)(٣)

يعني : أنك إذا قلت : «هو أفره عبد» لم يكن ثَم فصل وهو مِنْكَ ، والفصل يوجب أن الثاني غيرُ الأول كقولك : «زيدٌ أنظفُ منك ثوباً »فثوبا(٤) غير زيد ، فمتي جعلتَ الثانيَ غيرَ الأولِ احتجتَ إلي «مِنْ» وإذا جعلت الثانيَ هو الأولَ لم تحتج إليها على حد ما بينا(٥) .

قال سيبويه(٦) : «ولم يلزم إلا تركُ التنوين كما أن «عشرين» و «خيراً منك» لم يلزم فيه إلا التنوينُ» .

قال أبو سعيد : يعني أن باب «أفضل رجلٍ وخير رجل» لزم فيه ترك التنوين كما أن «عشرين رجلا»و «خيرًا منك أبا» لزم فيه التنوين(٧) ، وكل واحد منهما قد تقدمت علته .

وليس لزوم التنوين فى «عشرين »و«خير منك» هو علة ترك التنوين فى «أفضل رجل» و«خير رجل» ، ولكن كل واحد منهما يلزم فيه الذى ذكر ، لعلته(٨) التى

---

(١) سيبويه بولاق ١/١٠٥ .

(٢) ق «قال : يعنى» .

(٣) سيبويه: نفس الصفحة ، وفى ح ، ى «وليس هاهنا فعل» وهو تحريف .

(٤) ح ، ى «فثوب» .

(٥) زاد بعد ذلك فى ق: «فمتى جعلت الثانى هو الأول على حد ما بينا لم يكن ثم فصل» .

(٦) بولاق ١/١٠٥ .

(٧) ح ، ى «قال المفسر» .

(٨) سقط من ق قاله :«كما أن عشرين رجلا وخيرا منك أبا، لزم فيه التنوين» .

توجب ذلك له . قال[١] : **«ولم يدخلوا الألف واللام كما لم يدخلوا [٢] في الأول وتفسيره تفسير الأول»** .

قال أبو سعيد : يعني أنك إذا قلت : «أفضلُ رجل» وبابه ، لم تدخل عليه[٣] الألف واللام ، كما لم تدخل فى «أفضل منك» وبابه الألف واللام فى «أفضل» ، وإنما قال «الأول» لأن أول ما ذكره : «أفضل منكَ أبا» ثم عقبه «بأفضل أب» كما لم تدخل فى : «أفضل منك أبا» .

«وتفسيره تفسير الأول» يعنى تفسير «أفضل أب[٤]» فى امتناع الألف واللام منه كتفسير «أفضل منك أبا» وقد بينا ما حالَ دخولَ الألف واللام عليهما .

قال أبو سعيد : وفيه وجه آخر ، وهو أنك إذا قلت[٥] : أفضل رجل ، فوحَّدته لم يكن بد من تنكيره ، وترك دخول الألف واللام عليه ، كما أنك[٦] تفعل ذلك فى «أفضل منك أبا» ، لأنك إنما أردت أن تجيء بواحد يدل على الجنس ، فكما لم يصلح فى : «أفضل منك أبا[٧]» أن تجيء بواحد فيه الألف واللام لم يصلح ذلك فى : «أفضل رجل»

قال سيبويه[٨] : **«وإنما أرادوا أفره العبيد وخير الأعمال»** .

يعنى إذا قلت : أفره عبد وخير عمل ، وقد مر تفسير هذا[٩] .

---

(١) ح ، ى «من علته» .

(٢) فى ب «قال وقوله» .

(٣) سيبويه: «كما لم يدخلوه» .

(٤) ح ، ى «لم تدخل فيه» .

(٥) من أول قوله : «يعنى أنك إذا قلت: أفضل رجل وبابه...» حتى هذا الموضع، اختلفت نسخة ح ، ى فى التعبير، إذ جاء فيهما : «يعنى أنك إذا قلت: أفضل رجل لم يدخل فيه الألف واللام ،فلا تقول : (أفضل الرجل) ولا الأفضل، كما لم يدخل فى «أفضل منك» والمعنى فيهما متقارب، وذلك أنك إذا قلت: أفضل رجل ..»

(٦) سقط «أنك» من ح ، ى .

(٧) قوله : «فى أفضل منك أبا» سقط من ى ، وجاء فى ح بعد قوله : «الألف واللام» .

(٨) بولاق ١/١٠٥ .

(٩) سقط من ى ، ح من أول قوله : «قال سيبويه» حتى هذا الموضع .

قال سيبويه : «وإنما أثبتوا الألف واللام في قولهم : «**أفضل الناس» لأن الأول قد يصير به معرفة**» .

يعني : أن باب المضاف في : «أفضل» يجوز تعريف الثاني فيه وتنكيره ، وإنما جاز ذلك لأنه يجوز تعريف الأول فيه[1] ، ألا ترى أنك إذا قلت : «هذا أفضل رجل» فهو نكرة ، قد فَضَلَ على هذا الجنس وهو منهم ، تقول : «مررت برجلٍ أفضلِ رجلٍ» ، وقد يكون هذا بعينه معرفة بتعريف ما أضيف إليه ، فتقول : «مررتُ[2] بزيدٍ أفضلِ الناسِ» ، وإنما جاز دخول الألف واللام[3] من قِبَل أن المضافَ يكتسي بالمضاف إليه تخصيصا ، فإذا كان كذلك جاز أن تُعَرِّفَ المضافَ إليه ، لتزيد المضافَ تخصيصاً[4] بتعريف المضاف إليه ، وإذا كان غير مضاف لم يكن مختصا[5] بمعني يخصه ،فلم يجز دخول الألف واللام على التمييز ؛ لأنه لا يغير الأول عن حاله ، ولم يكن له معني ، إذا كانت الحاجة إلي واحد منكور شائع في الجنس دال عليه [على ما قدمناه[6]] .

قال سيبويه[7] : «**فأثبتوا الألف واللام وبناء الجميع ولم يُنَوِّن**[8]» .

يعني أنهم قالوا : «أفضل الرجال» فأثبتوا الألف واللام في الرجال ، وجمعوا الرجال ، ولم ينونوا «أفضل» ، أعني أنهم لم يجعلوه[9] في تقدير التنوين حين أضافوا ، كما كان كذلك في حسن الوجه[10] لأن النية فيه «حسن وجهُه» فلذلك تعرف «أفضل الرجال» ولم يتعرف «حسن الوجه» .

قال سيبويه : «**وفرقوا بترك التنوين والنون بين معنيين**[11]» .

---

(١) سقطت من ق .
(٢) ح ، ى «برجل» .
(٣) ح «فإنما جاز فيه الألف واللام» .
(٤) ى «تخصيصاً ما» .
(٥) في الأصل ب «تخصيصا» ، وكذلك في ق.
(٦) كذا في ح ، ى وفي الأصل: «دال عليه ما مر» .
(٧) بولاق ١/١٠٥ .
(٨) ى «وبناء الجمع ولم ينونوا»
(٩) ح ، ى «لم يجعلوا أفضل» .
(١٠) كذا في ح ، ى وفي الأصل : «كذلك الحسن الوجه» .
(١١) سيبويه: «وفرقوا بترك النون والتنوين بين معنيين» .

أراد فرقوا بين معنى الإضافة والتمييز[١] .

ونذكر[٢] من هذا الباب ما يكون عونا على معرفته وزائداً فى إيضاحه ، وإن لم يكن تفسيرا لشيء من ألفاظ سيبويه ، من ذلك [أنك[٣]] إذا قلتَ : «زيدٌ أفضلُ منك أبا» ، فقد جعلتَ «أفضل» بمنزلة الفعل ، كأنك قلت : «زيد[٤] يفضُلُ أبوه على أبيك» ، فهذا تستوي تثنيته وجمعه ، ولابد له مِنْ «مِنْ» ولا تدخله ألف ولام ، ولايضاف ، لأنك عبرت به عن معنى الفعل ، فأعطيته ما للأفعال ، وأدخلتَ «مِنْ» للمعني الذي ذكرناه من ابتداء التفضيل ، فإن أردتَ أن تنقل هذا التفضيلَ إلي الذات فتجعلَه بمنزلة الفاضل[٥] أدخلت الألفَ واللام وأضفتَ ، وثنيتَ وجمعتَ وأنثت ، وأزلت من [٦] وتقديرها ، فتقول :«زيدٌ الأفضلُ أبًا والأكرمُ خالا» «وهما الأفضلان»و«هم الأفضلون والأفاضل» ، وجعلت بناء المؤنث على غير بناء المذكر فى تفضيل الذات ، فقلت[٧] : «هند الفضلي» و«الهندان الفضليان» و«الهندات الفضليات[٨] والفُضَل.،» كما تقول : «زيد الفاضل» و«هند الفاضلة» إلا أن فى الأفضل مبالغة [فى المدح][٩] ليست فى الفاضل ، قال الله تعالى[١٠] : ﴿بالأخسرين أعمالا﴾[١١] .

ولا يصلح أن تقول[١٢] : الأفضل منك أبا ، لأن منك إنما تدخل إذا كان «أفضل» فى معنى الفعل :لابتداء الغاية التى منها ابتداء الفضل فإذا نقلتَ إلى الذات بطل ذلك المعنى ، وصار «الأفضل» بمعني الفاضل ، فكما لايجوز أن تقول : «الفاضل منك» لم يجز أن تقول : «الأفضل منك» وقد قال الأعشى :

---

(١) ح ، ى «فرقوا بترك التنوين بين الإضافة وبين التمييز» .
(٢) ح ، ى «وأنا أذكر .
(٣) الزيادة من ح ، ى .
(٤)ح ، ى سقط «زيد» .
(٥) ح ، ى «الفاعل» .
(٦) ح ، ى: «منك» .
(٧) سقط من ى، ح قوله : «وجعلت بناء المؤنث على غير بناء المذكر فى تفضيل الذات فقلت : هند» .
(٨) سقط من ق «الفضليات» .
(٩) الزيادة من ح ، ى .
(١٠) ى «عزوجل» .
(١١) سورة الكهف ١٠٣/١٨ .
(١٢) ح ،ى «ولا يصلح فى هذا أن تقول» .

ولست بالأكثر منهم حَصًى وإنمـــا العـــزةُ للكاثر(١)

إن قيل : لم دخل «منهم» على «الأكثر» وقد زعمت أن «الأفعل» لا تدخل فيه «منك»؟ فإن الجواب فى ذلك أن «الأكثر» قد دل على «أكثر» فكأنه قال : ولست بالأكثر أكثر منهم حصى ،لأنه لم يصر هذا النعت لذاته إلا وهو له فى تقدير الفعل ، لأنه لايجوز أن تقول : «زيد الأفضل أبا» إلاّ ويجوز أن تقول : «زيدٌ أن أفضل أبا» ؛ لأن معنى كل واحد منهما يدل على صاحبه ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى .

ويجوز أن يكون معناه التبيين ، كأنه قال : ولست بالأكثر حصًي من قبيلتهم ، أي فيهم من هو أكثر منك ، كما تقول : زيد ليسْ بالفاضل من بنى تميم ، أى ليس من أفاضلهم ، كأنه قال : هو من رُذّالهم(٢) .

ومعنى قوله :(٣) **«وفرقوا بترك النون والتنوين بين معنيين»** .

يعنى : فرقوا بين معنى قولك : «هو أفرهُ عبدٍ فى الناس» و «خيرُ رجلٍ فى الناس» ، ومعنى قولك : «هو أفره منك عبدا» و «خيرٌ منك ثوبا» بالتنوين والإضافة لأنك إذا أضفتَ فقد أوجبت أن الفعل فى الحقيقة للأول ، وإذا نونت فقد أوجبت أن الفعل للثاني منقول إلى الأول ، فهذا الفرق بين معنيين بالتنوين ، وفَرْقُهم بالنون بين معنيين قولهم : «عِشْرو زيدٍ» إذا كان زيد مالكها ،و «عشرون درهما» إذا أردت التمييز وتبيين النوع .

---

(١) ديوان الأعشى ١٤٣ ، والخصائص ١/١٨٥ ، ٣/٢٣٤ وروايته (فلستَ) وابن يعيش ٣/٦ ، والمغنى ٢/٥٧٢ (محيى الدين) والخزانة ٣/٤٨٩ .

(٢) من اول قوله: «يجوز أن يكون» إلى هذا الموضع مختلف فى التعبير عن ح ، ى إذ جاء فيهما: «ويجوز فيه وجه آخر، وهو أن تجعل «منهم» على غير معنى التفضيل، لكن على التبيين، كقولك لرجل من بنى تميم: لست بالشريف من بنى تميم، ولست بالكثير منهم» .

(٣) سيبويه ١/١٠٥ بولاق= ١/٢٠٤ (هارون) .

وقال الزجاج : فَرْقُهم بالنونِ قولُهم فى التثنية «الأفضلان» والجمع «الأفضلون» مثل : ﴿الأخسرين أعمالا﴾ فهذه النون فَاصلة لأنها [جعلت الآخر غير الأول][١] .

قال سيبويه[٢] : **وقد جاء من الفعل ما أنفذ[٣] إلي مفعول ، ولم يقو قوة غيره ، مما تعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماء ، وتفقأت شحما .**

قال أبو سعيد[٤] : اعلم أن هذا الباب مثل ما تقدم من نقل الفعل عن الثاني إلي الأول [وذلك[٥]] أن قولك : امتلأت ماء ، معناه[٦] امتلأ مائي ،وتفقأت شحما ، أى[٧] تفقأ شحمي ، ومثله : «تصببت عرقاً »و﴿اشتعل الرأس شيبا﴾[٨] وإنما هو تصبب عرقى ، واشتعل شيب الرأس ، فنقل الفعل عن الثاني إلى الأول ، ونزع عن الثاني ، فارتفع الأول بالفعل المنقول إليه ، فصار فاعلا فى اللفظ ، فمنع الفعل أن يعمل فى فاعله على الحقيقة فيرفعه ؛ لأنه لا يرتفع به أكثر من واحد وتوابعه ، وانتصب المنقول عنه الفعل ؛ لأن الفعل لا تصح إضافته إليه فينخفض به [ولا يرتفع[٩] به]وقد ارتفع به غيره ،ولم يبق إلا النصب فنصب . فإن قال قائل : فَلِمَ نُكِّر ولَمْ تدخل عليه الألف واللام كما فعل ذلك[١٠] فى الوجه من قولك : حسن الوجه؟ فإن الجواب فى ذلك أن «تفقأتُ شحما» وبابه وإن كان [قد][١١] شابه «حسنَ الوجهِ» من جهةً ، فقد فارقه من غيرها ، وذلك أن «حسن الوجه» انتقل الفعل عنه إلي اسم الفاعل ، وصار المنقولُ عنه بمنزلة المفعول ، والمنقول إليه بمنزلة اسم الفاعل الذي يضاف مرة وينون أُخري فيعمل ، ولا يكتفى «الحسن» بنفسه ، إذا أردت به حسن الوجه .

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وثبت فى ح ، ى .
(٢) بولاق ١٠٥/١ . (٣) سيبويه «ما قد أنفذ» .
(٤) ح ، ى «قال المفسر» . (٥) الزيادة من ح ،ى .
(٦) الزيادة من ح ،ى ، وفى الأصل: «أي امتلأ مائى» (٧) سقط من ح ، ى
(٨) سورة مريم ٤/١٩ . (٩) الزيادة من ح ، ى .
(١٠) ح ، ى «كما دخلت فى» . (١١) الزيادة من ح ، ى .

و«تفقأت» قد يكتفى بنفسه ، فيقال[١] : «تفقأت» ويُسكت عليه ، غير أن التفقؤ يكون من أشياء ، فصار «تفقأت» بمنزلة «عشرين» لأنك تتفقأ من أشياء كثيرة ، كما أن «العشرين» تكون من أشياء كثيرة ، فلما كان إبانة «العشرين» بنكرة الجنس على طريق التمييز ، وجب أن تكون إبانة التفقؤ بنكرة على الطريق التمييز ؛ ولا يجوز إدخال الألف واللام ، ولا التقديم ولا الإضمار فى ذلك عند سيبويه ، لا يجوز أن تقول : «شحما تفقأت» ولا «عرقا تصببت» ، ولا «تصببت العرقَ» ولا «عرقٌ تصببته» ، كما لم يجز ف «العشرين» وما مر من أبواب التمييز شىء من ذلك .

وزعم[٢] المازنى وأبو العباس المبرد أنه يجوز تقديم التمييز فى هذا الباب ، فتقول : «عرقًا تصببتُ» ، و«نفسًا طبتُ ،» و«شحمًا تفقأت» ، واحتجوا لذلك بأن قالوا : العامل فى التمييز شيئان : أحدهما اسم جامد ، والآخر فعل متصرف ، فالاسم الجامد نحو «العشرين درهما»[٣] و«أفضل منك أبا» وهذا الضرب لا يجوز تقديم التمييز فيه على الاسم المميز ، والضرب الثاني وهو ما كان العامل فيه متصرفا ، وذلك «تفقأت شحما» .

قالوا : هذان الضربان فى التمييز[٤] يشبهان الحال ،وذلك أن العامل فى الحال على ضربين : فعل متصرف ، وشيء فى معني فعل غير متصرف ، فما كان فعلا متصرفًا جاز التقديم فيه والتأخير ، كقولك : «قام زيد ضاحكا» ، و«ضاحكا قام زيد» ، وما كان العامل فيه معنى الفعل ،لم يجز تقديم الحال عليه ، وذلك

---

(١) ح ، ى : «فتقول تفقأت وتسكت عليه» .

(٢) ح ، ى «وقد زعم» .

(٣) ح ، ى «فالاسم الجامد «عشرون درهما» .

(٤) فى ح ، ى تغيير فى العبارة؛ إذ جاء فيهما: «والفعل المتصرف «تفقأت شحما» و«تصببت عرقا» قال: فهذا ضربان فى التمييز .

قولك : «هذا زيدٌ قائما[1] و«خَلْفَكَ زيد قائما» ولا يجوز : « قائما هذا زيد» ، و«قائما خلفَكَ زيدٌ» ، واحتجوا فى ذلك أيضا ببيت أنشدوه ، وهو قول الشاعر : .

أتهجرُ سلمى للفراقِ حبيبَها وما كان نفسًا بالفراق يطيب[3]

أراد : وما كان يطيب نفسا بالفراق .

وكأن[4] الحجة لسيبويه فى ذلك أن هذه الأشياء المنصوبة قد كانت فاعلة نقل عنها الفعل ، فجعل الأول فى اللفظ ، ولو نصبناها وقدمناها لأوقعناها موقعًا لا يقع فيه الفاعل ؛ لأن الفاعل متي تقدم الفعل لم يرتفع به ، وكذلك إذا قدمناه لم يصح[5] أن يكون فى تقدير فاعلٍ نقل عنه الفعل ، إذ كان هذا موضعًا[6] لا يقع فيه الفاعل ، ووجه ثان [وهو][7] أن هذا الباب لا يعمل إلا فى نكرة ، فهو أضعف من باب الصفة المشبهة [باسم الفاعل][8] فلما كانت الصفة المشبهة [باسم الفاعل][7] لا يجوز تقديم ما عملت فيه عليها كان هذا أحرى بالامتناع من ذلك .

فإن قال قائل : فإن هذا الباب قد يعمل فى المعارف كما يعمل فى النكرات ، وذلك قولك : «سَفِه زيد نَفْسَه» ، و«غُبِنَ رأيَه» و«وجِع ظهرَه» ، قال الله عز وجل : ﴿إلا من سَفِهَ نَفسَهُ﴾[9] ، وقال بعض الشعراء :

---

(١) ى «ولا قائما» .

(٢) سقط من ى : «وهو قول الشاعر» .

(٣) قائله المخبل السعدى، واسمه ربيع بن ربيعة بن مالك، ويقال إنه لأعشى همدان ،واسمه عبد الرحمن بن عبد الله، ونسب لقيس بن الملوح العامرى (العينى٣/٢٣٥) ، وروايته «أتهجر ليلى» ، وانظر الإنصاف ٤٩٣ والخصائص ٢/ ٣٨٤ ، وابن يعيش ٢/ ٧٣ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٢ .

(٤) ح ،ى «وكانت» .

(٥) ح ،ى : «وكذلك أيضا إذا قدمناه لم يصلح» .

(٦) ح ،ى «إذ قد حل محلا لايقع فيه ...» .

(٧) الزيادة من ح ،ى .

(٨) الزيادة من ح، ى .

(٩) سورة البقرة ٢/ ١٣٠ .

أيجع ظهــرى وألوى أبهــرى   وما الصحيح ظهره كالأدبر[١]

قيل [له][٢] هذه أحرف شاذة حُملت علي معانيها ، فإذا قال : «سَفِهَ نَفْسَه» فكأنه قال : «سَفَّهَ نَفْسَه» ،وتأويل آخر وهو [أن تجعله][٣] سَفِه فى نفسه ، فحُذِفَ الخافضَ وأوصل الفعل ، وكذلك «غُبِنَ رأيَه» علي معني جهل رأيه ، وإن شئت علي التأويل الآخر ، وهو «غبن فى رأيه»و «وجع فى ظهره» معناه وجع من ظهره [فإن شئت وجع من ظهره [وإن شئت علي معني وجع ظهرا][٤] على التأويلين اللذين مرَّا[٥] وإذا شذ الشىء فى باب لم يجعل أصلا يقاس عليه .

وأما البيت الذى أنشدوه :

أتهجر ليلــى بالفراق حبيبَها   وما كان نفسًا بالفراق يطيب[٦]

فإن الرواية [عند كثير من أصحابنا][٧] : «وما كان نفسٌ بالفراق تطيبُ» . [وإذا كان كذلك فلا حجة فيه][٨] وربما اضْطُر الشاعر فأدخل الألف واللام فى هذا الباب ، وهو يريد طرحهما .

قال الشاعر :

رأيتك لَمَّــا عـرفتَ جــلادنَا   رضيتَ وطبتَ النفس يا بكر عن عمرو[٩]

---

(١) ح «ظهره كالأبهر» والأبهر عرق في الظهر إذا انقطع مات صاحبه ، وقيل الظهر (اللسان «بهر»٥/١٥٠) ودبر الرجل إذا ولى وشيَّخ (اللسان (دبر) ٥/٣٥٤ .

(٢) الزيادة من ح ، ى .   (٣) الزيادة من ح ، ى .

(٤) الزيادة من ح ، ى .

(٥) من أول قوله : «فحذف الخافض» إلي هذا الموضع تغيير فى التعبير فى نسختى ح ، ى جاء فيهما : (ثم يحذف «في» ويوصل الفعل إلي النفس ، وكذلك غبن رأيه على التأويلين جميعا ، إن شئت على معني جهل رأيه ، وإن شئت علي معني غبن في رأيه ، ووجع ظهره يكون على التأويلين أيضا : أحدهما وجع من ظهره ، ويحذف «من» وإن شئت على معنى وجع ظهرا ، كما تقول :تفقأ شحما ، وهو شاذ ؛ لأن حكمه أن يكون منكورا غير مضاف ، وإذا شذ . . . .» .

(٦) سبق الحديث عن هذا البيت ص١٤١ ، وفى ح ، ى لم يذكر البيت هنا .

(٧) الزيادة من ح ، ى .   (٨) الزيادة من ح ، ى .

(٩) روايته فى شرح ابن عقيل (حاشية الخضري١/٨٦ وشرح شواهد ابن عقيل ص٣٨) .

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا   صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

قال العينى ١/٥٠٢ : «ذكر التوزى عن بعضهم أن هذا البيت مصنوع فحينئذ لا يحتج به ، قلت : ليس بصحيح فإن قائله رشيد بن شهاب اليشكرى ، وهو من قصيدة من (الطويل) مطلعها :

من مبلغ فتيان يشكر أننى   . . .   أرى حقبة تبدى أماكن للصبر .

وقوله : رأيتك خطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكرى ، وانظر :حاشية الصبان على الأشمونى ١/١٨٢ .

أراد وطبت نفسًا ،غير أنه أدخل عليها الألف واللام لَمَّا علم أنه يريد نفسا بعينها ،وهى نفس المخاطب ، ومثله :

«فأرسَلها العِراكَ»[١]ونحوه

وقوله : «**وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلي مفعول**» أراد «تفقأت وامتلأت» ونحوهما[٢] لأنهما أفعال قد أنفذت إلى ما بعدها من التمييز ، وهو «شحمًا وماءً وعرقًا» ، وأشباه ذلك .

ومعني «أنفذ» أى أعمل فيه .

«ولم يَقْوَ قُوَّةَ غيره مما تعدي إلي مفعول[٣]»يعني : ولم يقوَ قوةَ«ضربتُ زيدًا» الذى قد تعدي إلي مفعول ؛ لأن «ضربت» ونحوه يتعدي إلي المعارف والنكرات ، وتُقَدَّمُ مفعولاتها وتؤخر ، وليس ذلك فى : «تفقأت شحما» وبابه[٤] .

قال سيبويه[٥] : **«ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف»** .

قال أبو سعيد[٦] : وإنما لم يجز أن تقول : تفقأته ؛ لأن الضمير معرفة ، وقد قدمنا أنه لا يعمل فى الضمائر ولا فى غيرها من المعارف ، وهى ما فيه الألف واللام ، أو كان مضافًا إلى معرفة[٧] .

---

(١) جزء من بيت قائله لبيد بن ربيعة الصحابى ، وصف به حمر وحش تعدو إلى الماء ، والبيت :

فأرسلها العراكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدِّخال

ديوان لبيد٨٦ ، وروايته : فأوردها العراك ، والخزانة١/٥٢٤ ، وابن يعيش ٢/٦٢ ، ٤/٥٥ ، والعينى ٣/٢١٩ ، والمقتضب ٣/٢٣٧ ، وابن الشجري ٢/٢٨٤ .

(٢) سقطت من ق .

(٣) سيبويه : «مما قد تعدي» .

(٤) ح ، ي «وبابها» .

(٥) بولاق ١/١٠٥ .

(٦) ح ،ي «قال المفسر» .

(٧) انتهي الكلام فى ح ، ى عند قوله : «وقد قدمنا أنه لا يعمل في المعارف» ، وجاء «المعارف» بدل «الضمائر» وحذف ما بعد ذلك حتى قوله : «قال سيبويه ولا يقدم» .

قال سيبويه : (١) : **«ولا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه فتقول : ماءً امتلأتُ»**

وقد تقدم تفسير هذا ، وما فيه من الاختلاف ، . ثم قال سيبويه مشيرًا إلى : «تفقأت شحمًا» ، و«تصببت عرقًا» :

«وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول وإنما هو بمنزلة الانفعال»

قال أبو سعيد(٢) : اعلم أن فى أوزان الأفعال ما يكون متعديا وغير متعد ، ومنه ما لا يكون متعديا ألبتّةَ ، علي معان مختلفة ، فمن ذلك أن «فَعَلْتُ» [يتعدى كل ما كان علي وزنه ، وفَعُلْت](٣) لا يتعدى ما كان(٤) على وزنه ، «وانفعلت» غير متعدٍّ أيضا [نحو انطلق وانقطع](٥) وإنما لم يتعدّ لأنه وضع فى أصله لقبول المفعولِ تأثيرَ الفاعل ، كقولك : كسرته فانكسر ، وقطعته فانقطع ، وجررته فانجر ونحو ذلك .

وربما استعمل للفاعل المبتدئ بالفعل الذي لا يتعداه ، كقولهم : «انطلق زيدٌ» كما تقول : «ذَهَبَ وَعَدَا» ، ولم يجئ متعدّيا فى شيء من كلامهم ؛ إذ كان الأصل ما ذكرناه ، وقد يكون من الأمثلة ما يكون مجراه مجري الانفعال فى حال ، ومجري غيره فى أخرى ، وذلك نحو : «تَفَعَّل وافْتعل» ، وتقول : كَسَّرته فتكَسَّر ، وقطَّعْتُهُ فتَقطَّع ، وفقَّأته فتفقّأ(٦) ، وصبّبته فتصبب(٧) .

وقد يجيء علي غير ذلك تقول : تجبر الرجل وتكبر [وليس علي قولك : جبرته فتجبر](٨) و «تجرَّيتُ الشيء» ، و«تعلقت الرجلَ» على غير معنى

---

(١) نفس الصفحة .

(٢) سقط من ح ، ي «قال أبو سعيد» .

(٣) الزيادة من ح ، س .

(٤) كذا فى ح ، ى ، وفى الأصل «كل ما كان» .

(٥) الزيادة من ح ، ى .

(٦) جاء بعد «فتفقأ» فى نسختي ح ، ي قوله : «فنسبة تكسَّر من كسَّرته كنسبة انكسر من كسرته» .

(٧) سقط من ح ، ى «وصببته فتصبب» .

(٨) الزيادة من ى .

الانفعال ؛ إذا كان متعديا ، وكذلك «افتعل» نحو[١] شغَلْتُه فاشتغل ، وغررته فاغتَرَّ ، فهذا مثل الانفعال ، وقد تقول : «ارتبطته واشتريته» ، كما تقول : ربطته وشربته [على غير الانفعال][٢] ونحو ذلك .

فلما كان هذان المثالان قد يجريان مجرى الانفعال أو غيره ، وكان الانفعال لازمًا لموضعه ، غير متعدً بحال كان قوله : «تفقأت» هو مطاوعة «فقأت» و «امتلأت» مطاوعة «ملأت» ، وقد بينا أن المطاوعة إنما هي قبول فعل الفاعل كالانفعال الذي بيناه .

اعلم[٣] أن «تفقأتُ» و «امتلأتُ» اللذين ذكرهما لا معني لتعديهما ؛ إذ كانا بمنزلة الانفعال فى هذا الموضع ، فلا يجوز أن يتعديا ، كما لا يتعدي «انفعل» الذي هو مثل «انكسر» «واندفع» من كسرته ودفعته .

فإن قال قائل : فلمَ زعمتُم أنهما مثلان فى هذا الباب؟ فالجواب فى ذلك : أنك تقول : «ملأته فامتلأ» و«فقأته فتفقّأ»[٤] ، كما تقول : «كسرته فانكسر ، ودفعته فاندفع»[٥] فهذا حجة فساد[٦] تعدِّي هذه الأفعال ؛ إذ كانت علي ما وصفنا مع ما تقدم من الاعتلال لذلك[٧] .

قال سيبويه [٨] : **«ومثله : دحرجتُه فتدحرج»**

يعني : مثله فى فعل المطاوعة ، فيكون «دحرجته» مثل «ملأته» ، و«تدحرج» مثل «امتلأ» ، ولا يتعدى إذ كان معناه الانفعال[٩] .

---

(١) ح ، ى «تقول شغلته» .

(٢) الزيادة من ح ، ى .

(٣) ح ، ى «أعلمك سيبويه أن» .

(٤) ح «وفقأته فانفقأ» .

(٥) سقط من ى قوله : «ودفعته فاندفع» .

(٦) ى «حجة فى فساد» .

(٧) ح ، ى «فى ذلك» .

(٨) بولاق ١/١٠٥ .

(٩) سقط من ى ، ح قوله «ولا يتعدي إذ كان معناه الانفعال» .

قال سيبويه[١] : **«وإنما أصلُه امتلأتُ من الماء ، وتفقأت من الشحم ، فحذف هذا استخفافًا»** .

يعني : أن قوله : امتلأت ماءً ، وتفقأت شحما ، إنما هو امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم ، ،والماء والشحم ها هنا جنسان بمنزلة عشرين[٢] من الدراهم ، فإذا حذفت «مِنْ» نقلت الجنس إلي واحدٍ منكور شائع فيه ، فقلت : امتلأتُ ماءً وتفقأت شحما[٣] كما قلت : «عشرون درهما» ، وتفسيره تفسير العشرين[٤] .

قال سيبويه[٥] : **«وكان الفعل أجدر أن يتعدي ؛ إذا كان عشرون ونحوه [يتعدى][٦] وهو فى أنهم قد ضعفوه مثله»** .

قال أبو سعيد[٧] : يعنى أن «امتلأت وتفقأت» وبابه أولي بالعمل فى المنكور الذي بعده ؛ إذ [كانوا قد عدوا العشرين إلى المنكور المميز له وهو جامد فإذا][٨] كانوا قد عدوه للعلة التي ذكرناها من شبهه باسم الفاعل ، كان ما هو فعل علي الحقيقة أولي بالتعدى ، وأحق بالعمل والنفوذ ،غير أنهم قد ضعَّفوا هذا الفعل للعلة التي ذكرناها آنفا ، حتى منعوه التعدى إلى غير المنكور ، فلما حل هذا المحل صار بمنزلة «العشرين» .

قال سيبويه[٩] : **«وتقول : هو أشجع الناس رجلا ، وهما خير الناس اثنين»** .

---

(١) نفس الصفحة .

(٢) ى «عشرون» على الحكاية .

(٣) سقط : «وتفقأت شحما» من ح ، ى .

(٤) ح ، ى «وتفسيره كتفسيره» .

(٥) بولاق ١٠٥/١ .

(٦) الزيادة من ح ، ى وف« سيبويه : «وكان الفعل أجدر أن يتعدى إن كان هذا ينفذ ، وهو في أنهم . . .»

(٧) سقط من ى : «قال أبو سعيد» .

(٨) الزيادة من ح ، ى .

(٩) بولاق /١٠٥ .

قال أبو سعيد[١] : إذا قلت : «هو أشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين» فمعناه هو أشجع الناس إذا صنفوا رجلا رجلا ، وهما خير الناس إذا صنفوا اثنين اثنين ، ولا يصح فى هذا أن تقول : «هو أشجع الناس رجالاً» ؛ لانقلاب المعني ؛ لأنك إذا قلت : «هو أشجع [الناس][٢] رجالاً» كان بمنزلة قولك : «هو أفره الناس عبيدًا ، ومعناه عبيده أفره من عبيد غيره ، وإنما أردتَ بقولك : «هو أشجع الناس رجلا» ما أردت بقولك : «حسبك به رجلا» ، علي التمييز ، والشجاعةُ له غير منقولة إليه عن غيره .

وإن أردتَ بقولك : «هو أشجع الناس رجلا» ما أردته بقولك : «هو أشجع [الناس][٣] رجالا» جاز ، [كما يجوز : «هو أفره الناس عبيدا وعبدا][٤] ، وإنما تقول هذا إذا أردت أن قبيلته ورجاله أشجع من رجال غيره[٥] ، كما تقول : «هو أشجع الناس قبيلة» .

وإن أدخلتَ «مِنْ» فى الوجه الأول جاز أن تقول : «هو أشجع الناس من رجل» كما تقول : «حسبك بزيد من رجلٍ» فإن أردتَ به : «هو أشجع الناس رجالا» كما تقول[٦] : «هو أفره الناس عبيدًا» لم يصلح أن تقول : «هو أشجع الناس من رجل» كما لا تقول : «هو أفره الناس من عبد» ، وقد جعلت «هو» للمولى[٧] .

وإنما انتصب «رجلاً»و «اثنين» فى هذين الموضعين ؛ لأن المضاف إليه قد صار بمنزلة التنوين ، وهو المجرور الذي قاله سيبويه ، فانتصب ما بعده ؛ لأنه يصير بمنزلة اسم منون كقولك : «خير منك أبا» و «أحسنُ منك وجهًا» .

---

(١) ى قال المفسر : اعلم أنك إذا قلت . . . .» .
(٢) الزيادة من ح ، ى .
(٣) الزيادة من ح ، ى .
(٤) الزيادة من ى .
(٥) ى «أشجع من قبيلة غيره ورجاله» .
(٦) ح ، ى «على قولك . . . .» مكان «كما تقول» .
(٧) ح ، ى «إذ كانت الكناية للمولى» بدل قوله : «وقد جعلت هو للمولى» .

قال سيبويه[١] : «**والمجرور ها هنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجلُ والاثنان كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منك وجهاً**» .

وإنما انتصب «وجهًا» ؛ لأن «منه» قد منعت «أحسن» من الإضافة إلي «الوجه» فامتنع الجر فى «الوجه» وصارت [منه][٢] بمنزلة النون فى «عشرين» التي تمنع إضافة «العشرين» ما كانت موجودة ، وكذلك «منه» إذا كانت موجودة أو مقدرة ، امتنع «أحسن» من الإضافة إلي «وجه» وانتصب «وجه» علي ما ينتصب عليه «درهما» بعد «عشرين» وصار «الناس» فى قولك : «أشجع الناس وخير الناس»[٣] بمنزلة «منه» فى «أحسن منه وجهًا» وبمنزلة النون فى عشرين ، فمنع إضافة : «أشجع» إلى «رجل» و «خير» إلي «اثنين» فانتصب «رجلا» و«اثنين» ، كما انتصب «وجهًا» و «درهما» فى «أحسن منه وجهًا» ، و «عشرين درهما» .

قال سيبويه[٤] : «**ولا يكونُ إلا نكرةً كما لم يكن ثَم إلا نكرة**» .

يعنى لا يكون «أشجعُ الناسِ رجلاً» إلا نكرة ، لا تقول : «هو أشجعُ الناسِ الرجلَ» كما لم تقل : «هو أحسنُ منه الوجهَ» ولا يكون «وجها» فى «أحسن منه وجها» إلا نكرة ، وقد بينا تفسير ذلك فيما مضى[٥] .

قال سيبويه[٦] : «**والرجلُ هو الاسم المبتدأ**» يعنى أن قولك : «هو أشجع الناس رجلا» على غير قولك [هو][٧] أشجع الناس أبا ؛ لأن قولك : «هو أشجع الناس أبا» ليست الشجاعة فى الحقيقة للأول ، وإنما هى لأبيه منقولةً إليه لفظا ، وأبوه غيره ، وفى : «أشجع الناسِ رجلاً» ليست الشجاعة منقولة إليه عن غيره ، بل هو الرجل الشجاع فهو كقولك : «حسبك بزيدٍ رجلا» و «أكرِمْ به فارِساً» .

---

(١) بولاق ١٠٥/١ .

(٢) الزيادة من س ، ى .

(٣) سقط من ق «وخير الناس» .

(٤) بولاق ١٠٥/١ .

(٥) سقط من ى ، ح قوله : «ولا يكون« وجها» في أحسن منه وجها إلا نكرة ، وقد بينا تفسير ذلك فيما مضى»

(٦) نفس الصفحة السابقة .

(٧) الزيادة من ح ، ى .

قال : يعنى فى المسألة التي ذكرها «هو أشجع الناس» كما تقول : «حسبُك بزيد رجلا» و «أكرم بزيد رجلا» وهو الممدوح بهذا والمتعجب منه ، ولم يرد «هو أشجع الناس رجلا» علي حد قولك : «هو أفره الناس عبدا» إذا كان هو للمولى ، وقد ذكرنا سائر الوجوه فيه ، فاعرف ذلك إن شاء الله[١] .

وقال أبو الحسن[٢] : هو جميع الرجال ؛ لأنك إنما أردت من الرجال ، فكان «رجل» إنما يدل على هذا المعني ، وكذلك «اثنان» هما كل اثنين ؛ لأنك إنما أردت هما خير الناس إذا صنفوا اثنين اثنين .

والاثنان كذلك[٣] إنما معناه هو[٤] خيرُ رجلٍ في الناسِ ، وهما خير اثنين في الناس ، وإن شئتَ لم تجعله الأول ، فتقول : «هو أكثر الناس مالاً»

قال أبو سعيد : والذي قاله أبو الحسن تفسير ، وقد دخل فيما قلناه .

أما قوله[٥] : «لأنك أردت من الرجال» . فمعني ذلك أنك إذا قلت : «هو أشجع الناس رجلا» فهو بمنزلة قولك : «هو أشجع الناس من الرجال» ، ثم ينزع «مِنْ» ، وتوحِّد الرجالَ ، وتُنَكِّر الواحدَ [علي ما ذكرناه][٦] ؛ ليدل علي الجنس ، فتقول : «هو أشجع الناس رجلا» كما أنك إذا قلت : «عندي عشرون درهما» فمعناه من الدراهم وجئت بنكرة من جنس الدراهم ، وحذفت [مِنْ] لتدل علي الجنس ، وقد مر نحو هذا فيما تقدم[٧] .

---

(١) سقط من ى ، ح من أول قوله : قال : «يعنى فى المسألة التى ذكرها» حتى هذا الموضع .

(٢) أبو الحسن سعيد بن سعدة الأخفش الأوسط .

(٣) سقط من ح قوله «والاثنان كذلك» .

(٤) سقطت «هو» من ح .

(٥) أي قول أبي الحسن .

(٦) الزيادة من ح ، ي .

(٧) سقط من ي ، ح قوله : « . . ليدل علي الجنس ، فتقول : هو أشجع الناس رجلا ، كما أنك إذا قلت : عندي عشرون درهما ، فمعناه من الدراهم وجئت بنكرة من جنس الدراهم ، وحذفت «من» ، لتدل علي الجنس وقد مر نحو هذا فيما تقدم» .

قال سيبويه :[١] «**ومما أُجري هذا المُجْرى أسماء العدد[٢] ، تقول فيما كان لأدنى العدد[٣] بالإضافة إلى ما يُبنى لجمع أدنى العدد إلى أدنى العقود**» .

قال أبو سعيد[٤] : اعلم أن أدني العدد الذي يضاف إلي أدني الجموع ، ما كان من ثلاثة إلى عشرة ، نحو ثلاثة وأربعة وخمسة وعشرة[٥] .

وأدنى الجموع علي أربعة أمثلة ، وهو أَفْعُـل وأفعال وأفْعِلة وفِعْلة ، «فأفْعُل» نحو : «ثلاثة أكْلُب وأربعة أَفْلُس» ، وأفعال نحو : «خمسة أَجْداع وسبعة أَجْمَال» ، وأَفْعِلَة نحو : «ثلاثة أحمرةٍ وتسعة أغربةٍ ، وفِعْلة نحو :«عشرة غِلْمةٍ وخمس نِسْوَةٍ[٦]» .

وأدنى العدد يضاف إلى أدنى الجموع ، وإنما أضيف من قِبَل أن أدنى العدد بعض الجمع ، لأن الجمع أكثر منه فأضيف إليه ، كما يُضاف البعضُ إلى الكل ، كقولك : «خاتم حديدٍ» و «ثوب خزٍّ» لأن الحديد والخز جنسان ، والثوب والخاتم بعضهما .

فإن قال قائل : وكيف صارت إضافة أدني العدد إلى أدنى الجمع أولى من إضافته إلى الجمع الكثير ؟ .

قيل له : من قِبَلِ أن العدد[٧] عددان : عدد قليل وعدد كثير ، فالقليل ما ذكرناه من الثلاثة إلي العشرة ، والكثير ما جاوز ذلك ، والجمع جمعان : [جمع][٨] قليل ، وهو ما ذكرنا من [هذه][٩] الأبنية [الأربعة][١٠] التى قدمنا ، وجمع كثير ،

---

(١) بولاق : ١/ ١٠٥ .

(٢) ح «أسماء الأعداد» .

(٣) سيبويه «العدة»

(٤) ح ، ى «قال المفسر» .

(٥) سقط من ى ، ح قوله : «نحو ثلاثة وأربعة وخمسة وعشرة» والمعنى واضح .

(٦) فى ح ، ى اختصار فى الأمثلة السابقة ؛ إذا جاء فيهما : « فأفعل مثل أكلب ، وأفعال مثل أجمال ، وأفعلة مثل أحمرة ، وفعلة مثل غلمة وفتية» .

(٧) كذا فى ح ، ى وفى الأصل : « أن أدني العدد عددان» .

(٨) الزيادة من ح ، ى .

(٩) ، (١٠) الزيادة من ح ، ى وحذف منهما قوله بعد ذلك : «التى قدمنا» .

وهو سائر أبنية الجمع ، فاختاروا لإضافة أدني العدد إليه أدني الجمع ؛ للمشاكلة والمطابقة ، وقد يضاف إلى الجمع الكثير ، كقولهم : «ثلاثة كلاب» ، و «ثلاثة قُروء» لأن الجمع[١] الكثير والقليل قد يضاف إلي جنسه ؛ فعلي هذا إضافتهم العدد القليل إلى الجمع الكثير ، ولهذا قال الخليل : إنهم [إذا][٢] قالوا : «ثلاثة كلابٍ» فكأنهم قالوا : ثلاثة من الكلاب ، فحذفوا وأضافوا استخفافاً .

وينزعون الهاء من الثلاثة إلي العشرة فى المؤنث ، ويثبتونها فى المذكر ، كقولهم : «ثلاث نسوة» و «عشر نسوة» و «ثلاثة رجال» و «عشرة رجال» فإن قال قائل : لِمَ أثبتوا الهاء فى المذكر ونزعوها من المؤنث؟ ففى ذلك جوابان : أحدهما : أن الثلاث من المؤنث إلي العشر مؤنثات الصيغة ، فالثلاث مثل : «عَناق» ، وأربع مثل : «عَقْرَب» وكذلك إلي العشرة ، قد صيغت ألفاظاً للتأنيث ، مثل عَناق ، وأَتان ، وعَقْرب ، وقِدْر ، وفِهر ، ويَد ، ورِجْل ، وأشباه لذلك كثيرة ، فصيغت هذه الألفاظ للتأنيث ، فصارت بمنزلة ما فيه علامة التأنيث ، وغير جائز أن تدخل هاء التأنيث علي مؤنث تأنيثه[٣] بعلامة أو غيرها ، وهذا [القول][٤] يوجب أنه متي سمي رجل بثلاث لم تصرفه فى المعرفة ؛ لأنها قد صار محلها محل عناق ، إذا سمي بها رجل .

وأما الثلاثة إلي العشرة فى المذكر ، فإنما دخلت الهاء فيها لتأنيث الجماعة[٥] ولو سمي رجل[٦] بثلاث من قولك : «ثلاثة» لانْصَرَفَ فى المعرفة والنكرة ؛ لأنه يصير محلها : محل «سحابة» و «سحاب» ، وإذا سمى [رجل][٦] بسحاب انصرف فى المعرفة والنكرة .

---

(١) ح ، ى «لأن البعض» .
(٢) الزيادة من ح ، ى .
(٣) فى النسخ : «تأنيثها» وفى هامش ي : «وصوابه «تأنيثه» .
(٤) الزيادة من ى ، ح .
(٥) جاءت زيادة فى نسختى ح ، ى فى هذه العبارة فكانت هكذا :
«فإنما دخلت الهاء فيها ؛ لأنها واقعة على جماعة ، والجماعة مؤنثة والثلاث من قولنا : «ثلاثة» مذكر ، فأدخلت الهاء لتأنيث الجماعة» .
(٦) الزيادة من ح ، ى .

والقول الثانى : أنه فُصِلَ بين المذكر والمؤنث بالهاء ، ونَزْعُها يدل علي تأنيث الواحد وتذكيره .

فإن قال قائل : فهلا أدخلوا الهاء فى المؤنث ، ونزعوها من المذكر ؟ .

فالجواب[١] أن المذكر أخف فى واحده من المؤنث ، فثقل جمعه بالهاء وخفف جمع المؤنث ؛ ليعتدلا فى الثقل .

[وفى الفرق بينهما وجه آخر ، قاله بعض البصريين ، وهو أنه قد تُلحق الهاء فى جمع المذكر فى الموضع الذي تسقط فيه من المؤنث ، كقولهم : «عناق» و«ثلاث أعنق» ، و«عقاب» و«ثلاث أعقب» ثم قالوا : غراب ، و«ثلاثة أغربة» ؛ لأن العقاب مؤنث ، والغراب مذكر .

وقد فرق بينهما بعض الناس بمثل هذا المعني من غير هذا الطريق ، فقال : لما قالت العرب : قرد وقردة ، وقردة وقرد حملوا «الثلاث» إلي «العشر» علي ذلك ، فأثبتوا فيما واحده مذكر الهاء ، كما أثبتوا الهاء فى «قِردة» حين كان واحدها مذكرا[٢] فاعرفه إن شاء اللّه تعالي] .

واعلم أن «الثلاثة» إلى «العشرة» من حكمها أن تضاف إلا أن يضطر الشاعر ، فينون وينصب ما بعده ، فيقول : «ثلاثة أثوابا» ونحو ذلك ، والوجه ما ذكرناه [من الإضافة][٣] .

وإنما كان ذلك الوجه[٤] ؛ [لما قدمنا ذكره[٥]] ؛ لأنه بمنزلة إضافة الشيء إلي النوع الذي هو منه ، كقولنا : «ثوبُ خزٍّ» و«خاتم حديدٍ» وكذلك أضيف : «مائة ثوب» و «ألف ثوب» ومع ذلك فإن الإضافة فى اللفظ أخف[٦] .

---

(١) ح «فإن الجواب فى ذلك» .

(٢) الزيادة الت» بين المعقوفين من ح ، ى .

(٣) الزيادة من ح ، ى .

(٤) ح ، ى «وإنما كانت الإضافة الوجه» .

(٥) الزيادة من ح ، ى .

(٦) سقط من ى من أول قوله : « لأنه بمنزلة إضافة الشىء» حتي هذا الموضع .

وتعرف «ثلاثة»[١] بإدخال الألف واللام علي ما بعدها ، فتقول : «ثلاثة الأبواب» و «خمسة الأشبار» ، قال ذو الرمة :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافى والرسوم البلاقع

وقال آخر[٢] :

ما زالَ مُذْ عقدتْ يداه إزارَهُ فدنا فأدركَ خَمسةَ الأَشبارِ[٣]

فإن قال قائل : فَلِمَ قالوا : «ثلاثة أثواب» و «عشر نسوة» ، ولم يقولوا : «واحد أثواب ، واثنتا نسوةٍ» .

فالجوب فى ذلك : أن الواحد والاثنين يكون لهما لفظ يدل علي المقدار والنوع ، فيستغني بذلك اللفظ عن ذكر المقدار الذي يضاف إلي النوع ، كقولك : «ثوب» و «امرأتان» فدل : «ثوب» علي الواحد من هذا الجنس ، ودلت «امرأتان» علي ثنتين من هذا الجنس ، فاستغني بذلك عن قولك[٤] «واحد أثواب» و «اثنتا نسوة» وقد جاء فى الشعر ، قال الراجز :

كأَنَّ خُصْيَيْهِ من التّدلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[٥]

أراد حنظلتان ، فأضاف «ثنتا» إلي نوع الحنظل .

وأما ثلاثة إلي العشرة ، فليس فيه لفظ يدل علي النوع والمقدار جميعاً ، فأضيف المقدار الذي هو الثلاثة إلي النوع وهو ما بعدها[٦] .

---

(١) ح ، ى «وتعرف ثلاثة إلي عشرة» .

(٢) ح ، ى «وقال الفرزدق»

(٣) ديوان الفرزدق ٣٧٨ ، والمقتضب ٢/١٧٦ ، وروايته «ودنا» وروي «فسما» في العيني ٣/ ٣٢١ ، والخزانة ١/ ١٠٣ ، وابن يعيش ٢/ ١٢١ وشواهد المغني ٢٥٦ ، وفي شواهد الكشاف ٥٢ «وسما» وانظر : إصلاح المنطق ٣٠٣ .

(٤) سقطت من ح .

(٥) الرجز لخطام المجاشعي في هجاء شيخ كبير وقيل لغيره ، وانظر : سيبويه ٢/ ١٧٧ ، ٢٠٢ بولاق ، والمقتضب ٢/ ١٥٦ ، والخزانة ، ٣/ ٣١٤ ، وابن يعيش ٤/ ١٤٤ ، ١٣٨ والحماسة ٤/ ١٣٨ وروايتها : «سحق جراب» ، ورواية المقتضب «ظرف جراب» وانظر : المخصص ١٢/ ١١٠ ، ١٣/ ١٩٦ ، ١٦/ ٦٨ ، ١٧/ ٨٩ وإصلاح المنطق ١٦٨ .

(٦) ح ، ي «إلي النوع الذي بعدها» .

فإن سأل سائل ، فقال : ما معني قول سيبويه : «ومما أجري هذا المجري[1]» وإلي ماذا أشار بهذا؟ وكيف جَرْيُهُ مجراه؟

فالجواب فى ذلك : أن الفصل الذي قبل هذا ، وهو قولك : «زيد أشجع رجل» و«أشجع الناس رجلاً» قد يكون فيه منصوب ومخفوض علي معنيين مختلفين ، ومعنيين متفقين ، فجري باب العدد مجري : « أشجع الناس رجلا» و«أشجع رجل فى الناس» فى معني اجتماع الجر والنصب فيه ؛ لأنك تقول فى باب العدد : «ثلاثة أثواب» ، و«عشرون درهما» و«مائة درهم» فيكون بعضه منصوباً : وبعضه مخفوضاً ، علي ما توجبه العلل التي نفسرها ، إن شاء اللّه تعالي[2] ، علي ما كان فى الفصل قبل هذا .

قال سيبويه[3] : «**وتدخل في المضاف إليه الألف واللام لأنه به يكون الأول معرفة**[4]، **وذلك قولك : «ثلاثة أثواب» و«أربعة أثواب» و«أربعة أنفس»**[5] ، **وكذلك [تقول]**[6] **فيما بينك وبين العشرة ، وإذا أدخلت الألف واللام قلت : «خمسة الأثواب وستة الأجمال»** وقد مر تفسيره .

قال سيبويه[7] : «**فلا يكون هذا أبداً إلا غيرَ مُنون يلزمه أمر واحد لما ذكرت لك**» .

يعني أنه لابد فى الثلاثة وما بعدها إلي العشرة من الإضافة ، وترك التنوين . وقد أَبَنَّا ذلك ، وأنه غير مستقيم فى الكلام التنوين[8] والتقدير : إلا أن يُضْطَرَّ شاعر إليه .

(١) ي سقط قوله «هذا المجري» . (٢) ى سقط «تعالي» .
(٣) بولاق ١/١٠٥ . (٤) سيبويه : « لأنه يكون الأول به معرفة» ، ح ، ى «لأنه يكون به معرفة»
(٥) سيبويه : «ثلاثة أبواب ، وأربعة أنفس ، وأربعة أثواب» .
(٦) الزيادة من سيبويه .
(٧) بولاق ١/ ١٠٥ . (٨) كذا فى ى ، ح وفى الأصل : «فى الكلام والتقدير» .

قال سيبويه(١) : **فإذا زدت علي العشرة شيئا من أسماء [أدني](٢) العدد ، فإنه يُجْعل مع الأول اسماً واحداً استخفافاً ، ويكون في موضع[اسم](٣) منون ، وذلك قولك : « أحد عشر درهما ،[واثنا عشر درهما](٤) وإحدى عشرة جارية»** .

قال أبو سعيد(٥) : اعلم أنك إذا جاوزت العشرة بنيت النَّيِّفَ والعشرة إلي تسعة عشر فجعلتهما اسماً واحداً ، كقولك : « أحدَ عشر» و«تسعةَ عشرَ» ، وفتحتَ الاسمَ الأول والأخير(٦) ، والذي أوجب بناءهما [جميعا](٧) أن معناه« أحدٌ وعشرةٌ» (٨) و«تسعة وعشرة» ، فَنُزِعتْ الواوُ وهي مقدرة ، والعدد متضمن لمعناها فَبُنِيَا ؛ لتضمنهما معني الواو ، وجعلا كاسم واحدٍ .

واختير الفتح لهما ؛ لأن الثاني حين ضُم إلي الأول صار بمنزلة هاء التأنيث التي يفتح ما قبلها ، وفتح الثاني ؛ لأن الفتح أَخفُّ الحركات ، ولا يكون إلا مثلَ الأول ؛ لأنهما اسمان جُعلا اسما واحداً ، فلم يكن لأحدهما على الآخر مزية ، فجريا مجرًي واحداً فى الفتح ، وقد قلنا : إن الذي أوجب فتح الأول هو ضم الثانى إليه ،وأُجري الثاني مجراه ؛ لأنه ليس أحدهما أولي بشيء من الحركات من الآخر ، وانتصب ما بعدهما من قبل أن فيهما تقديرَ التنوين ، ولا يصح إلا كذلك .

والدليل على أنه لا يصح كذلك أن تقديره : «خمسةٌ» و«عشرةٌ» ، فالخمسة ليس بعدها شيء أضيفت إليه ، فوجب أن تكون منونة ، والعشرة محلها محل الخمسة ، فكانت منونة مثلها .

---

(١) بولاق /١٠٥ ، ١٠٦ .
(٢) الزيادة من سيبويه .
(٣) الزيادة من سيبويه .
(٤) الزيادة من سيبويه .
(٥) ح ، ي «قال المفسر» .
(٦) ى ، ح «والآخر» .
(٧) الزيادة من ح ، ى .
(٨) ح ، ى «واحد وعشرة» .

وأيضاً فإنا لم نر شيئين جُعلا اسما واحداً وهما مضافان ، أو أحدهما مضاف ، فوجب نصبُ ما بعدهما للتنوين المقدر فيهما ، وإنما جاز نزع الواو ، وجعل الاسمين اسما فى العدد ؛ لأن حكم العدد أن يكون لكل شيء منه لفظ يدل عليه ؛ كقولك : ثلاثة وسبعة ، وألف ، ولو جعلت مكان [سبعة][١] «ثلاثة» و«أربعة» ، ومكانَ الألف «مائة» و«تسعمائة» لدل علي الألف ، ولكن الوجه[٢] أن يدل اللفظ جملة علي العدد المقصود ؛ ولذلك جُعلا كاسم واحدٍ ؛ لأن ذلك هو الباب وجُعل ما بعدهما واحداً منكوراً .

أما جعلنُا له واحداً ؛ فلأنهما قد دَلا على مقدار العدد ، وبقى الدلالة علي النوع ، فكان الواحد منه كافياً ؛ إذ كان ما قبله قد دل علي المقدار والعدد .

وأما جعلنا له منكوراً فلأن النكرة شائعة فى جنسها ، وليست ببعض الجنس أولي منه ببعض ، فكانت أشكل بالمعني الذي أردتَ[٣] له من الدلالة علي الجنس ، وأدخلَ فيه من غيرها ، فَبُيِّنَ بها النوعُ الذى احتيج إلى تبيينه ، وذلك قولك : «أحد عشر رجلاً» و«خمسَ عشرةَ امرأة» .

أما المذكر فإنك تقول : «أحد عشر رجلا [واثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا][٤] إلى « تسعة عشر رجلاً» فأما « أحد» فالهمزة فيه منقلبة من الواو وإنما هو من «وَحَدَ» ، و« واحدٌ» فاعل منه ، وتُصَرِّفُهُ فتقول : «تَوَحَّد» كما تقول :«توَكَّلَ» ، وقلما تُبدَل الهمزة من الواو المفتوحة ، وإنما سمع فى هذا الحرف الواحد ، وفى قولهم :«امرأة أناة» فى معنى : وَناَة ، إذا كانت ساكنة رزانا ، وقالوا «أخذ» فزعم بعضهم أن الأصل : «وَخَذ» ، ولذلك قالوا : «اتخذ» [كما قالوا «اتعد»][٥] ولو كان الأصل من الهمزة لقالوا : «ايتخذ» كما قالوا :«ايْتَمن» و«ايْتَسَى» من الأمانة والأُسوة . وكان «اتخذ» من « وخذ» كما قيل فى «وعد» :

---

(١) الزيادة من ح ، ى .
(٢) ح «ولكن الأصل» .
(٣) ح ، ى «أريدت له» .
(٤) الزيادة من ح ، ى .
(٥) الزيادة من ح ، ى .

«اتعد» . وقد ذكرنا الكلامَ على «اتخذ» في باب الإدغام مستقصي ، وستقف عليه إن شاء اللّه تعالى] .

فإن قال قائل : فإذا زعمتم أن النَيِّف مبنيٌّ مع العشرة ، فلِمَ قلتم في حال(١) الرفع : «اثنا عشر» ، وفي حال النصب والجر «اثني عشر» ، والمبني لا يتغير؟ فالجوابُ في ذلك : أن قولنا : « اثنان» إعرابه قبل آخره ؛ فإذا أضفناه جعلناه مع غيره اسماً واحداً ، وحل ذلك الاسمُ الذي تضيفه إليه ، أو تجعله معه اسماً واحداً محلَّ النون ، فجرى التغيير علي الألف مع الاسم الذي بُني معه ، كما جرى التغيير عليها مع النون ، ويكون ذلك الاسم علي حاله ، كما كانت النون على حالها .

وعلة أخري أنَّ(٢) «الاثنين» لا يبنى في الموضع الذي يكون الواحد والجمع فيه مبنياً ، وهو «الذي» و «الذين» مبنيان ، و« اللذان » معرب ، وكذلك الواحد والجماعة من النيف مبني ، والاثنان معرب ، وثبتتِ الهاء في : «ثلاثة» إلى : «تسعة» في المذكر إذا كان نيفا ، كما أثبتَّها في : «ثلاثة» إلي « تسعة »(٣) في الآحاد ، ونزعتَها من العشرة ؛ كراهية أن يجمعوا بين تأنيثين من جنس واحد ؛ [ولأن كونها في أحدهما دلالة علي الآخر ، إذا كانا بالجملة (٤) واحدة] .

فإن قال قائل فقد قالوا : « إحدى عشرة» ، وهذه الألف للتأنيث [والهاء للتأنيث](٥) . قيل له : إذا كان التأنيث بالألف لم يمتنع دخول التاء عليها ؛ لأن الألف للتأنيث بمنزلة شيء من نفس الحرف ، كقولهم : «حبلى» و«حبليات» ، فلا تسقط ألف التأنيث ، وإذا قالوا : « مسلمة» فجمعوا ، قالوا : «مسلمات» فأسقطوا

---

(١) سقطت «حال» من ح ، ى .

(٢) كذا في ح ، ى وفي الأصل «لأن» .

(٣) ى ، ح سقط قوله : «في المذكر وإذا كان نيفا ، كما أثبتها في ثلاثة إلى تسعة» وواضح أن ذلك بسبب انتقال النظر بعد «تسعة» المكررة .

(٤) الزيادة من ح ، ى .

(٥) الزيادة من ى .

التاء مع التاء ، ولم يسقطوها مع الألف ، وكذلك يسقطونها مع «ثلاثة» من العشرة ، ولا يسقطونها من عشرة مع إحدى .

وأما « ثِنْتا عشرة» ففيها لغتان : ثِنْتَا عشرة واثنتا عشرة [١] ، فالذي قال « اثنتا عشرة» بناه علي المذكر فقال للمذكر : « اثنان» ، وللمؤنث «اثنتان» ، كما يقول : «ابنان» و «ابنتان» والذي يقول : ثِنْتَان بني «ثِنْت» علي مثال : «جِذْع» ، كما قالوا : «بِنْت» فألحقها بجذع ، ثم قال : ثنتان ، كما تقول : «بنتان » ، ولم تدخل هذه التاء علي تقدير أن يكون ما قبلها مذكراً ؛ لأنها لو دخلت علي سبيل ذلك ، لأوجبت فتح ما قبلها .

والكلام فى تغيير الألف في : «ثِنْتان واثنتان» إذا قلتَ : «ثِنْتا عشرة» و «ثِنْتَيْ عشرة» مثل الكلام فى : «اثنى عشر» وأما «ثمانى عشرة» فإن أكثر العرب يقولون : «ثمانىَ عشرةَ» كما يقولون : «ثلاثَ عشرةَ» ، «وأربعَ عشرةَ»[٢] ، ومنهم من يسكِّنُ الياءَ . فيقول : «ثمانِى عشرة» . قال الشاعر :

صادف من بلائه وشقوته بنتَ ثمانى عشرة من حجته[٣]

وإنما أسكن الياء كما أسكن في : «معديكرب» و «قالِي قلا» و «أيادِي سبَا» ؛ لأن الياء أثقل من غيرها ، وغيرها من الصحيح [إنما يفتح][٤] إذا جعل مع غيره اسما واحداً ، فسكنتْ الياءُ ؛ إذْ لم يبق بعد الفتح إلا التسكين .

وسنذكر هذا فى موضعه بأتم من هذا الكلام إن شاء اللّه تعالى[٥] .

(١) ح ففيها لغتان : منهم من يقول : اثنتا عشرة ، ومنهم من يقول ثنتا عشرة» .
(٢) ح سقط : «وأربع عشرة» .
(٣) قائله نفيع بن طارق ، ويروي هكذا :

عُلِّق من عنائه وشقوته وقد رأيت هدجا في مشيته
وقد حكى الشيب عذار لحيته بنت ثمانى عشرة من حجته

وانظر الخزانة ٣/ ١٠٥ ، والعينى ٤/ ٤٨٨ وروايته : «كلِّف من عفائه .....» وكذلك فى الهمع ٢/ ١٤٩ ، والدرر اللوامع ٢/ ٢٠٤ ، والبيت ليس في الأصل (ب) وجاء فى نسخة (ى) .
(٤) الزيادة ح ، ق ، ي .
(٥) ى سقط : «وسنذكر هذا فى موضعه بأتم من هذا الكلام إن شاء اللّه تعالى .

وفى «عشرة » لغتان : إذا قلت : «ثلاث عشرة» فأما بنو تميم فيفتحون العين ويكسرون الشين ، ويجعلونها بمنزلة كَلمة ، وأما أهل الحجاز فإنهم يفتحون العَينَ ويسكِّنون الشين فيجعلونها مثل «ضَرْبَة» وهذا عكس لغة[١] أهل الحجاز وبني تميم ، لأن أهلَ الحجاز فى غير هذا يُشْبعون عامَّةَ الكلام ، وبنو تميم يخففون .

فإن قال قائل فَلِمَ قالوا : « عَشِرة » فكسَروا الشِّينَ؟ قيل له : من قِبَل أن عَشْر [التي][٢] فى قولك : «عَشْرُ نسوة» مؤنثة الصيغة ، فلم يصحَّ دخولُ الهاء عليها ، فاختاروا لفظة أخري يصح دخولُ الهاء عليها ، وخفف أهل الحجاز ذلك ، كما يقال : «فَخِذ وفَخْذ » «وَعلِم وعَلْم » ونحو ذلك .

قال سيبويه [٣] : «**فعلى هذا يُجرى من الواحد إلى التسعة**» .

قال : يعني من : « أحد عشر » إلي تسعة عشر »[٤] .

قال سيبويه [٥] : **فإذا ضاعفْتَ أدنى العقود كان له اسم من لفظه ، ولا يثني العقد ، ويُجري ذلك الاسم مُجرى الواحد الذى لحقته الزوائد للتثنية [٦] ، ويكون حرف الإعراب الواو والياء ، وبعدهما النون .**

قال أبو سعيد[٧] : اعلم أنهم إذا جاوزوا : «تسعة عشر» صاغوا لفظا للمؤنث والمذكر علي صيغة واحدة ، وألحقوا آخرها[٨] واواً ونونا فى الرفع ، وياء ونونا فى الجر والنصب ، وفسروه بواحد منكور من الجنس منصوب ، وذلك قولهم : «عشرون درهما» .

---

(١) كذا في ي ، ق وفي الأصل : «وهذا عكس ما عليه» ولو كان كذلك لقال : «وبنوتميم» بالرفع ، ولكنه قال : «وبني تميم» .

(٢) الزيادة من ح

(٣) بولاق ١/ ١٠٦ .

(٤) ي سقطت «عشر» .

(٥) نفس الصفحة .

(٦) سيبويه : « الذي لحقته الزيادة للجمع ، كما لحقته الزيادة للتثنية » .

(٧) ح ، ي «قال المفسر» .

(٨) ح ، ي « وألحقوا آخره» والضمير يعود علي «لفظا» وبالتأنيث يعود علي «صيغة» .

فإن قال قائل : ما هـذه الكَسْرة التـي لحقت أول : «العِشْرين » وهلا جَرَتْ على «عَشَرة» فيقال : «عَشَرُون» أو على : « عَشْر » فيقال : عَشْرُون؟ .

فإن الجواب فى ذلك أن «عِشرين » لما كانت واقعة علي الذكر والأنثي كسروا أولها ؛ للدلالة على التأنيث ، وجُمع بالواو والنون[١] ؛ للدلالة على التذكير ، فتكون آخذة من كل واحد منهما بتأثير .

فإن قال قائل : فقد كان ينبغى على [هذا] [٢] القياس أن يجعلوا هاتين العلامتين فى الثلاثين إلى التسعين .

قيل له : قد يُجَوِّز له[٣] أن تكون الثلاث [التى][٤] فى الثلاثين هى الثلاث التي للمؤنث ، وتكون الواو والنون لوقوعه على التذكير ، فيكون قد جمع للثلاثين لفظ التأنيث والتذكير ، فيكون على قياس العلة الأولى مطرداً .

ويجوز أن يكون [قد][٥] اكتفوا بالدلالة في : «العشرين» عن الدلالة فى غيره من الثلاثين إلي التسعين ؛ [لأن العشرين أول ، وهو يقع علي المؤنث والمذكر ، والثلاثين إلى التسعين][٦] تجرى على مثل ما جرى عليه «العشرون» ، فإذا وقع : « العشرون» عل المذكر والمؤنث كان الثلاثون مثله ، واكتفوا بعلامة التأنيث فى : « العشرين » عن علامته فى : « الثلاثين » .

ودليل آخر فى كسر العين من عِشرين ، وهو أنا رأيناهم قالوا فى ثلاث عشرات : «ثلاثون» . وفى أربع عشرات «أربعون» وكأنهم جعلوا [ثلاثين][٧] عشر مرارٍ ثلاثة ، وأربعين عشر مرارٍ أربعة ، إلى التسعين ، فاشتقوا من لفظ الآحاد ما يكون لعشر مرار ذلك العدد ، فكان قياس العشرين من الثلاثين أن يقال : «اثنين» و «اثنون»[٨] بعشر مرار اثنين ، إلا أنهم تجنبوا ذلك ؛ لأن الاثنين لا يكون إلا

(١) ى سقط «والنون» .
(٢) الزيادة من ح .
(٣) ح سقطت «له» .
(٤) الزيادة من ح ، ى .
(٥) الزيادة من ق .
(٦) الزيادة من ح ، ى .
(٧) الزيادة من ح ، ى .
(١) ي سقطت «واثنون» .

مـثنى ، فلو قلنا : اثنون ، كنا قـد نزعنا «اثن» من الاثنين ، فـأدخلنا عليـه الواو والنون ، و«اثن» لايستعمل إلا مع حروف التثنية ، فبطل استعماله فى موضع العشرين ، فلما اضطروا لهذه العلة إلى استعمال العشرين كسروا أوله ؛ لأن اثنين وثنتين مكسور الأول ، فكسروا أول العشرين لذلك ، وأدخل الواو والنون ، لأنه يقع علي المذكر والمؤنث ، وإذا اختلط المؤنث والمذكر فى لفظ غُلِّب التذكير[١] ، وانفرد اللفظ به .

ودليل آخر ؛ وهو أنهم يقولون فى المؤنث : « إحدى عشرة ، وتسع عشرة » فلما جاوزوها إلى العشرين ، نقلوا كسرة الشين التى كانت للمؤنث إلى العين ، كما يقولون فى : «كَذِب» «كِذْب» وفى : « كَبِد كِبْد » وجمعوا بالواو والنون ، كما يفعلون فى الأشياء المؤنثة المحذوفة منها الهاءات عوضا من المحذوف ، كقولهم فى «سنة » : سنين وسنون ، وفى «أرض » أرضون [وأرضين[٢] وفى] : «ثَبة» ثُبُون وثُبِينَ ، وهذا كثير جداً ، والجمع بالواو والنون له مزية على غيره من الجموع ، فجُعل عوضا من المحذوف .

واعلم أن «عشرين » ونحوها ربما جعل إعرابها فى النون ، وأكثر ما يجىء ذلك فى الشعر ، فإذا جعلوا إعرابها كذلك[٣] أُلزمت الياء ؛ لأنها أخف من الواو ، كما فعلوا ذلك فى «سنين» إذا جعلوا إعرابها فى النون ، قالوا : «أتت عليه سنينٌ»

قال الشاعر :

وأَنَّ لنا أبا حَسَنٍ عليـا أبٌ بَرٌّ ونحن له بنينُ (٤)

---

(١) ى : «غلب على التذكير» .

(٢) الزيادة من ح ، ى .

(٣) ح ، ى «فإذا جعل كذلك» .

(٤) الخزانة ٤١٨/٣ وفيها أن البيت لسعيد بن قيس الهمدانى ، وقال العينى (١/ ١٥٦) : إن قائله أحد أولاد علي رضي الله عنه ، ورد عليه البغدادي في (الخزانة) قائلا : ولما لم يقف العينى على ما قبل البيت ولا ما بعده ظن أن البيت لأحد أولاد على ، وَأنَّ «بفتح الهمزة» لأنه معطوف على قوله :

بأنا لا نزال لكم عـدوا طوال الدهر ما سمع الحنين

ورواه ابن عقيل وابن هشام فى : «شرح الألفية» :

وكان لنا أبو حسن على أبـا بــرا ونحن له بنين

وأنشد بعضهم :

أرى مرّ السنين أخذْنَ مني ... كما أخذ السِّرارُ من الهلال[١]

وقال سُحَيْم بن وَثيل الرِّياحى [٢] :

وماذا يَـدَّرى الشعـراء منى ... وقـدجاوزتُ حـد الأربعين
أخو خمسين مجتمع أشُدِّى ... ونَجَّدنى مُداورة الشُّئُونِ [٣]

وهذا قول عامة أصحابنا أنه متى لزم النونَ الإِعرابُ لزم الياء ، وصار بمنزلة قنَّسرين وغِسْلين ، وأكثر ما يجىء هذا فى الشعر .

وقد زعم بعضهم أنه قد يجوز أن تلزم الواو ، وإن كان الإِعراب فى النون ، وزعم أن «زيتون» يجوز أن يكون «فَيْعول» ، ويجوز أن يكون «فَعْلُونُ» ، وهو إلي «فَعْلُون» أقرب ؛ لأنه من الزيت ، وقد لزم الواو .

قال سيبويه : «لو سُمي رجل بمسلمون كان فيه وجهان : إن جعلت الإعراب فى الواو فتحت النون علي كل حال ، وُجعلتْ فى حال الرفع واوا ، وفى حال النصب والجر ياءً ، كقولك : «جاءنى مسلمون » ، و« رأيت مسلمين» و«مررت بمسلمين » ، وإن جعلتَ الإعراب فى النون ألزمته الياء علي كل حال» ، فتقول : «جاءني مسلمين» ، و«رأيت مُسْلميناً» ، و«مررت بمُسلمينٍ» ، فهذا ما ذكره ، ولم يزد [٤] عليه شيئاً .

---

(١) قائله جرير يهجو الفرزدق ، ديوان جرير ٤٢٥(وروايته : رأت مر السنين)وكذلك رواية المقتضب ٤/٢٠٠ ، ورغبة الآمل ٥/٨٣ .

(٢) سحيم شاعر معروف في الجاهلية والإسلام ، عده ابن سلام في الطبقة الثالثة من شعراء الاسلام (الخزانة ١/ ١٢٦ ، طبقات ابن سلام ٥٩ ، ٤٨٥ ، جمهرة الأنساب ٢١٥ ، شواهد المغني ١٥٧ .

(٣) الخزانة ١/ ١٢٦و ٣/ ٤١٤ وروي فيها : «وماذا يبتغي الشعراء» والمقتضب ٣/ ٣٣٢ وحماسة البحتري ٧ ، ومعاهد التنصيص ١/ ٣٣٩ ، الأصمعيات ٦ ، وفيها : «رأس الأربعين» والعيني ١/ ١٩١ ، وفيه : أن الأصمعي قال : إن هذا الشعر لأبي زبيد الطائي ، ورغبة الآمل ٥/ ٣٣ .

(٤) ح «ولم يورد عليه» .

وقد رأينا فى كلام العرب وأشعارها بالرواية الصحيحة وجْهاً آخر ، وهو أنهم إذا سموا بجمع فيه واو ونون ، فقد يُلزمون الواو علي كل حال ، ويفتحون النون ، ولا يحذفونها فى الإضافة ، وكأنهم حكوا لفظ الجمع المرفوع فى حال التسمية وألزموه طريقة واحدة ، قال الشاعر :

ولها بالماطرونَ إذا أكلَ النملُ الذي جمعا

خلفةٌ حتى إذا ارتَبَعَتْ ذَكَرَتْ من جِلَّق بِيَعَا

وقفت للبدرِ ترقُبُه فإذا بالبدر قد طَلَعا(١)

ففتح نون الماطرون ، وأثبت الواو ، وهو فى موضع جر .

والعرب تقول : «الياسمون» فى حال الرفع والنصب والجر ، ويقولون : «ياسمون البَرّ» ، فيثبتون النون مع الإضافة ويفتحونها ، ومنهم مَنْ يرويه : بالماطرونِ ، ويُعرب نون «الياسمون» ، ويجري ذلك مجري «الزيتون» وهو الأجود ، والدليل علي ذلك قول الشاعر فى أبياتٍ تُروي لأبى دَهْبَل ، ولعبد الرحمن بن حسان أولها :

طال ليلى وبتُّ كالمحزونِ واعترتنى الهمومُ بالماطرونِ(٢)

وفى القصيدة :

وهى زهراءُ مثل لؤلوةِ الغوّا ص ميزت من جَوْهرٍ مكنونِ

فإذا زدت علي «العشرين» نَيِّفاً أعربته ، وعطفت «العشرين» عليه كقولك : «أخذتُ خمسةً وعشرين» وهذه «ثلاثة وعشرون» ، لأنه لا يصح أن يُبْنَي النَيِّفُ مع العشرين ؛

---

(١) قال المبرد : قال أبو عبيدة : هذا الشعر يختلف فيه ، فبعضهم ينسبه إلي الأحوص ، وبعضهم ينسبه إلي يزيد بن معاوية ، قال أبو الحسن : الصحيح أنه ليزيد يصف جارية ، ورواية الكامل للمبرد (رغبة الآمل ٤/ ٨٣) : «ولها بالماطرين» وللبيت الثاني :

خرفة حتي إذا ربعت سكنت من جلَّق بيعا

وانظر : اللسان (مطر) ٧/ ٢٩ ، والعيني ١/ ١٤٩ ، والخزانة ٣/ ٢٧٨ .

(٢) قائله أبو دهبل الجمحي ، وقيل الأحوص ، والبعض ينسبه إلي يزيد بن معاوية ، انظر الخزانة ٣/ ٢٨٠ . والخصائص ٣/ ٢١٦ ، ورواية الخزانة : «وبت كالمجنون» . والعيني ١/ ١٤١ ، وأول القصيدة :

صاح حيّا الإله حيا ودورا عند أصل القناة من جيرون .

لأنه معرب ، ولا يصح أن يُبنى اسم مع اسم وأحدهما معرب ، ولم يقع الآخر موضع[(١)] شيء منه ، كوقوع : «عشر» في موضع النون من «اثنى عشر» .

ويُنصب النوع الذى بعد : «العشرين» إلى : «التسعين» ويوحَّد وينكَّر ، والذى أوجب نصبه أن «عشرين» جمع فيه نون بمنزلة : «ضاربين» ويجوز إسقاط نونه إذا أضيف إلى مالكٍ كقولك : [هذه][(٢)] عَشرو زيدٍ [وعشرون][(٣)] يطلب ما بعده ويقتضيه .

كما أن : «ضاربين» يطلب ما بعده ويقتضيه ، فتنصب ما بعدَ «العشرين» كما تنصب ما بعد «الضاربين» من المفعول للتشبيه الذى ذكرناه ، إلا أن «عشرين» لا يعمل إلا في منكور ولا يعمل فيما قبله ؛ لأنه لم يقو قوةَ «ضاربين» في كل شيء ؛ لأنه اسم جامد غير مشتق من فعل ، فلم يتقدم عليه ما عمل فيه ؛ لأنه غير متصرف في نفسه ، ولم يعمل إلا في نكرة ؛ من قِبَل أَنَّ المعني في : «عشرين درهما» عشرون من الدراهم ، فاستخفوا وأرادوا الاختصار فحذفوا [مِنْ][(٤)] وجاءوا بواحد منكور شائع في الجنس ، فدلوا به على النوع ، وقد مر هذا مستقصًى فيما مَرَّ .

ولا يجوز أن يكون التفسير إلا بواحدٍ ؛ إذ كان الواحد دالاً على نوعه مستغنًى به ، فإذا أردتَ أن تجمع جماعاتٍ مختلفةً ، جاز أن تُفسر «العشرين» ونحوها بجماعة ، فيكون «عشرون» كل واحد منها جماعة ، ومثل ذلك قولك[(٥)] : «قد التقي الخيلان» وكل واحد منهما جماعة خيل ، فعلى هذا تقول : «التقى عشرون خيلا» على أن كل واحد من العشرين خيل ،

وقال الشاعر :

تَبَقَّلَتْ من أولِ التبقُّلِ ... بين رِماحَىْ مالكٍ ونهشلِ[(٦)]

(١) ح ، ى «فى موضع»
(٢) الزيادة من ح ، ى .
(٣) الزيادة من ى وفى ح «وعشر يطلب» .
(٤) الزيادة من ح ، ى .
(٥) ي ، ح «ومثال ذلك قوله» .
(٦) البيت لأبى النجم العجلى من لاميته ، وانظر : شواهد الكشاف ٩٤ والطرائف الأدبية (لامية أبى النجم العجلى) ٥٧

لأن مالكا ونهشلا قبيلتان، وكل واحدةٍ منهما لها رماح، فلو جمعت على هذا لقلت: «عشرون رماحاً قد التقت»، يريدون عشرون قبيلة لكل واحدةٍ منها رماح، ولو قلت عشرون رمحاً، كان لكل واحد منها رمح، وقال الشاعر [في مثل ذلك][1].

سعى عِقالاً فلم يتركْ لنا سَبَداً ... فكيف لو قد سعى عمرٌو عقالين
لأصبح القوم أوبادا ولم يجدوا ... عند التفرق في الهيجا جِمالين[2]

أراد جمالاً لهذه الفرقة، وجمالاً لهذه الفرقة، فإذا بلغتَ المائة جئت بلفظ[3] يكون للمذكر[4] والأنثي، وهو «مائة» كما قال: «عشرون» وما بعدها من العقود، وبينت المائة بإضافتها إلي واحدٍ منكور.

فإن قال قائل: ما العلة التي لها أضيفت إلى واحد منكور؟ . فالجواب في ذلك: أنها شابهت «العشرة» التي حكمها أن تضاف إلي جماعة، و«العشرين» التي حكمها أن تميز بواحد منكور، فأخذت من كل واحد منهما شبها فأضيفت لشبه العشرة، وجعل ما تضاف إليه واحداً لشبه العشرين؛ لأن ما تضاف إليه نوع يبينها كما بَيَّنَ النوعُ المميزُ العشرين.

فإن قيل[5] وما شبهها من العشرة والعشرين؟ قيل [أما][6] شبهها من العشرة، فلأنها عَقْد العشرة كما أن العشرة عَقْد الواحد؛ لأن مائةً عَشْرُ مراتٍ عشرةٌ، كما أن العشرةَ عشرُ مراتٍ واحدٌ[7].

(١) الزيادة من ح، ي.
(٢) البيتان لعمرو بن العداء الكلبي وانظر الخزانة ٣/ ٣٨٧، واللسان (عقل) ١٣/ ٤٨٤ و(سعي) ١٩/ ١٠٨، والأغاني ١٨/ ٤٩، ومجالس ثعلب ١/ ١٤٢ وفيه: «فأصبح الحي أوبادا» وشواهد: الكشاف ١٣١.
(٣) ح «جئت بعقد».
(٤) ح، ي «للذكر».
(٥) ح، ي «فإن قال قائل».
(٦) الزيادة من ح.
(٧) ح سقط «الواحد لأن مائة عشر مرات عشرة كما أن العشرة عشر مرات واحد».

وأما شبهها من «العشرين» فلأنها تلي التسعين ، وحكم عشرة الشيء كحكم تسعته ، ألا ترى أنك تقول : «تسعة أثواب ، وعشرة أثواب» ، فتكون العشرة كالتسعة والمائة من التسعين كالعشرة من التسعة ، والتسعون كالعشرين ، فإذا ثنيتَ «مائة» أضفت كإضافة المائة ، وذلك قولك : «مائتا درهم» و «مائتا ثوبٍ» ونحو ذلك . ويجوز فى الشعر إدخالُ النون على المائتين ، ونصب ما بعدها ، قال الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهبَ اللذاذةُ والفتاءُ[١]

وقال آخر :

أنعتُ عِيْراً من حَمير خَنزرهْ فى كل عَيْرٍ مائتان كَمَرَهْ[٢]

فإذا أردتَ تعريفَ المائة والمائتين أدخلتَ الألفَ واللامَ في النوع وأضفتهما إليه[٣] كقولك : «مائة الدرهم ومائتا الثوب» .

فإذا جمعتَ المائة أضفت الثلاث فقلتَ : ثلاثمائة إلى تسعمائة .

فإن قال قائل : هَلاَّ قلتم[٤] : ثلاث مائتين أو مئات ، كما قلتم : ثلاث مسلمات وتسع تمرات ؟

فالجواب في ذلك أنا رأينا «الثلاث» المضاف إلي المائة قد أشبهت «العشرين» من وجه ، وأشبهت الثلاث التى فى الآحاد من وجه ، فأما شبهها بالعشرين فلأن عقدها على خلاف قياس الثلاث إلى التسع ، لأنك تقول ثلاثمائة

---

(١) قائله الربيع بن ضبع الفزاري ، وانظر سيبويه ١/ ١٠٦ بولاق = ١/ ٢٠٨ هارون ، ورواية سيبويه : «فقد أودي المسرة والفتاء» ، والمقتضب ٢/ ١٦٩ ، والخزانة ٣/ ٣٠٦ والعيني ٤/ ٤٨١ ، وابن يعيش ٦/ ٢١ والهمع ١/ ٢٥٣ ، والدرر ٢١٠ ومجالس ثعلب ٣٣٢ والمخصص ١/ ٣٨ ، ١٥/ ١٣٢ وروايته : «فقد ذهب المسرة» .

(٢) قائله الأعور بن براء الكلبي ، يهجو أم زاحر ، وهما عبدان ، وانظر : معجم البلدان (خنزره) ٣/٤٧١ ، وابن يعيش ٢٤/٦ واللسان (خنزر) ٥/٣٤٤ .

(٣) سقطت «إليه» من ق .

(٤) كذا في ح ، وفي الأصل «هلا قلت» وما أثبتناه مناسب لأسلوب الجواب .

وتسعمائة ، ثم تقول : «ألف» ولا تقول : «عشر مائة» ، فصار بمنزلة قولك : عشرون وتسعون ، ثم تقول : مائة علي غير قياس التسعين ، وتقول في الآحاد : «ثلاث نِسوة» ، و«عشر نسوة» فتكون العشر بمنزلة الثلاث[١] فأشبهت ثلاث[٢] المائة العشرين ، فَبُيِّنتْ بواحد ، وأشبهت الثلاثَ في الآحاد فجُعل بيانها بالإضافة .

والدليل علي صحة هذا أنهم قالوا : «ثلاثة آلاف» فأضافوا الثلاثة إلي جماعة ؛ لأنهم يقولون : عشرة آلاف ، فلما كانت عشرته علي قياس ثلاثته أجْرَوْهُ مُجري : «ثلاثة أثواب» ؛ لأنهم قالوا : عشرة أثواب ، فإذا قلت[٣] : ثلاثمائة ، فحكم المائة بعد إضافة الثلاثة إليها أن تضاف إلي واحد منكور ، كحكمها حين كانت منفردة[٤] ويجوز أن تنوَّن وتُميَّز بواحد كما قيل : «مائتان عاما» .

وأما قول اللّه تعالى[٥] : ﴿ثلاثَمائةٍ سنينَ وازدادوا تسعا﴾[٦] فإن أبا إسحاق الزجاج[٧] زعم أن سنين منتصبة علي البدل من ثَلاثمائة ، ولايصح أن تنتصب علي التمييز ؛ لأنها لو انتصبت علي التمييز فيما قالوا[٨] ، لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة ، كما أنك[٩] إذا قلت : «عشرون رماحاً» فكل واحد منها رماح ، فيكون «عشرون رماحاً»ستين رمحاً أو أكثر ، وليس ذلك معنى الآية ، وقبيح أن تجعل «سنين» نعتا لها ؛ لأنها جامدة ليس فيها معنى فعل .

---

(١) كذا في ح ، وفي الأصل «الثلث» .

(٢) كذا في ح وفي الأصل «ثلث» .

(٣) ح «فإذا قالوا» .

(٤) ح «مفردة» .

(٥) ح «عزوجل» .

(٦) الكهف ٢٥/١٨

(٧) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، كانت صناعته خرط الزجاج ، فلزم أبا العباس المبرد حتي صار من كبار النحاة ، وتوفي عام ٣١١هـ (انظر ترجمته ومصادرها في : نزهة الألباء ٢٤٤) .

(٨) ح «علي ذلك فيما قال» .

(٩) ح «كما قلنا أنك» .

وقال الفراء : يجوز أن تكون سنين منصوبة على التمييز ، كما قال عنترة :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافيةِ الغرابِ[١] الأسحم

ويروي : سودٌ .

قال[٢] : فقد جاء التمييز «سوداً» وهي جماعة[٣] ، قال أبو سعيد[٤] ولأبي إسحاق أن يفصل بين هذا وبين سنين ؛ لأن سوداً إنما جاء بعد المميز ، فيجوز أن يحمل علي اللفظ مرة وعلي المعني مرة ، كما تقول : «كلُّ رجلٍ ظريفٍ عندي» ، وإن شئتَ قلتَ : «ظريفٌ» فتحمله مرة على اللفظ ومرة علي المعني ، وليس قبل «سنين» شيء وقع به التمييز ، فتكون «سنين» مثل «سوداً» .

واعلم أن «مائة» ناقصة بمنزلة «رئة» و«إرَة» فلك أن تجمعها فتقول : «مئون» في حال الرفع ، ومئين فى [حال][٥] النصب والجر ، وإن شئتَ قلتَ : مئينٌ ، فجعلت الإعرابَ فى النون وألزمته الياء ، وإن شئتَ قلتَ : مئات ، كما تقول : «ديات»[٦] .

وأما قول الشاعر :

وحاتم الطائى وهّاب المِئِى[٧]

---

(١) البيت من معلقة عنترة ، وانظر ديوانه١٣(ط بيروت) وابن يعيش ٥٥/٣ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ٣٠٥ .

(٢)أي الزجاج ؛ لأن ذلك ليس فى كلام سيبويه .

(٣) سقط من ق «وهى جماعة» .

(٤) سقط من ح : «قال أبو سعيد» .

(٥) الزيادة من ح

(٦) ح «رئات» .

(٧) هذا البيت من رجز أورده أبو زيد في نوادره فى موضعين :
الموضع الأول : قال فيه : هو لامرأة من بنى عامر ، والموضع الثانى : قال فيه : هو لامرأة من بنى عقيل تفخر بأخوالها من اليمن ، إذ قالت :

حيدة خالى ولقيط وعليى وحاتم الطائي وهاب المئى
ولم يكن كخالك العبد الدع يأكل أزمان الهزال والسنى
هنات عير صيت غير ذكى

تعنى بالهنات ذكر العير ، كنُت عنه لأنها امرأة (الخزانة ٣٠٤/٣) وانظر ابن الشجرى ٣٨٣/١ ، وروايته «حمال المئى» .

فقد اختلف النحويون فى ذلك ، فقال بعضهم : أراد جمع المائة علي الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء ، كقولك : «تمرة وتمر» ، فكأنه قال : «مائة» و«مِئٌ» مثل : «معٌ» ثم أطلق القافية للجر .

وقال بعضهم : «أراد المِئىَّ» وكان أصله المَئِيّ علي مثال «فعيل» ؛ لأن الذاهب من المائة إما ياءٌ وإما واو ، فإن كانت ياءً فهي :«مَئِيٌّ» وإن كانت واوا انقلبت أيضا ياءً ، وصار لفظها واحدا ثم تكسر الميم ، وذلك أن بني تميم يكسرون الفاء من فَعيل إذا كانت العين أحد الحروف الستة ، وهي حروف الحلق ، كقولك : «شِعير و«رِحيم» فيقولون في ذلك : «مِئِيٌّ» وأصله : مَئِىّ .

ومما جاء علي هذا المثال من الجمع «مَعِيزٌ» جمع مَعْزٍ ، و«كَليب وعَبيد» ، وغير ذلك مما جاء علي فعيل ، فعلى هذا القول مِئِىّ مشددة ، ويجوز تخفيفها فى القافية المقيدة ، كما يُنشد بعضهم[1] قول طرفة :

أصحوتَ اليوم أم شاقتك هِرْ ومن الحبِّ جنونٌ مستعرْ[2]

وقال بعض النحويين : إنما هو «مئين» فاضطر إلي حذف النون كما قال :

قواطناً مكةَ من وُرْقِ الحِمَى[3]

ويجوز أن يكون «المئى» على فَعُول مثل عِصى وقِسِيّ ثم خفف ، كما قال :

تعال نصنع رجلا مثل عَدِىّ نصنعُه من الرِّقاع والعِصِىّ

أما قول حسان :

وذلك أن أَلْفَكُم قليل بواحدنا أجل أيضا ومِئِن[4]

---

(١) الزيادة من ي .

(٢) «هر» اسم امرأة ، وانظر : الخصائص ٢٢٨/٢ ، ٣٢٠ وديوان طرفة (بتحقيق الجندي) ٦٧ ، ورغبة الأمل ١٣٦/٨ والبيت مطلع قصيدة لطرفة ، و«هر» اسم امرأة .

(٣) قائله العجاج ، وانظر :سيبويه ٥٧،٨/١ (بولاق)= ٢٦/١ ، ١١٠ (هارون) وابن يعيش ٧٤/٦ ، وديوان العجاج ٥٩ ، والخصائص ١٣٥/٣ والهمع ١٨١/١ ، والدرر ١٥٧/١ ، واللسان (حمم) ٤٨/١٥ وأمالي ابن الحاجب ٢١٤ (مخطوطة ٢٦ بدار الكتب) والعيني ٥٥٤/٣ .

(٤) ديوان حسان ٣٤٦ (السعادة) .

أراد : ومِئينً ، فحذف الهمزة ألبتة كما قالت :

ها مَنْ أحسَّ لى أخَوَيْن كالبدرين أَمْ مَنْ راهما[١]

أرادت رأهما ، فحذفت الهمزة ألبتة ، فاعرفه إن شاء الله تعالي[٢]

فإذا بلغت إلى الأَلف أضفت إلي واحد ، فقلت : ألفُ درهم ، كما أضفت «المائة» إلى الواحد حين قلت : مائة درهم ، والعلة فيه كالعلة فيها ؛ من قِبَل أن الألف علي غير قياس ما قبله ؛ لأنك لم تقل : عشر مائة ، كما قلت : تسعمائة ، وصُغْتَ لفظا يدل علي العقد الذي بعد تسعمائة ، غير جارٍ علي شيء قبله ، كما فعلتَ ذلك بالمائة ، حين لم تُجرها علي قياس التسعين ، فإذا جمعتَ الألفَ جمعته علي حد ما يجمع عليه الواحد[٣] . وتضيف ثلاثته وأربعته[٤] إلى جماعة نوعه ، فتقول : ثلاثة ألف وعشرة ألف ، كما قلت[٥] : ثلاثةُ أثوابٍ وعشرةُ أثوابٍ .

وإنما خالف جمعُ الألف فى الإضافة جمعَ المائة ؛ لأن الألف عشرته كثلاثته ، فصار بمنزلة الآحاد التي عشرتها كثلاثتها ، وليس عشرة[٦] المائة كثلاثتها ، وقد بينا هذا فيما تقدم ، وليس بعد الألف شيء من العدد علي خلاف لفظ الآحاد إلى الألْف ، فإذا تضاعف أعيد عليه اللفظ بالتكرير[٧] كقولك : عشرة آلاف ألف[٨] ومائة ألف ألفٍ ونحو ذلك ، وإنما قلت : عشرة آلاف[٩] درهم ، لأن الألف قد لزم إضافته إلي واحدٍ يُبَيِّنُهُ ، وكذلك جماعته كواحده في تبيينه بالواحد من النوع ، واعلم أن «الأّلف» مذكر ، تقول : أخذت منه ألفا واحداً ، وقال اللّه

(١) لم أعثر عليه فيما بين يديّ من المصادر .
(٢) سقطت «تعالي» من ح .
(٣) ح : «علي حد الجمع الواحد» .
(٤) ح : «ثلاثته وعشرته إلي» .
(٥) ح : «كما تقول»
(٦) ح : «وليس عشرات المائة» .
(٧) ب : «أعيد عليه اللفظ بالتذكير» .
(٨) ب : «عشرة الألف ألف» وما أثبتناه من ح ، ي .
(٩) ح ،ب «عشرة ألف» .

عــزو جل : ﴿بثلاثة آلاف﴾(١) فأدخل الهاء علي الثلاثة فدل علي تذكير الألَفْ ، وربمـا قـيل : هذه ألف درهم ، يريدون : «هذه الدراهم» فـاعـرف ذلك إن شـاء الله تعالى(٢) :

قال سيبويه(٣) : **«فعلي هذا يُجري الواحد إلي التسعة»**

يعنى يُجرى النَّيِّفُ من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر» مُجرًى واحداً فى بناء أحدهما مع الآخر ، وقد بيناه بما فيه .

قال سيبويه(٤) : **«فإذا ضاعفتَ أدني العقود كان له اسمٌ من لفظه ولا يُثني ذلك(٥) العقد»**

يعني «عشرين» واسمها من لفظها ؛ لأنها ليست بتثنية شيء ينطق به ولا بجمعه ؛ لأنك لا تجد شيئا من العدد تقع عليه عشر ، فقد صح أنه ليس بتثنية عشرة ، ولا بجمع شيء ينطق به .

قال سيبويه(٦) : **«ويُـجري ذلك الاسمُ مُـجري الواحد الذي لحقته الزيادةُ للجمع ، كـمـا لحـقـتـه الزيادةُ للتـثنيـة ، ويكون حـرفُ الإعـراب الواوَ واليـاء ، وبعدهما النون ، وذلك قولك : عشرون درهما»** .

قال أبو سعيد(٧) : يعني يُجرى« العشرون» بما لحقه من الواو والنون بمنزلة اسم كان(٨) على عشْر ، فجمع جمعَ السلامةِ ، الذي هو بمنزلة التثنية في سلامة الواحد ، ولحاقِ الزيادة ، ويدخل التغييرُ على زيادته من واو إلى ياء ، كما قد عرفتَ فى الجموع السالمة .

---

(١) آل عمران ١٢٤/٣ .

(٢) ح : سقط قوله : «ذلك إن شاء الله تعالي» .

(٣) بولاق ١٠٦/١ .

(٤) نفس الصفحة .

(٥) سيبويه بولاق : سقط «ذلك» .

(٦) نفس الصفحة السابقة .

(٧) ح : «قال المفسر» .

(٨) ح : «اسم واحد كان» .

قال سيبويه[١] : «**فإن أردت أن تثلث أدنى العقود**[٢] **كان له اسم من لفظ الثلاثة يُجري مُجري الاسم الذى كان للتثنية ، وذلك قولُك : «ثلاثون عبداً» ، وكذلك إلى أن تُتَسِّعَهُ**»

قال أبو سعيد[٣] : يعنى أن الثلاثين قد فُعل بها ما فُعل بالعشرين من إجرائها علي حد جمع السلامة ، إلا أن [٤] لفظها مأخوذ من الثلاثة ، بإسقاط الهاء غير مغيَّر منه شيء ، إلا إسقاط الهاء ، وكذلك إلي التسعين مأخوذ من الثلاثة إلى التسعة على حد ما ذكرناه من أخذ «الثلاثين» من «الثلاثة» .

قال سيبويه[٥] : «**وتكون النون لازمة له كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلي العشرة**» .

قال أبو سعيد[٦] : يعني أن النونَ والتمييزَ لازمٌ للعشرين إلي التسعين ، كما كان تركُ التنوين والإضافة لازماً للثلاثة إلى العشرة ، وقد ذكرنا هذا مشروحاً فيما مضى .

قال سيبويه[٧] : «**وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء ؛ وألزموها وجهاً واحداً ؛ لأنها ليست كالصفة التى فى معنى الفعل ، ولا التى شُبِّهَتْ به**»[٨] .

قال أبو سعيد[٩] : يعنى إنما ألزموها النونَ ولم يُجيزوا إضافَتها إلى الجنسِ ، فيقولوا : «عِشْرُ و درهمٍ» ، كما قالوا فى الصفة التى فى معنى الفعل ، يريد اسم

---

(١) بولاق ١٠٦/١ = هارون٢٠٦/١ .
(٢) كذا في سيبويه ، وفي ب : العدد .
(٣) ح : «قال المفسر» .
(٤) ي : «إلا أنها لفظها» .
(٥) بولاق ١٠٦/١ .
(٦) ح : «قال المفسر» .
(٧) نفس الصفحة السابقة .
(٨) سيبويه : «شبهت بها» .
(٩) ح : «قال المفسر» .

الفاعل : «ضاربون زيداً» و«ضاربو زيد» ، وفي الصفة المشبَّهة : حسنونَ وجوها[١] ؛ وحَسنُو وجوه ؛ لأنها ـ أعني عشرين ـ لم تَقْو قُوة اسم الفاعل والصفة المشبهة فلم تُصرَّف تصرفهما ، وأُلزمت طريقا واحداً ، وقد مرَّ في هذا ما يغني عن إعادته .

قال سيبويه[٢] : **«ولم يجُزْ حين جاوزتَ أدني العقود فيما تُبَيِّنُ به من أيِّ صنف العددُ ، إلا أن يكونَ لفظُه واحداً ، ولا يكون فيه الألفُ واللامُ لما ذكرتُ لك ، وكذلك هو[٣] إلي التسعين فيما يعمل فيه ، ويُبَيَّن به من أيّ صِنفٍ العددُ»** .

قال أبو سعيد :[٤] يعنى أنه لايجوز أن يُجعل المميز من «أحد عشر» الذي يلي أدني العقود إلي «تسعة وتسعين» إلا واحداً منكوراً لا ألفَ فيه ولا لامَ .

قال سيبويه :[٥] **(فإذا بلغتَ العقد [الذي يليه][٦] تركتَ التنوينَ والنونَ وجعلتَ الذي يُعملُ فيه ويُبَيَّن به العددُ من أيّ صِنفٍ هو واحداً)** .

قال يعني : إذا بلغتَ عَقْد العشرة وهو «مائة» أضفْتَ إلي واحدٍ منكور .

قال سيبويه[٧] : **(كما فعلت ذلك فيما نوَّنتَ فيه ، إلاَّ أنك تُدخل فيه الألفَ واللام ، لأن الأولَ يكون [به][٨] معرفة ولا يكون المنَّونُ به معرفةً ، وذلك قولك : «مائة درهم» و«مائة الدرهم»)** .

قال أبو سعيد :[٩] يعني بينتَ «مائة» بواحد أضفتَها إليه ، كما بيّنتَ ما فيه النون ، وما كان فى تقدير التنوين نحو : «خمسةَ عشرَ» بواحدٍ مَيَّزهُ ؛ لأن الواحدَ

---

(١) ب : «حسنون وجها» .
(٢) بولاق ١/١٠٦ .
(٣) ح : «وكذلك هي» .
(٤) ح : «قال المفسر» .
(٥) نفس الصفحة السابقة .
(٦) الزيادة من سيبويه (بولاق) ومن نسخة ح .
(٧) بولاق ١/١٠٦ .
(٨) زيادة من سيبويه (بولاق وهارون) ومن ح ،س .
(٩) ح : «قال المفسر» .

الذى أضيفتْ إليه المائة قد يكونُ معرفةً بدخولِ الألف واللام عليه ، وقد تكون «المائة» معرفة بإضافتك إياها إليه ، والواحدُ الذي يُميز[١] «العشرين»ونحوها لا تدخله الألف واللام ، ولا يتعرف الأول به ، وقد مر تفسير[٢] هذا .

قال سيبويه[٣] : **(وكذلك إن ضاعفته[٤] فقلت : مائتا الدرهم ومائتا الدينار)**

يعني أنك تضيف «المائتين» إلي واحد بينهما ، كما أضفت المائة ، وتُعرِّف ذلك [الواحد][٥] بإدخالِ الألف واللام ، كما فعلت ذلك بالمائة .

قال سيبويه[٦] : **«وكذلك العقد الذي بعده واحداً كان أو مثنى ، وذلك قولك : ألفُ دِرهم وألفَا دِرهم»** .

قال أبو سعيد[٧] : يعني أن ألف درهم وألفي درهم ، كمائة درهم ومائتي درهم .

قال سيبويه[٨] **(وقد جاء فى الشعر بعض هذا منونا ، قال الرُّبَيْع بن ضَبُع الفزاري)** :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء[٩]

وقال آخر[١٠] :

أنعت عِيراً من حَمير خَنزرهْ فى كل عَيْرٍ مائتان كَمَرَه[١١]

---

(١) ح : «والواحد الذى لا يميز» .

(٢) ح : «وقد مضى» .

(٣) بولاق ١/١٠٦

(٤) سيبويه (بولاق وهارون) : وذلك إن ضاعفته قلت» .

(٥) الزيادة من ح .

(٦) نفس الصفحة السابقة .

(٧) ح : «قال المفسر» .

(٨) بولاق ١/١٠٦ .

(٩) سبق الحديث عن هذا البيت : (ص١٦٦) ، وربيع شاعر جاهلى معمر ، أدرك الاسلام واختلف فى إسلامه ، (الخزانة٣/٣٠٨ وسمط اللآلئ ٨٠٢) .

(١٠) سيبويه (بولاق) سقطت «آخر» .

(١١) سبق الحديث عن هذا البيت : ص١٦٦

قال أبو سعيد[١] : قد ذكرنا هذين البيتين بما يستحقانه من التفسير .

قال سيبويه[٢] : «**وأما تسعمائة[٣] فكان ينبغي أن تكون في القياس[٤] «مئين» أو «مئات» ، ولكنهم شبَّهوه بعشرين وأحد عشر ، حيث جعلوا ما يُبَيَّن به العددُ واحداً ؛ لأنه اسم لعدد**» .

قال أبو سعيد[٥] : يعنى أن القياس فى «تسعمائة» كان بجمع المائة ، فكان ينبغي أن تقول : «ثلاث مِئات» أو «ثلاث مِئين» ، وذلك أن «ثلاثاً» و «تسعاً» تضاف إلى جماعة في الآحاد فانبغي أن تكون ها هنا أيضاً مضافةً إلى جماعة ، غير أنهم أضافوها إلى واحدٍ ، وبينوها كما بيَّنوا «أحد عشر» و «عشرين» بواحد ، وقد بينا وجه الشبه فيه .

قال سيبويه[٦] : «**وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً ، والمعني جمع[٧] حتى قال بعضهم فى الشعر [من ذلك][٨] ما لا يستعمل فى الكلام ، قال علْقَمةُ بنُ عَبَدَةَ** » :

بها جِيَفُ الحَسْرَى فأمَّا عظامُها فبيضٌ وأما جِلْدُها فَصَلِيبُ[٩]

وقال آخر :

لاتنكروا القتل وقد سُبينَا فى حَلْقِكُمْ عظم وقد شَجِينَا[١٠]

---

(١) ح : «قال المفسر» .
(٢) بولاق ١٠٧/١
(٣) ح : «وأما تسعمائة و ثلاثمائة» ، وسيبويه (بولاق) «وأما ثلاثمائة إلي تسعمائة» .
(٤) سيبويه (بولاق) : سقط «في القياس» .
(٥) ح : «قال المفسر» .
(٦) بولاق ١٠٧/١
(٧) ح ، وسيبويه (بولاق) «جميع» .
(٨) الزيادة من سيبويه (بولاق وهارون) .
(٩) قائله علقمة بن عَبَدَة بن ناشرة بن قيس ، شاعر جاهلي ، عاصر امرأ القيس ، ويسمي علقمة الفحل (الخزانة ٥٦٥/١) انظر ديوان علقمة٣ ، والمقتضب ١٧٣/٢ ، والخزانة ٣٧٩/٣ .
(١٠) قائله المسيب بن زيد مناة الغنوي (الشنتمري ، واللسان(شجا)١٥٠/١٩ ونسبه السيرافي إليه فيما يأتي من حديثه عن هذا البيت ، وانظر : ابن يعيش٢٢/٦ ، والخزانة٣٧٩/٣ ، والمقتضب١٧٢/٢ ، وشرح المفضليات لابن الأنباري ٧٧٧ وروايته : «إن تقتلوا اليوم فقد سبينا» والمخصص٣١/١ ، ٣٠/١٠ .

قال أبو سعيد[١] : يعني ليس بمستنكر في كلام العرب أن يكون اللفظ واحداً ، ويكون عبارةً عن جميع ، ولاسيما في باب العدد ، كما قلنا في : «عشرين درهماً» ، و«مائة درهم» ، وقد استعملت العربُ لفظَ الواحد بمعنى الجميع في الشعر ، لَمَّا لَمْ يستعمل في الكلام ؛ لأن من كلامهم فى مواضع كثيرة العبارةُ عن الجميع بواحد ، فحمل الشاعر هذا المعنى بأن استعمل لفظ الواحد بمعنى الجمع فى غير تلك المواضع ، وهو البيت الذى أنشده لعلقمة .

وإنما يريد وأما :«جلودها» فاكتفى بقوله : «جلدها» عن جلودها ، وإنما يصف فلاة قَطَعها ، ويذكر بُعْدَها فيقول : «بها جيف الحسرى» أى بها جيفُ الإبل المعيبة التي قد تُركت في هذه الفَلاةِ لبُعْدها ، «فأما عظامها فبيض» أي قد تفصَّلتْ وظهرتْ من اللحم ، وأَكلت الطيورُ والسباعُ ما عليها [من اللحم][٢] ، وأما جلودها فقد سال وَدَكُها[٣] عليها ، بوقوع الشمس وإحمائها لها ، وكان ينبغى أن يقول : «جلودها» كما قال : «عظامها» .

وأما البيت الثاني فالشاهد منه : «فى حلقكم عظم» وإنما أراد في حلوقكم ، لأنهم جماعة ، وكأنَّ هؤلاءِ قوم سَبَوْا من عشيرة هذا الشاعر ، وباعوا ما سَبَوْا منهم ، ثم ثاب لعشيرة هذا الشاعر ظفر لمن سُبى منهم[٤] ، فقَتَلوا مِنْهم ، فقال شاعرهم وهو : «المسيَّبُ بن زيدِ مناة الغَنَوى» من القبيلة التى عاقَبَتْ وقَتَلَتْ ، يُخاطب الآخرين ، الذين سبوا منهم :

لا تنكروا القتل وقد سُبِينا

والأبيات في غير كتاب سيبويه ، يقولها المسيب بن زيد مناة الغنوي ، يخاطب حنظلة بن الأعرف الضبابىّ :

---

(١) ح : «قال المفسر» .

(٢) الزيادة من ح .

(٣) الودك : الدسم ودهن اللحم (اللسان) : «ودك» ١٢/٤٠١ .

(٤) ب : «ظفر ثم سبى منهم» ح ، : «عن ظفر لمن سبى منهم» .

إن تَكُ مقتولاً فقد سُبينا أو تَكُ مَجذُوعاً فقد شُرينا

أو تَكُ مَفْجوعاً فقد وُهينا فى حَلْقكمْ عَظْمٌ وقد شَجينا[١]

«شُريناَ» أى باعونا ، وقوله : «شَجينا» أي شجينا نحن ، و«في حلقكم عظم» هذا مَثَلٌ ، كأنَّه يقول : قد غصصتم ؛ لشدة ما نزل بهم كأنَّ فى حلوقكم عظاماً لا تنزل ولا تخرج ، ومعنى «شجينا» أى شجينا نحن أيضاً[٢] كما أصابكم ، ولا تنزل الغُصّة[٣] ولا تخرج ، ومن ذلك شَجيَت الساقُ بالخلخال ، إذا لم يكن الخلخال قَلقاً فيها ، ويقال : «فلان شَجًي» في حلق فلانٍ» إذا كان يَثْقُلُ عليه أمره[٤] فلا يستسيغه ، فاعرفه إن شاء اللّه تعالى .

قال سيبويه[٥] : **«واختص بهذا البابِ إلى تسعمائة[٦]»** .

يعنى أضيف :«الثلاث» و «التسع» وما بينهما إلي «مائة» وهي واحدة ، وليس ذلك بالقياس فى إضافة :«الثلاث» ؛ لأن الثلاث حكمها أن تضاف إلى جماعة ، غير أن الثلاث خصت بالإضافة إلى مائة .

وقد تَقَدم المعني الذى له خُصَّتْ بذلك .

قال سيبويه[٧] : **(كما أن «لدن» لها[٨] مع غدوة حال ليست لها فى غيرها[٩] تُنْصَبُ بها)** .

(١) ح سقط البيت الثاني ، وقد سبق الحديث عن هذا الشعر انظر ص١٧٥ .

(٢) سقطت «أيضا» من ح .

(٣) سقطت «الغصة» من ح .

(٤) سقط «أمره» من ح .

(٥) بولاق ١/١٠٧ .

(٦) كتبت فى النسخ المخطوطة «تسع مائة» ، وفى سيبويه (بولاق) «تسع المائة» وعبارة سيبويه بولاق وهارون : «فاختص التثليث بهذا الباب إلي تسعمائة» .

(٧) نفس الصفحة السابقة .

(٨) سقط من ح «لها» .

(٩) سيبويه (بولاق) : «كما أن لدن لها فى غدوة حال ليست فى غيرها» .

يعنى : أن «لدن» ينخفض ما بعدها ؛ لأنها بمنزلة «عِنْد» فتقول : «من لدنْ زيدٍ» و «لَدُنْ عَشيةٍ» و «لَدُنْ عَتْمة» وما أشبه ذلك ، وهو القياس فيها ، غير أنهم قد قالوا : «لدن غدوةً» فنصبوا بها «غدوةً» خاصة ، وإنما نصب بها «غدوة» ؛ لأن فيها لغات : منهم من يقول : «لَدَا وَلَدُ» وغير ذلك ، فالذي نصب بها شبه النون الداخلة علي «لَدُ» بعد فقدها منه ، بمنزلة النون الداخلة في : «عشرين» ، بعد نزعها منه في قولك : «عشرو زيد» و «عشرون درهماً» ؛ إذ كانت تسقط في حال ، وتثبت في حال ، وقال بعضهم : «لَدَنْ غُدوةً» فنصب بها «غُدوةً» خاصة ، كأنه أدخل النون على «لَدْ» فى لغة من يسكِّنها ثم فتح الدالَ ؛ لالتقاء الساكنين كما قالوا : «اضربَنْ زيداً» ، ففتحوا الباء لالتقاء الساكنين .

قال سيبويه[١] : (**كأنه[٢] ألْحَق التنوينَ فى لغة مَن قال «لَدُ» ، وذلك قولك : «من لَدُنْ غدوةً» وقال بعضهم من[٣] لَدَنْ غدوةً كأنه أسكن الدالَ ثم فتحها ، كما قال : «اضربَنْ زيداً» ، ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة ، والجر في «غدوةٍ» هو الوجه والقياس وتكون النون من نفس الكلمة بمنزلة مِنْ وعَنْ[٤]**) .

قال أبو سعيد[٥] : يعني أن النون في «لدن» بمثلة النون في «مِنْ» والدليل على ذلك أنه يخفض بها مع ما بعدها ، مع ثبات النون ، فعلمنا أن النونَ من صيغتها ، وقد مرَّ الكلام في هذا الفصل .

قال سيبويه[٦] : «**وقد[٧] يَشِذُّ الشيء من كلامهم عن نظائره ويستخفون الشيء فى موضع لا[٨] يستخفونه فى غيره**» .

---

(١) بولاق ١٠٧/١ .
(٢) ح : سقط «كأنه» .
(٣) سيبويه (بولاق) : سقطت «من» ، وفي سيبويه كتبت : «لَدًا» بالألف .
(٤) سيبويه (بولاق) : «من نفس الحرف بمنزلة نون «من» و«عن» .
(٥) ح : «قال المفسر» .
(٦) نفس الصفحة السابقة .
(٧) سيبويه : «فقد» .
(٨) سيبويه : «ولا» .

يعنى فى شذوذ «غدوة» مع «لَدُن» .

ومن ذلك قولهم[١] : ما شعرت به شِعْرةً وليت شعرى[٢] .

قال أبو سعيد[٣] رحمه الله[٤] :يعني أن مصدر «شعرت» إنما هو «شعرة» في أكثر المواضع بإثبات[٥] الهاء ، وهي مع «ليت» بحذفها ؛ إذْ قالوا : «ليت شعرى» لما كثر استعمالها طرحوا الهاء منها .

ومثل ذلك تقول : امرأة عذراء بَيِّنةُ العذرة ، كما تقول : حمراءَ بينة الحمرة ، ويقولون لمن افتضها : هو[٦] أبو عذرها ، يريدون أبو عذرتها ، أي صاحب عذرتها ، وجري ذلك مثلاً لكل مَـنْ يستخرج شيئاً أن يقال له : أبو عذرها[٧] ،والأصل فيه : «عذرة المرأة» واستخفوا بطرح الهاء حين جري في كلامهم مثلاً ، وكثر استعمالهم له .

قال سيبويه[٨] : **(وتقول[٩] العَمْر والعُمْر ، ولا يقولون في اليمين إلا بالفتح ، يقولون كُلُّهم : «لعَمرك» وسترى أشباه هذا[١٠] في كلامهم إن شاء الله تعالى)[١١] .**

قال أبو سعيد [١٢] : وإنما قالوا في اليمين بالفتح حين كثر الحلف ، فاختاروا أخفَّ اللفظين ، وتركوا الآخر الذي في معناه ، وإنما يَستدل «سيبويه» بما ذَكَر من ذلك ، أنَّ اللفظ قد تكون له حال ، لا تكون لنظيره لضرب من العلل .

---

(١) سيبويه : «وذلك قولهم»

(٢) سيبويه (بولاق) : «ويقولون : «ليت شعرى» .

(٣) ح : «قال المفسر» .

(٤) ح : سقط «رحمه الله» .

(٥) ي : «مع إثبات» .

(٦) ح : «هذا أبو عذرتها» .

(٧) ح : «هو أبو عذرها» .

(٨) بولاق ١/١٠٧ .

(٩) سيبويه (بولاق) : «ويقولون» .

(١٠) سيبويه : «هذا أيضا فى» .

(١١) سيبويه : سقطت «تعالى» .

(١٢) ح : «قال المفسر» .

قال سيبويه[١] : **(ومما جاء فى الشعر على لفظ الواحد يراد به الجمع :**

كلوا فى بَعْضِ بَطْنكم تَعِفُّوا فإن زمانَكم زَمَنٌ خَميصُ[٢])

قال : وهو مثل البيتين الأولين أراد في بعض بطونكم ، ومعنى هذا البيت أنهم فى زمن من مجاعةٍ فيأمرهم أن يأكلوا بعض الشبع ، فإن الزمانَ فيه جُدُوبة .

قال سيبويه[٣] : **(ومثل ذلك في الكلام قوله تعالي[٤] : ﴿فإن طبن لكم عن شىء منه نفسا﴾[٥] ، و«قررنا به عيناً» وإن شئت [قلت :][٦] أعيناً وأنفساً ، كما قلت : ثلثمائة وثلاث مئين ومئات»** .

وقد مر تفسير ذلك .

قال سيبويه[٧] : **«ولم يدخلوا الألف واللام كما لم يدخلوا في امتلأت ماءً»** .

قال أبو سعيد[٨] رحمه الله : يعني لم يُدخلوا الألف واللام في «طبتُ به نفساً» ونحوه .

---

(١) بولاق ١٠٨/١ وفيه «يراد به الجميع» .

(٢) من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها (الخزانة) ، ورواية المقتضب ١٧٢/٢ : «كلوا في نصف بطنكم تعيشوا» ، وانظر الخزانة ٣٧٩/٣ وابن يعيش٢١/٦ ، وشواهد الكشاف ١٥٩ ، وابن الشجري ٣١١/١ والمخصص ٣١/١ ، ٤١/٤ .

(٣) نفس الصفحة السابقة .

(٤) سيبويه (بولاق) : «سبحانه وتعالي» ، وسقطت «تعالي» من ح .

(٥) النساء ٤/٤ .

(٦) الزيادة من سيبويه «بولاق وهارون» .

(٧) بولاق ١٠٨/١ .

(٨) ح : «قال المفسر» ، وسقط «رحمه الله» .

هذا[1]باب استعمال الفعل في اللفظ

لا في المعنى ؛ لاتساعهم في الكلام ، وللإيجاز والاختصار . فمن ذلك أن تقول على قول السائل : «كم صيد عليه» وكم غير ظرف ؛ لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز فتقول : «صيد عليه يومان» ، وإنما المعنى صيد عليه الوحشُ في يومين ، ولكنه اتسع واختصر ؛ ولذلك وضع السائل «كم» غيرَ ظرف .

قال أبو سعيد[2] : اعلم[3] أن هذا الفصل قد اشتمل[4] علي معان يكشفها التفسير ، منها أن تعلم أن في الظروف ما يجوز أن يستعمل اسماً كزيد وعمرو ، كقولك : «صمتُ اليومَ» علي مثل : «ضربتُ زيداً» ، وتجعل «اليومَ» مفعولاً كزيدٍ .

ومنها أن تعلم أن المبتدأ إذا كان بعده فعل فيه ضميره ، جاز أن يجري علي المبتدأ من الاسم ما لزم ضميره من اللفظ ، كقولك : «زيد ضربته» يجوز أن يقال : «زيد» مفعول ، ونحن نعلم أن «زيداً» مبتدأ ، وإنما يراد ضميره مفعول .

ومنها أن تعلم أن الاسم الذي يُستفهم به ، إذا كان له موضع من رفع أو نصب أو جر ، فجوابه يكون على لفظ ما يَستحقُّ الاستفهام ، وعلى تقدير عامله الذي عمل فيه كقولك : «كم رجلاً جاءك[5]» فتقول : «عشرون» ، وذلك أن «كم» في موضع مبتدأ ، وهو حرف الاستفهام و «جاءك[6]» خبره ، ورجلاً علي التمييز ، والجواب : «عشرون»علي لفظ كم مرفوع[7] بالابتداء وتقديره «عشرون رجلاً جاءني[8]» .

---

(١) سيبويه ١/١٠٨ بولاق .
(٢) ح : «قال المفسر» .
(٣) ح : سقط «اعلم» .
(٤) ب : «قد استعمل» .
(٥) ح : «جاء» .
(٦) ح : «وجاء» .
(٧) ح : «مرفوعا» .
(٨) ح : «جاءوني» .

وإذا قال : «كم رجُلاً رأيتَ[(١)]» فالجواب : «عشرين» ؛ لأن «كم» في موضع نصب برأيت[(٢)] .

وإذا قال : «بكم رجلاً مررتَ» قلتَ : «ثلاثةِ رجالٍ» فخفض ؛ لأن «كم» في موضع خفض .

ومنها أن الظرف الذي يجوز إجراؤه مجري الأسماء[(٣)] يجوز أن يقام مُقامَ الفاعلِ مجازاً ؛ لأنا قد جعلناه بمنزلة «زيد» كقولك : «سيرَ بزيدٍ يومٌ طويل» ، كما تقول : «ضُرِبَ بزيدِ الحائطُ» ، فقد أقْمتَ «اليومَ» مقام الفاعل وجعلته كالأسماء الصحيحة . ومنها أن تعلم أن المقادير المضافة إلي الأنواع المميزة بها ، حكمها حكمُ ما أضيفَ إليه ، وميزتْ به كقولنا[(٤)] : «سرْتُ عشرةَ أيام» ، فعشرة هي الظرْف ؛ لأنها مقدارٌ أُضيفَ إلي الأيام و «أيام» ظرف ، و«سِرتُ عشرين يوماً» ، «العشرون» ظرف ؛ لأنها مقدارٌ مُمَيَّز بظرف .

فتقول الآن : إن قول السائل : «كم صِيدَ عَلَيْه» أراد كم يوماً صيد عليه ، فكم مبتدأ ، وهو مقدار مُمَيَّز بظرف فهو إذن ظرف و«صِيدَ عليه» خبره ، وفي «صِيدَ» ضمير يعود إلي «كم» قد أُقيم مُقامَ الفاعل ، فصار ذلك الضميرُ بمنزلةِ سير عليه يوم طويل .

وقوله : ولم يجعل «كم» ظرفاً . أراد لم يجعل ضمير «كم» الذي في «صيد» فعبّر بلفظ «كم» عن ضميره ولم يجعله ظرفاً ؛ لأنه قد أقامه مُقَام الفاعل ، ثم أتي المجيبُ بنحو ما بنى السائلُ عليه كلامَهُ ، فجعل اليومين مرفوعين بصِيدَ ، ولم يجعلهما ظرفاً ، كما لم يجعل الضميرَ الذى فى «صِيدَ» ظرفاً حين سأل ، وهو مجاز واتساع ؛ لأن «اليوم» لا يُصاد ، وإنما يُصاد فيه كما قال[(٥)] :

---

(١) ح : «ضربت» .

(٢) ح : «بضربت» .

(٣) ب : «مجري الأشياء» .

(٤) ح : «كقولك» .

(٥) ح : «كما قال الشاعر» .

أما النهارُ ففى قيدٍ وسلسلةٍ والليلُ فى جوفِ منحوتٍ من الساجِ[١]

وإنما أراد أن الرجلَ فى قيدٍ وسلسلةٍ فى النهار ، فكذلك المعنى صِيدَ عليه الوحشُ فى يومين .

قال[٢] : **(ومن ذلك أيضاً[٣] أن تقول : «كم وُلِدَ له؟» فيقول : «ستون عاماً» ، والمعني وُلِدَ له الأولادُ ، وولد له الولد[٤] ستين عاماً) .**

فحذف الأول[٥] وأقام الستين مقام الأولاد اتساعاً .

ومن ذلك أن يقول : «كم ضُرِب به»؟ فتقول : «ضُرِب به ضربتان» و«ضُرِب به ضَرْب كثير» .

فمعنى «كم» هاهنا معنى المصدر ، كأنه قال : «كم ضربةً ضُـرِبَ بهِ» يريد كم ضُرِب بزيد ، وفى «ضرب» ضمير يعود إلى «كم» قد أقيم مُقامَ الفاعل وهو مصدر : فلذلك كان جوابه : «ضُرِب به ضربتان» ، فسبيل المصدر فى الاتساع[٦] كسبيل الظرف ؛ لأنك إذا قلت : «ضُرب بزيد[٧] ضربٌ شديدٌ» فالضرب ليس بمضروب فى الحقيقة ، وإنما المضروب الذى وقع به الضربُ ، وجعلت الضربَ مفعول :«ضُـربَ» مجازاً .

قال[٨] : **(ومما جاء علي اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى : [٩] ﴿واسأل القرية التى كُنَّا فيها والعِيرَ التى أَقبلنا فيها﴾[١٠] وإنما يريد أهلَ القرية فاختصر[١١] ، وعمل الفعلُ فى «القرية» كما كان عاملاً فى «الأهلِ» لو كانَ ها هنا) .**

---

(١) البيت من الأبيات التي لم يعرف قائلها ، ونسبه المبرد فى الكامل (رغبة الآمل ١٢٢/٨) إلى رجل من أهل البحرين من اللصوص ، ورواية سيبويه : «والليل فى قعر منحوت» انظر سيبويه ٨٠/١ (بولاق) = ١٦١/١ هارون ، والمقتضب ٣٣١/٤ ، والأبيات المشكلة ٧١ .

(٢) سيبويه ١٠٨/١ بولاق .

(٣) سيبويه (بولاق وهارون) سقطت «أيضا» .

(٤) ح : سقط قوله : «وولد له الولد» .

(٥) ح : «فحذف الأولاد» .

(٦) ح : «فى الاتساع به» .

(٧) ح : «ضرب به» .

(٨) سيبويه ١٠٨/١ بولاق .

(٩) ح : سقط «تعالي» ، وفى سيبويه (هارون) : ٢١٢/١ جَدُّه .

(١٠) يوسف ٨٢/١٢ .

(١١) ح : سقط «فاختصر» .

وقد بينا حذفَ المضافِ والاكتفاءَ بالمضاف إليه فيما مضي ، وإنما ذكره سيبويه حجةً فى الاتساع والاختصار ؛ لأن المسألة فى اللفظ للقرية والمعني للأهل ، فكذلك قولهم : «وُلد له ستون عاماً» لفظ «الولاد» للأعوام ، والمعني للأولاد فى الأعوام ، علي أن بعض الناس يزعم أن ذلك علي الحقيقة ، وأن مسألة القرية من «يعقوب» عليه السلام صحيحة ؛ لأن القرية يجوز أن تخاطبه ؛ إذ كان نَبيًا ، وتكون مخاطبتها معجزة له .

ولا معني للتشاغل بنقض هذا الكلام[١] ؛ إذ كان جوازه فى كلام العرب وغيرهم أشهرَ من أن نحتاج معه إلى إقامة دليل .

قال[٢] : «**ومثله﴿بل مكرُ الليل والنهار﴾[٣] والمعني بل مكرهم في الليل والنهار ، ومثله[٤]﴿ولكنَّ البرَّ مَنْ آمنَ بالله﴾[٥] وإنما [هو[٦]] ولكن البِرَّ برُّ مَنْ آمنَ بالله**» .

وفى هذا وجهٌ آخر ، وهو أن يجعل البر فى معنى البارّ ، فكأنه قال تعالى[٧] : ولكن البارَّ مَنْ آمنَ بالله .

قال[٨] : (**ومثله فى الاتساع[قوله عزوجل] :[٩] ﴿ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء﴾ المعنى[١٠] : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل . . . الناعق والمنعوق به**) .

---

(١) ح : «هذا الكلام وغيره» .
(٢) سيبويه ١٠٨/١ بولاق .
(٣) سورة سبأ ٣٣/٣٤ .
(٤) سيبويه بولاق : «وقال تعالي» ، وسيبويه هارون ٢١٢/١ : «وقال عز وجل» .
(٥) سورة البقرة ١٧٧/٢ .
(٦) الزيادة من سيبويه ، ومن ح .
(٧) ح : سقطت : «تعالي» .
(٨) بولاق ١٠٨/١ .
(٩) الزيادة من سيبويه .
(١٠) جاء بعد الآية فى سيبويه قوله : «فلم يشبَّهوا بما ينعق ، وإنما شبهوا بالمنعوق به وإنما المعني مثلكم . . .» .

فالناعق الراعي والمنعوق به الغنم ، فجعل المؤمنين كالراعي والكفار كالمنعوق به ، والتمثيلُ فى ذلك كلّه أن الكفار لم يعتقدوا ما خوطبوا به ، ولم يحصلوا به أكثر من سماعه ، ويدلك علي صحة هذا أن الكفار لم يشبّهوا بما ينعق ؛ لأن الذي ينعق هو الراعي ، وهم لم يشبهوا به ، وإنما شُبّهوا بالمنعوق به .

وقال بعضهم : أراد بقوله تعالي :[1] ﴿كمثل الذي ينعق﴾ الذى يُنْعَق به ، كما قال تعالي[2] : ﴿هذا كتابُنا ينْطِقُ عليكمْ بالحقِّ﴾[3] أى يُنْطَقُ به ، وكما قال تعالي : ﴿والنَّهارَ مُبْصرًا﴾[4] أى يُبْصرُ فيه ، والمعنى فى هذا التأويل أنه جعل الذين كفروا فى دُعاء بعضهم لبعض كمثل صياحِ الغنمِ بعضها ببعض ، واللفظ مقلوب على ما خبَّرتُكَ .

قال[5] : ومثل ذلك[6] « بنو فلان يطؤهم الطريقُ» يريد[7] يطؤهم أهل الطريق» .

وهذا مدح ، والمعنى فيه أن بيوتهم علي الجادة فالمارّةُ تنزلُ عليهم ويُضيفونهم ، فجعل مرورَ أهل الطريق بهم وطأهم إياهم .

وقالوا[8] : «صِدْنا قَنَوين» وإنما يريد صدنا بقنوين أو صدنا وحسن قَنوين ، وإنما قنوان اسم أرض .

قال[9] : وفى السعة مثله[10] «أنت أكرمُ عليَّ مِنْ أنْ أضربَكَ» ، و«أنت أنكد من أن تتركه» إنما يريد أنت أكرم عليَّ من صاحب الضرب .

(١) ح : سقطت «تعالى» .
(٢) ح : سقطت «تعالى» .
(٣) سورة الجاثية ٢٩/٤٥ .
(٤) سورة يونس ٦٧/١٠ .
(٥) سيبويه ١٠٩/١ بولاق .
(٦) سيبويه (بولاق وهارون) «ومثل ذلك من كلامهم» .
(٧) سيبويه بولاق : «وإنما لطؤهم» .
(٨) نفس الصفحة السابقة .
(٩) نفس الصفحة السابقة .
(١٠) سيبويه (بولاق) : «ومثله فى السعة» .

والقول فى ذلك ما قاله «أبو إسحاق الزجاج» رحمه الله ، قال : إن قَدَّرتَهُ : أنت أكرم عليَّ من ضربك ، لم يجز لأنك لستَ تُريد أن تخبرَ أنه أكرمُ عليك من ضربه ، وهذا هو ظاهر الكلام ، وإن حُمل المعني عليه بطل ، قال أبو إسحاق : وتهذيب هذا الكلام[1] هو : كأن قائلا قال : «أنت تضربني» فنسب الضربَ إلي نفسه ، فقال الآخر : أنت أكرم عليَّ من صاحب الضرب الذى نسبته إلى نفسك ، وليس ذلك .

ومثل هذا ﴿أينَ شركائي الذين كنتم تزعمون﴾[2] وليس لله تعالي[3] شريك ، وإنما جاز هذا ؛ لأنهم جعلوا لله تعالى[4] شركاء فى زعمهم ، فكأنه قال : أنت أكرمُ عليَّ ممن يستحق ما زعمت أنه لك ، ونسبتَه إلى نفسك ، وأنشد سيبويه قول «النابغة الجعدى» مستشهداً لجواز الحذف :

كأنَّ عذيرهم بِجنُوب سِلَّى نعامٌ قاقَ فى بلدٍ قِفارِ[5]

أراد عذير نعام ، والعذير الحال ، وقال «أبو العباس» وحده : العذير الصوت ، وما فسر أحد سواه ذلك ، و«قاق» : صوت .

ومن ذلك قول عامر بن الطفيل :

فَلأَبْغينَّكمُ قَناً وعوارِضاَ ولأُقْبِلَنَّ الخيلَ لابةَ ضَرْغد[6]

أراد بقنا وعوارض ، وحذف الباء فأوصل [الفعل[7]]ومعناه : ولأطلبنكم بهذين المكانين .

---

(١) ح : سقط «الكلام» .
(٢) سورة القصص ٦٢/٢٨ .
(٣) سقط من ح «تعالى» وجاء مكانها «عز وجل» .
(٤) سقط من ح «تعالى» .
(٥) نسبه ابن برى إلى شقيق بن جَزْء بن رباح الباهلى (اللسان «قوق» ٢٠١/١٢) وانظر سيبويه ١٠٩/١ بولاق = ٢١٤/١ هارون ، والإنصاف ٤٧ ، ورغبة الأمل ٢٤/٨ .
(٦) سبق الحديث عن هذا البيت ص٦٢ ومن أول هذا البيت بدأ النسخ من (ى) لوجود خرم فى نسخة (ب) .
(٧) الزيادة من ح .

قال(١) : ومن ذلك قولهم : «أكلتُ أرضَ كذا وكذا ، أراد أكلت خير بلد كذا ، ومنه قولهم : هذه الظهر ، أو العصر ، أو المغرب(٢)» .

تريد [هذه(٣)] صلاةُ الظهر وصلاةُ العصر ، وصلاةُ المغرب ؛ لأن الظهر اسم للوقت ، وكذلك العصر ، كأنه أراد هذه صلاة هذا الوقت ، ومنه قولهم : «اجتمع القيظ» ، وإنما يريدون : اجتمع الناس فى القيظ ، وتقديره : اجتمع ناس القيظ ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

وقال الحطيئة :

وشـــرُّ المنايا مَــيِّتٌ بين أهله كهُلْكِ الفتي قد أَسْلَمَ الحيَّ حاضِرُه(٤)

يريد : وشر المنايا [منية(٥)] ميِّتٍ بين أهله ، كموت الفتى ، وقد أسلم الحيَّ حاضرُه ، والحيَّ هو الفتى ، قد أسلمه الحاضرون له من أهله ؛ لأنهم لا حيلة لهم فى دفع المرضِ والموتِ عنه .

وقال النابغة الجعدى :

وكيف تُواصل مَن أَصْبَحَتْ خِلالتُه كأبى مَرْحَبِ(٦)

يريد كخلالة أبى مرحب ، وهى صداقتُه .

---

(١) سيبويه ١٠٩/١ بولاق .

(٢) فى عبارة سيبويه مخالفة لما جاء فى بولاق وفى هارون ؛ إذ هى فى (بولاق) : «ومن ذلك قولهم : أكلت بلدة كذا ، وأكلت أرض كذا ، إنما يريد أنه أكل من ذلك وشرب ، وأصاب من خيرها وهذا أكثر من أن يحصى ، ومنه قولهم : هذه الظهر . . .» وفى (هارون) : « . . وأكلت بلدة كذا وكذا ، إنما أراد أصاب من خيرها ، وأكل من ذلك وشرب ، وهذا الكلام كثير منه ما مضى ، وهو أكثر من أن أحصيه ، ومنه ما ستراه أيضاً فيما يستقبل إن شاء اللّه ، ومنه قولهم : هذه الظهر أو العصر أو المغرب» .

(٣) الزيادة من ح .

(٤) رواية سيبويه (بولاق) ١٠٩/١ : «ميت وسط أهله» ورواية (هارون) ٢١٥/١ كما جاء هنا ، وانظر : الإنصاف٤٧ والقصائد السبع لابن الأنبارى ٤٥١ ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ٩٤ وديوان الحطيئة (الحلبى) ٤٥ .

(٥) الزيادة من الإنصاف ، ويقتضيها المعنى .

(٦) المقتضب ٢٣١/٣ ، والإنصاف ٤٧ ، وأمالى القالى ١٩٥/١ وشرح القصائد السبع لابن الأنبارى ٤٥١ ، وحماسة البحترى ٢٤١ ، وأمالى المرتضى ٢٠٤/١ واللسان (رحب) ٤٠٠/١ ، (خل) ٢٣٠/١٣ ديوان النابغة الجعدى ٢٠ ، ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ٣٣ .

هذا(١) باب وقوع الأسماء ظروفاً

(وتسمى هذه الأسماءُ الظروف العليا(٢) وتصحيح اللفظ علي المعني ، فمن ذلك قولك : «متي يُسار عليه»؟ وهو يجعله ظرفا ، فيقول : اليومَ ، أو غداً ، أو بعد غدٍ ، أو يومَ الجمعة) .

يعنى إذا جعل السائلُ «متي» ظرفا ، وقدَّره نصبا ، وجعل الذي يقوم مقام الفاعل حرفَ الجر ، أو مصدراً مضمراً فى «يُسارُ» وجب أن تنصب الجواب إذا اخترت أن تكون على حد السؤال ، وقد مضى هذا .

قال(٣) : **(وتقول : متي سير عليه؟ فيقول : «أمسِ» ، أو «أولَ من أمس» ، فيكون ظرفا ، علي أنه كان السيرُ فى ساعةٍ دون ساعات(٤) ، أو حين دون سائر أحيان اليوم ، ويكون أيضا على أنه يكون السير فى اليوم كله) .**

اعلم أن الظروف تنقسم قسمين : أحدهما يتضمن أجزاءه كلها الفعلُ ، والآخر يتضمن جزءاً منه الفعلُ ، واللفظ يجرى على كلٍّ .

فالذى يتضمن أجزاءه كلها الفعلُ قولُك : «صمتُ اليومَ» فلا يجوز أن يكون جزء من اليوم ، لم يكن فيه صوم ، وكذلك قولك : «لم أُكَلِّمْ فلاناً اليومَ» لا يجوز أن يكون كلمته فى جزء منه ، وقد جعلتَ «اليومَ» ظرفا لِتَرْكِ كلامِه ، ألا ترى أن رجلا لو قال : «واللّه لا كَلّمتُكَ اليَوم» ثم كلمه فى جزء منه حنث .

وأما ما يكون العملُ فى بعضه فقولك : «صِحْتُ اليوم وتحكَّمْتُ يومَ الجمعة» وقد أحاط العلم(٥) بأنه لا يكون(٦) صياحه متصلا بلا فُتور ولا مُراوحة ، وإنما

(١) سيبويه ١/١١٠ بولاق .
(٢) قوله : «وتسمى هذه الأسماء الظروف العليا» سقط من ح ، ولا يوجد فى سيبويه (بولاق) ويظهر أنه من قول السيرافى .
(٣) نفس الصفحة السابقة .
(٤) سيبويه (بولاق وهارون) : «فى ساعة دون سائر ساعات اليوم» وفى ح : «فى ساعة من ساعات اليوم» .
(٥) ي : «العمل» .
(٦) ح : «لا يجوز أن يكون» .

ذلك على ما يُعتاد من عادة الناس فى الأفعال التي تتصل والتى تنقطع ، فإذا كان الفعل قد يكونُ متصلا فى حال ، ومتقطعا فى حال[١] كالسير وما أشبه ذلك ، جاز أن تنوي الاتصال ، فتجعله فى الظرف كله ، وجاز أن تنوى الانقطاع فتجعله فى بعض الظرف ، وسواءٌ فى ذلك أن تنصب الظرفَ أو ترفَعه ، فتقيمَه مُقامَ الفاعل .

قال[٢] : **«ومن ذلك الليلةُ الهلال[٣] ، وإنما الهلالُ فى بعض الليلة ، وتقديرُه : الليلةُ ليلةُ الهلال»**

فجعل هذا شاهداً لقولك :«سير عليه اليومُ» والسير فى بعضه .

قال[٤] : **(ومما لايكون العمل فيه من الظروف إلا متصلا في الظرف كله[٥] قولك : «سير عليه الليلَ والنهارَ والدهرَ والأبَدَ» وهذا جواب لقوله كم سير عليه ؟ إذا جعله ظرفا)** .

قال أبو سعيد[٦] : اعلم أن «كم» استفهام عن كل مقدار[٧] من عدد وغيره ، فى الأنواع كلها ، زمانا كان أو مكانا أو غيرهما ، وليس يختص بنوع دون نوع ، و«متى» استفهام عن الزمان فقط ، فإذا أوقعتَ «كم» استفهاماً عن الزمان ، كان القصدُ فيها المسألةَ عن مقداره أو عدده[٨] ، و«متى» استفهام عن الزمان فقط من غير اقتضاء مقدار أو عدد ، فإذا أجبت عن «متى» فحكم الجواب أن يكون واقعا على زمان بعينه ، غير متضمن لعدد ، كقول القائل : «متي سير بزيد» فيقال : «يَومَ الجمعة» ؛ لأن مسألته وقعت لتعرف الزمانَ بعينه ، لا لتعرف كميته[٩] .

---

(١) ح : سقط قوله «فى حال» .

(٢) سيبويه ١/١١٠ بولاق .

(٣) فى سيبويه : «كما تقول فى سعة الكلام : الليلة الهلال» .

(٤) نفس الصفحة السابقة .

(٥) ح : سقط قوله «كله» .

(٦) ح : «قال المفسر» .

(٧) ح : «كل قدر» .

(٨) ي : «عن مقدار أو عدد» .

(٩) ح : «مقداره» .

ولا يجوز أن تقول : «يومان» ؛ لأن قوله : «يومان» إجابة عن كمية ،ولا يعرف السائلُ الوقتَ الذي سار فيه بعينه ، ولو قرّبه من المعرفة فقال : «يومَ سارَ فلانٌ» أو «يومَ كان المطرُ» لجاز وحَسُنَ ، ولو قال : متي سير عليه؟ فقال : «أيامَ الصّرام» لجاز ، وإن كانت أيام الصِّرام فيها عدد ؛ لأن القصدَ منها إلي تعيين وقت لا إلي عدد الأيام ؛ لأن أيامَ الصِّرام قد جُعلتْ لوقتٍ واحدٍ يعرف بهذا اللفظ ، كما يُعرفُ يومُ الجمعةِ بهذا اللفظ .

وأما «كم» فقد يكون جوابها معرفةً ونكرةً ، وأيتهما كانت جواباً لها ، فالفعلُ واقعٌ فيها كلِّها ، كقولك : «كم سيرَ عليه؟» فيقول : يومَ الجمعة ، فالسيرُ واقعٌ فى يوم الجمعة كلِّه ، وكذلك إذا قيل[1] : «كم سير عليه»؟ فيقال : «يومان» ، فالسيرُ واقع فيهما ، وقد تقول : «كم سيرِ عليه» فيقال : «يومُ الجمعة» ، والسيرُ واقع فى بعضه ، إذ[2] كان المجيب مستكثرا للسير فى الساعات التي وقع فيها من الجمعة[3] ، فيُجري اللفظُ على الكل وهو يريد البعض[4] ، كما تقول : «يومَ الرحيل[5] جاءنى الخلق» يريد الكثيرَ منهم ، وفلانٌ يتكلمُ دهرَه ، إذا كان كثير الكلام ، وإن كان السكوت الذي يكون منه أكثر من الكلام ، فاللفظُ على الكل والمعنى فيه البعض .

وقوله[6] : **«سير عليه الليل والنهار ، والدهر ، والأبد»**

لا يكونُ إلا جوابَ «كم» ، لأنه وضعَ هذه الألفاظَ علي الأوقاتِ فهي متضمنة للكميةِ ولم يجعل اسما لوقت بعينه ، غير أنه إذا قيل : «سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد» ، فى جواب : كم سير عليه؟ فإنما يريد التكثير والمبالغة ، وقد عُلم أن الدهرَ لا يتصلُ فيه السير ، ولكنه علي ما عرَّفْتُك من قول القائل : «جاءنى الخلق» وأنت تريد البعض .

---

(١) ح : «إذا قال» .
(٢) ح : «إن كان» .
(٣) ح : «من يوم الجمعة» .
(٤) ح : «علي كل وهو يريد بعضه» .
(٥) فى ي «الرجل» ولعله تحريف : «الرحيل» .
(٦) ح : «وتقول» .

قال[١] : «**ومما يدلك علي أنه لا يكون[٢] أن تجعل العمل فيه في يوم دون الأيام ، وفي ساعة دون الساعات ؛ أنك لا تقول : «لقيته الدهرَ والأبدَ» ، وأنتَ تريدُ يوما منه ، ولا «لقيته الليلَ» ، وأنتَ تريدُ لِقاءه في ساعة دون الساعات إلا أن تريدَ : سير عليه الليلَ أجمع ، والدهرَ كلَّه[٣]**» .

يعني أن الأَبَد والدهرَ ، والليلَ والنهارَ ، إذا كانا علي طريق الأبد ، والدهر أسماء ، جُعلت لترادف الأزمنة ، وللدلالة علي تكثيرها ، لا يجوزُ أن تقولَ : «لقيته الدهرَ» وأنت تريد مرة ، وإنما يُستعملُ مثلُ هذا فى الأوقات المحصلة ، التي تُميَّز عن غيرها . وبيَّن أن الفعل وقع فيها دون ما سواها ، كقولك «لقيته يومَ الجمعة» و «لقيته العامَ الماضِي» [وإن كنت لقيته مرة واحدة فى يوم الجمعة ، وفى العام الماضي[٤]] ؛ لأنك أردتَ أن تعرف وقت اللقاء ، لا مقداره .

قال[٥] : «**وإن لم تجعله ظرفا فهو عربي كثير[٦] في كلامهم**» .

يعنى إن قلت : «سير عليه الليلُ والنهارُ» ، فتجعله مفعولا على السعة ثم تقيمه مقام الفاعل .

قال سيبويه[٧] : «**وإنما جاء هذا علي جواب كم ؛ لأنه حمله[٨] علي عدة الأيام والليالى ، فجرى على جواب ما هو للعدد ، كأنه قال : سير عليه يومين أو ثلاثة[٩] أيام**» .

---

(١) سيبويه ١/١١٠ بولاق .
(٢) فى سيبويه (بولاق) : «لا يجوز» .
(٣) سيبويه (بولاق وهارون) : «دون الساعات وكذلك النهار إلا أن تريد : سير عليه الدهر أجمع والليل كله» .
(٤) الزيادة من ح .
(٥) سيبويه ١/١١٠ ، ١١١ بولاق .
(٦) سيبويه (بولاق) : «فهو العربي الكثير» .
(٧) بولاق ١/١١١ .
(٨) سيبويه (هارون) : «جعله» .
(٩) سيبويه (بولاق) : «كأنه قال : سير عليه عدة الأيام أو عدة الليالى ومن ذلك مما يكون متصلاً قولك : سير عليه يومين أو ثلاثة أيام» .

يعنى أن الدهر والأبد جري على جواب «كم» ؛ لأنه موضوع علي عدة الأيام وترادفِها ، كما كان سير عليه يومان أو ثلاثةُ «أيام» على ذلك ، ولا يجوز أن يكون السير فى أحد اليومين إذا قلت : «سير عليه يومين» .

قال[١] : **وأما «متي» ، فإنما تريد أن توقت لك بها[٢] وقتا ، ولا تريد بها عدداً فإنما الجواب اليومَ أو يومَ كذا أو شهرَ كذا»** .

وقد بينا هذا ، وذكرنا أن «متى» جعلت للدلالة على وقت بعينه ، لينماز من سائر الأوقات قال[٣] : **(ومما أجرى مجرى الدهرِ[٤] والليلِ والنهارِ المحرّمُ وصفرُ[٥] وسائرُ أسماء الشهور إلى ذى الحجة ؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الأيام ، كأنهم قالوا : سير عليه الثلاثون يوما ، ولو قلت : شهرُ رمضان أو شهرُ ذي القعدة ،[٦] لكان[٧] بمنزلة يوم الجمعة والليلةِ والبارحةِ ، ولصار جوابَ «متى»)** .

قال أبو سعيد[٨] : ظاهر كلام سيبويه الفصل بين أن تقول شهر كذا ، وبين ألا تذكر الشهر ، فإذا قلت : «سير عليه المحرمُ» فالسيرُ فى كل يوم من أيام المحرم[٩] ، وإذا قلت : «سير شهرُ المحرمِ» أو «شهرُ ذي القعدة» جاز أن يكون السير فى بعضه .

وهذه رواية رواها ، كأنهم جعلوا قولهم المحرم نائبا مناب قولهم : الثلاثين يوما ، وهم لو قالوا : «سير عليه الثلاثون يوماً» لكان السير فى كل يوم منهن ، وإذا أدخلوا «شهرا» جعلوه اسما للوقت بعينه ، فصار بمنزلة يوم الجمعة .

---

(١) سيبويه ١/١١١ بولاق .

(٢) فى سيبويه جاءت «بها» بعد «تريد» .

(٣) نفس الصفحة السابقة .

(٤) سيبويه : «مجري الأبد والدهر» .

(٥) سيبويه : «وصفر وجمادي» .

(٦) سيبويه : «شهر ذي الحجة» .

(٧) سيبويه (بولاق) : «صار» .

(٨) ح : «قال المفسر» .

(٩) سقط من ح قوله : (فإذا قلت : «سير عليه المحرم» فالسير فى كل يوم من أيام المحرم) .

فإن قال قائل : فكيف اختلفا وهما لمعني واحد؟ قيل له : قد يجوز ـ وإن كانا لمعني واحد ـ أن يكون أحدهما يدل عليه من طريق الكمية ، والآخر من طريق التوقيت ، ألا تري أَنَّا إذا قلنا : «سير عليه يومُ الجمعة» يجوز[١] أن يكون السير فى بعضه ، وإذا قلنا : «سير عليه ساعاتُ يومِ الجمعةِ» ، لم يجز أن يكون السيُر فى ساعةٍ منها ، وساعاتُ يوم الجمعة فى معنيَ «يوم الجمعة» .

وقال أبو إسحاق الزجاج فى قول سيبويه : «**ومما أُجري مجري الدهرِ والليلِ والنهارِ المحرمُ وصفرُ**» قولاً يُخالف ما ذكرناه ، وليس ببعيد ، قال : يعني إذا عطفتَ علي المحرمِ صفراً ، فقلت : «سير عليه المحرمُ وصفرُ» فلابد أن يكون السيرُ فى كل واحد مَن الشهرين ، ولوقلت :«سير عليه المحرمُ» لجاز أن يكون السير فى بعضه ، قال[٢] : والدليل علي ذلك قول سيبويه : «لو قلت :[٣] سير عليه شهرُ رمضان أو شهرُ ذي القعدة ، كان بمنزلة يوم الجمعة ؛ فأبو إسحاق عنده أن قولك : المحرمُ وشهرُ المحرم بمنزلة واحدة ، وأن «سيبويه» لم يفرق بينهما ، ولقائل أن يقول : إن سيبويه فرق بينهما ؛ لأنه ذكر المحرم وصفر وسائر أسماء الشهور .

ثم قال[٤] : **كأنهم قالوا : «سير عليه الثلاثون يوماً»** ، فجعل كل شهر من الشهور بمنزلة الثلاثين يوماً .

قال سيبويه[٥] : **«وجميع ما ذكرت لك مما يكون علي «متي» يكون مُجرًي على «كم» ظرفاً وغير ظرف»** .

يعنى أن «يوم الجمعة» ، و «شهر رمضان» ، وما أشبه ذلك من جوابات «متى» قد[٦] يجوز أن يكون جواباً لكم ، يعني يجوز أن تقول : كم سير عليه ، فيقال : يوم الجمعة ، فيكون السير فيه كله ، وقوله : «ظرفا وغير ظرف» أى ظرفا ومفعولا[٧] ، لا جواباً «لمتى» .

---

(١) ح : «سير عليه ساعات يوم الجمعة لم يجز» والصواب ما أثبتناه ، لأنه يكون تكرارا لما بعده .
(٢) أبو إسحاق الزجاج . (٣) ي : سقط قوله : «لو قلت» ، وثبت فى ح .
(٤) سيبويه ، وقد سبق النص . (٥) بولاق ١/١١١ .
(٦) ح : سقطت «قد» .
(٧) من أول قوله : «يعني يجوز أن تقول» حتي هذا الموضع سقط من (ي) .

قـال(١) : «**وبعض مـا يكون في «كم» لا يكون في «مـتي» نحـو الدهر والليل(٢) ؛ لأن «كم» [هو(٣)] الأول ، فجعل الآخـر تبعـا له ، ولا يكون الدهرُ والليلُ والنهارُ إلا على العِدّة جوابا لكم**» .

يعني : أن الدهر والليل والنهار ، قد يكون جواباً لكم لما فيه من التكثير ، ولا يكون جوابا لمتى ؛ لأنه لا دلالة فيه علي وقت بعينه .

وقوله : «**لأن كم الأول**» .

يعني لأنه دلالة علي المقدار فى الزمان وغيره ، ويقع تحتها المنكور والمعروف ؛ لوقوع التقدير عليهما ، فجعل الآخر وهو «متي» تبعا له .

قال(٤) : (**وقد تقول : سير عليه الليلُ . تعنى ليلَ ليلتك ، وتَجرى على الأصل(٥) ، كما تقول فى الدهر :سير عليه الدهرُ**) .

يعني أنك إذا قلت : «سير عليه الليلُ» جاز أن تعني ليلةً واحدة ، وهي الليلة التي يليها يومُك ؛ فيجوز فيه الرفع والنصب أيضا ، كما جاز فيه حين كان فى معني الدهر ، وتقول : «سير عليه الدهر» وأنت تريد بعضَه علي جهة التكثير ، فتجعل ما كثَّرتَ من ذلك بمنزلة الدهر كلِّه كما تقول : «أتاني أهلُ الدنيا» و«عسي ألا يكونَ أتاك منهم إلا(٦) خمسة فاستكثرتهم» .

قال :(٧) (**وكذلك شهرا ربيع ، حين ثنَّيْتَ جاء علي العدد عندهم**) .

يعني لا يجوز أن تقول : «ضُرب زيدٌ شهـرَيْ ربيع» وأنت تعنى(٨) فى أحدهما .

---

(١) نفس الصفحة السابقة .
(٢) سيبويه : «نحو الليل والنهار والدهر» .
(٣) الزيادة من سيبويه .
(٤) سيبويه ١١١/١ بولاق .
(٥) سيبويه (بولاق) : «وقد يقول الرجل : سير عليه الليل يعنى ليل ليلته ، وتجرى على الأصل» .
(٦) ح : سقطت «إلا» .
(٧) سيبويه ١١١/١ بولاق .
(٨) ح : «وأنت تريد» .

قال[١] : (**وتقول : ذهبت الشتاء ويُضْرَبُ الشتاءُ**[٢] .**وسمعنا الفصحاء يقولون : انطلقنا الصيفَ ، علي جواب متي**[٣]) . يعني أن الذهابَ والانطلاقَ ، كان فى وقت من الشتاء والصيف ؛ لأن الشتاء معروف من أوله إلي آخره ، وكذلك الصيف ، لو أراد أن يكون الفعل فى الشتاء كله جاز ، قال«ابن الرقاع» ، والأعرف أنه لأبي دُوَاد الإيادى :

فقَصِرْنَ الشتَاءَ بعدُ عليه وهو للذود أن يُقسَّمْنَ جارُ[٤]

يصف نوقا قُصرت ألبانها علي فرس ، وذلك الفرسُ جارٌ للنوقِ أن يُغار عليهن ، فيجوز أن يكون الشتاءُ هاهنا علي جواب «كم» ، فيكون قَصْر ألبانِهن علي الفرس فى أيام الشتاء كُلِّها ، ويجوز أن يكون فى بعض الأيام علي جواب «متي» .

قال[٥] : «**واعلم أن الظروف من الأماكن كالظروف من الأيام والليالي**[٦] **في الاختصار ، وسَعَةِ الكلامِ**» .

يعني أن الظروف من المكان قد يجوز أن تقيمها مقام الفاعل ، بأن تجعلها مفعولا علي سعة الكلام ، ويجوز أن تنصبها ، ويكون الرفع والنصب فيها فى جواب «كم» و «متى» ، كما كان ذلك فى «الأيام» ، فتقول : «سير عليه فرسخان وميلان أو بريدان» فى جواب : كم سير عليه؟ وإن شئت قُلتَ : فرسخين وميلين ، كما قلت : سير عليه يومان ويومين ، فى جواب «كم» .

---

(١) سيبويه ١/١١١ بولاق .

(٢) سيبويه (بولاق) : «وتقول : «ذهب زيد الشتاء وانطلقت الصيف» .

(٣) سيبويه : «يقولون : انطلقت الصيف أجروه علي جواب متي» .

(٤) نسبه سيبويه لابن الرقاع ١/١١١ بولاق ، ونسبه ابن جني فى الخصائص لأبي دواد ٢/٢٦٥ ، وانظر اللسان (قصر) ٦/٤٠٩ ، وفيه نسب لأبي دواد .

(٥) سيبويه ١/١١٢ بولاق .

(٦) سيبويه : «مثل الظروف من الليالي والأيام» .

قال : **«ونظير «متى» من الأماكن «أين» ، فإذا قلت : أين سير عليه؟ قيل : مكان كذا وكذا وخلف دارك[١]»** .

يعنى أن «أين» يسأل بها عن مكان بعينه محصور ، كما تسأل «بمتي» عن زمان بعينه محصور ، فإذا قلت : أين سير عليه؟ لم يجز أن تقول : فرسخان ، كما لا يجوز أن تقول : «سير عليه يومان» فى جواب : «متي سير عليه» وإنما تقول : «سير عليه يومان وفرسخان» فى جواب «كم» فى الزمان والمكان .

قال[٢] : **«وتقول : سير عليه ليلٌ طويلٌ ، وسير عليه نهارٌ طويلٌ ، وإن لم تذكر الصفةَ ، وأردت هذا المعني رفعتَ إلا أن الصفة تُبيِّن بها معني الرفع ، وتُوضِّحه»** .

يعني أنك إذا قُلتَ : «سير عليه ليلٌ طويلٌ» فهو إلي الرفع وإقامته مُقامَ الفاعل أَقْرب ؛ لأنه كلما نُعتَ قَرُب من الأسماء ، وبَعُد من الظروف ، وإذا قلت : «سيرَ عليه ليلٌ» وأنت تريد هذا المعني رفعْتَ أيضا ، إلا أَنَّ ذِكر النعت أجودُ ، لأنه يُبَيِّن بها قُربَهُ من الاسم ، وإن نصبْتَ جاز أيضا ، فقلتَ : «سير عليه ليلاً طويلاً» ، كما تقول : «سير عليه الدهرَ» .

قال[٣] : **(وتقول : «سير عليه يومٌ» علي حد[٤] قولك :يومان)** .

يعنى على أن تجعله جواباً لِكَمْ ؛ لأن اليومَ مُبْهَمٌ .

قال : **وإن شئت قلت : «سير عليه يوماً أتانا فيه فلانٌ»** .

فيكون جوابا لمتي ؛ لأنه حصر اليوم بإتيان فُلان فيه .

---

(١) فى هذه العبارة اختصار لقول سيبويه (بولاق وهارون) إذ جاء فيهما : (ونظير متي من الأماكن «أين» ، ولا يكون أين إلا للأماكن ، كما لا يكون متي إلا للأيام والليالي ، فإن قلت : أين سير عليه؟ قال : سير عليه مكان كذا وكذا ، وسير عليه المكان الذي تعلم ، فهو بمنزلة قوله : يومُ كذا وكذا واليوم الذي تعلم ، فأجر «كم» فى الأماكن مجراها فى الأيام والليالي ، وأجر أين فى الأماكن مجري «متي» فى الأيام ، ويقال أين سير عليه؟ فتقول : «خلف دارك») .

(٢) سيبويه ١١٢/١ بولاق .

(٣) نفس الصفحة السابقة .

(٤) سيبويه : «يوم فترفعه علي» .

قال(١) : **وتقول سير عليه غدوةٌ وبكرةٌ**(٢) ، فترفع على مثل ما رفعتَ ما ذكرنا ، والنصب فيه على ذلك(٣) يعنى أن «غدوةَ وبكرةَ» وإن كانا لا ينصرفان ، فسبيلهما سبيل ما ينصرف فى هذا الباب مما يُرفع على أنه مفعول فى سعة الكلام ؛ ويُنصب علي الظرف كيوم الجمعة وما أشبه ذلك .

والذى منع «غدوةَ وبكرةَ» من الصرف ، أنه كان الأصل فى «غُدوة» غداة منكورة ، ثم غيروا لفظ النكرة ليجعلوها علما ، فصارت غدوة معرفة وفيها هاء التأنيث ، فاجتمع فيها التعريف والتأنيث و«بكرة» محمولة على غدوة ؛ لأنها علي لفظها ومعناها ، غير أنها لم تُغَيَّرعن نكرة كانت لها لِتُعَرَّف ، ومثل ذلك فى جواز النصب والرفع «صباح يوم الجمعة» و «عشية يوم الجمعة» «ومساء ليلة الجمعة» .

قال(٤) : «**وتقول سير عليه يومئذ وحينئذ**(٥) **والنصب على ما ذكرنا**»

يعنى أن «حينئذ» وإن كان الحينُ مضافاً إلى «إذ» فلا يمتنع من الرفع والنصب كيوم الجمعة ، ويجوز أيضا فيه وجهٌ آخر ، وهو أن تفتحه فتحةَ بناءٍ فى حال الرفع والجر ، كقوله تعايى(٦) : ﴿ومن خزي يومئذٍ﴾(٧) ، وذلك أنه مضافٌ إلى «إذْ» ، و «إذْ» بمنزلة الحروف فَبُنِىَ لذلك حينَ خالف مِنهاجَ الأسماء .

ومما يجوز فيه الرفع والنصب «نصف النهار» و «سواء النهار» ومعناه نصف النهار ؛ لأنك تقول «بعد نصف النهار» و «هو عندك نصف النهار» ، ولأنك تقول : هذا سواء النهار ، وهذا حجةٌ لتمكنهما ، وجواز الرفع فيهما .

و«سَراة اليوم» ومعناها أول اليوم و«ضَحْوَة من الضحوات» إذا لم تَعْنِ ضَحوةَ يومك ، كقولك : «ساعة من الساعات» ، وكذلك «عتمة من الليل» إذا أردت عتمة من العتمات .

---

(١) نفس الصفحة السابقة .

(٢) سيبويه : «غدوة يا فتي وبكرة» .

(٣) سيبويه (بولاق) : «والنصب فى ذلك علي الظرف» .

(٤) سيبويه ١١٢/١ بولاق .

(٥) ح ، وسيبويه «حينئذ ويومئذ» .

(٦) ح : سقطت كلمة «تعالي» .

(٧) سورة هود ٦٦/١١ .

قال : [١] «وتقول في الأماكن : سير عليه ذاتُ اليمن وذاتُ الشمال ، وإن شئت نصبت ، وكذلك الرفع في قولك : سير عليه أيمن وأشمل [٢] ، وكذلك دارك اليمين ودارك الشمال ، وقال أبو النجم :

يأتي لها من أَيمُنٍ وأشْمُل [٣]» .

فجعل : « أيمنا وأشملا» مُتمكّنَيْنِ حينَ أدخل عليهما حرفَ الجر ونكرهما[٤] ، فاستُدِلَّ بالجر على جواز الرفع ؛ لأن كلَّ ما جاز أن يدخل عليه حرف الجر من الظروف كان متمكنا ، وجاز أن يرفع ، وقال عمرو بن كلثوم :

صددتِ الكأسَ عنا أُمَّ عمرو   وكان الكاسُ مجراها اليمينا[٥]

فيجوز أن يَكون : «اليمينَ» ظرفا ، ويجوز أن يكون اسما ، فإذا جَعَلْتَ الكأسَ اسمَ كان ، وجعلتَ : «مجراها» مبتدأ كان اليمينُ ظرفا للمجري ، والجملة في موضع خبر الكأس ، وإذا جعلت : «مجراها» بدلا من الكأس ، جاز أن يكون اسما .

قال[٦] : «ومن ذلك شرقيُّ الدار وغربيُّ الدار[٧]» .

ويجوز فيه الرفع والنصب ، والعرب تقول : البقول يمينَها وشمالَهَا ، فيجعلونه ظرفا ، ويجوز : «البقول يمينُها وشمالُها» على ما ذكرناه .

---

(١) سيبويه ١ / ١١٣ بولاق

(٢) في هذا النص اختلاف عما جاء في سيبويه (بولاق وهارون) إذ جاء فيهما : « . . وذات الشمال ؛ لأنك تقول : داره ذات اليمين وذات الشمال ، والنصب علي ما ذكرت لك ، وتقول : سير عليه أيمن وأشمل ، وسير عليه اليمين والشمال ؛ لأنه يتمكن ، تقول : علي اليمين وعلي الشمال ، ودارك اليمين . .» .

(٣) من أرجوزته التي أولها : « الحمد لله الوهوب المجزل» وانظر : الخصائص ٢ / ١٣٠ ، ٣ / ٦٨ وفي الموضع الثاني روي : « يبري لها من أيمن وأشمل» واللسان : (شمل) (١٣ / ٣٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٠٦ والإنصاف ٢٤٧ ، وشواهد المغني ١٥٤ ، المذكر والمؤنث للمبرد ١١٤ .

(٤) ح : « حين أدخل عليه حرف الجر ونكره» .

(٥) روي التبريزي هذا البيت في معلقة عمرو بن كلثوم ، وأشار في شرحه أنه يروي لعمرو بن عدي ابن أخت جذيمة الأبرش (شرح القصائد العشر للتبريزي ٢١٩) وذكر الشنقيطي أن الصحيح نسبته إلي عمرو بن عدي اللخمي (الدرر ١ / ١٦٩) وروي البيت « صبنت الكأس» ، ومعني (صبنت) صرفتِ ، وانظر : الهمع ١/ ٢٠١ ، ونسبه سيبويه لعمرو بن كلثوم (١ / ١١٣ بولاق = ١ / ٢٢٢ هارون) .

(٦) سيبويه ١ / ١١٣ بولاق .

(٧) سيبويه (بولاق وهارون) : « ومثل ذات اليمين وذات الشمال شرقي الدار وغربي الدار» .

(هذا[١] باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار)

وذلك قولك : متى «سير عليه» فيقول : « مَقْدَمَ الحاجّ» ، و«خُفوقَ النَّجْم» ،و «خِلافَةَ فُلان» ، و« صلاة العَصْرِ» فإنما هو زَمَنَ مَقْدمِ الحاجِّ وحين خُفُوقِ النَّجمِ ، ولكنه على سَعَةِ الكلام والاختصار) .

يعنى حَذفَ المضاف وإقامةَ المضَاف إيه مُقامه ، وكذلك إن قال : «كم سِيرَ عليه؟» جاز أن يكون جوابُه : مقدَم الحاج ، وخُفوقَ النجمِ ، وخلافة فلان ، فيكون المعنى : سير عليه مدةَ خلافة فُلان .

قال[٢] : **«وإن رفعته أجمعَ كان عربيا كثيراً»**

يعنى إن قلت : «سير عليه مقدمُ الحاجِّ» و«خلافةُ فُلانٍ» جاز ، وقد بَيَّنا وجهَ الرفعِ والنصبِ فيه ،

قال : **(وليس هذا في سَعَةِ الكلامِ بِأبعدَ من : « صِيدَ عليه يومان » و«ولد له ستون عاماً [٣]) .**

يعني ليس حذف « زَمَن» من « مقدمَ الحاج» و«خُفوقَ النجم» وإقامة المضافِ إليه مُقامه بأبعدَ من حذف الأولاد ، في قولك : «وُلِد له ستون عاماً» : لأن التقدير فيهما واحد ، بل قوله : «ولد له ستون عاماً» أبعد ؛ وذلك [٤]لأن التقدير فيه : ولد له [٥] الأولاد في ستين عاما ، فحذف منه [٦] شيئان « الأولاد» و«في» ، إلا أنه قدر بعد حذف «في» : وُلد له أولادُ ستين عاما ، فحذفتَ المضافَ وأقمت المضافَ إليه مُقامه .

---

(١) سيبويه ١ / ١١٤ بولاق .

(٢) سيبويه ١ / ١١٤ بولاق .

(٣) انظر ص ١٨٠ .

(٤) ح : سقط قوله « لأن التقدير فيهما واحد ، بل قوله : « ولد له ستون عاماً أبعد ، وذلك» وواضح أنه من انتقال النظر بعد كلمة «التقدير» المكررة .

(٥) ح : سقط « له» .

(٦)ى : سقط « منه» .

قال : (وتقول : سير عليه فرسخان يومين ، لأنك شَغلتَ الفعل بالفرسخين ، فصار كقولك : « سير عليه بعيرُكَ يومين » وإن شئتَ قلت : سير عليه فرسخين يومان) .

يعني أنَّك تقيم أيَّهما شئتَ مُقامَ الفاعل ، وأيّهما أقمتَه مُقامَ الفاعل فقد جعلتَه كالمفعول ؛ فلذلك شبّهْتَه بقولك : «سير عليه بعيرُك يومين» ، والذي تنصبه فيهما يجوز أن تنصبه على الظرف ، وأنه مفعولٌ على سَعةِ الكلام .

وتقول : «صِيدَ عليه يومَ الجمعة غُدوةٌ» ، فتقيم «غدوةٌ» ، مُقام الفاعل ، وتَنصِب «اليومَ» على الظرف ، أو مفعول[1] على سعة الكلام .

وإن شئت رفعتَ : « اليوم» ، ونصبت : «غدوة» على مثل ذلك التفسير .

وإن شئت نصبتهما جميعاً على الظرف ، ألا ترى أنك تقول : «سير عليه فى يوم الجمعة في هذه الساعة» ، فتأتى[2] بهما جميعاً ، وكذلك تحذفها عنهما ، فيصيران ظرفين .

وإن شئت رفعتهما جميعاً ، فتبدل : «غدوة» من يوم الجمعة .

وإن قدمت « غدوة» جازت فيهما هذه الوجوه إلا رفْعَهَا ، فإنه غير جائز أن تقول : «سير عليه غدوةٌ يومُ الجمعة» ؛ لأنه لا يجوز أن تبدل « اليوم» من غدوة ؛ لأن الكل لا يُبدل من البعض ، وإنما يبدلُ البعضُ من الكُلِّ .

قال [3] : **وتقول : « إذا كان غَدٌ فأتنى ، وإذا كان يومُ الجمعةِ فالْقَني» .**

فالفعل لغدٍ ويومِ الجمعة ، و«كان» فى معنى وقع وحدث ، وكأنه قال : إذا جاء غَدٌ فالْقَنِى .

(١) ى : سقط « مفعول» .
(٢) يريد : فتأتى « فى» بهما جميعا .
(٣) سيبويه ١/ ١١٤ .

قال : (١) « **ومن العرب من يقول : إذا كان غدا فالقني ، وهم بنوتميم**(٢) » وإنما نصبوا بإضمار فعل كأنهم قالوا : إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو من الحال التى هم عليها ، والمعني فيه (٣) إذا لم يحدث لك مانع أو حال تُعْذَرُ في التخلف لحدوثِها فالقنى ، فهذا جائز ، والمعني فيه مفهوم ؛ وذلك أن مواعيد الناس إنما تقع علي بقاء الأحوال التي هم عليها ، ألا تري أن رجلا لو (٤) قال لآخر : إنى آتيك في غدٍ مُسَلِّمًا أو زائراً ، ومنزلهُ عنه شاسعٌ ، ثم مُطِروا في غدٍ مطراً عظيما ، يشق فيه تجشم الزيارة ، كان معذوراً في تَركِ الزيارة ، ولم يُنْسبْ إلى جملة المتخلفين الكذابين ؛ لأن وعده كان مُعلَّقا بسلامة الأحوال ، وإن لم يكن ملفوظا به .

قال سيبويه(٥) : «**وحَذَفوا كما قالوا : حينَئذٍ الآن**»

يريد حذفوا المرفوع بـ «كان» فى قولهم :« إذا كان غَداً فأْتِنِي» ، والمرفوع به «ما نحن عليه من السلامة» أو غيرها ، كما حذفوا « فى حينئذ الآن» والذى حذفوه : كان هذا حينئذ وأسمع إليَّ الآن ، كما قال : « تالّله ما رأيتُ كاليوم رجلا» ، أراد : «ما رأيتُ رجلا كرجلٍ أراه اليوم» ، ثم أضاف الرجلَ المرئىَّ فى اليوم إلى اليوم ، فصار التقرير : «ما رأيت رجلا كرجل اليوم» ثم حذف المضافَ ، وأقام المضاف إليه مُقامه ، فصار التقدير(٦) ما رأيت رجلا كاليوم ، ثم أَخَّره فى اللفظ .

ومما حذف قولهم : «لا عليك» ، وقد علم المخاطب أنه يعنى لا بأس عليك(٧) . قال : (٨) «**وتقول : « إذا كان غداً فأتني**» ، كأنه ذكر أمراً إما خُصومَةً وإما صُلْحا ، فقال : «إذا كان غداً فأتنى» فهذا جائز فى كل فعل .

---

(١) سيبويه ١/ ١١٤ .

(٢) سيبويه (بولاق وهارون) : « وإن شئت قلت : إذا كان غدا فأتني ، وهي لغة بني تميم» .

(٣) ح : سقط « فيه» .

(٤) ى : سقط « لو» .

(٥) ١/ ١١٤ بولاق .

(٦) ى :سقط « التقدير» .

(٧) سيبويه : (كما تقول : « لا عليك» ، وقد عرف المخاطب ما تعني أنه لا بأس عليك ١ / ٢٢٤ هارون) .

(٨) سيبويه ١ / بولاق .

يريد أن القائلَ قد يقول[١] :« فلان يصالحُ فلانا غداً [٢]» أو « يخاصمه غداً ، أو يزوره غداً» ، أو غير ذلك من الأفعال فيقول : « إذا كان غداً فأتني» ،أي إذا كان ما ذكرت في غد فأتني ، فهذا علي غير الوجه الأول ؛ لأن الوجه الأول إنما يقوله القائل من غير أن يُجْرَي ذكرُ شيء اعتماداً على الحال التى هُمْ فيها ، واكتفاءً بها ، وهذا علي إضمار شىء يجرى ذكره .

قال [٣] : **«فإن قلتَ : إذا كان الليلَ فأتني» لم يجز ذلك ؛ لأن الليلَ لا يكون ظرفا إلا أن تَعْنِيَ الليلَ كلّه»** . يعني أن الليلَ اسم لليالي التي تكون أبداً ، فلا يجوز أن تعلق الوقت بها ؛ لأنها غير [٤] متقضية ولا موجودة في وقت واحدٍ ، وسبيلُها سبيلُ الدهر ، وأنتَ لا تقول : « إذا كان الدهرَ فأتني»

قال [٥] : **«فإن وجَّهْتَه على إضمار شىء قد ذُكر [٦] علي ذلك الحد جاز ، وكذلك : أخواتُ الليل»**

يعني إن وجَّهْتَهُ علي كلام يعلم السامعُ أنه يريدُ ليلَ ليلته جاز ، وذلك نحو : أن تكون مع رجل في شيء ، فقال : « إذا كان الليل فأتنا» ، فعلمتَ أنت بالحال التي أنتما فيها أنه يعنى ليلَ ليلته التى تجىء ، فيجوز فيه النصب والرفع .

قال [٧] : **(ومما لا يحسن فيه إلا النصبُ قوله [٨] : سير عليه سَحر ، لا يكون فيه إلا أن يكونَ ظرفا ؛ لأنهم إنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر ، بالألف واللام ، يقولون : هذا السحرُ ، وبأعلى السحَرِ ، وإنّ السحرَ خيرٌ لك من أول الليل)** .

---

(١) سيبويه : « وقد تقول» .
(٢) ح : سقط « غدا» .
(٣) سيبويه ١١٥/١ بولاق .
(٤) ح : سقط « غير» .
(٥)سيبويه ١ / ١١ بولاق .
(٦) سيبويه : « قد ذكرت» .
(٧) نفس الصفحة السابقة .
(٨) سيبويه « قولهم» .

قال أبو سعيد (١) : اعلم أن : «سحرَ» إذا أردتَ به سحرَ يومكَ فإنه معرفةٌ بغير ألف ولام ، غير منصرف ولا متصرف ، فأما قولنا : غير منصرف ، فالذي منعه من الصرف أنه معدول عن الألف واللام ، كأن الألف واللام تُرادُ فيه ، وغُيِّر عن لفظ ما فيه الألف واللام ، مع الإرادة ، كما عُدِل « جُمَعُ» في قولك : « جاءت النسوة جُمَعُ» وهو (٢) معرفة ، فاجتمع فيه التعريف والعدل ، فلم ينصرف .

وأما قولنا : إنه لا يتصرف ، فمعناه أنه لا يدخله الرفع والجر ، وربما دخله الجر(٣) ، ولا يكون إلا منصوبا علي الظرف ، وكذا : كل ظرف غير متصرف ، فمعناه أنه لا يدخله الرفع والجر ، وربما دخله الجر « بمِنْ» فقط من بين حروف الجر .

والذي منع « سحر» من التصرف أنه عُرِّفَ من غير وجه التعريف " ؛ لأن وجوه التعريف إنما هي بخمسة أشياء : بالإضمار ، والإشارة ، والعلم ، والألف واللام ، والإضافة إلي هذه الأربعة ، وإنما صار : «سحر» معرفةً ؛ بوضعك إياه هذا الموضع ، كما صار :« أجمع ، وأجمعون ، وجُمَعُ » بوضعك إياهن هذا الموضعَ ، وهو أنك لا تصف به إلا معرفةً .

فإذا (٤) صغَّرتَ «سحر» من يومك انصرف فدخله التنوين ، «ولا يتصرف» لا يدخله الرفع والجر ، أما التنوين فإنما دخل عليه ، كما دخل علي : «ضحوة» وذلك أنهم لم يضعوا المصغَّرَ مكانَ ما فيه الألفُ واللام ، فيكون معرفةً أو معدولاً .

وإنما نكروهُ كما نكَّروا «ضحوة» و «عتمةً» و«عشاءً» ، لأنه فُهِمَ به ما يُفهمُ بالمعارف ، فلم يتمكَّن ، وكذلك : كل شيء من أسماء ساعاتِ يومِك ، نحو : «ضُحًى ، وضَحوة ، وعِشاء ، وعُشَيًّا ومساءً» إذا أردتَ ذلك من يومك لم يكن إلا ظروفاً ، ، وذلك أنك إذا قلت لرجل «أنا آتيك عِشاء» لم يذهب وهمه إلا إلى عِشاء

(١) ح : « قال المفسر» .

(٢) ح : « وهي» .

(٣) ح : سقط قوله : «وربما دخله الجر» .

(٤) ح : «فإن» .

يومك وكذلك : «عتمةً» ، فلما كان يُفهم ما كان يُفهم بالمعارف من حصر وقت بعينه لم يتمكن عندهم تمكُّناً يَتّسعُ فيه فيُجعل اسما غيرَ ظرفٍ ، فيُرفع ويُجر ، لا تقول : «آتيك عند ضحى[١] ، ولا موعُدك مساء» و «لا أتانا عند عشاء» فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى[٢] .

قال [٣] : ومثل ذلك : « سير عليه ذاتَ مرة» نَصْبٌ لا يجوز إلا هذا ، ألا تري أنك لا تقول : إن « ذات مرة » كان موعِدَهم ، ولا تقول : « إنما لك ذاتُ مرة» ، كما تقول : « إنما لك يوم»

وكذلك : « إنما يُسار عليه بُعَيْداتِ بَيْنٍ » ؛ لأنه بمنزلة « ذاتَ مرة»

ومثله[٤] «سير عليه بَكَراً» ، ألا تري أنه لا يجوز : موعدك بَكَرٌ ، ولا مُذْ بَكَرٍ ، فالبكَرُ لا يتمكن في يومك ، كما لم يتمكن : «ذات مرة» و«بُعَيداتِ بينٍ» وكذلك : «ضحوة في يومك الذي أنت فيه»

أما : «ذات مرة» و «بعيدات [٥] بين» فلا يستعمل عنده إلا ظرفا ، والذي منعها من التصرف ، ومن كونها غيرَ ظرف أنها قد استُعملت في ظروف الزمان ، وليست من أسماء الدهر ، ولا من أسماء ساعاته ، ألا تري أنك تقول : «ضربتك مرة ومرتين» وأنت تعني : ضربةً وضربتين ، فلما استُعْمِل فى الدهر ما ليس من أسمائه ضَعُف ولم يتمكن .

فإن قال قائل : فأنتم تقولون [٦] : « سير عليه مَقْدَمَ الحاجِّ» ، و«خُفوقَ النَّجم» ، وما أشبه ذلك ، من أسماء [٧] المصادر ، وليست المصادر من أسماء الزمانَ .

---

(١) ى : « آتيك ضحى» .

(٢) ح : سقط قوله : « فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى» .

(٣) ١ / ١١٥ بولاق .

(٤) سيبويه : « ومثل ذلك» .

(٥) ي : سقط قوله : « وكذلك ضحوة في يومك الذي أنت فيه ، أما ذات مرة ، وبعيدات بين» وهو من انتقال النظر بعد كلمة «بين» .

(٦) ح : « فأنتم تخبرون» .

(٧) ح : سقط « أسماء» .

قيل له : إنما يجوز ذلك في المصادر التي يحسن معها إظهارُ الأوقاتِ كقولنا : «سير عليه وقتَ مقدمِ الحاج» ، ولما كانت «المرةُ» لا يحسن إظهارُ الوقتِ معها ، فيقال[1] : «سير عليه وقت ذات مرة» ، ولا «وقت مرة» ، لم تُجْرَ مُجْرى مقدم الحاج .

واما «بعيدات بين » فهى جمع « بَعْد» مصَغَّراً و«بعْدُ»و«قَبْلُ» لا يتمكنان ، ولا يجوز أن يقال : «سير عليه[2] قبلك» ولا بعدك ولا يرفعان ، والذي منعهما من التصرف والرفع أنهما ليستا باسمين لشىء من الأوقات ، كالليل والنهار ، والساعة ، والظهر ، والعصر ؛ وقد استُعملا فى الوقت للدّلالة علي التقديم والتأخير ، وأما «بكَر» و«عَتْمة» و«ضحوة»وما أشبه ذلك ، فقد ذكرنا الوجه فى خروجها عن التمكن إذا كُنّ من يومك ، وكذلك قولك : «سير عليه ذات يوم وذات ليلة» ؛ لأن نفس «ذات » ليست من أسماء الزمان فأجري «ذات يوم» و«ذات ليلة» مُجْرى «ذاتِ مرة»

قال [3] : **(وكذلك سير عليه ليلا ونهارا ، إذا أردتَ ليل ليلتِك ونهارَ نهارِك ، [لأنه إنما يجرى[4]] على قولك : «سير عليه» [بصرا] [5] وسير عليه ظلامًا)** .

يعنى إذا أردتَ الليلَ من ليلتك التي تلي يومك ، والنهار الذي أنت فيه ، فهو يجرى مجرى : «ضحوة» و«بكراً [6] » من يومك ، وهو غير متمكن ؛ لأنه نكرة قد عرف بها ما يُعْرَف[7] بالمعارف فإن قلت : «سير عليه ليل طويل ، ونهار طويل ، جاز ، وتمكن لأنك لم تُرِدْ ذلك من يومِك ، وإن قلت : سير عليه ليل ونهار ، علي هذا المعنى جاز .

---

(١) ح : « أي فلا يقال» .

(٢) ى : سقط « عليه» .

(٣) سيبويه ١١٥/١ بولاق .

(٤) الزيادة من سيبويه .

(٥) الزيادة من سيبويه .

(٦) ح : « وبكر» .

(٧) ح : « ما يفهم بالمعارف» .

قال [١] [فهو متمكن في هذا الحال ، وغير متمكن علي الحد الأول[٢] ، كما أن السحر بالألف واللام متمكن[٣] فى المواضع التى ذكرتُ ، وبغير الألف واللام غيرُ متمكِّن فيها] .

يعني أنك [٤] إذا أردتَ ليلَ ليلتِك ، في قولك :«سير عليه ليلاً ونهاراً ، كان غيرَ متمكن ، كما أنك إذا قلت : «سَحَر» بغير ألف ولام ، وأردتَ سحر يومك ، فهو غير متمكن ، وإذا قلتَ : « سير عليه ليلٌ طويلٌ» ، فهو متمكِّن ، كما أن السحرَ بالألف واللام متمكن .

قال [٥] : «وذو صباح بمنزلة : «ذاتَ مرة» ، تقول : «سير عليه ذا صباح» ، أخبرنا بذلك يونس [٦] إلا أنه قد جاء في لغةِ لخثعم : «ذات مرة»[٧] و«ذات ليلة» ، وأما الجيِّدة العربية فأن تكون بمنزلتها ظرفا [٨] ، قال رجل من خثعم :

عزمت على إقامة ذو صباح   لشىء مَّا يسَوَّدُ من يَسودُ [٩]

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع .

قال بعض أصحابنا : أحْسَبُ أنه قد وقع فى كلام سيبويه غلط ، وذلك أن في نسخة المبرد قد جاء : في لغة لخثعم «ذات مرة وذات ليلة» ، وهذا ينقضه قوله : «وأما الجيدة فأن تكون بمنزلتها» ، وأحسب أن يونس حكي : «ذات يوم وذات ليلة» ، ويكون قوله : « وأما الجيدة فأن تكون بمنزلتها» .

(١) سيبويه ١ / ١١٥ بولاق .
(٢) سيبويه : « فهو علي ذلك الحد غير متمكن ، وفى هذا الحال متمكن» .
(٣) سيبويه : « متصرف» .
(٤) ح : سقط « أنك » .
(٥) سيبويه : ١١٥/١ بولاق .
(٦) سيبويه : « أخبرنا بذلك يونس عن العرب» .
(٧) سيبويه : « مفارقا لذات مرة» .
(٨) ح : سقطت كلمة « ظرفا» .
(٩) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي (الخزانة ٤٧٦/١) وانظر ابن يعيش ٣ /١٢ ، وابن الشجري ١٨٦/١ والخصائص ٣ /٣٢ ، والهمع ١/ ١٨٦ ، والدرر ١ / ١٦٨ .

وقوله : « **فهو على هذه اللغة**»

يعني من قال : «ذات يوم وذات ليلة» وفي بعض النسخ [(١)] «مفارقا ذات مرة وذات ليلة» وهذا أيضا خطأ ؛ لأنه مثل : «ذات ليلة» ، وإنما هو اضطراب وقع عند القارئ ، فزاد «مفارقا» ، وهو لا شيء ، وقال بعض أصحابنا : لا يصح الكلام إلا بقوله : «مفارقا» ، وذلك أنه قال : «وذو صباح بمنزلة ذات مرة» ، يعني أنهما غير متمكنين ، ثم قال : «إلا أنه قد جاء فى لغة لخثعم مفارقا ذات مرة» يعنى أنه [(٢)] جاء متمكنا مثل البيت الذى أنشده .

قال : «**الجيدةُ أن تكون بمنزلتها فتكون متمكنة**» .

وقوله : « **فهو على هذه اللغة يجوز فيها الرفع**»

يعنى على ما جاء في البيت متمكنا يجوز : « سير عليه ذو صباح » قال أبو سعيد : هذا الفصل فيه اضطراب ، وأنا ألخصه وأُبين كلامَ سيبويه ومذهَبه من كلامِ المفسِّرين ومذاهبِهم ، إن شاء الله تعالى :

اعلم أن «سيبويه» قد سوَّى بين : «ذات يوم» و«ذات ليلة»و «ذات مرة» وخبرنا[(٣)] أنه غير متمكن فيما مضى من الباب ، وجعل «ذا صباح» بمنزلة «ذلك» .

ثم قال : «**إلا أنه قد جاء في لغة لخثعم « ذات مرة وذات ليلة»** ، وفي بعض النسخ : « **فى لغة لخثعم مفارقا ذات مرة وذات ليلة** » فإن كانت الرواية : «مفارقا ذات مرة» فإنه يريد أن «ذا صباح» في لغة خثعم قد جاء مفارقا : «ذات مرة» ، وتمكن[(٤)] فى لغتهم فجاز فيه الرفع والجر ، وأنشد البيت فى الجر .

---

(١) وهي نسخة سيبويه (بولاق وهارون) .

(٢) ى : سقطت « أنه» .

(٣) ح : « وميز» .

(٤) ح : « ومكّن» .

ويكون قوله : **« وأما الجيدة العربية فأن تكون بمنزلتها»**

يعني أن تكون : «ذو» بمنزلة : «ذات مرة» فى ألاً يتمكن .

وإن كانت الرواية بغير : «مفارق» ، فإنه يعني في لغة خثعم : «ذات مرة وذات ليلة» متمكنان ، وأما الجيدة العربية فأنْ تكون بمنزلتها التى قد ذكرنا فى غير المتمكن .

ثم أنشد بيتاً في تمكن : «ذي صباح» ؛ لأنه قد علم أن : «ذا صباح وذات مرة وذات ليلة» بمنزلة واحدة ، ولا معني لقولٍ من قال من أصحاب سيبويه : إن ذات يوم وذات ليلة بخلاف ذات مرة [1] ، لأن : «ذات » غير متمكنة ، وإن كان مضافاً إلي متمكن ؛ إذ لم تكن من أسماء الزمان .

قال[2] : **«وجميع ما ذكرنا من غير المتمكن إذا ابتدأتَ اسما ، لم يجز أن تبنيه عليه وترفع ، إلا أن تجعله ظرفا ، وذلك قولك : موعدُك سُحَيْراً ، وموعدُكَ صباحاً»**

ولا يجوز أن تقول : « موعدك سحيرٌ» ، ولا أن تقول : «موعدُك ذاتُ مرةٍ»

قال [3] : **« ومثل ذلك إنه يسار[4] عليه صباحَ مساءَ إنما معناه صباحاً ومساءً ، وليس يريد بقوله : صباحاً ومساءً ، صباحاً واحداً ، ولا [5] مساءً واحداً ولكنه يريد صباحَ أيامه ومساءها»** .

يقال : «سير عليه صباحَ مساءَ» و«صباحاً ومساءً وصباحَ مساءِ» ومعناهن واحد ، وإنما بُنيتْ ؛ لأن فيها معني الواو ، وجعلتهما اسما واحداً ؛ لأنهما وقعا لأوقات مجتمعة ، كما وقعت : «خمسةَ عشرةَ» لعدد مجتمع [6] ، فَجُعِلَتْ اسما واحداً ، وبُنِيَتْ ؛ لأنها تضمنت معنى الواو .

---

(١) ح سقط قوله : « وذات ليلة بمنزلة واحدة ، ولا معني لقول من قال من أصحاب سيبويه : إن ذات يوم وذات ليلة بخلاف ذات مرة» ، وسبب ذلك انتقال النظر بعد كلمة « مرة» .

(٢) سيبويه ١ /١١٦ بولاق .

(٣) نفس الصفحة .

(٤) سيبويه : « إنه ليسار» .

(٥) سيبويه : سقطت « لا » .

(٦) ح : « لعدة مجتمعة» .

وأما : «حضرموت» اسم رجل أو اسم موضع ، فلا تبنه ؛ لأنه ليس فيه معني الواو ، وليس : «سير عليه صباحَ مساءً» مثل : «ضربت غلامَ زيدٍ» فى أن : «سير[١]» لا يكون إلا في الصباح ، كما أن الضرب لا يقع إلا في الأول ــ وهو الغلام ــ دون الثاني ؛ لأنك إذا قلت : ضربتُ غلامَ زيدٍ ، أفدتَ بزيد معنى ، وإن لم ترد فى قولك : «سير عليه صباح مساء» أن السير وقع فيهما ، لم يكن فى إتيانك بالمساء فائدة .

قال[٢] : «**فليس يجوز[٣] فى هذه الأسماء التى لم تمكن[٤] من المصادر ، التي وضعت للحين ، وغيرها من الأسماء ، أن تُجرى[٥] مُجرى يوم الجمعة وخفوق النجم**»

إن قال قائل : هل ذَكر «سيبويه» مصدراً غير متمكن فيما تقدم من الكلام ففي ذالك جوابان :

أحدهما : ما قاله : « أبو العباس» أنه لم يَذْكر مصدراً غير متمكن ، ولكنه قدم هذا لك[٦] ليعلمك أن كل مصدرٍ غيرِ متمكّنٍ لا يُتَّسَعُ فيه نحو : «سبحانَ» ، لا يجوز أن تقول : «جئتك زمن سبحانه » ، كما تقول :جئتك زمن تسبيحه .

والجواب الثاني : أن يكون عَنَي صباحَ مساء ؛ لأنه من لفظ المصادر ، ألا تري أنك تقول : «أصبحنا صباحاً» كما تقول : تكلّمنا كلاماً ، فتضعُ الصباحَ موضعَ الإصباح ، كما وضعتَ الكلامَ موضعَ التكليم . فيجوز على هذا أن يكون عنى صباحا .

---

(١) ح : « السير» .
(٢) بولاق ١ / ١١٦ .
(٣) سقطت « في» من سيبويه .
(٤) سيبويه « تتمكن» .
(٥) ى : « التي تجري» .
(٦) ى : سقط « لك» .

قال سيبويه[١] : «**ومما يختار[٢] أن يكون ظرفا ، ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان ، كقولك[٣] : سير عليه طويلاً ، وسير عليه حديثا ، وسير عليه كثيرا ، وسير عليه قليلا ، وسير عليه قديما**» .

يريد أنك إذا جئت بالنعت ، ولم تجئ بالمنعوت ضعف ، وكان الاختيار[٤] ألا يُستعمل إلا ظرفا ؛ لأنك إذا قلت : «سير عليه طويلاً» ، والطويلُ يقع على كل شيء طال ، من زمان وغيره ، فإذا أردتَ به الزمانَ فكأنك استعملتَ غيرَ لفظِ الزمان ، فصار بمنزلة قولك : «ذاتَ مرةٍ» و«بُعيداتِ بَيْنٍ» .

قال[٥] : **وإنما نُصب صفةُ الأحيانِ على الظرف ، ولم يجز الرفع ؛ لأن الصفة لا تقع مواقع الأسماء[٦] ، كما أنه لا يكون إلا حالا فى[٧] قوله : «ألا ماء ولو باردا» ؛ لأنه لو قال : «أتاني بارد»[٨]لكان قبيحا ، ولو قال : آتيك[٩] بجيد ، لكان قبيحا ، حتى تقول : بدرهم جيدٍ ، وتقول : أتيتك به جيدا .**

يعني لما لم تَقْوَ الصفةُ إلا بتقدُّم الموصوفِ جعلوه حالاً في قولك : «ولو بارداً» أو «أتيتك به جيدا» ، وكذلك الصفةُ لا تجوز إلا ظرفا ، فى قولك : «سير عليه طويلا» ، أو تجرى على اسم ، فتقول : «سير عليه دهرٌ طويلٌ» .

قال[١٠] : **وقد يحسن أن تقولَ : «سيرَ عليه قريبٌ» لأنك تقول : أتيته[١١] مذ قريبٌ ، والنصب عربى جيد .**

---

(١) بولاق ١ / ١١٦ ، وفي ح : سقطت كلمة « سيبويه» .
(٢) سيبويه : « ومما يختار فيه» .
(٣) سيبويه : « تقول» .
(٤) ح : « وكان الاختيار فيه» .
(٥) سيبويه ١/ ١١٦ بولاق .
(٦) سيبويه (هارون) « مواقع الاسم» .
(٧) سقطت « في» من سيبويه .
(٨) سيبويه : « ولو أتاني بارد» .
(٩) سيبويه (بولاق) : أتيتك .
(١٠) بولاق ١/ ١١٦ .
(١١) سيبويه : « لقيته» .

وإنما جاز : «مني قريب» لأنه قد تمكن حتى صار يُغْنَي به الرجلُ ، فتقول : «زيدٌ مني قريبٌ» فتجعله هو القريب ، وتقول : «زيدٌ مِنّي قريباً» ، أي في موضع قريب .

وربما[١] جَرَتْ الصفةُ في كلامهم مَجْري الاسم» .

حتي تُغني عن الموصوف ، كقولهم : «الأبرقُ والأبطحُ» وإنما يراد به : المكانُ الأبرق ، وهو الذي تربته [٢] ألوان ، و«الأبطح» : وهو المكان السهل .

قال[٣] : «**وتقول : سير عليه مَلِيٌّ من النهار**» .

ليس «مليٌّ» بمنزلة «طويل» : لأن الطويلَ يقع لكل شيء ، ومليٌّ لا يكاد يُستعمل إلا في الزمان .

قال [٤] : «**ومما يبين لك أن الصفةَ لا يقْوي فيها إلا هذا أن سائلا لو سألك[٥] : هل سيرَ عليه ؟ لقلتَ : نعم ، «سير عليه شديدا» و«سير عليه حسنا» فالنصبُ في هذا علي أنه حال ، وهو وجْهُ الكلام ؛ لأنه وصف السَّير ، ولا يكون فيه الرفعُ ، لأنه لا يقع موقع ما كان اسما ، ولم يكن ظرفا ؛ لأنه ليس بحين فيه الأمر ، إلا أن تقول : سير عليه سيرٌ حسنٌ ، أو : سيرَ عليه سيرٌ[٦] شديدٌ .**

يعني أنك إذا قلت : «سير عليه شديدا[٧]» ، فالوجه أن تنصب شديدا علي الحال .

---

(١) ح : « وإنما» .
(٢) ى : « به ألوان» .
(٣) بولاق ١ /١١٦ .
(٤) نفس الصفحة السابقة .
(٥) سيبويه : «لو سألك فقال» .
(٦) ى : سقط : « عليه سير» .
(٧) ح : « سير عليه سير شديد» .

ولا يحسن أن تقول : «شديد» علي معني شَدٌّ[١] شديدٌ ؛ لأنك لم تأتِ بالموصوف فَضَعُفَ ، و«شديدا وحسنا» حال من السير ، وهو مضمر ، قد أُقيمَ مُقامَ الفاعل فكأنك قلت : سير عليه السيرُ شديدا .

وقوله : « **ليس بحين يقع فيه الأمر**»

يعني : « شديدا وحسنا» ليس بمنزلة مليّ وقريب .

قال [٢] : **فإن قلت : سير عليه طويلٌ من الدهر ، وشديدٌ من السير ، فأطلتَ الكلام ووصفْتَه[٣] ، كان أحسنَ وأقوي ، وجاز ، ولا يبلغ في الحسن الأسماء ، وإنما جاز حينَ وُصِفَ [٤] ؛ لأنه ضارعَ الأسماءَ ؛ لأن الموصوفة في الأصل هي الأسماء .**

يعنى أنك لَمَّا قُلتَ : «سير عليه طويلٌ من الدَّهْرِ» ، قَرُبَ من قولك : «سير عليه دهرٌ طويلٌ» فجاز فيه الرفع .

---

(١) ح : « سير» والصواب ما أثبتناه ؛ لأنه قال بعد ذلك : لأنك لم تأت بالموصوف ، وهو « سير» .

(٢) بولاق ١ / ١١٧ .

(٣) سيبويه : « ووصفت» .

(٤) سيبويه : « حين وصفت وأطلت» .

هذا (١) باب ما يكون من المصادر مفعولا ، فيرتفعُ كما ينتصبُ إذا شغلتَ الفعلَ به ، وينتصبُ إذا شَغلْت الفعل بغيره .

يَعْنِي بالمصدر قولك : « سير عليه سيرٌ شديدٌ» ترفع[٢] السيرَ إذا شَغَلْتَ الفعلَ به ، وشغْلُكَ الفعلَ به أن تقيمَهُ مُقامَ الفَاعِلِ .

«وينتصبُ إذا شغلت الفعلَ بغيره[٣]» ، وشَغْلُكَ الفعلَ بغيره ، أن تُقيمَ غيرَهُ مُقامَ الفاعلِ ، كقولك : «سُيِّر زيدٌ تسييرا» ، و«ضُرِبَ زيدٌ ضربا» ، وترتيب الكلام : فيرتفع إذا شغلت الفعلَ به كما ينتصب[٤] .

يعني أنه مصدر مفعول فى حال الرفع ، كما أنه مفعول فى حال النصب .

قال[٥] : **وإنما يجيء ذلك [على (٦)] أن تبين أيّ فِعْل فَعلتَ أو تأكيدا**[٧] .

يعني إنما يجيء المصدر منصوبا أو مرفوعا علي أحد وجهين : إمّا لبيان صفة المصدرِ الذى دل [الفعل][٨] عليه ، وإما للتأكيد .

فأما الذى لبيان صفة المصدر ، فقولُك : «ضربتُ زيداً ضرباً شديداً » و«سرتُ سيرَ الإبل» .

---

(١) سيبويه ١ /١١٧ بولاق .

(٢) ح : « يرتفع» .

(٣) ح : سقط قوله : « وينتصب إذا شغلت الفعلَ بغيره» .

(٤) انتهي النسخ من (ي) وبدأ النسخ من (ب) حتي نهاية الجزء .

(٥) سيبويه ١/ ١١٧ بولاق .

(٦) الزيادة من سيبويه .

(٧) ح : سقط من أول قوله : «يعني أنه مصدر» حتي هذا الموضع .

(٨) الزيادة من ح .

وأما الذي يجيء تأكيدا فقولك : « ضربتُ زيداً ضرباً» و«حرَّكْتهُ تحريكاً» ، وإنما صار تأكيدا ؛ لأنه ليس فيه [١] من الفائدة إلا ما في قولك «ضربت» و«حركت» .

قال [٢] :«**فمن ذلك قولُك علي قول السائل : «أيُّ سير سير عليه» فتقول : «سِيرَ عليه سيرٌ شديدٌ» و «ضُرِبَ به ضرب ضعيف» ، فأجريته مفعولا والفعل له»** .

أما قولُه : «**فمن ذلك**»

يعني من المصدر الذي يرتفع « ضرب به ضرب ضعيف» .

وقوله : «**فأجريتَه مفعولا والفعل له**[٣] »

يعنى «ضربٌ ضعيفٌ» مفعول فى الحقيقة .

وقوله : و «**الفعل له**»

يعني أنه قد صيغَ الفعلُ له ، ورُفِعَ به ، وصُيِّر حديثا عنه .

قال[٤] : (**وإن قلت : «ضُرِبَ به ضرباً ضعيفاً» ، فقد شغَلْتَ الفعل به**[٥]) .

هذا الذي في الكتاب وينبغى أن يكون : « فقد شغلتَ الفعل بغيره» ، كأنك شغلتَ الفعلَ بالباء ، وجعلتَ موضعَها رفْعاً .

ويجوز أن يكون اللفظ الواقع [٦] علي ما يشاكل لفظَ الكتابِ ، أضمر في ضُرِبَ الضرب ، وشغل الفعلَ به ، فيكون قوله : به الهاء تعود إلى المصدر ، والمضمر فى : «ضُرِبَ» مصدر ، فلا يُسْتَكره أنْ يكونَ إياه عَنَى .

---

(١) ح : سقط « فيه» .

(٢) بولاق ١ / ١١٧ .

(٣) ح : سقط من أول قوله « أما قوله » حتي هذا الموضع .

(٤) بولاق ١ /١١٧ .

(٥) سيبويه : « فقد شغلت الفعل بغيره عنه» .

(٦) ح : سقط « اللفظ الواقع» .

وقد يجوز أن يقال : شغلتَ الفعل به[١] ، ويكون «به» في موضع الفاعل لشغلتَ ، وهو وجٌه لطيفٌ [٢] .

قال : « وكذلك إن أردتَ هذا المعني ولم تذكر الصفة ، تقول : «سِيرَ عليه سيرٌ» و «ضُرِبَ به ضربٌ » كأنك قلت : «سير عليه ضَرْبٌ من السير» ، [أو سير عليه شيء من السير[٣] ، وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم يُشْغَل الفعلُ بغيرها] .

يعني يجوز أن ترفع المصدر وإن لم تصفه ، فتقول : «ضُرِبَ به ضربٌ» .

وقوله : **«إن أردت هذا المعنى»**

يجوز أن يَعْنى إن أردتَ معني الصفة ، وإن لم يذكرها ، ويجوز أن يعنى : إن أردت هذا المعنى من إقامته مقام الفاعل ، وصياغة الفعل له .

قال[٤] : وتقول : **«سيرٍ عليه أيُّما سيرٍ سيراً شديدا» ، كأنك قلت : سِير عليه بعيرك سيرا شديدا ، وسير عليه[٥] سيرتان أيّما سير» .**

يعني أنك إذا ذكرتَ مصدرين للفعل جاز أن تُقيم أحدهما مُقام الفاعل ، وتنصبَ الآخر ، وإنما يذكر المصدران والأكثر [فى الفعل[٦]] ، إذا كانت في كل واحد [٧] منهما فائدة ، لأن قولك : «سِيرَ عليه سيرتان أيَّما سَيْرٍ» ، فى «سَيْرتين» فائدة العدد ، وفى : «أيَّما سير» فائدة المبالغة ، وما يحمد من السير .

---

(١) ح : سقطت « به» .
(٢) ح : سقط من أول قوله : و«قد يجوز أن يقال» حتي هذا الموضع .
(٣) الزيادة من سيبويه ، وواضح أن النقص بسبب انتقال النظر بعد كلمة « السير» المكررة .
(٤) بولاق ١ / ١١٧ .
(٥) سيبويه : « وتقول : سير عليه» .
(٦) الزيادة من ح .
(٧) ي : سقط « واحد» .

ويجوز [١] أن تقول : «سير عليه سيرتان أيَّما سيرٍ سيراً شديدا» إذا رفعتَ واحداً ونصبت الثاني .

قال [٢] : «**وتقول علي قول السائل : «كم ضربةً ضُرِبَ به» وليس في هذا إضمار شيء سوي «كم» ، والمفعول : «كم» ، فتقول : ضُرِبَ به ضربتان»** .

تقدير هذا الكلام" " ؛ كم ضربةً ضُرِبَ بالسوط ؟ والهاءُ كنايةٌ عنه ، أو عن غيره مِمّا[٣] يضرب به .

والكلام مجاز لا حقيقة ، وذلك أنه جعل : «كم» لمقدار الضرب ، وجعل ضميره في :«ضُرِبَ» مرفوعا بضُرِبَ ، مُقاما مُقامَ الفاعل ، فكأنه قال : «أعشرون ضربة ضُرِب بالسوط؟» فجُعِل الضربُ مضروبا ، والضرب لا يُضرب ، وإنما يُضرب المضروب ، كما قال[٤] :«نهارُك صائم» والنهار لا يصوم .

ولا يجوز البتة : «متي سير به؟»و «أين جُلس به؟» علي أن يكونَ في : «سِيرَ» لم يُسمَّ فاعله راجع إلي : «متي» و «أين» ، وإنما يجوز هذا في : «كم» ؛ لأنه يُخبر عنه ، ويكون في موضع رفع ، ولا يجوز ذلك فيهما ، ولم أجد «سيبويه» ذكر هذا ، وأشار إليه [٥] علي المعني .

ثم قال بعد فصلٍ معناه كمعني ما ذكرنا من المجاز : **وليس ذلك بأبعد مِنْ «وُلد له ستون عامًا[٦] »** .

وقد فسرنا ذلك .

---

(١) ح : « وقد يجوز» .
(٢) بولاق ١ / ١١٧ .
(٣) كذا في ح ، وفي ب « فيما» .
(٤) ح : « كما يقال» .
(٥) في هذا المكان بياض في ب ، وفي ي .
(٦) سيبويه ١ /١١٧ بولاق .

قال [١] : **(وسمعتُ من أثقُ به من العرب يقول : «بُسِط عليه مرتان » يريد** [٢] **: بُسطَ عليه العذابُ مرتين)**

يحتمل أن تكون : «مرتين» يعني : « وقتين» ، ويُحتمل أن يعنِيَ : «بسطتين» على المصدر .

قال[٣] : **« وتقول : سير عليه طوران ، طورٌ كذا وطورٌ كذا» .**

ذكر بعضُ أصحابنا أن الرفع في هذا أقوي ، والنصب يضعف ؛ لأنك لما [٤] ثنيتَ فقد قربتَ من الأسماء وقوى الرفع ، والنصبُ جائز إذا أضمرت ما تُقيمه مُقامَ الفاعل ، فتقول : «سير عليه مَرَّتين وطورَيْنِ»[كأنك قلت : سير عليه السير[٥] مرتين] ، ويجوز أن تُقيمَ حرفَ الجرِّ مُقامَ الفاعل .

قال [٦] : **(وتقول : ضُرِبَ به ضربتين ، أي قدرَ ضربتين من الساعات ، كما تقولُ : سير عليه ترويحتين ، فهذا علي الأحيان ، ومثلُ ذلك : انتُظر به نحرَ جزورين) .**

وقد بينا المصادرَ التي تُجعل ظروفا علي حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه ، فإذا قلنا : «ضُرِبَ به [٧] ضربتين» ، فكأنا قلنا : وقتَ ضربتين .

قال [٨] : **(ومما يجيء توكيدا وينصب قوله : سير عليه سيرا ، وانطُلق به انطلاقا ، وضُرب به ضربا ، فيُنصب علي وجهين ، علي [أنه حال على [٩]] حد قولك : ذُهِب به مشيا ، وقُتل به صبرا) .**

(١) نفس الصفحة .

(٢) سيبويه : « وإنما يريد» .

(٣) نفس الصفحة .

(٤) ب : « لو » ، وما أثبتناه من ح .

(٥) الزيادة من ح .

(٦) بولاق من ١ / ١١٧ .

(٧) ي : « ضرب به» .

(٨) بولاق ١/ ١١٨ .

(٩) الزيادة من سيبويه .

تريد به الحالَ ، كأنه قال : ذُهب به [١] ماشيا ، وقتل به مصبورا ، وإن وصفت المصدر علي هذا الحد كان نصبا كقولك : «ذهب به مشيا عنيفا» كأنه قال : ماشيا[٢] معنفا .

والوجه الآخر ما قاله سيبويه[٣] :

« **وإن شئتَ نصبتَه على إضمار فعل آخر** » .

فيكون قولك : «سير عليه سيرا» كقولك : «سير عليه مَسيراً» ، و«ضُرب به ضرباً» ، أي ضرب به مضروبا ، وعلى هذا يجوز أن تقول : « قام زيد قائما» على الحال .

وربما استوحش من هذا بعضُ النحويين البصريين ممن لا يفَهْم ، فيقول : إذا قلنا : « قام زيد قائما» ، وأنت تعني في حال قيامه ، قيل له : إنما يذكر هذا تأكيدا ، وإن كان الأولُ قد دل عليه ، كما يُذكر المصدرُ بعد الفعل تأكيدا ، كما تقول : « ضَربتُ زيدًا ضربا» وإن كان الأولُ يدل عليه ، وقد قال الله عز وجل : ﴿وأرسلناكَ للناس رسولا﴾ [٤] ، فقد يجوز أن يكون علي الحال ، ويجوز أن يكون علي المصدر ، بمعنى رسالة ، وإن الأول قد دل عليه .

وقوله : «**ذُهب به مشيا**» في معني«ماشيا» علي الحال ، كما تقول : «جاء زيدٌ عدلا» ، أي :«عادلا» فإن وصفت المصدرَ لم يتغير النصبُ ، وجاز أن يكون علي المصدر ، وعلي الحال ، كقولك : «سِير به سَيْرا عنيفا»

قال[٥] : «**وإن شئت نصبته علي إضمار فعل آخر» ويكون بدلا من اللفظ بالفعل ، تقول : سير عليه سيرا ، وضرب به ضربا ، كأنك قلت بعد ما قلت : سير عليه يسيرون سيرا ، ويضربون ضربا .**

---

(١) ي : سقط « به» .

(٢) ح : « مشيا» .

(٣) بولاق ١ /١١٨ .

(٤) سورة النساء ٤ / ٧٩ .

(٥) نفس الصحفحة السابقة وقد مر ذكره لهذا النص من سيبويه .

ودل المصدر على الفعل لأن المصدرَ يكون بدلا من اللفظ بالفعل .

وجرى على قوله :«إنما أنت سيرا» ،[سيرا][١] .

يريد : تسير سيرا .

وعلى قوله : «الحذَر الحذَر» .

يريد : احذر الحذر .

قال[٢] : **(وإن قلت علي هذا الحد : «سير عليه السير» جاز أن تدخل الألف واللام ؛ لأن المصدر لا يمتنع من ذلك وإن وصفت أو أضفت لم يتغير نصبه علي المصدر ، كقولك :سير عليه سير البريد**[٣] **، ولا يجوز أن تدخل الألف واللام فى السير ، إذا كان حالا ، كما لم يجز أن تقول : ذُهب به المشيُ العنيف) .**

يعني أن المصدر إذا كان فى معني الحال ، فالقياس يمنع من دخول الألف واللام عليه ، كما لا تدخل الألف واللام علي الحال ، لا تقول : «مررت بزيد القائمَ» على الحال .

ثم أنشد سيبويه :

نَظَّارَةً حين تعلو الشمسُ راكبَها طَرْحًا بعينىْ لِياح فيه تحديدُ[٤]

يقال : «لياج»و«لياح» ، وهو الثور الوحشي ، ويروي : « تجديد» فمن قال : «تحديد»أراد فى بصره وناظره . ومن قال : «تجديد» أراد في لونه ، والجُدَّة : الطريقة فى الشيء ، تخالف سائرَ لونه ، من قوله جل وعز : ﴿ومن الجبال جُدَدٌ بيضٌ وَحُمْرٌ[٥]﴾ .

---

(١) الزيادة من سيبويه . (٢) سيبويه ١/١١٨ بولاق .

(٣) سيبويه : «وإن أنت قلت علي هذا المعني : سير عليه السير وضرب به الضرب ، جاز على قوله : الحذر الحذر ، وعلي ما جاء فيه الألف واللام نحو العراك » وكان بدلا من اللفظ بالفعل وهو عربى جيد حسن ، ومثله : سير عليه البريد ، وإن وصفت على هذه الحال لم يغيره الوصف كما لم يغير الوصف ما كان حالا ، ولا يجوز أن الألف واللام فى السير» .

(٤) سيبويه ١ / ١١٨ بولاق ، ونسبه سيبويه للراعى وهو يصف ناقته بأنها تنظر ى وقت الهاجرة « طرحا» أى نظرا يمينا ويسارا ، والليح :الأبيض ، والتحديد : حدة النظر .

(٥) سورة فاطر ٣٥ / ٢٧ .

والشاهد فى البيت قوله : «طرحا» وهو مصدر فعل لم يذكره ، ولكن «نظارة» قد دلت عليه ؛ لأنه إذا قال : «نظارة» فقد علم أنها تُقَلِّب طرفَها وناظرَها في جهات ؛ لأن النظرَ إنما هو تقليب الناظر ، فإذا قلَّبتَ الناظر فى الجهات فقد طرحتَه فيها ، فكأنه قال : تطرح نظرها طرْحًا .

وإنما جَعل هذا شاهداً للكلام الذي قبله ؛ لأنه ذكر أن قوله : «سيرَ بِهِ سَيْراً» أنه يجوز أن يكون نصب : «سيرا» بإضمار فعل آخر .

قال[١] : « **وإن شئتَ قُلتَ : سير عليه السيرُ**» .

فتقيمه مقام الفاعل ، وإن قلت : « سِيرَ عليه السيرُ الشديدُ» فالرفع فيه أقوي ؛ لأنه من الاسم أقرب ؛ بالوصف الذى وُصِفَ به .

قال[٢] : (**وجميعُ ما يكونُ بدلا من اللفظ بالفعل لا يكونُ إلا على فعل قد عملَ فى الاسم**[٣]» .

يعني أنك إذا نصبت المصدرَ بإضمار فعل ، فذلك الفعل الذى أضمرته معه فاعله ؛ لأن الفعل لايكون إلا بفاعل ، وكذلك إذا قُلتَ : «الحذرَ الحذرَ» فإنما تريد : احذر الحذر ، فالفعل والفاعل محذوفان .

ومعنى قوله : « **قد عمل فى الاسم**»

أى عمل في الفاعل وحذف معه .

قال[٤] : «**ومما يسبق فيه الرفع من المصادر ؛ لأنه يراد [به]**[٥] **أن يكون فى موضع غير المصدر قوله : «قد خيف منه خوف» و« قد قيل فى ذلك قولٌ**» .

---

(١) بولاق ١ / ١١٨ .
(٢) نفس الصفحة .
(٣) سيبويه (بولاق) : «في اسم» .
(٤) سيبويه ١/ ١١٩ بولاق .
(٥) الزيادة من سيبويه .

يعنى أنه قد يجيء به على لفظ المصدرِ المفعولُ والفاعلُ ، وإذا كان كذلك ، عاملناه معاملةَ المفعولِ لا المصدر ، فقوله : « خِيفَ منه خوفٌ» يراد أمرٌ مَخُوف ، ولم تُرِدْ الخوفَ الذي في القلب .

والمصدرُ الذي بمعني الفاعل قوله : « كان منه كونٌ» أي أمر من الأمور ، كأنه قال : كان منه أمر كائن .

قال [١] : **وإن جعلته[٢] ـ علي ما حملت عليه السيرَ والضربَ في التوكيد ـ حالا ، وقع به الفعل ، أو بدلا من اللفظ بالفعل ، نصبتَ .**

يعني إن جعلت : « خيف منه خوفٌ» هو الخوف الذي في القلب ، فسبيله سبيلُ قولك : « سير به سيراً»

قال[٣] : **(فإذا [٤] كان المَفْعَلُ مصدراً جَرَى مجرى ما ذكرنا من الضرب وذلك [٥] قولك : إن في ألف درهم لمضربا ، يعني [٦] أن فيها لضربا)** .

قال أبو سعيد [٧] : اعلم أن المصادر هي مفعولة ، والميم تدخل ؛ لعلامة المفعول . فإذا كان الفعلُ ثلاثيا ، فإن الميمَ تدخل في مصدره ، فيكون علي «مَفْعل» كقولك :«ضربته مَضرَبا» و«قتلته مَقْتَلا» . كما تقول : «ضربته ضربا» و«قتلته قتلا»

ويكون على مَفْعِلَ كقولك : «وعدته موعِدًا» ، و«وقفته مَوْقِفاً» .

---

(١) سيبويه ١/ ١١٩ بولاق .
(٢) سيبويه :« وإن حملته» .
(٣) نفس الصفحة .
(٤) سيبويه (هارون) : « وإن كان» .
(٥) اختصر السيرافي في عبارة سيبويه ، إذ جاء في كتابه : «ما ذكرنا من الضرب والسير ، وسائر المصادر التي ذكرنا ، وذلك قولك» .
(٦) سيبويه « أي إن» .
(٧) : «قال المفسر» .

وهو في الفعل الثلاثي دخلته[١] الميم ؛ لأنه مفعول ، إلا أنه مفعول[٢] يخالف لفظ المفعول به ؛ لأنك تقول : «قتلته فهو مقتول» ، و«ضربته فهو مضروب» ، وإذا جاوز الفعل[٣] الثلاثة استوي لفظ المفعول والمصدر ، فقلتَ : «أخرجتُ زيداً إخراجاً» و و«مُخرجا» والمفعول به مُخْرج[٤] وأنزلته مُنْزَلاً[٥] ، والمفعول به مُنْزَل ، قال الله عزوجل : ﴿ وقل رب أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مباركا ﴾[٦] يجوز أن يكون :« إنزالا مباركا» .

فإذا كان الأمر علي ما وصفنا جري المصدر الذي فيه ميم ، مَجري ما ليس فيه ميم ، فيقال :« سير بزيد مَسِيرٌ شديدٌ » ، و«مسيراً شديداً» ، وضرب [به][٧] مضرب[٨] شديد ، ومَضربا شديداً ، كما تقول : « سير به سيرٌ شديدٌ ، وسيراً شديداً» ، وقال جرير :

ألم تعلَمْ مُسَرَّحِيَ القوافى فلا عِيًا بِهِنَّ وَلا اجتلابا[٩]

أراد : تسريحي ، و«القوافى» فى موضع نصب ، وأسكنه ضرورة ، كما قال :

كأنَّ أيديهن بالقـاع القَرِقْ أيدى جوارٍ يتعاطين الورق [١٠]

قال [١١] : **(وكذلك تجرى المعصية بمنزلة[١٢] العصيان والمَوْجِدة بمنزلة المصدر لو كان الوجد يتكلم به)** .

(١) ح : « وإن دخلته» .
(٢) ح : سقط قوله : «إلا أنه مفعول» .
(٣) كذا فى ح ، وفى (ب) « المفعول» .
(٤) ح : «مخرجا» .
(٥) ح : « أنزلته منزلا وانتزالا» .
(٦) سورة المؤمنون ٢٣/ ٢٩ .
(٧) الزيادة من ح .
(٨) ب ، ى : « مضروب» .
(٩) ديوان جرير ٦٢ ، وروايته : « ألم تخبر بمسرحي القوافى» وانظر ابن الشجري ١/ ٤٢ ، ورغبة الآمل ٢/ ٢٥٩ ، والمقتضب ١/ ٧٥ ، ٢ / ١٢١ واستشهد سيبويه بالبيت هنا وفى موضع آخر (١/ ١٦٩ بولاق) على أن (عيا واجتلابا) حذف فعلاهما .
(١٠) البيت لرؤبة ديوانه ١٧٩ ، والخزانة ٣/ ٥٢٩ ، والخصائص ١/ ٣٠٦ ، ٢/ ٢٩١ ، وابن الشجرى ١/ ١٠٥ ، واللسان (قرق) ١٢/ ١٩٧ وروايته «أيدى نساء» .
(١١) بولاق ١ / ١١٩ .
(١٢) سيبويه : « مجرى» .

يعنى الموجدة في الغضب سبيلها سبيل الوجد ، الذي ليس فيه ميم ، ولا يُتكلم بالوجدِ فى معنى الموجدة ، يقال : «وجَدت عليه مَوْجِدَة» إذا غضبت عليه ، و«وجَدْت به وجدا» إذا أحببته ، و«وجَد وُجدا» إذ استغنى ، و«وَجَدْتُ الضالَّة وِجدانا» إذا أصبتها ، و«وَجَدْتُ زيدا عالما وَجْدًا» إذا علمته .

«فالموجدة» فى الغضب تجرى مجرى« الوجد» فى الحب ، تقول : « وَجَدْتُ عليه مَوْجِدَة» ، ولا يقال : « وجَدْتُ عليه وجدا» ، كما تقول : « وجَدت به وجدا» ، ولا يقال : «وَجَدْتُ به موجدة» ، وقال الشاعر :

تداركن حَيًّا من نُمَيْرِ بنِ عامرٍ أُسارى تُسامُ الذُّل قتلا ومحربا[١]

يريد حربا أى سلبا ، ويجوز أن يكون حربا فى معنى غيظا .

قال [٢] : (**فإن قُلتَ : ذُهِبَ به مذهبٌ ، أو سُلِكَ به مَسْلَكٌ ، رفَعْتَ ؛ لأن «المَفْعلَ» ها هنا ليس بمنزلة الذهاب والسلوك**) .

يعنى أن « المذهبَ» و« المسلك» تريد به المكانَ الذى يُذهَب فيه ويُسلَك ، والأمكنة أقربُ إلى الرفع من المصادر ؛ لأن الأماكن جُثَثٌ ، وهى شبيهة بالأناسِيّ .

قال سيبويه[٣] : «**وهو[٤] بمنزلة قولك : ذُهب به السوق**» .

فقال : إن قال قائل : لم أَسقطَ حرفَ الجر من السوق ، وليس بظرف ، وقد زعم سيبويه أن قولهم : «ذهبت الشامَ» شاذ ؛ لأنه يُتَعدّى إليه بحرف الجر ، والشامُ ليس بظرف ؛ لأنه مكان مخصوص .

---

(١) نسبه سيبويه إلى « ابن أحمر » ١ / ١١٩ بولاق ، ولم ينسبه ابن الأنبارى فى : شرح القصائد السبع ٤٢٩ .
(٢) سيبويه ١ /١١٩ بولاق .
(٣) نفس الصفحة .
(٤) سيبويه : « وإنما هو بمنزلة» .

فالجواب أن هذا[١] : وإن لم يكن ظرفاً فإن العربَ تتسع فيه ؛ لعلم المخاطبَ فيُضْمرَ ، فيكون التقدير : «ذُهِبَ به مكانُ السوق» . ، ويحذف المضاف ويقام المضافُ إليه مُقامه .

قال[٢] : **وكذلك المفْعَل إذا كان حيناً ، ، نحو قولهم : «أتت الناقةُ علي مضربِها» ، أى على زمان ضِرابها ، وكذلك :« مبعَث الجيوش» ، تقول : «سير عليه مَبْعَثُ الجيوش ، ومضرِبُ الشَّوْل»** .

يريد أنهم قد أَجْرَوْا ما فى أوله الميم في الزمان[٣] ، كما أجروه في المكان . فالمكان قولك : ذُهب به مَذْهَب ، وسُلِكَ به مَسْلك .

والزمان قولهم : أتت الناقة على مَضْرِبها ، وسِيرَ عليه مبعث الجيوش ، وأنشد قول حُميد بن ثور :

ومـا هى إلا فى إزارٍ وعِلْقَـةٍ مُغارَ ابنِ همام على حيٍّ خثعما[٤]

والشاهد فيه : مغار ابن همام ، وزعم «الزجاج» أن «سيبويه» أخطأ في ذكره هذا البيت فى هذا الموضع ، وذلك أنه قدر «مغاراً» زمانا ، والزمانُ لا يتعدى ، وإنما «مغار» مصدر ، قال : والدليل علي ذلك أنه قد عَدَّاه ، فإنما تقديره زمن إغارة ابن همام على حى خثعم ، مثل مقدم الحاج[١] ، وهكذا قال « أبو العباس» .

---

(١) ب : « فالجواب في هذا» .

(٢) سيبويه : ١/ ١١٩ ، ١٢٠ بولاق .

(٣) ب : « من الزمان» .

(٤) سيبويه ١/ ١٢٠ بولاق ، ونسبه سيبويه لحميد كما نسبه السيرافي وابنه ، ولا يوجد في ديوان حميد ، وذكر ابن الأعرابي في (فرحة الأديب) أنه للطماح بن عامر بن الأعلم بن خويلد العقيلي ، وانظر : المقتضب ١٢١/٢ ، والخصائص ٢/ ٢٠٨ ، وشروح سقط الزند ٥٥٦ ، ورغبة الأمل ٢٦٠/٢ وإعراب القرآن للعكبرى ، ١/ ٨٣ ، واللسان (علق) وحميد بن ثور بن حزن الهلالى العامرى ، شاعر مخضرم ، وفد علي النبي وأسلم ، ومات فى خلافة عثمان ، وله ديوان شعر جَمَعه عبد العزيز الميمنى وطبع بدار الكتب (شواهد المغنى ٧٣ ، الأغانى ٤ / ٣٥٦) .

(٥) ح : سقط : « مثل مقدم الحاج» .

وقد غلطا في الرد عليه ؛ لأن المصادر التي جعلها «سيبويه» ظروفا إنما هي مضاف إليها الزمانُ ، فتكون هى نائبةً عنه ، فمغار الذى فى البيت وإن كان مصدراً لم يخرج عما قاله «سيبويه»[١]

وتأويل البيت : أنه وصف امرأة ، فذكر أنها في إزار وعِلقةٍ ، وهى البَقيرة ، وهي قميص بلا كمين ، يريد أنها ـ فى وقت إغارة « ابن همام» ـ فى هذا الزي ، فإما أن تكون صغيرة ، أو بمعني آخر ، ويقال إن ابن همام كان لا يغير إلا وهو عريان ، وهذا الذى ينساق على تأويل الزجاج كأنه شبه عريها بعرى ابن همام .

* * *

(١) سقط من ح من أول قوله : « وقد غلطا في الرد عليه » حتي هذا الموضع .

(هذا[١] باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذى يتعدى إلى المفعول ولا غيرِه .

لأنه كلام قد عمل بعضُه فى بعض ، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شىء قبله ؛ لأن ألف الاستفهام تمنعه من[٢] ذلك ، وهو قولك : « قد علمتُ أعبدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ» ، و«قد عرفتُ أبو مَن زيدٌ» ، و«قد عرفتُ أيُّهم أبوك[٣]» ، و«أمَا تري أيُّ برق ها هنا» ، فهذا فى موضع مفعول ، كما أنك قُلتَ : عبدُ الله هل رأيتَه ، فهذا الكلام في موضع المبنى على المبتدأ) .

[قال المفسر][٤] قوله : « **هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره**» يريد الاستفهام ، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، وقد بينا هذا في أول الكتاب .

والفعل الذي يتعدي قولك : « قد علمتُ أَزيدٌ عندنَا أمْ عمروٌ»[٥] ، و«قد عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ» ، والفعل الذي لا يتعدي قولك : « قد فكرتُ أزيدٌ أفضلُ أم عمرٌو [فإذا قلت : أزيدٌ عندنا أم عمرو[٦]] ، « فزيد» مرفوع بالابتداء و«عندنا» خبره ، ودخلت ألف الاستفهام علي الجملة ، ثم دخل الفعل على ألف الاستفهام ، فلم ؛ يُغَيِّر شيئا مما بعدها ؛ لأن بعدها جملة ، وقد حالت هى بين ما بعدها وما قبلها .

فإذا كان الفعل متعديا إلي مفعولين سد الاستفهامُ وما بعده مسدَّ المفعولين ، كقولك : «خِلتُ أزيدٌ فى الدار أم عمرٌو» ،كما تسد « أنَّ» المشددة مسد المفعولين فى قولك : « خِلتُ أَنَّ زيدًا قائم» .

---

(١) سيبويه ١ / ١٢٠ بولاق .
(٢) ح : سقط « مِنْ» .
(٣) سيبويه (هارون) ١ / ٢٣٥ « أبوه» .
(٤) الزيادة من ح .
(٥) ح : « أم عبد الله» .
(٦) الزيادة من ح ، وواضح أن النقص فى (ب) من انتقال النظر بعد كلمة : «عمرو» .

وإذا كان الفعلُ يتعدى إلى مفعول ، سد الاستفهام[١] وما بعده مسد ذلك المفعول فقلت : « عرفت أبو مَن زيد» ، كما قلتَ : « عرفتُ أن زيداً قائم» .

وإذا كان الفعل لا يتعدي قام الاستفهام وما بعده مقام اسم فيه حرف من حروف الجر ، كما أن « أنَّ» المشددة إذا وقعت بعد فعل لا يتعدي ، كان فيها تقدير حرف الجر ، كقولك : «فكرت هل زيد قائم » ؛ كما تقول : «فكرت أن زيداً قائم» والتقدير : فكرت في أن زيداً قائم ، أي في قيامه .

وبعض أصحاب «سيبويه» يروي : « **إلي المفعولِ ولا غيرِه**» بالجر ، وبعضهم يقول : « ولا غيرُه» بالرفع .

فمن رواه بالجر عطفه على الفعل ، كأنه قال : من الفعل الذي يتعدي ولا من غيره ، وهو الفعل الذى لا يتعدى .

ومن رفعه عطفه علي «ما» الثانية ، كأنه قال : لا يعمل فيه شيء قبله من الفعل المتعدي إلي مفعول ، ولا شيء غير الفعل المتعدي .

واعلم أن هذه الأفعال التى يقع الاستفهام بعدها إنما هي : «أفعال القلوب» من عِلْم ، وظَنٍّ ، وفكرٍ ، وخَاطِرٍ ، ولا يجوز أن يقع في موقع ذلك فعل مؤثر ، لا يجوز : «ضربت أيهم فى الدار » ولا « ضربت أزيد فى الدار أم عمرو» .

قال [٢] أبو عثمان المازني : قولهم : « أما ترى أيُّ برق ها هنا» يريد به رؤية العين ، ولم يُرِدْ به رؤيةَ القلب ؛ لأنه إذا كان يقول : « انظر إليه ببصرك» ، وجاز هذا فى هذا خاصة ؛ لأنها محكية ، ولا يقاس .

وذلك أن الحروف التي تقع علي الاستفهام ، إنما تقع عليها الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، ورؤية العين لا تتعدى[٣] إلا إلى مفعول واحد .

---

(١) ي : « مسد الاستفهام » ، ولا داعي لكلمة « مسد » هنا .

(٢) ح : « وقال : قال أبو عثمان» .

(٣) ي : سقط قوله : « ورؤية العين لا تتعدي» .

والقـول[١] الصحـيح أنه يريد الرؤية التى فى مـعنى العلم ، وإليـهـا يرجع الكلام[٢] ؛ لأن الإنسـان إذا قـال لمن يخاطبـه : «أما ترى أى شىء فى الدنيـا؟» فليس يريد به رؤية العين وإنما يريد به رؤية[٣] العلم ، وقد يقول القـائل : «اذهب فانظر زيد أبو من هو» ، وليس يريد اذهب فأبصره بعينك ، وإنما يريد اعلم ذاك .

قال[٤] : **«ومثل ذلك : «ليت شعري أعبد الله ثَمَّ أم زيد» و«ليت شعري زيد[٥] هل رأيته» ، فهذا في موضع خبر ليت»** .

يعنى أن «شعرى» اسم ليت ، و«هل رأيته» جملة في موضع الخبر ، وكذلك «عبد الله هل رأيته» ، «عبد الله» مبتدأ ، و« هل رأيته» فى موضع الخبر .

و«شعري» يريد علمي ، يقال : شعر به يشعر شِعرة وشِعرا ولا يستعمل بعد ليت إلا بطرح الهاء ، كما تقول : امراة عذراء بينة العذرة ، ثم تقول : « هو أبو عُذْرِها» بطرح الهاء ؛ لأن الأمثال تُؤدَّى ولا تخالَف .

ويجوز أن يكون الاستفهامُ في موضع مفعول «شعري» ، على تقدير حرف الجر ، ويكون الخبر محذوفا ، كأنك قلت : ليت شعري أزيد ثَمَّ أم عمرو واقع ، تقديره : ليت علمى بهذا واقع .

قال[٦] : **(فإنما أدخلت هذه الأشياءَ على قولك : «أزيد ثَمَّ أم عمرو» ، و«أيهم أبوك» ، لِمَا احتجتَ إليه من المعانى[٧] ، وسنذكر ذلك فى باب التسوية)** .

---

(١) ح : قال : المفسر«والقول» .
(٢) ح : « يرجع هذا الكلام» .
(٣) ح : سقط « رؤية» .
(٤) سبيويه ١ /٢٠ بولاق .
(٥) ح وسيبويه : سقط « زيد» .
(٦) ١ /١٢٠ بولاق .
(٧) سيبويه (بولاق) : «من المعني» .

يعنى دخلت « علمتُ» على [١] «أزيدٌ ثَمَّ أم عمرٌو» لِمَا احتجتَ إليه من تبيين علمك بذلك ، وكذلك « ظننت أزيد فى الدار أم عمرو» وأدخلتَ الظن لتبين أنك لست تقبله علما ، وسنذكر معنى التسوية إذا انتهينا إلى بابها إن شاء الله .

قال[٢] : «ومن ذلك : **«قد علمتُ لعبدُ الله خير منك» ، فهذه اللام تمنع العملَ . كما تمنع ألفُ الاستفهام»** .

يعنى تمنع « علمت» من العمل فيما بعدها ، كما منعته ألف الاستفهام ؛ لأنهما يقعان صدرا .

قال[٣] : «**وإنما دخلت « علمت» لتؤكد بها**[٤]» .

يعنى أن الأصل : لعبد الله خير منك ، غير أنك لو تكلمت بهذا جاز أن يكون علي سبيل التظنِّى منك ، أو خَبَّرَكَ به مخبر ، فأردت أن تنفى ذلك ، ولا تحيل على عِلْم غيرك .

كما أنك إذا قلت : «قد علمت أزيدٌ ثَمَّ أم عمرٌو» وأردتَ أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثَمَّ ، والأصلُ فيه «أزيد ثَمَّ أم عمرٌو[٥]» على طريق الاستفهام ، ثم دخلت «علمت» للتبيين أنه قد استقر في علمك الكائن منهما .

قال سيبويه[٦] فى عقب هذا : «**وإن أردت**[٧] **تُسوِّى علم المخاطب فيهما ، كما استوى علمُك فى المسألة حين قلت : أزيد ثَم أم عمرٌو»** .

(١) ي : سقط «علي» .
(٢) ١/١٢٠ بولاق .
(٣) نفس الصفحة .
(٤) سيبويه : « وإنما أدخلت عليه « عملت» لتؤكد ؛ وتجعله يقينا قد علمته» .
(٥) ي : سقط من أول قوله : «وأردت أن تخبر» حتي هذا الموضع وهو من انتقال النظر بعد كلمة « عمرو» .
(٦) ١ / ١٢٠ بولاق .
(٧) سيبويه « وأردت» .

يعنى أنك إذا قلت مستفهما : «أزيد ثَمَّ أم عمرٌو» فأنت لا تدري واحداً منهما بعينه ، فعلمك بزيد كعلمك بعمرو .

فإذا قلتَ : قد علمت أزيد ثَمَّ أم عمرو» فقد دَرَيْتَ واحداً منهما بعينه ، ولم تخبر المخاطبَ به فعلْمُ المخاطبِ به كعلمه بعمرو[1] ، وقد أحللتَ المخاطبَ محلَّك حين كنتَ مستفهما .

قال [2] : **ولو لم تستفهم ولم تُدخل لامَ الابتداء لأعملت «علمت» كما تُعمل : «عرفْتُ»[3] ، وذلك قولك : « قد عرفت[4] زيدا خيرا منك» ، كما قال الله عز وجل[5] : ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت﴾[6] ، وكما قال تعالى : ﴿لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾[7]**

قال أبو العباس : ذكر[8] «علمت» التى فى معنى عرفت ؛ ليتبين لك وجوه : «علمت»

وقال غيره[9] : إنما استشهد بعلمت التى فى معنى عرفت ؛ لأنه قال قبل هذا ؛

ولو لم تستفهم ولم تُدخل لامَ الابتداء لأعملتَ « علمتُ» كما تُعمل «عرفت» .

أراد لو لم تدخلهما لجاز أن تُعمل : «علمت» عمل : «عرفت » فتعديه إلي مفعولٍ واحد [وأما[10]] إذا أدخلتهما ، فلا يجوز أن تعديه إلى مفعولين .

(١) ح : « فعلم المخاطب بزيد كعلمك بعمرو» .
(٢) سيبويه ١/ ١٢١ بولاق .
(٣) سيبويه : « عرفت ورأيت» .
(٤) سيبويه : « قد علمت» .
(٥) سيبويه « تعالي جده» .
(٦) سورة البقرة ٢ / ٦٥ .
(٧) سورة الأنفال ٨ / ٦٠
(٨) ح : إنما ذكر» .
(٩) ح : « وقال غيره من أصحابنا» .
(١٠) الزيادة من ح .

ثم استدل على جواز إعمال : «علمت» عمل «عرفت » بما ذكر من الآيات ، وهذا قول قريب .

قال أبو سعيد [١] : والأجود عندي أن «سيبويه» إنما استشهد بدخول «علمت» على ما ليس فيه ألف الاستفهام ولا لام الابتداء ، وأعمله فيه سواءً كان فى معنى «عرفت» أو في غير معناها ، واتفق له الاستشهاد بهاتين الآيتين ، والعلم فيهما علي طريق المعرفة ، ولو استشهد بغيرهما لجاز ، ألا تري إلي قوله : «قد علمت زيدا خيرا منك» ، فعداه إلي مفعولين ، وهذا هو الأشبه . .

ويجوز أن يكون «خيرا منك» فى موضع الحال ، و«علمت» بمعنى «عرفت» .

قال [٢] : «**وتقول : قد عرفتُ زيداً أبو مَنْ هو**» .

«فزيد» منصوب «بعرفت» ، و«أبو من هو » ذكر أبو العباس أنه حال ، وقد غلط عندى[٣] ؛ لأن الجملة إذا كانت في موضع الحال جاز أن تُدخلَ عليها الواو ، ألا ترى أنك تقول : «مررتُ بزيدٍ أبوه قائم» [وإن شئت قلت مررت بزيد أبوه قائم][٤] وأنت لا تقول : «عرفت زيدا وأبو من هو» ، كما يجوز أن تقول : «عرفت زيدا وأبوه قائم» ، فقد بطل الذى قاله من الحال[٥] .

والصواب عندي أن تكون الجملةُ بدلا من «زيد» وموضعها نصب بوقوع «عرفت» عليه ، كأنك قلت : عرفت أبو من هو .

قال[٦] :«**وتقول : قد علمت عمرا أبوك هو أم أبو عمرو** [٧]» .

«فعمرا» هو المفعول الأول ، وما بعده جملة فى موضع المفعول الثانى .

(١) ح : « قال المفسر» .
(٢) بولاق ١ / ١٢١ .
(٣) ح : « وهو غلط» .
(٤) الزيادة من ح .
(٥) ح : سقط « من الحال» .
(٦) سيبويه ١ / ١٢١ بولاق .
(٧) سيبويه : وعلمت عمراً أبوك هو أم أبو غيرك .

وإن جعلتَ « علمتُ» فى مذهب «عرفتُ» فقد مضى الكلام فيه .

وإنما نصبت المفعولَ الأول ؛ لأنك جئت بألف الاستفهام بعد أن وقع الفعلُ عليه ، وعمل فيه .

قال(١) :(**ويُقَوِّى النصب قولهم**(٢) **: قد علمته أبو من هو وقد عرفتك أيُّ رجل أنت**) ؛ لأن الهاء فى : «علمته» والكاف فى«عرفتك» لا يكونان إلا فى موضع نصب .

وتقول : «قد دريتُ عبدَ الله أبو من هو» .

«فدريت» بمعني «عرفت » فى تعدّيه إلى واحد ، وأكثر العرب لا يجعلون : «دريت» متعديا إلا بحرف جر ، فيقولون :«ما دريت به» ، كما يقال : « ما شعرت به» .

قال(٣) : «**وإن شئتَ قُلْتَ : « قد علمتُ زيدٌ أبو من هُو» ، كما تقول ذلك فيما لا يتعدى إلى مفعول ، كقولك**(٤) **: « اذهب فانظر[زيد**(٥) **] أبو من هو»** .

يعني أنه يجوز لك ألاّ تُعمل : «علمت» فى «زيد» ، للاستفهام الذي بعده ؛ إذ كان هذا الاستفهام يجوز أن يقع على «زيد» ، فتقول : « قد علمت أبو من زيد» . فلما جاز أن يتقدم زيداً الاستفهامُ ، ولا يتغير المعني ، صار بمنزلة ما قد وقع (٦) الاستفهام عليه ، ومنع من أن يعمل (٧) فيه .

ثم شبه : «علمت زيد أبو من هو» بما لا يتعدى من الفعل ، لما أبطل عملها ، وهو قولك : « انظر زيدٌ أبو من هو» وأنت لا تقول :« نظرتُ زيداً ، إلا فى معنى انتظرته .

---

(١) نفس الصفحة .

(٢) سيبويه : « ومما يقوى النصب قولك» .

(٣) سيبويه : ١/ ١٢١ بولاق .

(٤) سيبويه : « وذلك قولك» .

(٥) الزيادة من سيبويه .

(٦) ح : «ما وقع» .

(٧) ح : « من العمل» .

وكذلك « اسأل : زيدٌ أبو من هو» فالسؤال لم يقع بزيد فينصبه ، وإنما المعني اسأل الناس : زيدٌ أبو من هو .

وحكم «انظر»و«اسأل» أن يتعدي بحرف جر في المعني المقصود بهذا الكلام ، كأنك قلت : انظر في كُنيةِ زيد ، واسأل عن كُنيةِ زَيد .

قال(١) : «ومثل ذلك : « **ليت شعري زيد أعندك هو أم عند عمرو**» .

وفي بعض النسخ : « ليت شعرى أزيد عندك» ، فشعرى منصوب بليت ، وهو مصدر شعرت .

وقوله : «زيدٌ أعندك هو أَمْ عند عمرو» جملة في موضع خبر : «شعري» .

فإن قال قائل : أين العائد من الخبر على الاسم ، وهو جملة فى موضع خبر : «شعرى» فالجواب أن يقال : إن هذه الجملة محمولةٌ على معناها ، لا على لفظها ؛ وذلك أن فعل الظَّن والعلمِ ، وغيرهما من أفعال القلب ، قد يجوز أن تكون مفعولاتها جُمَلاً ، فيكون عمل هذه المفعولات في مواضعها ، لا في ألفاظها ، إذا دخل في الكلام ما يمنع من ذلك كقولك : «عرفتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو» ، فمفعول «عرفت» الاسم [الذى](٢) وقعت الجملة موقعه ، كأنك قلت : «عرفت ذاك» وكذلك : « ليت شعري زيد أعندك هو أم عند عمرو» ، كأنه قال : ليت شعرى ذاك ، وتقديره : ليت الذى أشعر به ذاك .

وفيه وجه آخر وهو أن يكون : «زيد أعندك هو أم عند عمرو» في صلة : «شعري» وقد ناب عن الخبر ، كما تقول : «حسبت أن زيداً منطلق» «فأنَّ» وما بعدها من الاسم والخبر في تقدير اسم واحدٍ ، و«حسبت» تحتاج إلي مفعولين ، و«أنَّ» وما بعدها من الاسم والخبر ، تَسُدُّ مسد المفعولين ، وإن كانت في تقدير اسم واحد .

---

(٨) سيبويه ١ / ١٢١ بولاق .

(٢) الزيادة من ح .

ولا يمتنع دخول : «شعري» علي : «زيد» وإن كان حرف الاستفهام بعده ؛ لأنه فى المعنى مُسْتَفْهَم عنه ، فكأنكَ قُلتَ : «ليتَ شعْرى أزيدٌ عندكَ أم عند عمرو» ، ومثل ذلك[١] : «إن زيداً فيها وعمرٌو» . تَرُدُّ عمراً على موضع « زيد» ؛ لأنه فى المعنى مبتدأ .

قال[٢] : «**ولكنه أكد[٣] كما أكد فأظهر زيداً وأضمر[٤]**» .

يريد أكد بإنَّ كما أكد فى قوله : «علمت زيدٌ أبو من هو» بإظهار : «زيد» وإضماره ، فلم يخرج «زيد» من معني الاستفهام ، كما لم يخرج اسم «إن» من معني الابتداء .

قال[٥] : **فإن قلتَ : «عرفت[٦] أبو مَنْ زيدٌ» لم يجزْ إلا الرفْع لأن المضاف إلي الاستفهام بمنزلة الاستفهام** .

فإن[٧] قلتَ : قد عرفتُ أبا مَنْ زيدٌ مكنيٌّ» .

انتصب « الأب» بمكنى ، وزيدٌ مبتدأ ، ومكنىٌّ خبره ، وفيه ضمير مرفوع من : «زيد» ، يقوم مَقام الفاعل و«أبا من» مفعول ما لم يسم فاعله ، ألا تري أنك تقول : « زيد مكنىٌّ أبا عمرو» ، فإذا جعلته استفهاماً وجب أن تقدمه فتقول : «أبا مَنْ زيدٌ مكنىٌّ» فإذا دخلت عليه : «عرفت» لم يتغير .

ومثله : « أأبا زيد تكني أم أبا عمرو» ، ثم تُدخل عليه : « علمت» فلا يتغير ، فتقول : «قد علمت أأبا زيد تكنى أم أبا عمرو» فلا تُغَيِّرُ المنصوبَ المُستَفْهَمَ عنه ، كما لم تُغير المرفوعَ ، فى قولك : « قد علمت أزيد فى الدار أم عمرو» .

---

(١) ح : « ومثل ذلك قولك» .

(٢) بولاق ١ / ١٢١ .

(٣) سيبويه : « أكد بإنّ» .

(٤) سيبويه : « وأضمره» .

(٥) بولاق ١ /١٢١ .

(٦) سيبويه : « قد عرفت» .

(٧) سيبويه ١/ ١٢١ بولاق .

وتقول : « قد عرفت زيداً أبا من هو مكني » ، وإن شئت قلت : «قد عرفت زيدٌ» بالرفع ؛ فمن نصبه أوقع «عرفت» على «زيد» ؛ لأن الاستفهام لم يقع عليه في اللفظ ، وجعل ما بعده جملة فى موضع الحال[1] ، ومن رفع ـ وهو أضعف الوجهين ـ يعمل فيه « عرفت» ؛ لأن الاستفهام فى المعنى واقع على «زيد»

قال[2] : « **وتقول : قد عرفت زيداً أبو أيهم يُكنَى به**» .

وإنما رفع : «أبو أيهم» لأنه شغل «يُكنَى» بضميره المتصل بالياء .

قال[3] : ومثله : «الدرهمَ أعطيتُ» بنصب الدرهم ، فإذا قلت : «الدرهمُ أعطيته» رفعت .

قال [4] : **وتقول : «أرأيتك زيداً أبو مَنْ هو» و «أرأيتَك عمراً أعندك هو أم عند فلان»** .

يعنى أنه لابد بعد قولك : «أرأيتك» من منصوب ثم تأتى بالاستفهام بعد ذلك المنصوب ، فإن قال قائل : فهلا أجزتم[5] رفعه ؛ لأنه فى المعنى مستفهم [عنه[6]] كما أجزتم[7] «علمت زيداً أبو مَنْ هو» ؛ لأنه فى المعنى مُستفْهَم عنه[8] ؟ فأجاب سيبويه عن هذا ، بأن قال : إنَّ[9] « أرأيتك» لا تشبه «علمت» ؛ لأن فيه معنى«أخبرنى» ، وأخبرنى فعل لا يُلغَى ، فلم يُلغَ «أرأيتك» ، غير أنه وإن كان فى معنى « أخبرنى» فهو فعل يتعدى إلى مفعولين ، لا يجوز الاكتفاء بأحدهما ، فالمفعول الأول هو «زيد» ، والمفعول الثانى : الجملة التى بعده ، فقد

(١) ب : كتب فوق كلمة الحال « البدل» ، وفي ي : « الحال» .
(٢) سيبويه ١/ ١٢٢ بولاق .
(٣) القائل السيرافي .
(٤) نفس الصفحة .
(٥) ب : « أجريتم» .
(٦) الزيادة من ح .
(٧) ب : « أجريتم» .
(٨) ح : « مستفهم عن زيد» .
(٩) ح : سقطت « إن» .

جمع «أرأيتك» معنى « أخبرنى» فى ترك الإلغاء ، ومعنى الرؤية رؤية القلب في التعدي إلي مفعولين ، ثم عقب «سيبويه» بما يَسُدّ هذا المعنى . فقال[1] :
هذا المعني فيه لم يجعله بمنزلة «أخبرنى» .

يعنى : دخول معنى : «أخبرنى» فى :« أرأيتك» لم يمنعه من أن يكون له مفعولان ، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى : « أخبرنى» ومنعه هذا المعنى من أن يُلْغَي ، وقد قيل : أراد : فدخول :« أخبرنى» فى «أرأيت» لم يجعله مقتصراً به على مفعوله الأول ، كما يجوز أن يقتصر على النون والياء فى قولك : «أخبرنى» .

وقال بعضهم : في النُّسَخ غلط ، وإنما أراد أن يقول : بمنزلة «رأيت» في الاستغناء وذلك . أنك قد تقول : «علمتُ أبو مَنْ زيد» و«رأيتُ أبو مَنْ زيدٌ» في معنى : «علمت» ، فرأيت قد تستغنى وتُلْغَى ،حتى لا تكون واقعة على مفعول ، فإذا قلت : «أرأيت» وجب أن تقع على مفعول ، ولم يله حرف الاستفهام .

قال [2] : وتقول : « **قد عرفتُ أيَّ يومٍ الجمعةُ**»

ويجوز « أيُّ يوم الجمعةُ» فمن نصب جعله ظرفا للجمعة ، ولم ينصبه بعرفت ، كما تقول : «اليومَ الجمعة» و«السبت» مثل الجمعة وإنما جاز النصب فى ذلك ؛ لأن الجمعة فيها معني الاجتماع ، والأصل في السبت الراحة ، وهو[3] فعل واقع فى اليوم ، ولو قلت : «اليومُ الأحدُ والاثنان» إلى «الخميس» لم يجز إلا بالرفع ؛ لأن « اليوم» هو الأحد ، وليس الأحد بمعنى يقع فى اليوم .

---

(١) سيبويه ١/ ١٢٢ بولاق .
(٢) سيبويه ١ / ١٢٢ بولاق .
(٣)ح : « وهي» .

وإذا قلت : قد علمتُ أيَّ حين عُـقبتى(١) .

فعـقبـتى مـصـدر ومعناها المـعـاقبـة . يريد . أي وقت يصيـبني حظي من الركوب ، وإن رفعتَ فتقديره : أيُّ حينٍ حينُ عقبتى ، و«علمت» لم يعمل فيه رفعاً كان أو نصباً ، وقول الشاعر :

حتى كأن لم يكنْ إلا تذكُره والدهرُ أَيَّتُما حالٍ دهارير (٢)

فالدهر مبتدأ ، و «دهارير» خبره ، وهى : الدواهى ، وأيَّتما حالٍ ظرف ، كأنه قال :

والدهر دهارير فى كل حال .

* * *
* *
*

(١) سيبويه ١ /١٢٢ بولاق = ١/ ٢٤٠ هارون ، ونصه : « وبعض العرب يقول : لقد علمت أي حين عقبتي» ، والعُقبة : النوبة في الركوب .

(٢) ح : لم يذكر الشطر الأول ، واختلف في قائل هذا البيت فقيل : عنيز بن لبيد العذري ، وقيل : عثمان بن لبيد العذرى ، وقيل حريث بن جبلة ، وقيل ابن عيينة المهلبي ، وانظر سيبويه ١ /١٢٢ بولاق ، وشواهد المغني ٨٦ ، ومجالس ثعلب ٢٦٥ ، ودرة الغواص ٢٣ واللسان (دهر) ٥ / ٣٨٠ ، ونزهة الألباء ٢٧ .



فهرست المحتويات

الصفحة

شكـــر

للعاملين بمطبعة دار الكتب المصرية

على ما بذلوه من جهد فى إنجاز طبع هذا الكتاب

مع الدقة وحسن التنسيق وجمال الإخراج

ونخص منهم السادة :

السيد/ على أحمد خليفة

السيد/ سامى عبد الحميد محمود

السيد/ أشرف محمد عبد المجيد

السيد/ محمود يونس سيد

السيد/ عصام أحمد خليفة

السيد/ على شوقى على

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٧١٢/ ١٩٩٨

I. S. B. N. 977 - 18 - 0102 - 3

EGYPTIAN NATIONAL LIBRARY AND ARCHIVES

Center of editing arabic texts

ŠARḤ KITĀB SIBAWAYH

BY

ABŪ SA'ID AL-SIRĀFI

(d. 368 H.)

Vol. IV

Edited by

D^r Muh. Hāšim ʿAbd al-Dāyim

Rivised by

Prof. Ramaḍān ʿAbd al-Tawwāb　　Prof. Mah. ʿAlī Makkī



NATIONAL LIBRARY PRESS - CAIRO

1998

ŠARḤ KITĀB SIBAWAYH

BY

ABŪ SA'ID AL-SIRĀFI

(d. 368 H.)

EGYPTIAN NATIONAL LIBRARY

ŠARḤ KITĀB SIBAWAYH

BY

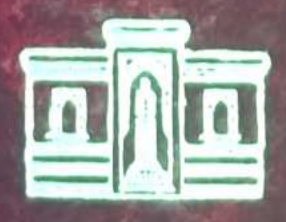
ABŪ SA'ID AL-SIRĀFI

(d. 368 H.)

Vol. IV

Edited bv

Dr Muh. Hāšim 'Abd al-Dāyim



NATIONAL LIBRARY PRESS

CAIRO

1998